

د. حفاف النمري

المنطق

عند ابن تيمية

دار إمام الطحاوي للنشر والتوزيع
عمان - عمان



المنطق عند ابن تيمية

المنطق عند ابن تيمية

دكتورة/ عفاف النمرى

مدرس بكلية التربية جامعة القاهرة (الفيوم)

الناشر

دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع (القاهرة)

عبد الله غريب



الكتاب: المنطق عند ابن تيمية

المؤلف: د/ عفاف الغمري

رقم الإيداع: ٢٠٠١/٥١٥١

الترقيم الدولي: ISBN

977-303-343-0

تاريخ النشر: ٢٠٠١

الناشر: دار قباء

للطباعة والنشر والتوزيع

حقوق الطبع والنشر محفوظة

الإدارة :

٥٨ شارع الحجاز - عمارة برج آمون

الدور الأول - شقة ٦

٦٣٧٤٠٣٨ / فاكس - ٦٣٦٢٥٦٢

المكتبة :

١٠ شارع كامل صدفى الفجالة (القاهرة)

٥٩١٧٥٣٢ / ١٢٢ (الفجالة)

المطابع :

مدينة العاشر من رمضان - المنطقة الصناعية (C1)

٠١٥/٣٦٢٧٢٧

www.alinkya.com/kebaa

e-mail: qabaa@naseej.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



إلى أعمز الناس

تامر

و

كيتي

وابني العزيز

مهنايس / إيهاب زكريا

مُتَلَمِّتٌ

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله.

وبعد

يسرني أن أقدم كتابي "المنطق عند ابن تيمية" إلى قراء العربية والمهتمين بالفكر الإسلامي.

ولقد دفعني إلى نشر هذا الكتاب رغبتى فى تعريف المهتمين بالفكر الإسلامى بناحية طريقة جذابة منه وأعنى بها "المنطق الإسلامى، وذلك على نحو يربط ماضينا بحاضرنا، ويبرز ما فى تراثنا الإسلامى من جوانب الأصالة وعناصر السبق.

تتميز ثقافة ابن تيمية بأنها ثقافة إسلامية عميقة بالدرجة الأولى، وأنه يتبع فيها منهج أهل السنة والجماعة إتباعاً دقيقاً وخاصة منهج الإمام أحمد بن حنبل وإن كان يأخذ عن كافة علماء المذاهب الأربعة، وعن كبار المحدثين مثل البخارى والشافعى والطبرى وغيرهم. بل إن ابن تيمية يستفيد من كل المفكرين والنظار فيما كان فيه التأييد والتدعيم لمذهب أهل السنة والجماعة.

كما كان يسجل الفضل لذويه مهما اختلف معهم ولم تمنعه مخالفتهم لخصومه من الاستفادة مما فى كلامهم من حق فلم يكن خلافه معهم سبباً فى أن يجحد فضلهم أو أن يحاربهم برأى لا يؤمن هو نفسه به.

وعلى الرغم من ذلك فقد اختصم الناس فى ابن تيمية واشتد خلافهم حوله ولعل تاريخ الإسلام فى عصره لم يشهد شخصية اختلف فيها الناس اختلافهم فى ابن تيمية فهو فى نظر البعض شيخ الإسلام وأحد المجددين للدين، قمع البدعة وأظهر السنة ورجع بالناس إلى طريقة السلف الأول من

الصحابة والتابعين ... وهو فى نظر البعض الآخر ضال مضل بل كافر ملحد يشبه الله ويصفه بأنه مستوعلى العرش.

وقد ألف ابن تيمية عدة كتب فى الرد على المنطقيين ضاع بعضها، ولكن يوجد بين أيدينا منها كتاب "نقد المنطق" والرد على المنطقيين، وهو من الكتب الكبيرة إذ يقع فى أكثر من خمسمائة صفحة وقد لخصه السيوطى تحت اسم "جهد القريحة فى تجريد النصيحة". وهو من الكتب الهامة فى تراثنا الفكرى الإسلامى، بل وفى التراث الإنسانى عامة وهو يدل - كما سنبين - دلالة قاطعة على ثقافة ابن تيمية المنطقية العميقة. وقد اعتمدت فى كتابى هذا أساساً على هذين الكتابين - هذا بالإضافة إلى ما ورد - فى كتب ابن تيمية غير المنطقية من ملاحظات منطقية هامة مثل كتاب "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول" وكتاب "منهاج السنة النبوية" وكتاب "شرح العقيدة الأصفهانىة" ... وغيرهم.

ولعل أهمية المؤلفات المنطقية لابن تيمية ترجع إلى أنها تكشف عن اتجاهات فى فكر ابن تيمية لم يشتهر بها - وهى أدعى إلى شهرته - وهى ما قاله فى نقد المنطق والفلسفة. فقد عرف ابن تيمية أكثر ما عرف، بكلامه فى الفقه والعقيدة والفتوى، حتى أن شهرته فى هذا حجبت أحياناً أهمية ما قام به من أعمال أخرى وإن كانت فى ظاهرها مختلفة عن اهتمامه بالفقه والعقيدة والفتوى والتفسير إلا أنها فى حقيقتها تخدم ذلك كله ولعل من أهمها آرائه المنطقية.

وعلى صفحات هذا الكتاب بيان لمحاولة ابن تيمية المنطقية، وهى من المحاولات القليلة للنقد العلمى الموضوعى من عقلية عربية لمنطق أرسطو، فهى محاولة لم تكتف بالرفض دون تقديم الأسباب، أو القبول دون التوصل إلى أدلة أو براهين على الصديق بالصحة. فلم يكن نقد ابن تيمية للمنطق لمجرد الهدم،

أى هدم طريقة قديمة فى التفكير، بل كان لإظهار عدم كفاية هذه الطريقة فى بلوغ المعرفة أو فى عصمة التفكير الإنسانى عن الوقوع فى الخطأ، لأن طرق الاستدلال الصحيحة موجودة فى القرآن، ومن ثم فلا حاجة بنا إلى المنطق التقليدى طالما أننا نستغنى عنه بما هو أكثر دقة. وكذلك لم يكن نقد ابن تيمية للمنطق القديم مجرد رفض له مكتفياً بما فى القرآن من أنواع الأدلة والبراهين التى تصلح قواعد للتفكير الصحيح، بل جاء رفضه واعياً عن دراسة وفهم - فناقش المنطق القديم بصفة عامة ونظرياته وأهمها نظرية القياس وقواعده وبراهينه وأوضح بطلانها أو عدم كفايتها فى الوصول إلى المعرفة الحققة.

فقدم بذلك محاولة نقدية مكتملة، أشارت للعيوب، وقدمت البدائل الإيجابية التى تكمل البناء المنطقى بشكل يسمح بقبوله، وكانت من المحاولات النقدية القليلة فى تاريخ الفكر الإسلامى التى رفضت المنطق الأرسطى بناء على نقد ومناقشة لا عن إسقاط أو إحجام أو تكفير.

وفى هذا الكتاب أيضاً نتناول مسألة الرد بصورة عملية على زعم طائفة من المفكرين خاصة من المستشرقين ، تنكر على العقلية العربية أى قدرة على الابتكار وتؤكد أن الإبداع العقلى مقصور على اليونان، وليس على الذين يأتون من بعد إلا أن يجيدوا النقل أو أن يحسنوا الشرح خاصة فى ميدان المنطق . بينما واقع الأمر من خلال الدراسة يؤكد عكس ذلك، فابن تيمية ومحمّد مؤلفاته المنطقية من آراء ونقد خير دليل على بطلان هذه الدعوى.

كما أننا نلقى الضوء على فترة غاية فى الدقة فى الحياة الفكرية العربية وهى فترة حفلت بالمشاكل التى احتلت قمتها مشكلة المنطق الأرسطى، فترى المستقبل لمنطق أرسطو المؤيد له، الذى يقبل هذا المنطق كوحدة متكاملة بوصفه قانوناً للعقل البشرى عامة.

كما نرى المعارضة لمنطق أرسطو تتخذ صوراً مختلفة، فترى الراض له بطريقة سطحية الذى يحكم على كل من يدرس المنطق بالزندقة أو يصدر فتاوى تحرم الاشتغال به، كما نرى المحاولات النقدية الموضوعية لمعارضة منطق أرسطو السابقة على ابن تيمية تلك التى نجدها عند السهروردي وابن سبعين مثلاً. ومحاولة ابن تيمية النقدية كانت من النوع الثانى، فكانت معارضة موضوعية أساسها متطلبات العقيدة ودوافع النشأة الخاصة والثقافة السائدة.

كذلك نحاول تسجيل عناصر السبق التى كان لابن تيمية الفضل فيها فى ميدان المنطق على المناطقة المحدثين والمعاصرين أمثال "جون ستيوارت مل" و"برتراند رسل" وغيرهم، بحيث يمكن القول بأن ابن تيمية قد سبق مفكرى الغرب بما لا يقل عن ستمائة سنة إلى نقد المنطق التقليدى وهو ما يؤكد ضرورة وضع محاولته المنطقية فى مكانها اللائق فى تاريخ الفكر الإسلامى بصفة خاصة والإنسانى بصفة عامة.

وأخيراً فإننى أرجو أن أكون بتقديم هذا الكتاب، قد أضفت جديداً إلى المكتبة العربية، كما أرجو أن يكون فيه فائدة لباحث، أو عون لمستزيد. والله نسأل أن يوفقنا جميعاً إلى السداد، وإليه يرجع الأمر كله.

د/ عفاف الغمري

الفصل الأول

وصول المنطق الأرسطي إلى الفكر الإسلامى

❖ بدايته وكيفيته وصورته

عرف المسلمون علوم اليونان الفلسفية والعلمية ومنها المنطق الأرسطي عن طريق المشافهة أولاً ثم عن طريق الترجمة إلى اللغة العربية التى كانت لغة العلم والحضارة الإسلامية آنذاك وقد تم ذلك على أيدى مسيحي الشام والعراق من نساطرة ويعاقبة أو السريان^(١).

أما عن معرفة المسلمين الشفهي للعلوم الفلسفية ومنها المنطق، فكانت عن طريق الاختلاط وتبادل الزأى مع حملتها من أبناء البلاد المفتوحة، التى كانت تدرس بها هذه العلوم. وقد كانت الثقافة اليونانية منتشرة فى الشام والعراق ومصر أثناء الفتح العربى لتلك البلاد^(٢). كما أن الكنائس والأديرة فى البلاد المفتوحة كانت أشبه ماتكون بمجامع علمية تدرس فيها بجانب علوم اللاهوت فلسفة اليونان وفى مقدمتها منطق أرسطو، وقد كفل المسلمون للأديرة والكنائس الحرية الدينية والفكرية، وكان لاحتكاك المسلمين بأباء الكنائس أثره فى معرفة المسلمين للمنطق اليونانى، لأن المنطق كان ضرورياً لمساعدة أهل الجدل فى مناقشاتهم الدينية ورد شبهات خصومهم ودفع حملاتهم على الإسلام^(٣). وفى هذا المعنى يقول جولد زيهر: "ليس التأثير للكتب المترجمة وحدها، بل كان

(١) د. محمد البهى "الجانب الألهى من التفكير الإسلامى" القاهرة دار إحياء الكتب العربية -

الطبعة الأولى ١٣٦٥هـ - ١٩٤٥م ج١ ص ١٨٩.

(٢) أحمد أمين: "فجر الإسلام" القاهرة مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - الطبعة الخامسة

١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م ص ١٢٢.

(٣) د. على سامى النشار: "مناهج البحث عند مفكرى الإسلام" القاهرة دار المعارف الطبعة الرابعة

١٩٧٨ ص ٢١:١٩.

الاختلاط بين المسلمين وغيرهم من العناصر الأخرى - كالمسيحيين - دخل في هذا التأثير: ففي القرن السابع الميلادي حصل نقاش بين المسلمين وجدل عنيف حول القضاء وحرية الإرادة، لتسرب مثل هذا النقاش إليهم حول هذه المسألة من المسيحيين الشرقيين، بحكم الإختلاط الشخصي، وغير هذه المشكلة من الأفكار الفلسفية الآغريقية كأفكار أرسطو، والأفلاطونية المحدثه، تسربت إليهم بواسطة النقل الشفوي أكثر من الترجمة والنقل.^(١)

وهكذا كانت لمرحلة اللقاء الشفهي دور التمهيد في تعرف المسلمين على المنطق الأرسطي ثم جاءت حركة الترجمة لكتب المنطق بعد ذلك لتمثل مرحلة تالية في تعرف المسلمين عليه.

ولقد بدأت حركة الترجمة منذ أواخر العصر الأموي حيث يقال أن خالد بن يزيد بن معاوية (المتوفى سنة ٨٥ هـ) "أمر بإحضار جماعة من الفلاسفة اليونانيين ممن كان ينزل مدينة مصر وقد تفصح بالعربية وأمرهم بنقل الكتب في الصنعة من اللسان اليوناني والقبطى إلى العربى وهذا أول نقل كان في الإسلام من لغة إلى لغة".^(٢)

ولكن حركة الترجمة الحقيقية لم تبدأ إلا في القرن الثاني الهجرى ولم تنشط إلا على أيدي العباسيين، وبخاصة كبار خلفائهم الثلاثة المنصور (١٥٨ هـ)، الرشيد (١٩٣ هـ)، والمأمون (٢١٨ هـ) وعمرت نحو ثلاثة قرون وقام على أمرها مترجمون متخصصون تمكنوا من العربية كما تمكنوا من اللغة التي نقلوا عنها. ومنهم من أجاد عدة لغات، ومنهم من كون مدارس لإعداد جيل جديد من المترجمين واعد لحفظ ما ترجموه دار خاصة هي (بيت الحكمة)^(٣).

ولقد أجمع معظم الباحثين في الفكر الإسلامى على أن المنطق كان من أول

(١) جولد زيهري: "محاضرات في الإسلام" أورده د. محمد البهى في كتابه "الجانب الألهى من التفكير الاسلامى" ج١ ص. ١٨٨ ، ١٨٩.

(٢) ابن النديم: "الفهرست" القاهرة مطبعة الاستقامة (بدون تاريخ) ص. ٣٥٢.

(٣) د. ابراهيم مدكور: "في الفلسفة الاسلامية" القاهرة دار المعارف - الطبعة الثالثة ١٩٧٦م ج٢ ص ٧٧.

العلوم التى أخذها المسلمون من تراث اليونان الفلسفى^(١) ويقال "أن ابن المقفع (المتوفى سنة ١٣٩هـ) هو أول من أضطلع بحركة الترجمة حيث ينسب اليه أنه ترجم - بأمر الخليفة أبى جعر المنصور- ثلاثة من كتب أرسطو المنطقية وهى المقولات (قاسطينورياس) والعبارة (بارى أرمينياس) والتحليلات (أنالوطيقا) وأنه ترجم المدخل المعروف - (بايساغوجى) الذى صنفه فرفوريرىوس الصورى (المتوفى ٣٠٥م) وأنه عبر عما ترجم من ذلك بعبارة سهلة قريبة المأخذ"^(٢).

لكن من المحدثين من أثار الشك فى ذلك فقد لاحظ "كراوس" أن ابن المقفع كان لا يعرف السريانية التى كتبت بها هذه الملخصات الفلسفية، وأنه ليس لدينا من الوثائق المؤيدة ما ينهض دليلا على وجود ترجمة فهلوية لهذه الكتب، أما القول يرد ترجمة أرسطو إلى ابن المقفع فمرجه إلى خطأ وقع فيه صاعد، وعنه نقل القفطى فى "تاريخ الحكماء"^(٣) حتى ليكاد يورد نص صاعد حرفيا، وكذلك فعل ابن أبى أصيبعة فى "عيون الأنباء": ولكن ابن التديم لم يشرفى "الفهرس" إلى ترجمة ابن المقفع لكتب أرسططاليسيه، بل ويرى بول كراوس أن مترجم هذه الكتب لم يكن عبد الله ابن المقفع وإنما هو ابنه محمد، وأن هذه الكتب ليست ترجمة لكتب أرسطو، بل هى تلخيص لشرح لهذه الكتب.^(٤)

ومع هذا فأننا لا نستطيع أن نستبعد تماما احتمال صحة نسب ترجمة هذه الكتب إلى ابن المقفع -سواء كان الأب أو الأبن- خاصة إذا وضعنا فى الاعتبار ما يذكره الكثير من المؤرخين عن ترجمة معظم كتب الفلسفة والمنطق إلى اللغة الفارسية أيام كسرى أنوشروان، كما أن مدارس الشرق الأدنى (مثل الرها ونصيبين

(١) صاعد الأندلسى: "مطبقات الأمم" بمصر مطبعة السعادة (بدون تاريخ) ص ٧٧. حيث يقول: "أن أول من اعتنى به من علوم الفلسفة علم المنطق والنجوم".

(٢) صاعد الأندلسى: "مطبقات الأمم" ص ٧٧.

(٣) القفطى: "إخبار العلماء بأخبار الحكماء" بمصر مطبعة السعادة الطبعة الأولى ١٣٢٦هـ ص ١٤٨، ١٤٩.

(٤) بول كراوس: "التراجم الأرسططاليسية المنسوبة إلى ابن المقفع" مقال ترجمه د. عبدالرحمن

بدوى فى كتاب "التراث اليونانى فى الحضارة الاسلامية" القاهرة دار النهضة العربية - الطبعة

الثالثة ١٩٦٥م ص ١٠١ : ١٢٠.

وجند يسابور) التي كانت تتكلم السريانية والفارسية قد خلفت مدرسة الإسكندرية بعد عصرها المتأخر.^(١) ثم أن ابن النديم - وهو السبب في تشكك كراوس - وان كان لم يذكر ابن المقفع - وهو يتحدث - بالتفصيل عن الكتب المنطقية وأشهر المترجمين لها - كمترجم، فهو يذكر في موضع آخر أن - "الفرس نقلت في القديم شيئاً من كتب المنطق والطب إلى اللغة الفارسية فنقل ذلك إلى العربي عبدالله بن المقفع وغيره"^(٢).

وبعد ذلك قام أبو نوح بترجمة كتب أرسطو المنطقية إلى آخر الأشكال الحملية ثم "سلم" صاحب بيت الحكمة، ثم قام حنين ابن اسحق (المتوفى سنة ٢٦٤ هـ) وكان صاحب مدرسة في الترجمة، بترجمة المنطق كله إلى العربية إما من اليونانية إلى السريانية ومنه إلى العربية وإما إلى العربية مباشرة، ثم توالى ترجمات المنطق بعد ذلك - سواء أكان كله أم جزء منه - على يد اسحق بن حنين (المتوفى سنة ٢٩٨ هـ) وأبى بشر متى بن يونس، وعبد المسيح بن ناعمة الحمصي، ويحيى ابن عدي (المتوفى سنة ٣٦٢ هـ) والذي لقب بالمنطقي لكثرة لإشتغاله بالمنطق ترجمة وتأليفاً.^(٣)

وقد ترك لنا صاحب الفهرست صورة من جهود النقلة والشرح المختصرين للكتب المنطقية الأرسطية. وهو بيان يدل على ما بذله كل من الكندي وأحمد بن الطيب وثابت بن قره، ومتى بن يونس، والفارابي، ويحيى بن عدي ... وغيرهم، في هذا الميدان.^(٤)

وكان يقوم بالترجمة في العادة جماعات من المترجمين يشرف على كل منها رئيس يراجع أعمالهم ويصحح أخطاءهم وكان المترجمون حريصين على أن تكون تحت أيديهم نسخ الأصل الذي ينقلون عنها بالإضافة إلى ترجماتها غير العربية.

(١) ماكس مايرهوف: "من الإسكندرية إلى بغداد" مقال ترجمه د. عبدالرحمن بدوي في كتاب "التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية" ص ٥٣.

(٢) ابن النديم "الفهرست" ص ٣٥١.

(٣) د. علي سامي النشار: "مناهج البحث عند مفكرى الإسلام" ص ٢٣.

(٤) ابن النديم: "الفهرست" ص. ٣٦١ : ٣٦٤.

كالسريانية. وذلك ليقابلوا بينها حرصا منهم على بلوغ الدقة والكمال. وكان الخلفاء والامراء وأهل الفنى من محبى العلم يمدونهم بالمال ويتمهدونهم بالرعاية والتقدير حتى لقد كان من هؤلاء المترجمين من يتقاضى وزن ترجماته ذهباً^(١).

وهكذا نستطيع أن نقول فى النهاية أن منطق أرسطو وصل إلى العالم الإسلامى منذ زمن مبكر وعرفه المسلمون معرفة شفوية أولا ثم توالى ترجماته بعد ذلك، ولكن الصورة التى عرفها المسلمون لهذا المنطق لم تكن أرسطية خالصة كما وضعها المعلم الأول لأن المنطق الأرسطى وصل إلى العالم الإسلامى ممزجا بأبحاث أخرى غير أرسططاليسية وهى التى أضافها الشراح اليونانيين من المشائين بعده من مصادر متعددة، كما أن عناصر هامة من المنطق الأرسطى قد نفذت خلال مسالك متعددة إلى العالم الإسلامى وكان منطق أرسطو أحد هذه المسالك التى وصلت عن طريقها عناصر من المنطق الرواقى إلى الفكر الإسلامى، كذلك عرف المسلمون حجج الشكك ضد المنطق الأرسطى وقد أثرت حجج سكستكوس ضد المنطق فى ابن تيمية واستخدمها أيضا فى نقده للمنطق^(٢).

❖ مفكرى الإسلام بين تأييد المنطق الأرسطى ومعارضته:-

ما إن وصل منطق أرسطو إلى العالم الإسلامى حتى كان لمفكرى الإسلام منه مواقف مختلفة ما بين التأييد والمعارضة.

أما عن المؤيدين فيمثلهم أصدق تمثيل فلاسفة الإسلام أو المشاؤون العرب، ويمثلهم الكندى والفارابى وابن سينا فى المشرق وابن رشد فى المغرب، وهؤلاء قبلوا منطق أرسطو تماما واعتبروه قانون العقل الذى لايرد، إلا أنهم لم يبحثوه كما تركه مؤلف الأورجانون نفسه بل من خلال أبحاث مفسرة له أحيانا ومكملة له تارة، ومعارضة له تارة، فدخلت فى هذا المنطق عناصر مشائية وضعها تلاميذ أرسطو من بعده، كما دخلت فيه عناصر رواقية وأفلاطونية محدثة، وبالرغم من هذا فقد اعتبروا التراث المنطقى كله وحده نادرة المثال لأرسطو ولم يروا - اللهم الا بن رشد

(١) د. توفيق الطويل: "العرب والعلم" القاهرة دار النهضة العربية - سنة ١٩٦٨ م ص ٧٧: ٨٠.

(٢) د. على سامى النشار: "مناهج البحث عند مفكرى الإسلام" ص ٢٢: ٢٧.

وأبو البركات البغدادي في بعض الأحيان - في هذا التراث أي تعارض أو تناقض بل واجهوه بالمنهج التوفيقى وهو المنهج الذى كان ميزة الفلاسفة الإسلاميين في بحثهم، في شتى نواحي المعرفة الانسانية. من أجل هذا حاولوا التوفيق بين العناصر غير الأرسطية وبين منطق أرسطو هذا إلى جانب زيادات واضافات لفوية استلزمتهما لفهم العربية^(١).

وقد اتخذ فلاسفة الإسلام من منطق أرسطو منهجا للبحث في جميع العلوم العقلية والدينية وحاولوا أن يجعلوا منه منهجا للمسلمين في مختلف علومهم، وراحوا يدافعون عنه تجاه أعدائه من مفكرى الإسلام الذين هاجموه بعنف. أما العلة في قبول فلاسفة الإسلام له فترجع إلى أنهم قبلوا أما كليا وأما في معظم الأمر الميتافيزيقا الأرسطية ومنطق أرسطو هو منطق ميتافيزيقى، أما وقد قبلوا مادته فكان يجب عليهم أن يقبلوا صورته^(٢).

وان كنا نجد الغزالي الذى كان يهاجم الفلسفة بشدة، إلا أنه يتابع فلاسفة الإسلام في تأييده المطلق للمنطق ويدافع عن استخدامه كمنهج للبحث في سائر العلوم العقلية والشرعية. وكذا نجد في المغرب ابن حزم الفقيه الظاهري يدافع عن كل من المنطق والفلسفة ويصرح بأن الفلسفة الحقيقية غايتها إصلاح النفس وتلك الغاية بعينها غاية الشريعة فلا تعارض بين الإثنين، ثم نراه أيضا يدافع عن استخدام المنطق الأرسطى كمنهج من مناهج البحث في العلوم الشرعية والعقلية.

أما عن المعارضه لمنطق أرسطو فقد اتخذت أشكالا متعددة تتفق جميعها على غاية واحدة وهى معارضة المنطق لكنها تختلف في الدافع وراء معارضتها له، ولعل أضعفها من الناحية العلمية فتاوى التحريم التى أطلقها الفقهاء لتحريم المنطق، بينما أقواها من الناحية العلمية تلك المحاولات النقدية في المعارضة التى إن رفضت قدمت الأسباب وتجاوزت ذلك إلى تقديم البديل عن المنطق الأرسطى المتفق مع الإسلام أو على الأقل مع رؤاها الخاصة للإسلام. وتحت هذا النوع

(١) د. علي سامي النشار: "مناهج البحث عند مفكرى الإسلام" ص ٢٧ : ٢٩.

(٢) نفس المرجع : ص ٢٩.

الأخير من أشكال المعارضة يمكن أن نضع ابن تيمية، هذا مع عدم إغفالنا لمحاولتين لهما قيمتهما في تاريخ الفكر الإسلامى. فى نقض منطق أرسطو قبل ابن تيمية. قدمهما كل من السهروردى المقتول وابن سبعين، وسوف أتحدث عن نماذج من مفكرى الإسلام المؤيدين والمعارضين لمنطق أرسطو قبل ابن تيمية وستكون وقفنى مع المعارضين أطول وذلك لتوضيح قيمة محاولة ابن تيمية النقدية من حيث الأصالة أو التقليد بالنسبة للإتجاهات المعارضة السابقة عليه ثم أثرها فى توجيه المعارضة لمنطق أرسطو بعده بالنسبة لتلاميذه ، المتأثرين به.

وتعد المعارضة بلا شك عملا سلبيا من زاوية الرفض لرأى أو لفكر معين لكن إذا كان هذا الرفض يقوم على تحليل نقدى ومحاولة للوصول إلى بديل أصح من الرأى المرفوض عندئذ تتطوى المعارضة على قيمة إيجابية. وهذا ماسوف نراه متحققا فى نقد ابن تيمية لمنطق أرسطو.

أ - المؤيدون:

كان الكندى من أوائل المشتغلين بالفلسفة والمنطق حتى لقب "بفيلسوف العرب"^(١). ويذكر عنه أنه كان يترجم كتب اليونان إلى العربية^(٢). لكنه فى الأغلب كان لا يترجم بنفسه بل يترجم له ترجمة حرفية ناقل آخر ثم يتناول هو هذه الترجمة بالصقل والتهذيب^(٣)، ويتبوأ أرسطو مكانا فى ثبت الكتب التى صنفها الكندى وهو لم يقنع بمجرد ترجمة كتب أرسطو بل درس ما ترجم منها وحاول إصلاحه وشرحه^(٤) أما عن كتبه المنطقية فقليل عنها أنها "قلما ما ينتفع بها فى العلوم لأنها خالية من صناعة التحليل التى لا سبيل إلى معرفة الحق من الباطل

(١) ابن النديم: "الفهرست" ص ٢٧١.

(٢) ابن أبى أصيبعة: "عيون الأنباء فى طبقات الأطباء" المطبعة الوهبية - الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩هـ - ١٨٨٢م ج١ ص ٢٠٧.

(٣) د. أحمد فؤاد الأهوانى: "الكندى فيلسوف العرب" مطبعة مصر سنة ١٩٦٤م من سلسلة أعلام العرب ص ٦٢.

(٤) ت. ج. دى بور "تاريخ الفلسفة فى الإسلام" ترجمة د. عبد الهادى أبو ريده - القاهرة الطبعة الثالثة - سنة ١٩٥٤م ص ١٤٧.

فى كل مطلوب إلا بها، إلا من كانت عنده مقدمات وحينئذ يمكن التركيب، ومقدمات كل مطلوب لا توجد إلا بصناعة التحليل^(١).

وأيا ما كان الأمر فإن الذى يعنينا إثباته هنا هو أن الكندى شغف بالمنطق سواء أجاد فيه أو لم يجد وقد ذكر ابن النديم أن عدد كتبه المنطقية تبلغ تسعة^(٢).

أما المعلم الثانى "الفارابى" (المتوفى سنة ٢٣٩هـ) فكان من مناطقة الإسلام المبرزين، وكانت أكثر تأليفه فى المنطق كما لاحظ ابن سبىن فى "بد المعارف"^(٣) ومن قبل قال عنه صاعد الأندلسى (المتوفى سنة ٤٦٣هـ) أنه "بذ جميع الفلاسفة فى صنعة المنطق وأربى عليهم فى التحقيق بها فشرح غامضها وكشف سرها وقرب تناولها ويرى الفارابى أن الغرض من صناعة المنطق أنها" تعطى بالجملة القوانين التى من شأنها أن تقوم العقل وتسدد الإنسان نحو طريق الصواب ونحو الحق... وذلك فى كل ما نلتمس تصحيحه عند أنفسنا، وفيما نلتمس تصحيحه عند غيرنا وفيما يلتمس غيرنا تصحيحه عندنا^(٤) وعلى هذا فالجهل بقوانين المنطق لا يجعل فى الاستطاعة التمييز بين الآراء الصحيحة والآراء الفاسدة، لا عند أنفسنا ولا عند غيرنا، كما لا نستطيع الفصل بين الآراء المتنازع فيها لأننا قد فقدنا المقياس الذى بمقتضاه نميز بين الصحيح والفاسد من الأقاويل والحجج فنكون كما يقال فى المثل "حاطب ليل"^(٥) فصناعة المنطق إذن ضرورية لمن أحب إلا يقتصر فى إعتقاداته وأرائه على الظنون، وهى الاعتقادات التى لا يأمن صاحبها من نفسه أن يرجع عنها إلى أضدادها^(٦).

(١) صاعد الأندلسى "طبقات الأمم" ص ٨٤.

(٢) ابن النديم "الفهرست" ص ٣٧٧.

(٣) ابن سبىن: "بد المعارف" لوحة ١٢ أورده د. أبو الوفا التتازانى، فى كتابه "ابن سبىن وفلسفته الصوفية" بيروت دار الكتاب اللبنانى الطبعة الأولى سنة ١٩٧٣م ص ٢٠٨.

(٤) صاعد الأندلسى "طبقات الأمم" ص ٨٤.

(٥) الفارابى "إحصاء العلوم" تحقيق د. عثمان أمين، بمصر دار الفكر العربى - مطبعة الاعتماد.

الطبعة الثانية سنة ١٩٤٩م ص ٥٢: ٥٥.

(٦) الفارابى "إحصاء العلوم" ص ٥٦، ٥٧.

(٧) نفس المرجع ص ٥٨.

ويرد الفارابى على من يدعى أن المخاطبات الجدلية أو الفطرة تغنى عن تعلم - قوانين المنطق، فيرى أنه لا المخاطبات الجدلية ولا الفطرة تغنى عن تعلم قوانين المنطق وذلك لأنه "لايستغنى عنها فى التفكير السليم"^(١).

وعلى حين أن النحو يختص بلغة شعب واحد فالمنطق عنده قانون للتعبير بلغة العقل الإنسانى عند جميع الأمم يقول الفارابى "أن نسبه صناعة المنطق إلى العقل والمعقولات كنسبة صناعة النحو إلى اللسان والألفاظ، فكل مايعطينا علم النحو من القوانين فى الألفاظ فان علم المنطق يعطينا نظائرها فى المعقولات"^(٢). ويقول أيضا "أن علم النحو إنما يعطى قوانين تخص ألفاظ أمة ما، وعلم المنطق إنما يعطى قوانين مشتركة تعم ألفاظ الأمم كلها"^(٣). وليس منطق الفارابى فيما يقول دى بور- مجرد تحليل خالص للتفكير العلمى بل هو يشتمل على مباحث فى نظرية المعرفة^(٤).

والعلم عنده ينقسم إلى قسمين : الأول التصور ويشمل على مسائل المعانى والحدود، والثانى: التصديق ويشمل على مباحث القضايا والأقيسة والبراهين ويقرر الفارابى كما قرر أرسطو من قبل^(٥) أن البرهان الذى نتوصل به من المعلوم اليقيني إلى المجهول هو المنطق على الحقيقة ، وليس البحث فى المقولات - وكذلك العبارة

(١) نفس المرجع ص ٥٨ : ٦٠.

(٢) نفس المرجع ص ٥٤.

(٣) نفس المرجع: ص ٦٠ ويقول الفارابى: "أيضا فى التنبيه على سبيل السعادة" اما الصناعة التى تقيد العلم بصواب العبارة فهى صناعة النحو وسبب الفلظ فى ذلك هو مشاركة المقصود بصناعة النحو المقصود بصناعة المنطق فى الاسم فقط، فان كليهما يسمى باسم المنطق، وبين صناعة النحو وصناعة المنطق تشابه ما، هو أن صناعة النحو تقيد العلم بصواب ما يلفظ به، والقوة على الصواب منه بسبب عادة أهل لسان ما، وصناعة المنطق تقيد العلم بصواب ما يعقل، والقدرة على اقتناء الصواب فيما يعقل.

أنظر الفارابى: "التنبيه على سبيل السعادة" طبعة الهند ص ٢٣.

(٤) ت.ج. دى بور "تاريخ الفلسفة فى الإسلام" ص ١٥٨.

(٥) منطق أرسطو: تحقيق الدكتور عبد الرحمن بدوى بيروت دار القلم، سنة ١٩٨٠م ج ١ ص ١٢٧، ١٢٨.

وكذلك الأقيسة إلا توطئة للبرهان^(١).

وأهم مقاصد البرهان - عند الفارابى - هو الوصول إلى قوانين علم إضطرارى يمكنه تطبيقه فى جميع المعارف. وهذا العلم الإضطرارى يقابل الوجود الضرورى ، ولكن يوجد إلى جانب هذا الواجب عالم واسع من الممكنات التى لا نستطيع أن نعرفها إلا معرفة ظنية. والعلم الصحيح لا يقوم إلا على الأحكام الضرورية فى كتاب البرهان (أنالوطيقا الثانية) أما الظن فيمتد متدرجا فيما بين المواضع الجدلية والشعرية والشعر أحط أنواع المعرفة فى رأيه^(٢).

وتابع الفارابى الشراح الإسلاميين فى ترتيب كتب أرسطو المنطقية إلا أنه يقف بها فى إحصاء العلوم عند ثمانية فقط مستبعدا إيساغوجى^(٣). ولكنه فى مقام آخر عده مدخلا للمنطق ، وعنى بشرحه والتعليق عليه^(٤).

ومتابعة لإيساغوجى فرفوريوس بحث الفارابى مسألة الكليات، وفلسفة الفارابى - فيما يرى دى بور - تتضمن المذاهب الثلاثة المتعلقة بالمعانى الكلية وهى: الرأى القائل بأن الكلى سابق على الجزئى ، والرأى القائل بأنه قائم به، والقائل بأنه بعده^(٥).

ولقد كان الفارابى شديد الثقة بأفلاطون وأرسطو لذلك حاول التوفيق بينهما وكان للمنطق نصيب من هذا التوفيق بينهما^(٦) وذلك لأنه كان يرى أن

(١) الفارابى "إحصاء العلوم" ص ٧٢ وانظر أيضا الفارابى: "عيون المسائل" طبعة القاهرة سنة ١٩١٠م ص ١، ٢.

(٢) الفارابى "ما ينبغي أن يقدم قبل تعلم الفلسفة" طبعة القاهرة سنة ١٩١٠م ص ٦٠ : ٦٢.

(٣) الفارابى "إحياء العلوم" ص ٧٠ : ٧٢.

(٤) د. إبراهيم مذكور "مقدمة المدخل من منطق الشفاء لابن سينا" تحقيق الأب قناتى وآخرون - المطبعة الأميرية القاهرة سنة ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م ص ٤٥.

(٥) ت. ج. دى بور "تاريخ الفلسفة فى الإسلام" ص ١٦١.

(٦) الفارابى: "الجمع بين رأى الحكيمين" طبعة القاهرة سنة ١٢٢٥هـ ص ٧ وما بعدها. يقول الفارابى فى مقدمة هذا الكتاب "لما رأيت أكثر أهل زماننا قد تخاصموا وتنازعوا فى حدوث العالم وقدمه وادعوا أن بين الحكيمين المقدمين المبرزين اختلافاً فى الثبات المبدع الأول =

الفلسفة اليونانية واحدة في صميمها لا اختلاف بين مذاهبها وقضاياها هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى نجده يحاول التوفيق بين الفلسفة اليونانية والإسلام لأن كل منهما حق والحق لا يخالف الحق. فغاية الفلسفة والدين واحدة وهى الوصول إلى الحقيقة والخلاف بينهما في الوسائل التى يعتمد إليها كل منهما^(١).

ولقد حاول الفارابى أن يضيف على المنطق الصبغة الشرعية فكتب دفاعاً عن المنطق (لم يصل إلينا) جمع فيه طائفة من أقاويل النبی عليه السلام يمكن أن تستخدم للحكم من وجهة نظر الدين حكماً في صالح المنطق، ومن المحتمل - فيما يرى جولد زيهر أن يكون الفارابى قد قصد بهذا الكتاب معارضة موقف المتشددین من أهل السنة الذين يعتبرون الإعتراف بطرق البرهان الأرسططاليسية خطراً على صحة العقائد الإيمانية^(٢).

وفي النصف الثانى من القرن الرابع ظهرت رسائل اخوان الصفا وفيها نجد تصريحاً لتأييد المنطق أيضاً حيث تقول: "والعلوم الفلسفية أربعة أنواع أولها الرياضيات، والثانى المنطقيات، والثالث العلوم الطبيعية، والرابع العلوم الإلهيات"^(٣) وفي هذه الرسائل فصلاً عنوانه: "فصل أن المنطق أداة الفيلسوف" جاء فيه: "واعلم يا أخى بان الحكماء المنطقين انما وضعوا القياس المنطقى واستخرجوا البرهان الصحيح ليكون المتعاطى للمنطق يبتدىء أولاً ويقيم البرهان من عند نفسه على اعتقاداته، فإذا صحت في نفسه تلك رام أن يصححها عند غيره، وقبل كل شئ تحتاج يا أخى أن تتعلم كيف تحفظ أقاويلك من التناقض، فإنك إذا فعلت ذلك فقد أحكمت صناعة المنطق الفلسفى. وأعلم بأن المنطق ميزان

= وفي وجوب الأسباب منه وفي أمر النفس والعقل وفي المجازاة على الأفعال خيرها وشرها، وفي كثير من الأمور المدنية والخلقية والمنطقية، اردت في مقالتي هذه أن اشرع في الجمع بين رأيهما والإبانة عما يدل عليه فعو قولهما، ليظهر الإتفاق بين ما كانا نعتقد أنه ويزول الشك والإرتياب عن قلوب الناظرين في كتبهما".

(١) د. عثمان أمين: "مقدمة كتاب احصاء العلوم" ص ٣٢: ٣٥.

(٢) د. عبدالرحمن بدوى: "التراث اليونانى في الحضارة الإسلامية" ص. ١٤٧، ١٤٨.

(٣) رسائل اخوان الصفا - طبع المطبعة العربية بمصر سنة ١٩٢٨م ج ١ ص. ٢٣.

الفلسفة وقد قيل أنه أداة الفيلسوف وذلك أنه لما كانت الفلسفة أشرف الصنائع البشرية بعد النبوة صار من الواجب أن يكون ميزان الفلسفة أصح الموازين وأداة الفيلسوف أشرف الأدوات لأنه قيل في حد الفلسفة أنها التشبه بالإله بحسب الطاقة الإنسانية^(١) ..“.

ويعتبر ابن سينا (المتوفى سنة ٤٢٨هـ) من أشد المؤيدين لمنطق أرسطو ومنطقي ابن سينا - فيما يرى دي بور - يتفق مع منطق الفارابي في التفاصيل، وكثيراً ما يؤكد ابن سينا نقص العقل الإنساني، وهذا النقص يجعله في حاجة إلى القوانين المنطقية^(٢).

ويرى ابن سينا - مثل الفارابي - أن العلم ضربان تصور يراد به ادراك المفرد (كما يتصور الإنسان أو الحساس) وتصديق يراد به ادراك النسبة فيضم مفردان أحدهما إلى الآخر وتعقد بينهما صلة تحتل الصدق والكذب مثل قولنا (الإنسان حساس) وهذان في رأيه بابا المعرفة العادية الوحيدان، أما الفطرة والبدية فهي قليلة المعونة لأن العلم في أغلبه مكتسب لا فطري^(٣).

وعلى ذلك فموضوع المنطق عند ابن سينا نظريتان أساسيتان تعريف يوصلنا إلى تصورات صحيحة وادراك للمعاني على وجهها وبرهنة ترسم لنا وسائل التصديق وتميز بين الصواب والخطأ وما عدا هاتين النظريتين من بحوث منطقية، انما هو اعداد وتفريغ لهما ويأتي الغزالي بعد ابن سينا فتجده يحصر المنطق في هذين البابين أيضاً^(٤).

وعن منفعة المنطق يقول ابن سينا: في “الإشارات والتنبيهات”: “المراد من المنطق أن يكون عند الإنسان آلة قانونية تعصمه مراعاتها عن أن يضل في فكره^(٥)“.

(١) رسائل اخوان الصفا - طبع المطبعة العربية بمصر سنة ١٩٢٨م ج ١ ص ٢٣.

(٢) ت. ج. دي بور: “تاريخ الفلسفة في الإسلام” ص ١٩٦.

(٣) د. ابراهيم مدكور: “مقدمة مدخل الشفاء” ص ٥٥، ابن سينا: “المدخل من منطق الشفاء” ص ١٦، ١٧ وأنظر ايضا ابن سينا: “منطق المشرقين” نشره المكتبة السلفية - القاهرة سنة ١٩١٠م ص ٩، ١٠.

(٤) د. ابراهيم مدكور “مقدمة المدخل من منطق الشفاء” ص ٥٦، ابن سينا “المدخل” ص ١٨.

(٥) ابن سينا: “الإشارات والتنبيهات” قسم المنطق - تحقيق وتقديم د. سليمان دنيا - القاهرة =

والمنطق في رأيه يعصمنا من الخطأ في ادراك المعاني وتصورها تصوراً صحيحاً بما يقدم لنا من قواعد الحد الحقيقي، والتفرقة بين الذاتي والعرضي، وبين ما يقوم الماهية وما لا يقومها. ويعصمنا أيضاً من الخطأ في التصديق والإنهاء إلى أحكام ونتائج باطلة أو غير مسلمة، فيرسم لنا طرائق البرهان الموصل إلى اليقين ويحذرننا من السفسطة التي تؤدي إلى الغلط أو المغالطة^(١).

ويرى ابن سينا أن الفطرة لا تغنى عن تعلم المنطق لمن يحاول اكتساب العلم بالنظر والروية وذلك لأن الفطرة لا يؤمن غلطها وإن أصابت كانت كرمية من غير رام^(٢) ويقول ابن سينا أن "نسبة هذه الصناعة (يقصد المنطق) إلى الرؤية الباطنة التي تسمى المنطق الداخلي، كنسبة النحو إلى العبارة الظاهرة التي تسمى المنطق الخارجي، وكنسبة العروض إلى الشعر لكن العروض ليس ينفع كثيراً في قرض الشعر، بل الذوق السليم يفتنى عنه والنحو العربي قد تغنى عنه أيضاً الفطرة البدوية، وأما هذه الصناعة فلا غنى عنها للإنسان المكسب للعلم بالنظر والروية، إلا أن يكون إنساناً مؤيداً من عند الله^(٣)."

وقد سبق الفارابي ابن سينا إلى تسمية المنطق بالنحو أو بالعروض، ومن بعده ردد الغزالي نفس هذه الفكرة حيث يقول: "... فلما كثرت المعقولات مزلة

= سنة ١٩٦٠م ص ١٦٧. ولا يزيد ابن سينا في منطق المشرقيين عما قاله تقريباً في الإشارات عن منفعة المنطق حيث يقول: "يكون هذا العلم آلة في سائر العلوم لأنه يكون علماً منبهاً على الأصول التي يحتاج إليها كل من يقتصص المجهول من المعلوم باستعمال للمعلوم على نحو وجهه ويكون ذلك النحو وتلك الجهة مؤيداً بالباحث إلى الإحاطة بالمجهول، فيكون هذا العلم مشيراً إلى جميع الأنحاء والجهات التي تقلل الذهن من المعلوم إلى المجهول. وكذلك يكون مشيراً إلى جميع الأنحاء والجهات التي تضل الذهن وتوهمه استقامة مأخذ نحو المطلوب من المجهول ولا يكون كذلك."

أنظر ابن سينا: "منطق المشرقيين" ص ٦٠، ٥.

(١) ابن سينا: "المدخل لمنطق الشفاء" ص ١٨، ١٩، د. إبراهيم مدكور: "مقدمة المدخل" ص ٥٨ وأنظر أيضاً ابن سينا: "النجاة" مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٣١هـ ص ٦٠، ٥.

(٢) ابن سينا: "المدخل لمنطق الشفاء" ص ١٩.

(٣) نفس المرجع ص ٢٠.

الأقدام، ومثارات الضلال ... رتبنا هذا الكتاب معياراً للنظر والاعتبار، وميزاناً للبحث والإعتقاد ... فيكون بالنسبة إلى أدلة العقول كالعروض بالنسبة للشعر والنحو بالإضافة إلى الإعراب إذ كما لا يعرف منزحف الشعر عن موزونه إلا بميزان العروض ولا يميز صواب الإعراب عن خطأه إلا بمحك النحو، كذلك لا يفرق بين فاسد الدليل وقويمه وصحيحه وسقيمه إلا بهذا الكتاب ..^(١) كذلك وجدت هذه الفكرة بعد الغزالي لدى أبي البركات البغدادي الذي قرر أن العلوم المنطقية قوانين الأنظار وعروض الأفكار^(٢) إلا أن مغالاة ابن سينا فيها واضحة وذلك عندما قرر امكان الإستغناء عن العروض والنحو اعتماداً على الذوق السليم والفطرة في قول الشعر وصحة النطق ، مع عدم استغناء التفكير عن المنطق.

وكذلك يتناول ابن سينا مسألة الكليات على طريقة شبيهة بطريقة الفارابي فيذهب إلى أن المعاني لها ثلاثة أنواع من الوجود، فهي موجودة أزلاً في العقل الفعال مع الصور والنفوس البشرية، قبل الكثرة والاعيان الخارجية وموجودة أيضاً في الكثرة والاعيان الخارجية وجوداً عرضياً وبالقوة لأنها أفرادها وما صدقها، وكل كلى موجود في أفرادها وموجود أخيراً في الذهن بعد الكثرة والاعيان الخارجية، لأنها مستمدة منها ومأخوذة عنها ومن هنا نشأت الأقسام الثلاثة للجنس: طبيعي قبل الكثرة، وعقلي في الكثرة، ومنطقي بعد الكثرة^(٣).

ويحرص ابن سينا على التأكيد على عدم اشتغال المنطق على ما يخالف الشرع ويرأته ممن يدعونه ثم يضلون . على منهاج الشرع - وهي نفس الفكرة التي يرددها الغزالي فيما بعد ويتوسع فيها - فتراه في "رسالة في أقسام العلوم العقلية" يعقد فصل عنوانه "في الأقسام التسعة للحكمة التي هي المنطق" يذكر فيها أقسام المنطق التسعة ويختم بقوله: "فقد دلت على أقسام الحكمة وظهر أنه ليس شيء منها يشتمل على ما يخالف الشرع، فإن الذين يدعونها ثم يزيغون عن

(١) الغزالي: "مقياس العلم" بيروت دار الأندلس للطباعة والنشر - الطبعة الثانية سنة ١٩٧٨م ص ٢٧ .

(٢) أبو البركات البغدادي: "المعتبر" حيدر آباد - الطبعة الأولى سنة ١٢٥٧هـ ج ١ ص ٤.

(٣) ابن سينا: "المدخل" ص ٦٥: ٧٢، د. ابراهيم مدكور: "مقدمة المدخل" ص ٦٤، أنظر أيضاً

د. ابراهيم مدكور: "إيساغوجي" وأثره في العالم العربي. طبعة القاهرة سنة ١٩٥٣م.

منهاج الشرع، انما يضلون من تلقاء أنفسهم ومن عجزهم وتقصيرهم لا أن الصناعة نفسها توجبه، فإنها بريئة منهم^(١).

وهناك موقف آخر مؤيد لمنطق أرسطو نجده عند الإمام الغزالي (المتوفى سنة ٥٠٥هـ) الذى كان من أشد المؤيدين له حتى لقد سماه "مقيار العلوم" أى ميزان الإدراكات الذى يعرف به صحيحها من فاسدها^(٢) ويقول عنه "فكل نظر لا يتزن بهذا الميزان ولا يعاير بهذا المقيار فاعلم أنه فاسد العيار غير مأمون الفوائت والأغوار"^(٣).

ويتخذ الغزالي من المنطق الأرسطى منهجاً له فى المباحث الدينية وذلك على أساس أن منهج البحث فى الأمور الفقهية لا يختلف عن منهج البحث فى الأمور العقلية فيقول: "إن النظر فى الفقهيات لا يباين النظر فى العقليات، فى ترتيبه وشروطه وعيابه، بل فى مأخذ المقدمات فقط"^(٤).

ويحاول الغزالي فى كتابه "مقيار العلم" توضيح المسائل المنطقية بأمثلة من الفقه^(٥) ولكن هذا لا يعنى أنه يرى أن طرق الاستدلال فى الفقه تتفق تماماً مع قواعد الاستدلال البرهانى بل يوضح الفروق بين الاستدلالات ذات الطابع الظنى - وهى كافية فى الفقه وبين الاستدلالات المنطقية ذات الطابع اليقينى^(٦).

إلا أن الغزالي - فيما يرى جولد زيهر - لم يقصد النيل من نظريات الفقه وأقواله الثابتة، وانما هو اراد بكتبه المنطقية أن يبين أهمية المنطق بالنسبة إلى تنظيم البحوث الدينية تنظيمًا يقوم على منهج فى البحث المستقيم وأن يوصى باتباعه^(٧).

كذلك نراه فى كتاب "القسطاس المستقيم" يدافع عن المنطق باعتباره المنهج

(١) ابن سينا: "رسالة فى أقسام العلوم العقلية" وهى التاسعة من "مجموعة الرسائل" مطبعة كردستان العلمية بمصر سنة ١٣٢٨هـ ص ٢٤٣.

(٢) حاشية الصبان على شرح الملوى على السلم - مطبعة وادى النيل المصرية سنة ١٢٩٢هـ ص ٥٣.

(٣) الغزالي: "مقيار العلم" ص ٢٧.

(٤) نفس المرجع: ص ٢٨.

(٥) نفس المرجع ص ٩١ وما بعدها.

(٦) نفس المرجع ص ١١٧، ١٢٩ وما بعدها.

(٧) د. عبدالرحمن بدوى: "التراث اليونانى فى الحضارة الإسلامية" ص ١٥٦.

الوحيد الذى ينبغى أن تحتكم إليه جميع الطوائف فى مقابلة المناهج الخاصة، خاصة منهج التعليمية الذين لا يؤمنون إلا بما جاء عن طريق الإمام المعصوم، ويستخرج الغزالى فى هذا الكتاب أشكال القياس المختلفة من القرآن الكريم ويطلق عليها اسم الموازين ويسمى القياس الحملى بميزان التعادل، والشرطى المتصل بميزان التلازم، والشرطى المنفصل بميزان التعاند وذلك ليثبت أن القرآن الكريم استخدم انماط التفكير المنطقى فى قضاياها المختلفة. وقد وجه ابن تيمية - كما سنرى فيما بعد - نقده الشديد إلى ماذهب إليه الغزالى ^(١) وفيما يلى توضيح هذه الموازين:-

❖ ميزان التعادل (القياس الحملى):-

يقسم الغزالى ميزان التعادل إلى ثلاثة أقسام أكبر - وهو الشكل الأول - وأوسط - وهو الشكل الثانى - وأصغر - وهو الشكل الثالث، ثم يبين شروط كل منها للانتاج الصحيح والميزان الأكبر هو ميزان الخليل عليه السلام الذى استعمله مع نمرود عندما ادعى الألوهية فقال له - كما جاء فى القرآن: ﴿رَبِّىَ الَّذِى يُحْيِى وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أَحْيِى وَأُمِيتُ﴾ ^(٢) فعدل ابراهيم (عليه السلام) إلى ما هو أوضح فقال: ﴿إِنَّا لِلّٰهِ يَآئِى بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِى كَفَرَ﴾ ^(٣) ولما كان القرآن مبناه على الحذف والإيجاز فكمال صورة هذا الميزان أن يقال "كل من يقدر على اطلاق الشمس فهو الإله - وهذا أصل - والهى هو القادر على اطلاق الشمس - وهذا أصل آخر - فلزم من مجموعهما أن الله هو الأله حقيقة. وكبرى هاتين المقدمتين معلومة بالوضع والإتفاق فهى ضرورية التصديق، وصغراهما معلومة بالمشاهدة والعيان وهى ضرورية التصديق أيضاً، فيلزم من معرفتهما أن نمرود ليس هو القادر على تحريك الشمس، ويعلم تبعاً لهذا أنه ليس الها، وانما الأله هو الله تعالى ^(٤) ومتى كانت مقدمتا القياس على هذا النمط من كون أحدهما ضرورية والأخرى مشاهدة محسوسة، أو ليستا كذلك ولكنهما مسلمتان، لزم

(١) انظر ص. من هذا الكتاب

(٢) سورة البقرة : ٢٥٨/٢.

(٣) سورة البقرة : ٢٥٨/٢.

(٤) الغزالى : "القسطاس المستقيم" مطبعة الترقى - القاهرة سنة ١٩٠٠م ص ٣١.

بالضرورة عن هذا القياس نتيجة صحيحة وأما الميزان الأوسط فقد جاء به القرآن أيضاً على لسان إبراهيم عليه السلام فى مقام النفى - وهذه طبيعة الشكل الثانى - حيث قال: ﴿لَا أَحِبُّ الْآفِلِينَ﴾^(١) وكمال صورة هذا الميزان أن القمر، والقمر أقل ليس بآله والعلم بصدق هاتين المقدمتين ضرورى، إذ أن أولهما معلومة بالمشاهدة وثانيتهما معلومة بالضرورة. وحقيقة هذا الميزان أن كل مثلين وصف احدهما بوصف فسلب ذلك الوصف عن الآخر فهما متباينان وعلى هذا فحده أن الذى ينفى عنه ما يثبت لغيره مياين لذلك الغير. فالآله ينفى عته الأفول، والقمر يثبت له الأفول، فهذا يوجب التباين بين الآله والقمر، فلا يكون القمر الها^(٢).

وأخر أقسام ميزان التعادل هو القسم الأصغر وصورته من القرآن الكريم فى قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاء بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قُرْآنًا يَتَذَكَّرُونَ كَثِيرًا﴾^(٣).

فقولهم ما أنزل الله على بشر من شىء دعوة عامة وهى غير صحيحة، إذ أنه يلزم من ازدواج المقدمتين فى الآية السابقة وهما أن موسى عليه السلام بشر وأنه أنزل عليه كتاب، قضية خاصة هى أن بعض البشر أنزل عليه الكتاب، وتبطل هذه النتيجة الدعوة العامة التى ادعوها وكون موسى عليه السلام بشر أمر معلوم بالحس وكونه منزلاً عليه كتاب معلوم باعترافهم إذ كانوا يخفون بعضه ويظهرون البعض الآخر. وحد هذا الميزان أن كل وصفين اجتماعاً على شىء واحد فبعض أحاد الوصفين لابد أن يوصف بالآخر بالضرورة. ومن ثم كانت نتيجة هذا الميزان جزئية دائماً^(٤).

❖ ميزان التلازم: (الشرطى المتصل)

ويفيد هذا النوع من الميزان كثير من آيات القرآن الكريم مثل قوله تعالى:

(١) سورة الأنعام: ٧٦/٦.

(٢) الفزالى: "القسطاس المستقيم" ص ٤٣.

(٣) سورة الأنعام: ٩١/٦.

(٤) الفزالى: "القسطاس المستقيم" ص ٤٨.

”لو كان فيهما الهة إلا الله لفسدتا“^(١) وقوله تعالى: ”لو كان معه الهة كما تقولون إذا لابتغوا إلى ذى العرش سبيلا“^(٢) وإذا أردنا تصوير الآية الأولى على شكل قياس نقول: ”لو كان للعالم الهان لفسدا - فهذا المقدم - ومعلوم أنه لم يفسد - وهذا التالي - فيلزم عنهما نتيجة ضرورية وهى نفى أحد الالهين. أى اثبات الوحدةانية. وحد هذا الميزان أن كل ما هو لازم للشئ فهو تابع له فى كل حال، فنفى اللازم يوجب بالضرورة نفى الملزوم ووجود الملزوم يوجد بالضرورة وجود اللازم، أما نفى الملزوم ووجود اللازم فلا نتيجة لهما، لجواز كون اللازم أعم. ولا يلزم من نفى الأخص نفى الأعم، كما لا يلزم من وجود الأعم وجود الأخص.

فاذا قلنا: إن كانت الصلاة صحيحة فالمصلى متطهر، ومعلوم أنه غير متطهر - وهو نفى اللازم - فلزم منه بالضرورة أن صلاته غير صحيحة، وهو نفى الملزوم. وكذلك إذا قلنا ومعلوم أن صلاته صحيحة - وهو وجود الملزوم فيلزم منه أنه متطهر - وهو وجود اللازم - أما إذا قلنا ومعلوم أنه متطهر، فلا يلزم منه أن صلاته صحيحة، لأنها ربما بطلت بعلّة أخرى فهذا وجود اللازم، ولم يدل على وجود الملزوم، وكذلك إذا قلنا: ومعلوم أن صلاته ليست بصحيحة فلا يلزم منه أنه كان غير متطهر، لجواز أن يكون لعدم صحة الصلاة لفقدان شرط آخر سوى الطهارة، فهذا نفى الملزوم، ولم يدل على نفى اللازم^(٣).

♦ ميزان التعاند: (الشرط المنفصل)

وصورته من القرآن الكريم فى قوله تعالى: ”قل من يرزقكم من السموات والأرض قل الله وأنا أواباكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين“^(٤) وكما ل صورة هذا الميزان أن يقال: انا أواباكم لعلى ضلال مبين - وهذا أصل - ثم يقال ومعلوم أن لسنا فى ضلال - وهذا أصل آخر - فيلزم من ازدواجهما نتيجة ضرورية وهو أنكم فى ضلال . وحد هذا الميزان انا كل ما انحصر فى قسمين فيلزم من ثبوت أحدهما

(١) سورة الأنبياء: ٢٢/٢١.

(٢) سورة الإسراء: ٤٢/١٧.

(٣) الفزالى: ”القسطاس المستقيم“ ص ٥٦.

(٤) سورة سبأ: ٢٤/٢٤.

نفى الآخر ومن نفى أحدهما ثبوت الآخر.

ويعصرح الغزالي بأنه ابتدع أسماء هذه الموازين أما أصولها فموجودة بالقرآن الكريم، كما أنها كانت موجودة عند الأمم السابقة على رسالة عيسى ومحمد عليهما السلام، ولهم في هذه الموازين اصطلاحات أخرى كانوا قد تعلموها من صحف إبراهيم وموسى.

ولكى يؤكد الغزالي أكثر على يقينه المنطق الأرسطى كطريق للإستدلال نراه يؤكد في كتابه "تهافت الفلاسفة" على أن المنطق من العلوم المشتركة بين الأمم وأنه لا تنفرد للفلاسفة بشيء من هذا العلم اللهم إلا في الإصطلاحات، لكن المنطق ليس مخصوصاً بهم إنما هو عبارة عما يسمى عند متكلمي الاسلام "النظر" أو "الجدل" أو "مدارك العقول" وأن الفلاسفة إنما يغيرون عبارته قصد التأويل، فإذا سمع المتكائيس المستضعف اسم المنطق "ظن أنه فن غريب لا يعرفه المتكلمون، ولا يطلع عليه إلا الفلاسفة"^(١). ومعنى هذا أن الغزالي يعتبر الخلاف بين المنطقيين وغيرهم من نظار المسلمين يكاد يكون لفظياً.

ثم نراه في محك النظر "يحاول أن يوضح أن المخالفة بين الإصطلاحات المنطقية واصطلاحات العلوم الإسلامية ليست مخالفة جوهرية، فيعرض لإصطلاحات طوائف المسلمين المختلفة في الموضوع والمحمول فيقول: "يسمى النحويون أحدهما مبتدأ والآخر خبراً ويسمى المتكلمون أحدهما موصوفاً والآخر صفة، ويسمى الفقهاء أحدهما حكماً والآخر محكوماً عليه ويسمى المنطقيون أحدهما موضوعاً وهو المخبر عنه والآخر محمولاً وهو الخبر، ولنصطلح نحن على تسمية الفقهاء، فتسميها حكماً ومحكوماً عليه"^(٢) كما يستبدل الحد الأوسط بالعلة على أساس أن الحد الأوسط في القياس المنطقي هو العلة عند الأصوليين^(٣).

(١) الغزالي: "تهافت الفلاسفة" تحقيق د. سليمان دنيا - القاهرة نشر دار المعارف سنة ١٩٥٨م ص ٨٢.

(٢) الغزالي: "محك النظر" تحقيق بدر الدين النعساني - بيروت - دار النهضة الحديثة - سنة ١٩٦٦م ص ٣٢.

(٣) نفس المرجع السابق ص ٤١.

كذلك كان الغزالي يرى أنه لكي يتخلص المسلمون من الخطأ في الإستدلال في شتى علومهم يجب عليهم أن يستخدموا المنطق الأرسطى، وكان يزعمه استخدام الأصوليين لغير هذا القانون وفي هذا الصدد يقول: "وليكن للبرهان بينهم قانون متفق عليه يعترف به كلهم، فإنهم إذا لم يتفقوا في الميزانية لم يمكنهم رفع الخلاف بالوزن وقد ذكرنا ذلك الموازين الخمسة في كتاب القسطاس المستقيم، وهي التي لا يتصور الخلاف فيها بعد فهمها أصلاً، بل يعترف كل من فهمها بأنها مدارك اليقين قطعاً، والمحصلون لها يسهل عليهم عقد الانصاف والانتصاف وكشف الغطاء ورفع الاختلاف، ولكن لا يستحيل منهم الاختلاف أيضاً، أما لقصور بعضهم عن ادراك تمام شروطه وأما في رجوعهم في النظر إلى القريحة والطبع دون الوزن بالميزان، كالذي يرجع بعد تمام تعلم العروض في الشعر إلى الذوق لاستثقاله عرض كل شعر على العروض فلا يبعد أن يغلط^(١) .

ويمضى الغزالي في تأييده لمنطق أرسطو فيرى في "المنقذ من الضلال" أنه لا يتعلق شيء منه بالدين نفيًا أو اثباتًا حتى يجحد أو ينكر شأنه في هذا شأن الرياضيات وهو من جنس ما ذكره المتكلمون وأهل النظر من الأدلة. وإنما يفارقونهم بالعبارات والاصطلاحات ويزيادة الإستقصاء في التعريفات والتشعيبات. وليس للدين تعلق بهذا عند الغزالي حتى ينكر "فإذا أنكر لم يحصل من إنكاره عند أهل المنطق إلا سوء الإعتقاد في عقل المنكر بل في دينه الذي يزعم أنه موقوف على مثل هذا الإنكار"^(٢) .

أما ما يقال عن تراجع الغزالي في هذا الكتاب عن فكرته السابقة في تأييد المنطق^(٣) . فغير صحيح، لأنه يقرر هنا أن المنطق صحيح في ذاته وأنه موضع ثقته ولكن الفلاسفة أحياناً يضمنون مباحثهم خصوصاً في المسائل الإلهية بعض الآراء التي توصف بالكفر. فقد وضع المناطقة للبرهان شروطاً يعلم أنها تورث اليقين لا

(١) الغزالي: "فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة" طبعة القاهرة ١٣٥٣هـ ص ٨٨ : ٨٩.

(٢) الغزالي: "المنقذ من الضلال" تحقيق د. جميل صليبا و د. كامل عياد - دار الأندلس - بيروت -

الطبعة العاشرة سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ص ١٠٤، ١٠٥.

(٣) د. على سامي النشار: "مناهج البحث" ص ١٢٧، ١٢٨.

محالة ولكنهم عند الإنتهاء إلى المقاصد الدينية ما أمكنهم الوفاء بتلك الشروط، بل تساهلوا غاية التساهل وهذا هو السبب فيما يظهر لديهم من تناقضات وليس العيب هنا إذا في المنطق بل هو في سوء تطبيقهم له والغزالي ينبه على ذلك لأنه "ربما هو ينظر في المنطق من يستحسنه ويراه واضحا فيظن أن ما ينقل عن الفلاسفة من الكفريات مؤيدة بمثل تلك البراهين فيستعجل بالكفر قبل الإنتهاء إلى العلوم الإلهية"^(١).

وعن ذلك يذكر الصبان في حاشيته على شرح الملوى على السلم أن "ما يروى من أنه (يقصد الغزالي) رجع إلى تحريره فلم يثبت"^(٢).

وبذلك يتخذ الغزالي من المنطق منهجا له في كافة عملياته الفكرية - كالفلاسفة - باعتباره منهجا من مناهج البحث الموصلة إلى اليقين في جميع فروع المعرفة الإنسانية بل ويرى فيه الطريق المؤدى إلى تكميل النفس وسعادتها فيقول: "فإذا فائدة المنطق اقتصاص العلم وفائدة العلم حيازة السعادة الأبدية فإذا صح رجوع السعادة إلى كمال النفس بالتزكية والتحلية صار المنطق لا محالة عظيم الفائدة"^(٣).

وقد ظل الغزالي على موقفه المؤيد للمنطق حتى آخر حياته بدأ من قسم المنطقيات في كتابه المقاصد وانتهاء إلى مقدمة المستصفى حيث يقول فيها: "نذكر في هذه المقدمة مدارك العقول وانحصارها في الحد والبرهان وتذكر شرط الحد الحقيقي وشرط البرهان الحقيقي واقسامهما على منهاج اوجز مما ذكرناه في كتاب محك النظر وكتاب معيار العلم وليست هذه المقدمة في جملة علم الأصول ولا من مقدماته الخاصة بل هي مقدمة العلوم كلها ومن لا يحيط بها فلا ثقة بعلومه أصلا فمن شاء أن لا يكتب هذه المقدمة..."^(٤).

هذا عن بعض المؤيدين لمنطق أرسطو في المشرق، أما التأيد لمنطق في

(١) الغزالي: "المنقذ من الضلال" ص ١٠٥.

(٢) حاشية الصبان: "على شرح الملوى على السلم" ص ٥٣.

(٣) الغزالي: "مقاصد الفلاسفة" تحقيق د. سليمان دنيا - دار المعارف بمصر سنة ١٩٦١م ص ٣٧.

(٤) الغزالي: "المستصفى" المطبعة الأميرية بمصر الطبعة الأولى سنة ١٣٢٢هـ ص ١٠.

المغرب فالغريب أن يظهر أول ما يظهر على يد فقيه ومفكر ظاهري هو ابن حزم (المتوفى سنة ٤٦٢هـ) الذي دافع عن استخدام المنطق الأرسطي كمنهج من مناهج البحث في العلوم الشرعية والعقلية غير مكترث بالفريق المعادي للمنطق والفلسفة وهو يومئذ الفريق الغالب في الأندلس.

وربما كان للبيئة التي عاش فيها ابن حزم اثرها في اتجاهه إلى الدفاع عن المنطق بشدة، فلقد عرفت بيئة قرطبة والأندلس بمعاداتها لعلوم الأوائل ومنها كتب المنطق إما لإعتقادهم بأنها حاوية للكفر ومناصرة للإلحاد وإما لعجزهم عن فهمها والإحاطة بمعانيها، فكان ذلك حافزا له على دراسة الفلسفة والمنطق، عندئذ تبين له أن الفلسفة لا تناقض الشريعة كما يدعى ذلك الكثيرون، بل وأن المنطق يمكن أن يتخذ معيارا لتقويم الآراء الشرعية وتصحيحها فاتجه إلى التأليف في المنطق ليثبت عدم التناقض بينه وبين الشريعة وليعزز به موقفه العقلي ازاء الخصوم^(١) وربما من أسباب تأييد ابن حزم للمنطق كراهيته التقليد في الدين حيث يقول: "وكذلك هذه العلم - يقصد المنطق - فإن من جهله خفى عليه بناء كلام الله (ﷻ) مع كلام نبيه (ﷺ)، وجاز عليه من الشغب جوازا لا يفرق بينه وبين الحق ولا يعلم دينه إلا تقليدا والتقليد مذموم"^(٢).

ويحاول ابن حزم في مقدمة كتابه "التقريب لحد المنطق" أن يرد على معارض المنطق بحجة أن الرسول (ﷺ) لم يشتغل به ولا الصحابة فيقول: "أن هذا العلم مستقر في نفس كل ذي لب فالذهن الذكي واصل بما مكنه الله فيه من سعة الفهم إلى فوائد هذا العلم والجاهل منكسع كالأعمى حتى ينبه عليه وهكذا سائر العلوم"^(٣).

ويتوسع ابن حزم لإيمانه بأن فائدة المنطق تعم سائر العلوم في كتابه التقريب لحد المنطق في شرح منفعة المنطق بالنسبة إلى كل من علم الكلام وعلم الفقه والحديث وعلم الديانات والأهواء والمقالات وعلم النحو واللغة والبلاغة

(١) د. احسان عباس: "مقدمة التقريب لحد المنطق" (ص. د).

(٢) ابن حزم: "التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامة والأمثلة الفقهية" تحقيق

د. احسان عباس - منشورات دار مكتبة الحياة سنة ١٩٥٩م ص٤.

(٣) ابن حزم: "التقريب لحد المنطق" ص٣.

والشعر إلى آخره^(١).

ولم يقف تأييده للمنطق عند هذا الحد بل لقد حاول أن يجعل منه علماً شعبياً، وذلك بتذليل ما صعب منه وتقريب اصطلاحاته إلى افهام عامة الشعب وذلك لإيمانه بأن من "أثر العلم وعرف فضله، أن يسهله جهده ويقربه بقدر طاقته ويخففه ما أمكن، بل لو أمكن أن يهتف به في قوارع طرق المارة ويدعو إليه في شوارع السابلة" هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فالمعروف أن منطق أرسطو كان في أيام ابن حزم يعد من أصعب العلوم وأعقدها لا لفموض الترجمة العربية له والتباسها فحسب بل لتعدد رموزه وكثرة مصطلحاته أيضاً لذلك حاول تذليل ما صعب منه وعن ذلك يقول: "فلما نظرنا في ذلك وجدنا بعض الآفات الداعية إلى البلباى التى ذكرنا، تعقيد الترجمة فيها وإيرادها بألفاظ غير عامية ولا فاشية الإستعمال، وليس كل فهم تصلح له كل عبارة فتقربنا إلى الله (ﷻ) بأن نورد معانى هذه بألفاظ سهلة بسيطة يستوى إن شاء الله في فهمها العامى والخاصى والعالم والجاهل حسب ادراكنا....".

والواقع أن اشتغال ابن حزم بالمنطق قد صدر في جانب كبير منه - كما لاحظ جولد زيهر عن رغبته في خدمة نظرياته الدينية^(٢) لذلك لم يكن غريباً أن يستمد معظم أمثلته المنطقية من الفقه ومن بعده جاء الغزالى ليستمد الأمثلة المنطقية من الفقه كذلك^(٣) ومعنى هذا أن الغزالى لم يكن هو أول من خلط المنطق بأصول المسلمين كما ذهب إلى ذلك ابن تيمية^(٤). وإنما سبقه ابن حزم إلى ذلك.

(١) نفس المرجع السابق ص ٩، ١٠.

(٢) د. عبدالرحمن بدوى: "التراث اليونانى فى الحضارة الإسلامية" ص ١٥٢.

(٣) لاحظ ذلك د. احسان عياد حيث يقول فى مقدمته لكتاب "التقريب لحد المنطق" (ص، ل) "ولم يكن ابن حزم منفرداً فى محاولته تقريب المنطق بالإستكثار من الأمثلة الشرعية ولكن لعله أول من فتح هذا الباب مثلاً حاول ابن سينا استمداد الأمثلة من الطب ومن بعده جاء الغزالى فعاد يستمد الأمثلة من الفقه فكتاب التقريب يثبت أن الغزالى مسبوق إلى هذه المحاولة" ويشير إلى ذلك أيضاً د. ذكرى ابراهيم فى كتابه "ابن حزم" ص ١١٢.

(٤) السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ١٢، يقول ابن تيمية: "وأول من خلط المنطق بأصول المسلمين أبو حامد الغزالى وتكلم فيه علماء المسلمين بما يطول ذكره".

لذلك نرى ابن حزم يصف كتب المنطق الأرسطى بأنها "كلها كتب سالمة مفيدة دالة على توحيد الله (ﷻ) وقدرته وعظيمة المنفعة في إنتقاء جميع العلوم، وعظم منفعة الكتب التي ذكرنا في الحدود في مسائل الأحكام الشرعية وبها يتعرف كيف يتوصل إلى الإستنباط وكيف تؤخذ الألفاظ على مقتضاها وكيف يعرف الخاص من العام والمجمل من المفسر وبناء الألفاظ بعضها على بعض، وكيفية تقديم المقدمات وانتاج النتائج وما يصح مرة وما يبطل أخرى، وما لا يصح البتة، وضرب الحدود التي من شذ عنها كان خارجا عن أصله ودليل الإستقراء، وغير ذلك مما لا غناء بالفقيه المجتهد لنفسه ولأهل ملته عنه"^(١).

لكن إذا كان ابن حزم حريصاً على تأسيس علم الفقه على دعائم عقلية ومنطقية إلا أنه حريص في الوقت نفسه على تذكيرنا بأن مجال الشريعة غير مجال العقل الخالص فإنه "ليس من الشرائع علة أصلاً بوجه ما من الوجوه ولا شيء يوجهها إلا الأوامر الواردة من الله (ﷻ) فقط إذ ليس في العقل ما يوجب تحريم شيء مما في العالم وتحليل آخر ولا إيجاب عمل وترك إيجاب آخر فالأوامر أسباب موجهة لما ورثه به فإذا لم ترد فلا سبب يوجب شيئاً أصلاً ولا يمنعه"^(٢).

وإذا كان ابن حزم قد اعترف - في دفاعه عن المنطق بأن كتب أرسطو في حدود الكلام كتب سالمة مفيدة دالة على توحيد الله، فما ذلك إلا لأنه قد فطن إلى أن في إستطاعة المنطقى الإفادة من القواعد المنطقية لتأييد الكثير من العقائد الدينية أو الحقائق الشرعية، فابن حزم مثلاً في مجال التوحيد حينما يتحدث عن "العدد" لا يقتصر على القول بأنه "الكم المنفصل" بل هو يضيف إلى هذا التعريف "أن الواحد ليس عدداً لأن العدد هو ما وجد عدد آخر مساو له، وليس للواحد عدد يساويه، لأنك إذا قسمته لم يكن واحد بل هو كثير حينئذٍ...." ومعنى هذا أن الواحد مبدأ وليس عدداً وبالتالي فإن الله الواحد الحق إنما هو الخالق المبتدئ لجميع الخلق، دون أن يكون هو نفسه عدداً ولا معدوداً في حين أن الخلق كله معدود. وابن حزم حين يتحدث مثلاً عن الواحد والكثير فإنه يقسم الموجودات إلى قسمين

(١) ابن حزم: "التقريب لحد المنطق" ص

(٢) نفس المرجع ص. ١٦٩ .

الواحد الأول الذى لم يزل والمخلوقات المتعددة التى هى بمثابة جواهر ذات أعراض. وهو بهذه القسمة ينفى عن الله اسم "الجوهر" لأن الواحد "لا تحمل عليه محمولات ولا تجوز عليه أعراض ومعنى هذا أن الخالق (ﷻ) ليس حاملا ولا محمولا بوجه من الوجوه^(١).

وإذا كان المناطقة المسلمون - أمثال الفارابى وابن سينا قد راعوا فى عرضهم للمنطق ترتيب كتب أرسطو فإننا نجد أن ابن حزم يسايرهم فى هذا الترتيب - مقدما على كتب أرسطو الثانية المدخل إلى المنطق أو ايساغوجى إلا أنه يسمى الكتاب الأول "قاطيفورياس" باسم الأسماء المفردة بدلا من تسميته باسم المقولات ويسمى الكتاب الثانى "بارى ارميناس" باسم الأخبار بدلا من تسميته باسم العبارة ثم يدمج الكتب الأربعة التالية وهى "القياس" أو التحليلات الأولى والبرهان أو التحليلات الثانية والمواضع الجدلية أو الطوبيقا، والحكمة الموهبة أو "السوفسطيقا" فى باب واحد يطلق عليه اسم "البرهان".

والملاحظ أن ابن حزم لا يستخدم لفظ "القياس" عند حديثه عن أشكال الاستدلال إنما يكتفى بكلمة "البرهان" وحتى عندما يجد نفسه مضطرا إلى البحث عن تسمية خاصة بهذا النوع من الاستدلال الذى تترتب فيه النتيجة على مقدمتين "كبرى وصغرى" فإنه يطلق على ما اعتدنا تسميته "بالقياس" "اسم الجامعة" يقول: "اعلم أن القضيتين المذكورتين "أى المقدمة الكبرى والمقدمة الصغرى" إذا اجتمعتا سميتهما الأوائل "القرينة" واعلم أن باجتماعهما يحدث أبداً عنهما قضية ثالثة أبداً صادقة أبداً لازمة ضرورة لا محيد عنها وتسمى هذه القضية الحادثة عن اجتماع القضيتين "نتيجة" والأوائل يسمون القضيتين والنتيجة معاً، وفى اللغة العربية "الجامعة"^(٢)...

وأغلب الظن أن السبب فى تجنب ابن حزم استخدام كلمة "القياس" إنما يرجع - كما يرى الدكتور زكريا ابراهيم - إلى حرص ابن حزم على تجنب

(١) د. زكريا ابراهيم: "ابن حزم الأندلسى المفكر الظاهرى الموسوعى" الدار المصرية للتأليف والترجمة - مكتبة مصر سنة ١٩٦٦م أعلام العرب العدد ٥٦ ص ١٢٤، ١٢٥.

(٢) ابن حزم: "التقريب لحد المنطق" ص ١٠٦.

استخدام كلمة "القياس" التي جرت على السنة الفقهاء وأهل السنة^(١).

وقد نبه ابن حزم إلى أن قياس الفقهاء هو استقراء أرسطو ، فكتب فصلاً في بيان فساد هذا النوع من البرهان . خصوصاً ما اصطلاحنا على تسميته باسم "الإستقراء الناقص" فيقرر أن وجود صفة ما في نوع من الأنواع لا يستلزم بالضرورة أن تكون تلك الصفة لازمة ضرورية لكل أفراد ذلك النوع ، إلا إذا كان في وسعنا أن نتقصى سائر أفراد ذلك النوع من أولها إلى آخرها حتى نحيط علماً بأنه لم يشذ منها عن تلك الصفة واحدة ولما كان الإنسان أعجز من أن يحيط بجميع الأشياء التي تتوافر فيها هذه الصفة فهذا تكهن من المتحكم به وتخرص وتسهل في الكذب ، وقضاء بغير علم^(٢) .

وهكذا نستطيع أن نقول أن حرص ابن حزم على التقريب بين المنطق والشرعية قد اضطره في كثير من الأحيان إلى اصطناع مصطلحات منطقية جديدة ، كما أنه قد أدى به إلى الإنتقاص من قيمة الإستقراء وانكار مبدأ العلية وتجنب استعمال لفظ القياس^(٣) .

كذلك كان ابن رشد (المتوفى سنة ٥٩٥هـ) من أشد المتعصبين لأرسطو ولنطقه في المغرب العربي، فهو يرى أن أرسطو هو الإنسان الأكمل والمفكر الأعظم الذي وصل إلى الحق الذي لا يشوبه باطل وكان يعتقد أن مذهب أرسطو إذا فهم على حقيقته لم يتعارض مع اسمى معرفة يستطيع الإنسان أن يبلغها وذلك لأن أرسطو يعتبر أسماً صورة تمثل فيها العقل الإنساني حتى أنه كان يميل إلى تسميته بالفيلسوف الإلهي^(٤) .

وكان ابن رشد يرى أنه يمكن الإستغناء عن ايساغوجي لفرفوريوس بينما كان يعد كتاب الخطابة والشعر جزئين من منطق أرسطو .

(١) د. زكريا ابراهيم: "ابن حزم الأندلسي المفكر الظاهري الموسوعي" ص ١١٥ .

(٢) نفس المرجع ص ١١٥ ، ١١٦ .

(٣) نفس المرجع ص ١٢٦ .

(٤) دى بور: "تاريخ الفلسفة في الإسلام" ترجمة د. عبد الهادي أبو ريده ص ٢٩٥ .

كذلك كان ابن رشد يعنى فى اللغة بما هو مشترك بين جميع اللغات ويرى أن أرسطو فى كتاب العبارة والخطابة كان يضع نصب عينيه هذا العنصر المشترك بين جميع أهل اللغات وكان يرى أنه لا سعادة لأحد بدون منطق أرسطو، وبأسف لأن سقراط وأفلاطون لم يكونا على علم به وسعادة الإنسان تكون على قدر مرتبته فى معرفة المنطق، وذلك لأن يمهّد السبيل أمام الخواص لبلوغ الحقيقة العقلية المجردة، تلك الحقيقة التى يعجز العامة عن الوصول إليها وذلك لقصور فطرتهم وقلة تكون عقولهم هذا إلى جانب اعتيادهم الخصال الرديئة، وكان ابن رشد يعتقد أنه وصل إلى الحقيقة المطلقة وذلك بدرس أرسطو، ويعتقد أن للدين حقيقة من نوع خاص، لكنه ينفر من علم الكلام لأنه يريد أن يثبت أشياء لا يمكنه اثباتها بمناهجه، وليس غرض الشارع فى رأيه تلقين العلم، بل غرضه أخذ الناس بالطاعة والأعمال الصالحة^(١).

ويحاول ابن رشد أن يضيف الشرعية على اتخاذه من المنطق الأرسطى منهجاً للتفكير حتى يطمئن قلوب المتشدددين من مفكرى الإسلام ضد هذا المنطق، لهذا نجده فى أول كتابه "فصل المقال" يطرح تساؤلاً فى: هل النظر فى الفلسفة والمنطق مباح بالشرع أم محظور أم مأمور به بالنسبة أم بالوجوب؟ ويقرر ابن رشد - بالإستناد إلى آيات قرآنية، أن الشرع قد "نص على وجوب استعمال القياس العقلى أو القياس العقلى والشرعى معاً"^(٢) مثل قوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾^(٣).

ويرى ابن رشد أنه إذا كان "الشرع قد أوجب النظر بالعقل فى الموجودات واعتبارها وكان الإعتبار ليس شيئاً أكثر من استنباط المجهول من المعلوم واستخراجه منه وهذا هو القياس أو بالقياس فواجب أن نجعل نظرنا فى الموجودات بالقياس العقلى وبين أن هذا النحو من النظر الذى دعا إليه الشرع وحث عليه هو أتم أنواع

(١) ت. ج. دى بور: "تاريخ الفلسفة فى الإسلام" ترجمة د. عبد الهادى أبو ريده ص ٢٩٦، ٢٩٧.
(٢) ابن رشد: "فصل المقال بين الشريعة والحكمة من الإتصال" المطبعة الرحمانية بمصر (بدون تاريخ) ص ٢.
(٣) سورة الحشر: ٢/٥٩.

النظر بأنواع القياس وهو المسمى برهاناً كذلك يجب على العارف أن يستنبط من الأمر بالنظر في الموجودات وجوب معرفة القياس العقلي وأنواعه^(١).

وإذا كان الشافعي وابن الصلاح وابن تيمية .. وغيرهم يرون أنه لم يؤثر عن أحد من الصحابة ولا عن الرسول عليه السلام الإشتغال بالمنطق وأنه تبعاً لذلك يعد من الأمور المستحدثة في الملة فإننا نجد ابن رشد على العكس من ذلك يذهب إلى أنه ليس لقائل أن يقول أن هذا النوع من النظر في القياس العقلي بدعة إذ لم يكن في الصدر الأول فإن النظر في القياس الفقهي وأنواعه هو شيء استنبط بعد الصدر الأول وليس يرى أنه بدعة وكذلك يجب أن نعتقد في النظر في القياس العقلي^(٢).

ويرى ابن رشد أنه يجب علينا أن نستعين على ما نحن بسبيله "أى النظر في المنطق والفلسفة" بما قاله من تقدمنا في ذلك سواء أكان ذلك الغير مشاركاً لنا أم غير مشارك لنا في الملة أى فلاسفة اليونان وغيرهم من غير المسلمين^(٣). لكن ينهنا ابن رشد إلى ضرورة الاحتراس في قبول الآراء حتى لا تكون متابعيناً للأوائل مجرد تقليد أعمى فيقول: "فننظر فيما قالوه من ذلك فإن كان كله صواباً قبلناه منهم وإن كان فيه ما ليس بصواب نبهنا عليه"^(٤).

ويرى ابن رشد أن النظر في كتب القدماء واجب الشرع على من كان أهلاً للنظر فيها وهو الذى جمع أمرين أحدهما ذكاء الفطرة والثانى العدالة الشرعية والفضيلة العلمية والخلقية^(٥) وهذان الشرطان قد عبر عنهما صاحب السلم بقوله:

جـوازُه لِكـاملِ القـريـحة	والقـولـة المشـهـورة الصـحيـحة
لـيـهـتـدى بـه إلـى الصـواب ^(٦)	مـمارس السـنـة والـكـتاب

(١) ابن رشد: "فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال" ص ٢.

(٢) نفس المرجع ص ٤.

(٣) ابن رشد: "فصل المقال" ص ٤.

(٤) نفس المرجع: ص ٥.

(٥) نفس المرجع: ص ٦.

(٦) حاشية الصيان: على شرح الملوى على السلم ص ٥٢، ٥٤.

لذلك يرى ابن رشد أنه يجب ألا نمنع من النظر في كتب الحكمة من هو أهل لها فيقول: "وليس يلزم من أنه غوى غاو بالنظر فيها، وزل زال اما من نقص فطرته، واما من قبل سوء ترتيب نظره فيها، أو من قبل غلبة شهواته عليه ، أو أنه لم يجد معلماً يرشده إلى فهم ما فيها، أو من قبل اجتماع هذه الأسباب فيه أو أكثر من واحد منها، أو نمنعها عن الذى هو أهل للنظر فيها فإن هذا النحو من الضرر الداخلى من قبلها هو شيء لحقها بالعرض لا بالذات وليس يجب فيما كان نافعا بطباعه وذاته أن يترك مكان لمضرة موجودة فيه بالعرض ... بل نقول أن مثل من منع النظر في كتب الحكمة من هو أهل لها من أجل قوماً من أراذل الناس قد يظن بهم أنهم ضلوا من قبل نظرهم فيها مثل من منع العطشان شرب الماء البارد العذب حتى مات لأن قوماً شرقوا به فماتوا فإن الموت بالشرق أمر عارض وعن العطش ذاتي وضروري^(١) .

وكأن ابن رشد بذلك يرد على مايقوله الفقهاء من أن النظر في علوم الأوائل يضل عن سبيل الدين ويكفر. ويقطع ابن رشد بأنه "لايؤدى النظر البرهاني إلى مخالفته ما ورد به الشرع فإن الحق لا يصاد الحق بل يوافقه ويشهد له"^(٢) . وهنا يرى أنه إذا أدى النظر البرهاني إلى نحو ما من المعرفة بموجود ما فإما أن يكون الشرع قد سكت عنه فلا تعارض هناك وهو بمنزلة ما سكت عنه من الأحكام فاستتبطنها الفقيه بالقياس الشرعى وإن كانت الشريعة نطقت به أو فلا يخلو ظاهر النطق أن يكون موافقاً لما أدى إليه البرهان فيه أو مخالفاً، فإن كان موافقاً فلا قول هناك وإن كان مخالفاً طلب تأويله ويقول ابن رشد: "وإذا كان الفقيه يفعل هذا في كثير من الأحكام الشرعية فكان بالحرى أن يفعل ذلك صاحب العلم بالبرهان ، فإن الفقيه إنما عنده قياس ظنى والعارف عنده قياس يقينى ونحن نقطع قطعاً أن كل ما أدى إليه البرهان وخالفه الشرع أن ذلك الظاهر يقبل التأويل على التأويل العربى"^(٣) .

(١) ابن رشد: "فصل المقال" ص ٦، ٧.

(٢) نفس المرجع: ص ٧.

(٣) ابن رشد: "فصل المقال" ص ٨.

فإن قال قائل هل يجوز أن يؤدي البرهان إلى تأويل ما أجمع المسلمون على ظاهره أو ظاهره ما أجمعوا على تأويله ؟ فإن ابن رشد يقول أنه "لو ثبت الإجماع بطريق يقينى لم يصح وإن كان الإجماع فيها ظنياً فقد يصح" ^(١) ويستشهد على صحة رأيه فى هذه المسألة بما قاله الفزالى وأبو المعالى وغيرهم من أئمة النظر من أنه لا يُقطع بكفر من خرق الإجماع فى التأويل.

ب - المعارضون:-

رفض كثير من متقدمى علماء أصول الفقه وعلماء أصول الدين المنطق كمنهج للتفكير ربما لأسباب لغوية أو لأسباب عقائدية (للاستة لعلوم الفلسفة المباشرة لعقائد الشرع كما يقول ابن خلدون) وربما لأن صناعة المنطق لم تكن معروفة حينئذ. ويفرق ابن خلدون بين طريقة متقدمى المتكلمين المخالفة لمنطق أرسطو - مشيراً إلى السبب الحقيقى فى هذه المخالفة - وبين طريقة متأخريهم الذين عرفوا منطق أرسطو وتأثروا به فيقول: "إن صور الأدلة فيها جاءت فى بعض الأحيان على غير الوجه القناعى لسداجة القوم ولأن صناعة المنطق التى تسير بها الأدلة وتعتبر بها الأقيسة لم تكن حينئذ ظاهرة فى الملة ولو ظهر منها بعض الشيء لم يأخذ به المتكلمون للاستسها للعلوم الفلسفية المباشرة لعقائد الشرع بالجملة فكانت مهجورة عندهم لذلك". ^(٢) ويشير ابن تيمية إلى هذه الفكرة قائلاً: "ولم يكن قدماء المتكلمين يرضون أن يخوضوا فى الحدود على طريقة المنطقيين كما دخل فى ذلك متأخروهم الذين ظنوا ذلك من التحقيق وإنما هو زيف عن سواء الطريق" ^(٣).

ويقال أن الشافعى (المتوفى سنة ٢٠٤ هـ) أقدم من عارض المنطق ^(٤) على أساس لغوى، فقد نقل إلينا السيوطى بسند تاريخى عن الشافعى أنه قال: "ما جهل

(١) نفس المرجع: ص ٩.

(٢) مقدمة ابن خلدون: نشر دار الشعب - القاهرة - (بدون تاريخ) ص ٤٢٩.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١١٠، مجموع فتاوى شيخ الإسلام مجلد ٩ ص ٩٠.

(٤) السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ١٤.

الناس ولا اختلفوا إلا لتركهم لسان العرب وميلهم إلى لسان أرسطوطاليس^(١) .

ويستخلص السيوطي من هذا النص أن الشافعي يحرم المنطق على أساس أن لغة المنطق الأرسطي اليونانية تخالف في خصائصها اللغة العربية لغة القرآن الكريم والسنة، فلم ينزل القرآن ولا أتت السنة إلا على مصطلح العرب ومذاهبهم في الحوار والإحتجاج والإستدلال لا على مصطلح اليونان ولغتهم، ولكل قوم لغة واصطلاح، وعلى هذا فتخريج الأحكام الشرعية من القرآن والسنة على مقتضى المنطق الأرسطي لا يحقق غرض الشارع، فإن كان في الفروع نسب إلى الخطأ وإن كان في الأصول نسب إلى البدعة وهذا أعظم دليل على تحريم المنطق - في رأى السيوطي - فإنه سبب للاحداث والابتداع ومخالفة السنة ومخالفة غرض الشارع^(٢) .

ثم يورد السيوطي نصاً آخر للشافعي يفهم منه أن الشافعي يحرم الإشتغال بالكلام قياساً على تحريم النظر في متشابه القرآن، لأن كليهما يخشى منه من اثاره الشبه والانجرار إلى البدع ويرى السيوطي أن هذه العلة بعينها موجودة في المنطق فيكون الدليل على تحريم النظر فيه القياس على الأصل المقيس عليه علم الكلام، وهو المتشابه المنصوص على تحريم النظر فيه^(٣) .

ثم يورد السيوطي نصاً ثالثاً للشافعي يفهم منه أن العلة في تحريمه النظر في علم الكلام كونه لم يرد الأمر به في كتاب ولا سنة ولم يعمل به السلف ويستنتج السيوطي أيضاً أن هذه العلة موجودة في المنطق، وهي العلة التي اعتمدها ابن الصلاح حين أفتى بتحريم المنطق حيث قال: "وليس الإشتغال بتعلمه وتعليمه مما أباحه الشارع ولا استباحه أحد من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين. وكأن ابن الصلاح قد استنبط هذه العلة من تعليل الشافعي لعلم الكلام^(٤) وجاء ابن تيمية بعد ذلك فأقر فتوى ابن الصلاح في العديد من كتبه المنطقية وغير المنطقية.

(١) نفس المرجع: ص ١٥.

(٢) نفس المرجع: ص ١٥، ١٦.

(٣) نفس المرجع: ص ١٨، ١٩.

(٤) السيوطي: "صون المنطق والكلام" ص ٣٠.

وأعتقد أن السيوطي قد وجه كلام الشافعي توجيهاً لا يحتمله ، فليس تعلم المنطق في حد ذاته سبباً للجهل والضلال في نظر الشافعي - كما يذهب إلى ذلك السيوطي - بل سبب الجهل والضلال في نظره هو إثارة تعلم المنطق على علوم اللغة والدين. ومعنى هذا أن من يحكم أصول اللغة والدين فلا خشية عليه من تعلم المنطق. وهذا ما يفهم من كلام الشافعي ، ولا ينبغي توجيه الكلام إلى غير هذا. فالشافعي - كما هو واضح من كتابات الذين ترجموا له - لم يكن من الذين يحصرون أنفسهم في دائرة العلم الموروث ، فلقد توجه في أول أمره إلى درس اللغة والشعر والأدب وأخبار الناس ولم يقطع صلته بهذه العلوم حين وصل حبله بأهل الحديث الذين كانوا لا يرونها من العلم النافع . وقد ذكر من ترجموا له أنه اشتغل بالفراصة وعالج التنجيم والطب وهما من العلوم الفلسفية^(١) .

ثم أن عصر الشافعي كان عصر ازدهار العلوم وابتداء التدوين، ووضع الأصول لكل علم من العلوم ففي عصره تُرجمت العلوم المختلفة من اليونانية والفارسية والهندية، وبتلك الترجمة نشرت في العصر ألوان من العلم ولم يكن الشافعي بعيداً عنه وربما قد نال منه قدراً^(٢) .

كما أن وضع الشافعي لعلم أصول الفقه يشعر باتجاهه في الفقه اتجاهاً جديداً هو اتجاه العقل العلمي بحيث يجعل الرازي نسبة الشافعي "إلى علم الأصول كنسبة أرسطوطاليس إلى علم المنطق، وكنسبة الخليل ابن أحمد إلى علم العروض.. كانوا قبل الشافعي يتكلمون في مسائل أصول الفقه ويستدلون ويعترضون ولكن ما كان لهم قانون كلي مرجوع إليه في معرفة دلائل الشريعة وفي كيفية معارضتها وترجيحاتها، فاستتبط الشافعي علم أصول الفقه، ووضع للخلق قانوناً كلياً يرجع إليه في معرفة مراتب أدلة الشرع"^(٣) .

(١) مصطفى عبدالرازق: "تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية" القاهرة - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - سنة ١٣٦٢ هـ / ١٩٤٤ م ص. ٢٢٠ .

(٢) محمد ابوزهره: "تاريخ المذاهب الإسلامية" دار الفكر العربي ص ٤٥٢ : ٤٥٤ .

(٣) مصطفى عبدالرازق: "تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية" ص ٢٣٢ ، ٢٣٣ .

ويُعد الشافعي - فيما يرى الشيخ مصطفى عبدالرازق - بهذا العمل صاحب البداية لنشأة التفكير الفلسفي في الإسلام وذلك من ناحية العناية بضبط الفروع والجزئيات بقواعد كلية^(١) وهذه هي عين وظيفة المنطق.

وإذا كنا لا نستطيع أن نقطع تماماً بتأثر الشافعي - في وضعه لعلم الأصول - بالمنطق الأرسطي فإننا نستطيع أن نقطع بأن الشافعي لم يحرم الإشتغال بالمنطق كما ذهب إلى ذلك السيوطي وتابعه أيضاً الدكتور على سامي النشار^(٢).

ولم يقف علم الأصول عند النقطة التي تركه عندها الإمام الشافعي بل واصل المتكلمون والأصوليون بعد الشافعي تطوير منهجه سواء من جهة الموضوعات أو من جهة المعالجة إلا أن كتابة الفقهاء وخاصة فقهاء الحنفية - فيما يرى ابن خلدون - كانت أمس بالفقه وأليق بالفروع لكثرة الأمثلة منها والشواهد وبناء المسائل فيها على النكت الفقهية، وكان أحسن فقهاء الحنفية كتابة أبي زيد الدبوسي (المتوفى سنة ٤٣٠هـ) أما أحسن المتأخرين كتابة فيه فكان سيف الإسلام البزدي وكان من أحسن ماكتب فيه المتكلمون كتاب "البرهان" لإمام الحرمين (المتوفى سنة ٤٨٧هـ)، "والمستقصى" للغزالي (المتوفى سنة ٥٠٥هـ) وهما من الأشعرية، وكتاب "العهد" لعبدالجبار (المتوفى سنة ٤١٥هـ) وشرحه "المعتمد" لأبي الحسين البصري (المتوفى سنة ٤٣٦هـ) وهما من المعتزلة^(٣).

وإذا كان الأصوليون قد تكفلوا بوضع منهج البحث في الأحكام الشرعية العملية فقد تكفل المتكلمون بوضع منهج البحث في الأحكام الاعتقادية.

أما المتكلمين سواء من الشيعة أو المعتزلة أو الأشاعرة فقد عارض كثير من

(١) نفس المرجع: ص ٢٤٥.

(٢) والغريب أن الدكتور على سامي النشار في كتابه "مناهج البحث" يرجح أن يكون للمنطق الأرسطي تأثير على تفكير الشافعي لعدة أسباب يذكرها ، وعلى الرغم من ذلك يوافق السيوطي على أن الشافعي يقول بتحريم المنطق.

أنظر د. على سامي النشار: "مناهج البحث" ص ٦٩ وما بعدها.

(٣) ابن خلدون: "المقدمة" ص ٤٢٠ ، ٤٢١.

متقدميهم وبعض متأخريهم منطق أرسطو - وهذه المعارضة لم تمنع استفادة الكثير منهم منذ البداية من المنطق الأرسطى وإن كان لهم نقض لبعض مباحثهم - فقد نقض أبو العباس الناشئ المعتزلى المنطق الأرسطى كما ورد فى مناقشة السيرافى (المتوفى سنة ٢١٨هـ) لأبى بشر متى بن يونس (المتوفى سنة ٣٢٨هـ)، "وهذا الناشئ أبو العباس نقض عليكم وتببع طريقكم، وبين خطأكُم وأبرز ضعفكُم ، ولم تقدروا إلى اليوم أن تردوا عليه كلمة واحدة مما قال ومازدم على قولكُم: لم يعرف أغراضنا ولا وقف على مرادنا، وإنما تكلم على وهم"^(١). "وكذلك" القاضى أبو بكر بن الطيب فى كتاب الدقائق الذى رد فيه على الفلاسفة والمنجمين - كما يقول ابن تيمية - ورجح فيه مذاهب المتكلمين من العرب على منطق اليونان . وكذلك متكلمة المعتزلة والشيعة فى ردهم على الفلاسفة ... وما زال نظار المسلمين يصنفون فى الرد عليهم فى المنطق ويبينون خطأهم فيما ذكروه فى الحد والقياس جميعا ، كما يبينون خطأهم فى الألهيّات وغيرها ، ولم يكن أحد من نظار المسلمين يلتفت إلى طريقهم بل الأشعرية والمعتزلة والكرامية والشيعة وسائر الطوائف من أهل النظر كانوا يعيبونها ويعيبون فسادها ... وفى كتاب الآراء والديانات لأبى محمد الحسن بن موسى النويختى فصل جيد من ذلك، فانه بعد أن ذكر طريقة أرسطو فى المنطق قال وقد اعترض قوم من متكلمى أهل الإسلام على أوضاع المنطقيين هذه^(٢).

هذا وإن كان ابن تيمية يغالى فى تأكيده لمعارضة المتكلمين لمنطق أرسطو ورفضهم له مقررأ أنهم وصلوا بفطرتهم إلى كثير من صور المنطق الأرسطى ولكن فى أساليبهم الخاصة وفى عبارات أدق. والحقيقة أن المتكلمين منذ البداية وإن كان لهم نقض لبعض مباحث المنطق الأرسطى إلا أنهم استفادوا منه يؤكد ذلك مثلا الشهرستانى حيث يقول: "طالع شيوخ المعتزلة كتب الفلاسفة حين فسرت أيام

(١) أبو حيان التوحيدي: "المقاسبات" - تحقيق حسن السندوبى - المطبعة الرحمانية بمصر. الطبعة الأولى سنة ١٩٢٩م ص ٨٢.

(٢) السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٣٢٤، ٤٢٥.

المأمون فخلطوا مناهج الكلام، وأفردوا لأنفسهم علماً يسمى بعلم الكلام، إما لأن أظهر مسألة تكلم فيها المتكلمون وتقاتلوا عليها هي مسألة الكلام فسمى النوع باسمها، وإما لمقابلتهم الفلاسفة في تسميتهم فناً من فنون علمهم بالمنطق، والمنطق والكلام مترادفان^(١).

ثم إن مبادئ المنطق ليست - في ذاتها - مخالفة للشرع أو العقل، وإن كانت مما استخرجه الفلاسفة أولاً، ودونوه في علومهم التي بعض مسائلها لا يطابق الشرع. هذا ودعوى أن المتكلمين استخرجوها من عند أنفسهم بفطرتهم - كما يقول ابن تيمية - بلا أخذ عن الفلاسفة مكابرة^(٢).

وهكذا عارض كثير من متقدمي الأصوليين وبعض متأخريهم سواء علماء أصول الفقه والدين المنطق الأرسطي كمنهج للبحث ووضعوا منهجاً إسلامياً خاصاً وضع أسسه علماء أصول الفقه وتناوله المتكلمون بالزيادة والتعديل وكانت أميز صفات المنهج الأصولي خلوه من الصفة الميتافيزيقية التي كانت تميز المنطق الأرسطي، وخلوه من الناحية الميتافيزيقية - جعله منطقاً يتفق مع الحاجة الإنسانية العملية^(٣).

وينقسم هذا المنطق إلى مبحثين الأول: مبحث الحد والثاني مبحث الإستدلالات.

❖ أما عن مبحث الحد: فإذا كان الحد الأرسطي هو المعرف للماهية أو للذات أو أنه الجواب الصحيح في سؤال ماهو إذا أحاط بالمسؤول عنه. فإن الحد الأصولي يراد به التمييز بين المحدود وغيره وأنه يحصل بالخواص اللازمة التي لاتحتاج إلى ذكر الصفات المشتركة بينه وبين غيره^(٤). وفي هذا المعنى يقول ابن تيمية: "المحققون من النظائر يعلمون أن الحد فائدته التمييز بين المحدود وغيره كالاسم ليس فائدته تصوير المحدود وتعريف حقيقته، وإنما يدعى هذا أهل المنطق

(١) الشهرستاني: "الملل والنحل" تحقيق سيد كيلاني طبعة القاهرة سنة ١٩٦١م ج ١ ص ٣٢، ٣٣.

(٢) د. أبو الوفا التفتزاني: "علم الكلام وبعض مشكلاته" دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة سنة ١٩٧٩م ص ٢٧.

(٣) د. علي سامي النشار: "مناهج البحث" ص ٨١.

(٤) نفس المرجع السابق ص ٨٢.

اليوناني أتباع أرسطو، ومن سلك سبيلهم وحذا حذوهم تقليدا لهم من الإسلاميين.. أما سائر طوائف النظار من جميع الطوائف المعتزلة والأشعرية والكرامية والشيعة وغيرهم ممن صنف في هذا الشأن من أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم فعندهم انما تقيد الحدود التمييز بين المحدود وغيره وذلك مشهود في كتب أبي الحسن الأشعري والقاضي أبي بكر وأبي اسحق ابن فورك والقاضي أبي يعلى وابن عقيل وامام الحرمين، والنسفي وأبي على وأبي هشام وعبد الجبار والطوسي ومحمد بن الهيثم وغيرهم^(١).

ومن الأسباب التي أدت بالمتكلمين إلى رفض الحد الأرسطي هو نظرهم إلى الماهية على أنها اعتبارية، بينما المناطق يرون أنها ثابتة ومتحققة في الخارج هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن من شروط الحد عند المتكلمين ألا يكون مركبا من الجنس والفصل القريبين كما هو الحال عند المناطق^(٢).

وفي هذا المعنى يقول ابن تيمية: "أما سائر النظار من جميع الطوائف - المعتزلة والأشعرية والكرامية والشيعة وغيرهم ممن صنف في هذا الشأن من أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم - فعندهم انما تقيد الحدود التمييز بين المحدود وغيره بل أكثرهم لا يسوغون الحد إلا بما يميز المحدود عن غيره ولا يجوزون أن يذكر في الحد ما يعم المحدود وغيره، سواء سمي جتسا "أو عرضا عاما" وانما يحدون بما يلزم المحدود طردا وعكسا"، ولا فرق عندهم بما يسمى "فضلا" و"خاصة" ونحو ذلك ما يتميز به المحدود عن غيره^(٣).

وسوف نرى فيما بعد كيف استند ابن تيمية إلى موقف المتكلمين في الحدود بينما وجه نقضه إلى الحد الأرسطي. وإذا كان الحد الأصولي يخالف الحد الأرسطي فإننا يمكن أن نجد علاقة تأثر وتأثير بين الحد الأصولي والحد الرواقى

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٧٣ : ٨٢.

(٢) د. على سامي النشار: "مناهج البحث" ص ٨٤، ٨٥.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٧٥، ٧٦.

خاصة وأن الأبحاث الحديثة تثبت وصول الفكر الرواقى إلى العالم الإسلامى من خلال مسالك متعددة^(١) ثم أن الرواقية اسمية حسية وكذلك المتكلمون^(٢).

وكما اختلفت نظرة كثير من متقدمى الأصوليين وبعض متأخريهم إلى الحد عن نظرة المناطقة إليه اختلفت كذلك نظرتهم إلى القياس كطريق من طرق الإستدلال: وهو ما يسميه المتكلمون بقياس "الفائب على الشاهد" وهو المسمى بقياس التمثيل عند المناطقة.

والمتكلمون وعلماء أصول الفقه يتفقون فى جوهر فكرة القياس ولكنهم يختلفون فى طريقة العرض وفى أن كلا من علماء الكلام وأصول الفقه يضيف عناصر لم يضيفها علماء الفرقة الأخرى^(٣).

ويختلف القياس الأصولى عن التمثيل الأرسطى فى أن التمثيل الأرسطى لايفيد إلا الطن بينما نجد أن كثير من الأصوليين والمتكلمين قد اعتبروا القياس الأصولى أو قياس الفائب على الشاهد موصلاً إلى اليقين^(٤).

ومما يدل أيضاً على اختلاف القياس الأصولى عن التمثيل الأرسطى أن الأصوليين ارجعوا القياس إلى نوع من الإستقراء العلمى الدقيق القائم على قانونى العلية والاطراد فى وقوع الحوادث وهما نفس الفكرتين اللتين أقام جون استيوارت مل إستقراءه العلمى عليهما^(٥).

ولكى يتحقق الأصوليين من يقينية القياس وضعوا طرقاً أو مسالك لإثبات العلة توازى طرق الإستقراء التى وضعها المحدثون لتحقيق الغرض. فسبقوا الأوربيين بقرون طوال إلى التوصل إلى قوانين الإستقراء نفسها لا عند جون استيوارت مل

(١) د. عثمان أمين: "الفلمقة الرواقية" ص ٢٨١، ٢٨٢.

(٢) نفس المرجع: ص ١١٩، ١٢١، ٢٨٣، ٢٨٤.

(٣) د. على سامى التشار: "مناهج البحث" ص ٩٠.

(٤) نفس المرجع: ص ٩٠، ٩١.

(٥) نفس المرجع: ص ٩١.

فحسب، بل وصلوا أيضاً إلى بعض الطرق التي وضعها علماء المنطق المحدثون^(١).

وقد توسع المتكلمون في هذا القياس - قياس الغائب على الشاهد - ولم يقتصر الأمر عندهم على كون العلة هي الجامعة بين الأصل والفرع، بل وأضاف المتكلمون إلى الجمع بالعلة الجمع بالشرط والدليل والحد والحقيقة وكلها مباحث لم يتكلم فيها علماء أصول الفقه فضلاً عن أنها ليست من مباحث المنطق الأرسطي^(٢).

وبالإضافة إلى قياس الغائب على الشاهد استخدم متقدموا المتكلمين طرقاً أخرى للاستدلال (كانتاج المقدمات للنتائج)، (الاستدلال بالمتفق عليه على المختلف فيه)، (السبر والتقسيم)، (الإلزامات)، (مالا دليل عليه يجب نفيه)^(٣). وهذه الطرق وإن كانت مكررة أحياناً ومتداخلة أحياناً أخرى إلا أنها مبتكرة وليست متأثرة في الغالب بالمنطق الأرسطي ولهذا ينقضها بعض متقدمي المتكلمين والمتأخرون منهم ويطلقون عليها اسم "الطرق الضعيفة" وذلك في مقابلة يقينية المنطق الأرسطي^(٤) خاصة بعد موقف الغزالي من المنطق ودعوته بتطبيقه على جميع المباحث النظرية.

ولم تقف المعارضة - أحياناً - عند مجرد رفض المنطق الأرسطي كطريق للبحث بل لقد اتجه بعض مفكرى الإسلام إلى مهاجمة الأساس الذي قام عليه فوجهوا نقداً عنيفاً إلى بعض قوانينه مثل قانون عدم التناقض وقانون الثالث المرفوع، كما قام من الأشاعرة من نقد مبدأ العلية^(٥).

ويحاول الدكتور على سامى النشار أن يثبت أن مفكرى الإسلام نقدوا مبدأ الثالث المرفوع نقداً غير متهاافت كما هو الحال عندهم في نقد مبدأ الجمع بين النقيضين وأن المسلمين سبقوا الأوروبيين في نقد هذا المبدأ بالذات - أى مبدأ عدم

(١) نفس المرجع: ص ٩٢.

(٢) د. على سامى النشار: "مناهج البحث" ص ١٠٧، ١٠٨.

(٣) نفس المرجع: ص ١١٠، ١١٢.

(٤) ابن خلدون: "المقدمة" ص ٤٢٠.

(٥) د. على سامى النشار: "مناهج البحث" ص ١٢٤، ١٢١.

ارتفاع النقيضين - نقداً يستند إلى طبيعة أبحاثهم نفسها^(١).

إلا أننا نلاحظ أن ابن تيمية لم يوافق مطلقاً على نقد هذا القانون بل يعتبر هذا النقد خروجاً على بديهيات العقل ومبادئه الضرورية فيقول "أنه من المعلوم بصريح العقل امتناع ارتفاع نقيضين جميعاً وأنه لا واسطة بين النفي والإثبات فمن قال أنه لا يصف الرب بالإثبات فلا يقول أنه حي عليم قدير ولا يصفه بالنفي فلا يقول ليس بحي عليم قدير فقد امتنع عن النقيضين جميعاً ، والإمتناع عن النقيضين كالجمع بين النقيضين فإن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان وهذا مما رأيت أنه قد اعتمد عليه أئمة القرامطة كصاحب كتاب الأقاليد الملكوتية أبي يعقوب السجستاني^(٢).

ولم يقتصر الموقف المعارض لمنطق أرسطو على دائرة الأصوليين والمتكلمين فحسب بل لقد خرجت المعارضة لمنطق أرسطو أيضاً من دائرة المحدثين والفقهاء، بل ومن بعض علماء الأدب واللغة.

وكان الفقهاء والمحدثون من أهل السنة المتشددون من أعنف المعارضين لمنطق أرسطو، فاعتبروا الإعراف بطرق البرهان الأرسططاليسية خطراً على صحة العقائد الإيمانية لأن المنطق يهددها تهديداً كبيراً وعن هذا الرأي عبر الشعور العام لدى المثقفين في هذه العبارة التي جرت مجرى المثل، "من تمنطق تزندق"^(٣).

وهم قد نظروا إلى المنطق بكرهية وعداء شديدين وكانت حجتهم في رفضه أنه من العلوم المستحدثة في الملة أو هو من علوم الأوائل^(٤) تلك العلوم المهجورة المشوبة بالكفر في نظرهم، والتي ينبغي على المسلم أن يتجنبها لخطرها على الدين بل لقد ذهب بعضهم لأكثر من ذلك فاعتبرها من العلوم التي جنبها النبي (ﷺ) بأنها لا تنفع واستعاذ بالله منها، وقد ذهب إلى هذا الماوردي (المتوفى سنة ٤٥٠هـ)

(١) د. على سامي النشار: "مناهج البحث" ص ١١٤، ١٢٢.

(٢) ابن تيمية: "شرح العقيدة الأصفهانية" مطبعة كردستان العلمية بالقاهرة سنة ١٣٢٩هـ ص ٧٠.

(٣) جولد زيهر: "مقالة موقف أهل السنة القدماء بأزاء علوم الأوائل من كتاب التراث اليوناني في

الحضارة الإسلامية" ترجمة د. عبد الرحمن بدوي ص ١٤٧.

(٤) نفس المرجع: ص ١٢٤.

وهو فى ميدان الفقه عقلية منظمة، وفى ميدان التفكير الدينى معتزلى^(١).

من أجل هذا نرى أنه على الرغم مما لقيته تلك العلوم (علوم الأوائل) من عناية كبيرة منذ القرن الثانى للهجرة فى البيئات الدينية الإسلامية عناية حث عليها الخلفاء العباسيون وشملوها برعايتهم فقد ظلت دائماً طائفة من أهل السنة المتشددين تنظر إليهما فى شئ من الشك وعدم الثقة، وكلما ازدادت شوكة أهل السنة من المتشددين كلما كان عدم الثقة لدى البيئات الدينية بازاء الإشتغال بعلوم الأوائل (ومنها المنطق) أشد وأعنف حتى وصل بهم الأمر إلى تتبع من يشتغل بتلك العلوم، أو يقتنى كتبها - بالاضطهاد والأذى، ورموهم بالكفر والزندقة، وصل بهم الأمر إلى احراق هذه الكتب وقد حدث هذا فى المشرق والمغرب على حد سواء^(٢).

إلا أن معارضة الفقهاء للمنطق وصلت إلى أوج شدتها فى العصر الذى تلى عصر الغزالى، وقد عبر عن هذه المعارضة ابن الصلاح فى فتاواه المشهورة بتحريم المنطق، والتى كان لها أشد الأثر فى الأوساط الفكرية الإسلامية، وكان مما جاء فيها "وأما المنطق فهو مدخل الفلسفة ومدخل الشر شر وليس الإشتغال بتعليمه وتعلمه مما أباحه الشارع ولا استباحه أحد من الصعابة والتابعين والأئمة المجتهدين والسلف الصالحين ... واما استعمال الإصطلاحات المنطقية فى الأحكام الشرعية فمن المنكرات - المستبشرة والرقاعات المستحذرة، وليس بالأحكام الشرعية - والحمد لله - افتتار إلى المنطق أصلاً ... ومن زعم أنه يشتغل مع نفسه بالمنطق والفلسفة لفائدة يزعمها فقد خدعه الشيطان ومكر به، فالواجب على السلطان أن يدفع عن المسلمين شر هؤلاء المياشيم ويخرجهم عن المدارس ويبعدهم، ويعاقب على الإشتغال بفنهم، ويعرض من ظهر منه اعتقاد عقائد الفلاسفة على السيف أو الإسلام، لتخدم نارهم وتمحى أثارها واثارهم^(٣).

(١) نفس المرجع: ص ١٢٦، ١٢٧.

(٢) جولد زيهير: "مقالة موقف أهل السنة القدماء بازاء علوم الأوائل" ص ١٣٠: ١٢٧، ص ١٥١.

(٣) فتاوى ابن الصلاح: فى التفسير والحديث والأصول والفقه طبعة القاهرة سنة ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م حقه وعلق عليه الدكتور عبدالمعطى أمين قلعجى ص ٧٠ وما بعدها.

وبهذه الفتوى حرم ابن الصلاح (المتوفى سنة ٦٤٣هـ) الاشتغال بالمنطق ووافقه على ما جاء فيها الكثير من العلماء منهم الإمام النواوى (المتوفى سنة ٦٣١هـ) - ووجه تحريمهم له - فيما يرى الشيخ الملوى - أنه حيث كان (يقصد المنطق) مخلوطاً بكفريات الفلاسفة يخشى على الشخص إذا خاض فيه أن يتمكن من قلبه بعض العقائد الزائفة كما وقع ذلك للمعتزلة^(١).

وقد أصبحت فتوى ابن الصلاح هذه هى الوثيقة التى يعتمد عليها خصوم المنطق والفلسفة ومنهم طاش كبرى زادة (المتوفى سنة ٩٦٢هـ)، ويرددون نعماتها وإن كان من آثارها ما أصاب الأمدى (المتوفى سنة ٦٣١هـ) من جراء اشتغاله بالفلسفة والمنطق حيث اتهم بفساد العقيدة واستبيح دمه وعندما فر من القاهرة إلى دمشق وقام بالتدريس فيها اتهم بمثل ما اتهم به فى القاهرة وعزل من منصبه^(٢).

وهكذا كانت فتوى ابن الصلاح - كما يقول جولد زيهير - هى التعبير الرسمى عن رأى السائد فى البيئات الدينية السنية فى مناطق واسعة من العالم الإسلامى أبان ذلك العصر^(٣).

وحرم بعد فتوى ابن الصلاح الإشتغال بالمنطق على المؤمنين ولكن اشتغال الغزالي به قد خفف من شدة بعض خصومه على المشتغلين به ، فمن ذلك أن تاج الدين السبكي الشافعى (المتوفى سنة ١٧١هـ) كان خصماً عنيداً للفلسفة حتى جرمه هذا إلى معاداة المتأخرين من المتكلمين الذين مزجوا كلامهم بكلام الفلاسفة وحمله على أن يوافق من غير قيد ولا شرط فيما يقول فى "مفيد النعم ومبيد النقم" على ماأفتى به جماعة من أئمتنا ومشايخنا ومشايخنا مشيختنا بتحريم الإشتغال بالفلسفة ومع هذا يرى امكان الإشتغال بالمنطق متى اطمئن المشتغل به

(١) "على شرح الملوى على المسلم" ص ٥٢.

(٢) د. توفيق الطويل. "قصة النزاع بين الدين والفلسفة" مطبعة الإعتماد - القاهرة الطبعة الأولى

سنة ١٩٤٧م ص ١٢٢ ، ١٢٣.

(٣) جولد زيهير ، "مقالة موقف أهل السنة القدماء بأزاء علوم الأوائل" ص ١٦٢.

على قواعد الشريعة فى قلبه^(١).

أما عن اللغويين فكانت معارضتهم لمنطق أرسطو تقوم على أساس أن النحو العربى - لا المنطق الأرسطى - هو الميزان السليم الذى يوزن به صحيح الكلام من فاسده، وهى الفكرة الأساسية التى تدور حولها المناظرة التى جرت بين أبو سعيد السيرافى وبين متى بن يونس فى المفاضلة بين النحو العربى والمنطق اليونانى^(٢).

ويردد ابن تيمية هذه الفكرة فى نقضه لمنطق أرسطو بل ويشير إلى تلك المناظرة فيقول: "ولهذا كان العقلاء المعارضون يصفون منطقهم (يقصد المنطق الأرسطى) بأنه أمر اصطلاحى وضعه رجل من اليونان ولا يحتاج إليه العقلاء ولا طلب العقلاء للعلم موقوفاً عليه كما ليس موقوفاً على التعبير بلغاتهم، مثل فيلسوفيا، وسوفسطيقا... ونحو ذلك من لغاتهم التى يعبرون بها عن معانيهم فلا يقول أحد أن سائر العقلاء محتاجون إلى هذه اللغة... وهذا مما احتج له أبو سعيد السيرافى فى مناظرته المشهورة لمتى الفيلسوف لما أخذ متى يمدح المنطق ويزعم احتياج العقلاء إليه ورد عليه أبو سعيد بعدم الحاجة إليه وأن الحاجة إنما تدعو إلى تعلم العربية، لأن المعانى فطرية عقلية لا تحتاج إلى اصطلاح خاص بخلاف اللغة المتقدمة التى يُحتاج إليها فى معرفة ما يجب معرفته من المعانى فانه لا بد فيها من التعلم، ولهذا كان تعلم العربية التى يتوقف فهم القرآن والحديث عليها فرضاً على الكفاية بخلاف المنطق^(٣).

كذلك نجد أديباً كأبن قتيبة (المتوفى سنة ٢٧٦هـ) يُشير فى مقدمة كتابه "أدب الكاتب" إلى أن مراعاة قواعد المنطق الأرسطى وتطبيقها عند الكلام تعرقل الفكر وتشتته فيقول: "فإذا أراد المتكلم أن يستعمل بعض تلك الوجوه (أى قواعد المنطق) فى كلامه كانت وبالا على لفظه وقيدا على لسانه وعيا فى المحافل وغفلة

(١) د. توفيق الطويل: "قصة النزاع بين الدين والفلسفة" ص ١٢٣.

(٢) أبو حيان التوحيدي: "المقابسات" ص ٨٢.

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام: جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم العاصمى النجدى الحنبلى مجلد ٩ ص ١٧١.

عند المتناظرين^(١). ويقول أيضاً "ولو أن مؤلف حد المنطق بلغ زماننا هذا حتى يسمع دقائق الكلام فى الدين والفقه والفرائض والنحو لعد نفسه من البكم، أو يسمع كلام رسول الله (ﷺ) وصحابته لأيقن ان للعرب الحكمة وفصل الخطاب^(٢)" ويذكر ابن قتيبة أيضاً فى كتابه "تأويل مشكل القرآن" كلاماً يقرب من هذا، فيبين خصائص اللغة العربية ودقائقها وكيفية تصرفها فى المعانى وينتهى إلى أن فى تعلمها كفاية عن كل علم دخيل^(٣).

ومن الذين أنكروا منطق أرسطو أيضاً ابن الأثير وقد كان لغويًا ومؤرخًا فقال فى كتابه "المثل السائر" موجهًا كلامه إلى المناطقة "ثم مع هذا جميعه فإن معول القوم فيما يذكر من الكلام المنطقى أنه يورد على مقدمتين ونتيجة، وهذا مما لم يخطر لأبى على ابن سينا فيما صاغه من شعر أو كلام مسجوع، ولو أنه فكر أولاً فى المقدمتين والنتيجة ثم أتى بنظم بعد ذلك لما أتى بشئ ينتفع به ولطال الخطب عليه، بل أقول شيئاً آخر وهو أن اليونان أنفسمهم لما نظموا ما نظموه من أشعار لم ينظموه فى وقت نظمهم وعندهم فكرة فى مقدمتين ولا نتيجة. وانما هذه اوضاع توضع ويطول بها فى مصنفات كتبهم فى الخطابة والشعر وهى كما يقال قعاقع ليس لها طائل^(٤).

ونلاحظ أن ابن تيمية يردد أيضاً هذه الحجة وغيرها فى أكثر من موضع من كتبه المنطقية وغير المنطقية وذلك فى مجال معارضته لمنطق أرسطو.

والغريب أن المعارضة لمنطق أرسطو لم تقتصر على هؤلاء المفكرين، بل خرجت المعارضة لمنطق أرسطو من دائرة "صوفية الإسلام" أيضاً والمعروف أن

(١) ابن قتيبة: "مقدمة أدب الكاتب" تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد مطبعة السعادة بمصر - الطبعة الرابعة سنة ١٢٨٢هـ سنة ١٩٦٣م ص ٤.

(٢) نفس المرجع: ص ٥.

(٣) السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٣ : ٣٠.

(٤) عبد المتعال الصيديد: "تجديد علم المنطق فى شرح الخبىصى على التهذيب" المطبعة النموذجية - القاهرة الطبعة الخامسة (بدون تاريخ) ص ٦.

●.....●
الصوفية عموماً - والخلص منهم أو السنيون على وجه الخصوص - لم يعنوا في منهجهم في المعرفة بالنظر وإنما اعتمدوا على الذوق أو الإدراك الوجداني المباشر مخالفين بذلك غيرهم من مفكرى الإسلام كالفلاسفة والمتكلمين والفقهاء.

لذلك لم يهتم الصوفية بمنطق أرسطو حتى كان القرن السادس الهجرى حين ظهرت طائفة من متفلسفة الصوفية "الذين وإن لم يعدلوا عن الذوق والوجد واصطناع طريق التصفية إلى العقل والنظر وانتهاج سبيل المنطق، إلا أنهم خلطوا مسائل الكلام والفلسفة الألهمية بعلمهم الذوقى وفنهم الروحى"^(١) فقد مزجوا أذواقهم الصوفية بأنظارهم العقلية واستعانوا في ذلك بمصادر متعددة يونانية وفارسية وهندية ومسيحية بل ووقعوا على آراء فلاسفة الإسلام كالفارابى وابن سينا وغيرهما وتأثروا بمذاهب غلاة الشيعة من الإسماعيلية الباطنية وبرسائل اخوان الصفا وهذا إلى جانب علمهم الواسع بالعلوم الشرعية من فقه وكلام وحديث وتفسير، فهم ذوو طابع موسوعى وثقافتهم ذات مكونات متعددة متباينة أحياناً^(٢) وقد تمثلوا ذلك كله فتحدثوا عن النبوات والشرائع وحقائق الموجودات العلوية والسفلية وتركيبها وصدورها عن موجدتها وتحدثوا عن الإتحاد بين الرب والعبد وحلول الحق في الخلق، وعن التجلى ووحدية الوجود ووحدية الشهود وغير ذلك من المسائل الكثيرة التى تناولوها في مؤلفاتهم وعبروا عن مذاهبهم فيها نثراً تارة ونظماً تارة أخرى^(٣).

هذا كله في الوقت الذى حافظوا فيه على استقلاليتهم في مذاهبهم

(١) د. محمد مصطفى حلمي: "حكيم الإشراق وحياته الروحية" مقال نشر في مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة - مجلد ١٢ ج ٢ ص ٧٧، أنظر أيضاً د. محمد مصطفى حلمي: "الحياة الروحية في الإسلام" دار احياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبي وشركاه - الطبعة الأولى سنة ١٣٦٤هـ ١٩٤٥م ص ١٣٢.

(٢) د. أبو الوفا التفتازانى: "مدخل إلى التصوف الإسلامى" دار الثقافة للطباعة والنشر - القاهرة - الطبعة الثانية سنة ١٩٧٦م ص ٢٢٧: ٢٢٩.

(٣) د. محمد مصطفى حلمي: "حكيم الإشراق وحياته الروحية" ص ٧٧، "الحياة الروحية في الإسلام" ص ١٣٢.

باعتبارهم مسلمين مما يفسر تلك الجهود التي بذلوها في الملائمة بين هذه الثقافات وبين الإسلام والتي وضحت في مصنفاتهم التي ظهروا فيها كأصحاب لنظريات في الوجود مبنية على دعائم من الذوق ينطلقون منها إلى تلوين كل مشاكل تصوفهم الأخرى بلونها، وقد عبروا عنها بمصطلحات فلسفية استمدوها من مصادر فلسفية متعددة، وصاغوها وفي رؤاهم حتى لقد عمدوا إلى تغيير معاني المصطلحات الفلسفية الأصلية لكي تتلائم مع مذهبهم الصوفي المتفلسف أو الفلسفي المتصوف "والذي كان مزاجاً من الذوق والنظر، ومع اسلوبهم الذي أقاموه على الإسراف في الرمز الغامض"^(١).

وعلى هذا الأساس تغير موضوع التصوف ومنهجه وغايته تغييراً ملائماً لطبيعته من ناحية ولطبيعة العناصر التي دخلت إليه وانبثت فيه من ناحية أخرى وأصبح جامعاً بين طريق الصوفية من أصحاب الرياضات والمجاهدات وأرباب المكاشفات والمشاهدات وبين طريق الفلاسفة من أهل النظر العقلي والدليل المنطقي . عندئذ أخذ الصوفية يتحدثون عما كان يتحدث عنه المتكلمون والفلاسفة، وعندئذ أيضاً مزجوا كلامهم بكثير من أقوال الشيعة والإسماعيلية^(٢).

فكان طبيعياً أن تتطوى المذاهب الصوفية التي تأثرت كثيراً أو قليلاً بهذه العناصر أو تلك على كثير من المعاني الشيعية أو الإسماعيلية أو الفلسفية التي تتنافى كثيراً أو قليلاً مع تعاليم الكتاب والسنة، وأن يعمد الصوفية إلى التعبير عن تلك المذاهب في حرية تجعلهم في نظر الفقهاء - من أمثال ابن تيمية - من أهل الزيغ والضلال أو من دعاة الزندقة والألحاد^(٣).

ومن هؤلاء المتفلسفة الصوفيين من تعرضوا لمنطق أرسطو بالمنطق الشديد وبينوا ما فيه من قصور بل وتجاوزاً ذلك إلى تقديم البديل عنه مثل السهروردي

(١) د. أبو الوقات التفتازاني: "مدخل إلى التصوف الإسلامي" ص ٢٢٩: ٢٣٤.

(٢) د. محمد مصطفى حلمي: "حكيم الإشراق وحياته الروحية" ص ٧٨.

(٣) نفس المرجع: ص ٧٩.

المقتول (المتوفى سنة ٥٨٧هـ) وعبدالحق بن سبعين (المتوفى سنة ٦٦٩هـ) . أما عن محاولة السهروردي في نقد المنطق الأرسطي فقد قدم فيها موقفاً مزدوجاً حيث نقد بعض مباحث المنطق الأرسطي ثم وضع منطقاً جديداً أو بمعنى آخر اختصر المنطق الأرسطي اختصاراً مبتكراً ، وقد صرح بأنه توصل إلى هذا المنطق الأشراقي بواسطة الذوق ، حتى لقد سمى كثيراً من أبحاثه ضوابط اشراقية^(١) .

وينقسم هذا المنطق الاشراقي عند السهروردي إلى مبحث التعريف الاشراقي ومبحث القضايا الاشراقية ، ومبحث القياس الاشراقي.

❖ أما عن مبحث التعريف:^(٢) فالسهروردي موقف مزدوج فهو ينكر التعريف الأرسطي ثم يضع مبحثه الخاص في التعريف، فهو يرى أن الاتيان بالحد كما التزم المشاؤون - أي تركيبية من الجنس والفصل - غير ممكن ويعلل الشارع الشيرازي هذا إما بجواز الاخلال بذاتي لم يعرف، واما لصعوبة تمييز الأجناس والفصول من اللوازم العامة والخاصة ولهذا عدل المشاؤون إلى الرسوم المؤلفة من الخواص ويقرر السهروردي آخر الأمر أن أرسطو نفسه اعترف بصعوبة الاتيان بالحد ، لهذا أنكر السهروردي أن يتكون الحد من الذاتيين الجنس والفصل وقرر أنه لايمكن الوصول إليهما وأن الطريق الوحيد للتعريف هو اما طريق الاحساس والأمور المحسوسة تدرك تمام الادراك. واما طريق الكشف والعيان وهو أدق الطرق وأوثقها . ثم يضع التعريف الكامل لديه ويسميه التعريف بالمفهوم والعناية ”ويحدده بأنه“ التعريف بأمور لا تخص أحدها الشيء ولا بعضها بل تخصه للجتماع، وتفسير هذا هو أن يختص مجموعها بالشيء دون الشيء من أجزائه، فنعرف الخفاش مثلاً بأنه طائر ولود، وكل واحد من هذين الأمرين أعم من الخفاش، ومجموعهما يختص به دون غيره مما نعرفه من الماهيات، وما به يتحصل تمييزه ولا يقدح فيه جواز كون

(١) د. علي سامي النشار: ”مناهج البحث“ ص ٢٣٦، ٢٣٧.

(٢) د. علي سامي النشار: ”المنطق الصوري منذ أرسطو تطوره المعاصر“ دار نشر الثقافة بالأسكندرية - الطبعة الأولى سنة ١٩٥٥م ص ١٣٥، ١٣٦، ١٤٦/١٤٧، أنظر أيضاً د. علي سامي النشار: ”مناهج البحث“ ص ٢٣٨، ٢٤١.

المجموع فى ماهية أخرى لا تعرفها.

ولا يخفى أن هذه الصعوبة إنما هى فى الحد بحسب الحقيقة والماهية لا بحسب المفهوم والعناية لأن الفصل فى الأول - وهو الذاتى قد يوجد فى غير المحدود، فإذا وجد فى غير المحدود لم يكن خاصاً، وقد اعتبر خاصاً به وغير محسوس، فهو مجهول مع الشئ فلا يمكن التعريف به لوجوب تقدم العلم "بالمعرف على العلم بالمعرف" ولا يحدث هذا إطلاقاً فى الحد المفهوم.

ويكاد السهروردى يتفق مع المتكلمين وكذلك مع ابن تيمية فى أفكارهم لاستناد الحد على الماهية وهى فكرة ميتافيزيقية ولكنه يختلف عنهم فى اعتباره الحد بحسب العناية هو محمولات ذاتية تطلق على الشئ بحسب المفهوم.

ويرى السهروردى أن الحد المفهومى ينتفع به فى العلوم نفعاً كبيراً وهو واضح من الحد بحسب الحقيقة ولا صعوبة فيه. ويفرق السهروردى بين الحد بحسب المفهوم والعناية وبين الرسم على أساس أن الرسم يحصل باللازم بينما الحد المفهومى عنده هو مجموعة المحمولات الذاتية التى تطلق على الشئ بحسب المفهوم.

لكننا لا نستطيع أن نقبل من السهروردى اعتباره الخاصة من الذاتيات ولا يمكن أن نرجع هذا الحد المفهومى - كما أرجعه الشارح لحكمة الاشراق - إلى الرسم الناقص.

أما مبحث القضايا الإشراقى: ^(١) فيضع السهروردى فيه اراء مبتكرة فلم يوافق على تقاسيم القضايا ^(٢) التى وضعها أرسطو بل حاول قبل الأوربيين بقرون أن يتخلص من التقسيمات المختلفة للقضايا، وأن يعترف بقضية واحدة هى القضية الكلية الموجبة الضرورية ويسمىها السهروردى بالضرورية البتانة، والبتانة لغوياً من

(١) د. على سامى النشار: "المنطق الصورى" ص ٢٠٤، ٢١٠، ٢٨٦، ٢٩٠. وأنظر أيضاً د. على سامى النشار: "مناهج البحث" ص ٢٤١، ٢٤٨.

(٢) القضايا تنقسم باعتبار الكمية وباعتبار الكيفية وباعتبار الجهة، وهذا هو التقسيم الأرسطى المشهور الذى يكاد يقبله المنطق الصورى إلى الآن.

البت أى الحزم والقطع، وعناصر تلك القضية أو خواصها الصورية عنده هى:-

١- أن تكون كلية ٢- أن تكون موجبة ٣- أن تكون ضرورية

ومعنى هذا أنه يعترف فى باب الكم بالقضية الكلية فقط وينكر الجزئية، ويعترف فى باب کیف بالقضية الموجبة فقط وينكر السالبة ويعترف فى باب الجهة بالقضية الضرورية وينكر الممكنة والممتنعة.

أما عن فائدة هذه المحاولة فقد ذكر السهروردى أن لا يطلب فى العلوم البرهنة على قضايا جزئية ولكن ما يطلب هو الحكم الكلى العام، أو بمعنى أدق القانون العلمى هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن رد جميع القضايا إلى قضية واحدة سيخلص المنطق من كثير من الأبحاث التى لا قيمة لها وستسهله إلى أقصى الحدود.

أما نتيجة رد القضايا إلى القضية البتانة فكان له أثره فى مبحث الاستدلالات - المباشرة فى المنطق التقليدى لأن رد القضايا إلى قضية واحدة سيؤدى إلى تغيير فى أهم مبحثين: مبحث التناقض ومبحث العكس بحيث اختلف السهروردى فىهما تمام الاختلاف مع الأرسططاليسين بحيث يرى السهروردى فى آخر الأمر أن ذكر التقيض والعكس والمهملات البعضية لا فائدة منه على الإطلاق، ولكن ينبغى ذكرها لمعرفة القوانين المنطقية.

❖ أما عن القياس وأشكاله: ^(١) فلم يقبل السهروردى الشكلين الثانى والثالث لأن القضية الوحيدة المنتجة عنده هى القضية الكلية الموجبة الضرورية وقد أسماها البتانة فلم يعترف إلا بضرب واحد هو الضرب الأول من الشكل الأول قضيتان كليتان تنتجان قضية كلية موجبة ^(٢).

ولقد تعددت محاولات الفلاسفة المحدثين للتحلل من عدد الأشكال

(١) د. على سامى النشار: "المنطق الصورى" ص ٣٦٧: ٣٧٢ وأنظر أيضاً د. على سامى النشار: "مناهج البحث" ص ٢٤٨: ٢٥٣.

(٢) د. على سامى النشار: "المنطق الصورى" ص ٣٣٢.

الأرسططاليسية وضروبها. ونرى هذه المحاولة عند لينتز وعند هاملتون^(١) ولكن كان لمحاولة السهروردي فضل سبق ومهما يكن من نقد السهروردي لمنطق أرسطو ومن مخالفته للعلم الأول في كثير من المسائل التي تتعلق بالفلسفة الألّهية والطبيعية ومن اثاره الذوق على العقل إلا أنه لم ينكر على المنطق والفلسفة مالهما من قيمة كبرى في اعداد طلاب الحكمة وثقيفهم فهو يرى أنه لا بد للطلاب من أن يلم إماماً تاماً بالفلسفة الأرسطية والمنطق والرياضيات والتصوف وأن يخلص نفسه من شوائب الهوى والشهوة بحيث يستطيع أن ينمى تدريجياً هذه الحاسة الباطنة التي تحقق وتصحح ما يأخذه العقل على أنه نظري خالص والتي تعرف عند الصوفية باسم الذوق: فإن العقل الذي يعمل وحده دون أن يكون له عون أو مؤيد من الذوق لا يصح أن يوثق فيه ثقة مطلقة، ومن هنا كان السهروردي حريصاً على أن يؤيد العقل بالذوق وعلى أن يجمع في حكمته الإشرافية بين الحكمة البحثية (الفلسفة) والحكمة الذوقية (التصوف). ولذلك حينما نعى السهروردي على منطق أرسطو أو حين نقد بعض مذاهبه ومذاهب أتباعه من المشائين، لم يكن يعنى هدم الفلسفة وانكار قيمة العقل وإنما يعنى أن يجدد الفلسفة والعقل وأن يقيم صرح الفكر الإنساني على دعائم روحية قوامها تصفية النفس وتنقية القلب وتذوق الحقائق العليا تذوقاً باطنياً إذا أضيف إلى تعقلها كان ذلك سبيل العارف إلى معرفة الحق اليقيني وتحقيق السعادة والظفر بالطمأنينة العظمى التي تمحى من النفس أى قلق أو شك^(٢).

لذلك يعتبر الحكمة البحثية ضرورية للوصول إلى أعلى المراتب الإنسانية ويشير بها إلى الفلسفة المشائية وقد أوجب على السالك بطريقته أن يقرأ "التلويحات" وهو كتاب على طريقة المشائين قبل حكمة الإشراف فيجمع بذلك بين البحث والتأله^(٣).

(١) نفس المرجع: ص ٣٣١، ٣٣٢.

(٢) د. محمد مصطفى حلمي: "حكيم الإشراف وحياته الروحية" ص ٨٥.

(٣) د. أبو الوفا التفتازاني: "مدخل إلى التصوف الإسلامي" ص ٢٤٠.

أما عن المحاولة التي قدمها ابن سبعين في نقد المنطق الأرسطي فالمعروف أن ابن سبعين له نظريته في التصوف الفلسفي تعرف بالوحدة المطلقة يذهب فيها إلى أن الوجود واحد وهو وجود الله فقط، أما سائر الموجودات الأخرى فوجودها عين وجود الواحد^(١) وعلى الرغم من بساطة الفكرة الأساسية لهذه النظرية إلا أنها كانت ضربة شديدة للمنطق الأرسطي التقليدي الذي كان ابن سبعين يحاول هدمه ليقوم على أنقاضه منطقاً اشراقياً جديداً لا يقوم على أساس التجربة والاستقراء بل يقوم على أساس الفطرة والمشاهدة^(٢) ليحل محل المنطق الأرسطي الذي يقوم على العقل وعلى تصور الكثرة ويبين لنا أن منطقة الجديد وهو ما يمكن أن يسمى "بمنطق المحقق" ليس من جنس ما يكتسب بالنظر العقلي وإنما هو من قبيل النفحات الألهية التي يبصر بها الإنسان ما لم يبصر فهو إذن منطقى ذوقى^(٣).

ولقد أصبح "منطق المحقق" أحد المميزات الهامة لفلسفة ابن سبعين عن غيره من أنواع التصوف حتى أن الشيخ أحمد زروق ميز تصوف ابن سبعين عن غيره من أنواع التصوف بأنه تصوف قائم على أساس المنطق^(٤).

ويعرض ابن سبعين في كتابه "بد العارف" يعرض لمباحث المنطق الأرسطي ثم يعقب بنقده العنيف لهذه الآراء وينتهى إلى إثبات بطلانها بالقياس إلى مذهبه هو في الوحدة المطلقة^(٥).

وبين أستاذنا الدكتور أبو الوفا التفتازاني أصالة ابن سبعين الفلسفية في نقده لمنطق أرسطو وارسائه لمنطق جديد خاص به وذلك من خلال عرض مفصل لبعض

(١) نفس المرجع: ص ٢٥٥.

(٢) نفس المرجع: ص ٢٥٨.

(٣) نفس المرجع: ص ٢٥٨، ٢٥٧، أنظر أيضاً د. أبو الوفا التفتازاني: "ابن سبعين وفلسفته الصوفية" طبعة بيروت - الطبعة الأولى - سنة ١٩٧٣م ص ٢٩٥، ٢٩٦.

(٤) نفس المرجع: ص ٢٩٦.

(٥) د. أبو الوفا التفتازاني: "ابن سبعين وفلسفته الصوفية" ص ٢٩٥.

•.....•

مباحث ابن سبعين المنطقية، وهى مباحث الحد والألفاظ الكلية، والمقولات، والعلم^(١).

❖ أما عن مبحث الحد عند ابن سبعين فيورد فيه تعريفات عديدة للحد على طريقة المناطقة والمتكلمين وفى النهاية يبين فسادها بالقياس إلى مذهبه فى التحقيق. ويتضح لنا أن ابن سبعين يختلف مع المناطقة التقليديين فى الأساس الذى يقوم عليه المنطق فهم يعتمدون على التجربة الحسية واستقراء الجزئيات حين يؤلفون حدودهم و يقيمون براهينهم بينما ابن سبعين يرى أن صور الحدود والبراهين موجودة فى النفس بالفطرة ثابتة فيها ولا تتغير، وعلى ذلك فلا حاجة للمحقق فى منطقة إلى الحدود لأنها تكون عندئذ بمثابة تحصيل حاصل.

ويطبق ابن سبعين مذهبه فى الوجود على الحد المنطقى ويخرج برأى فيه طرافة فيرى أن الحد كما يراه المناطقة وهم فى نظر المحقق، لأن الحد يتضمن التفرقة بين حاد ومحدود والمحقق يؤمن بوجود مطلق واحد فلا مجال عنده للتفرقة بوجه من الوجوه، ولذلك فإن المحقق يرى أن الحد هو الوجود ولا عبره عنده بالتسميات والألفاظ^(٢). أما عن الألفاظ الستة: وهى بحسب ما يذكر - ابن سبعين - الجنس والنوع والخاصة والعرض والفصل والشخص. فتجد ابن سبعين يذكر آراء المناطقة فى كل لفظ منها ويسوق لنا تعريفات كثيرة لهم ليصل فى النهاية إلى أن هذه الألفاظ تشمر بالكثرة الوجودية فهى محض وهم. ولهذا فهو يرفضها بحكم مذهب التحقيق ويرى أن المحقق بالوحدة لا يفترض كثرة ولا يمكنه ذلك أبداً^(٣).

❖ أما عن مبحث المقولات^(٤): فلم يعدل ابن سبعين فى عدد المقولات كما فعل بعض مفكرى الإسلام كالسهروردى المقتول الذى جعلها خمساً أو كغيره ممن جعلها أربعاً وإنما جعلها كأرسطو ومن تابعه من المناطقة التقليديين عشر

(١) نفس المرجع: ص ٢٩٤، ٣٤١. الفصل الثالث من القسم الثانى.

(٢) نفس المرجع: ص ٢٩٨، ٣٠٣.

(٣) نفس المرجع: ص ٣٠٤، ٣١٤.

(٤) د. أبو الوفا التفتازانى: "ابن سبعين وفلسفته الصوفية" ص ٣١٤، ٣٣٦.

مقولات^(١)، وليس فيما يذكره بهذا الصدد أى جديد وإنما الجديد عنده هو فيما يذكر عن رأى المحقق فيها. فيقرر - ذلك بحكم ايمانه بالوحدة المطلقة - أن الموجودات تحت المقولات، كالأنواع تحت الجنس العالى، ومعنى ذلك أن ابن سبين يحمل المقولات التسع على الجوهر الذى هو الموجود "فلا موضوع إلا واحد وهو الجوهر الموطن لجميع المقولات "التسع" المتقدم عليها بالطبع وهو الجنس العالى" وهذا الجوهر عنده هو الذى لا يعلوه جنس وهو الوجود المطلق الواحد وهو الله^(٢).

والملاحظ ان ابن سبين يختلف فى رأيه فى المقولات عن ابن رشد وأرسطو وذلك أن ابن رشد قد قرر - كما قرر أرسطو من قبله - أن المقولات العشر لا يدل عليها اسم الوجود ولا له تواطؤ أو اشتراك، لأنه لو كان الأمر كذلك لكانت المقولات العشر جنساً واحداً أو تحت جنس واحد والحس يشهد بتغايرها وكثرتها^(٣).

ويرى أستاذنا الدكتور أبو الوفا التفتازانى أن بحث ابن سبين للمقولات لا يخلو من أصالة فهو يطبق فكرته فى الوحدة المطلقة فى مجالها ويخرج لنا بأراء لها طرافتها وعلى ذلك فما يذكره المستشرق الأسباني هرناندس من أن نظرية المقولات عند ابن سبين لا تقدم شيئاً جديداً غير ما هو تقليدى وانها مأخوذة من موسوعة اخوان الصفا فيه اقلال من شأن ابن سبين كمفكر له أصالته^(٤).

وهكذا يطبق ابن سبين مذهبه فى الوحدة فى مجال المنطق الأرسطى ليثبت دائماً أن كل مباحث هذا المنطق التى تشعر بالكثرة فى الوجود وهم على التحقيق أو يتناول بعض هذه المباحث لتبدو متمشية مع مذهبه.

(١) نفس المرجع: ص ٣١٥.

(٢) نفس المرجع: ص ٣٢٥.

(٣) نفس المرجع: ص ٣٢٥.

(٤) نفس المرجع : ص ٣٣٥، ٣٣٦.

الفصل الثاني

نقد ابن تيمية لمنطق أرسطو

(أ) تمهيد

قام ابن تيمية بمحاولة نقدية جادة لمنطق أرسطو لم يكتف فيها برفض هذا المنطق أو هدمه من أساسه بل قدم البديل الإسلامى له، لكن هذه المحاولة من ابن تيمية لم تكن هى الوحيدة من نوعها فى تاريخ الفكر الإسلامى حيث سبقتها محاولات عديدة - أشرنا إليها فى الفصل الأول^(١) - من جانب المتكلمين وبعض صوفية الإسلام خاصة السهروردى وابن سبعين، إلا أن محاولة ابن تيمية النقدية للمنطق تستمد قيمتها وقوتها من استنادها على أصالة التراث الإسلامى المعتمد على الكتاب والسنة، حتى أننا نجد المستشرق الفرنسى رينان - الذى أنكر على فلاسفة الإسلام أى إبداع فلسفى - يعترف بعقريّة الطوائف الإسلامية الدينية وأصالتها قائلاً: "إن ذاتية العرب وعبقريتهم الحقيقية إنما ينبغى أن تلتبس لدى الطوائف الإسلامية الدينية"^(٢).

والمعروف أن ما تستند إليه هذه الطوائف هو القرآن والسنة ولعل ابن تيمية خير من يمثل تلك العبقريّة التى أشار إليها ريثان "فقد كان من مفكري الإسلام الذين صدروا فى فلسفتهم عن القرآن والسنة، فعبّروا تعبيراً حقيقياً عن بنية المجتمع الإسلامى الذى عاشوا فيه وتمثلوه.

ويشرح ابن تيمية نهجه الذى سيسير عليه فى النقد فيقول: "أعلم أنهم بنوا المنطق على الكلام فى الحد ونوعه، والقياس البرهانى ونوعه، قالوا: بأن العلم إما

(١) أنظر ص وما بعدها من هذا الكتاب.

(٢) د. على سامى النشار: "نشأة الفكر الفلسفى فى الإسلام" - القاهرة - الطبعة السابعة ١٩٧٨م ج ١ ص ٥٢.

تصور وإما تصديق ، فالطريق الذى ينال به التصور هو الحد، والطريق الذى ينال به التصديق هو القياس، ويرد ابن تيمية عليهم قائلا: إن هذا الكلام فى أربع مقامات، مقامين سالبين ومقامين موجبين فالأول أن أحدهما فى قولهم أن التصور المطلوب لا ينال إلا بالحد والثانى أن التصديق المطلوب لا ينال إلا بالقياس، والآخرا فى أن الحد يفيد العلم - بالتصورات وأن القياس أو البرهان الموصوف يفيد العلم بالتصديقات^(١).

فالمقامان السالبان ينفيان الطرق التى يسلكها غير المناطقة فى التوصل إلى التصور والتصديق، والمقامان الموجبان يثبتان أن طريقى المناطقة هما وحدهما يؤديان إلى التصور والتصديق، ويرى ابن تيمية أن "كل هذه الدعاوى كذب فى النفس والإثبات فلا ما نفوه من طرق غيرهم كلها باطل ولا ما أثبتوه من طرقهم كلها حق على الوجه الذى أدعوا فيه"^(٢).

ثم يبدأ ابن تيمية فى نقد كل مقام من هذه المقامات إلا أنه لا يلتزم ترتيباً معيناً فى نقده لها، فمثلاً فى نقده للمقام السالب للحد لا يورد شيئاً من أرائه الخاصة عن الحد الإسلامى، بل يجعل هذه المقام نقداً صرفاً للحد الأرسطى بينما نراه فى المقام الموجب يورد أرائه هو عن الحد إلى جانب نقده للحد الأرسطى، لكنه فى المقام السالب للقياس - يورد أغلب أرائه عن صور الإستدلال القرآنى ويفرد معظم المقام الموجب فى نقد القياس وغيره من صور الإستدلال الأرسطى. ويلاحظ أيضاً على ابن تيمية أنه ينقد المقام السالب للحد بحجج لا يرددها فى نقد المقام الموجب لكنه ينقد المقام السالب للقياس بما نقد به المقام الموجب من حجج تقريباً.

ويمكن تقسيم نقد ابن تيمية إلى جانبين، جانب هدمى وجانب انشائى فنورد فى الجانب الأول نقد ابن تيمية للمقام السالب والموجب لكل من الحد والقياس، ونورد فى الجانب الثانى أرائه فى الحد الإسلامى، وفى صور الإستدلال القرآنية. وعلى هذا سيكون هذا الفصل والفصول المقبلة عرضاً لتلك المحاولة النقدية، فأفرد

(١) السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٠٢، ٢٠٣. ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٥٩.

(٢) السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٨٨.

ثلاثة مباحث لنقد كل من الحد والقضية والقياس وذلك فى الجانبين الهدمى والإنشائى لكل مبحث منهم.

وفيما يلى نوضح ذلك:-

(ب) نقد الحد:-

أولاً : الجانب الهدمى :

ويتمثل الجانب الهدمى من نقد ابن تيمية للحد الأرسطى فى رده لما يقوم عليه المقام السالب من قول المناطق أن التصورات لا تتال إلا بالحد "وفى رده لما يقوم عليه عليه المقام الإيجابى من قولهم : أن الحد يفيد العلم بالتصورات، وقد اعتمد ابن تيمية فى رده لهذين المقامين على مجموعة من الحجج والأدلة التى وردت فى كتبه المنطقية وغيرها وسوف نعرض لها فيما يلى :-

١- نقد المقام السالب:-

ويتمثل هذا النقد فى رد قولهم أن التصورات غير البديهية لا تتال إلا بالحد، وقد نقد ابن تيمية هذا القول من أحد عشر وجهاً، استمدها - فيما يبدو - من حجج الشكاك اليونانيين ضد المنطق الأرسطى، فأقام نقده - كما أقامه الشكاك من قبل - على مسائل الدور أو التسلسل أو نسبية كل شئ وهى مسائل وضعها السفسطائيون وتعارفوا عليها ثم صاغها الشكاك فى مذهب منهجى.

وفيما يلى نوجز هذه الحجج :-

الحجة الأولى :ينقد فيها ابن تيمية المقام السالب فيقول أنه مقام غير بديهي، وغير البديهي يستلزم اقامة الدليل عليه لكى يكون صادقا ولكن ليس للمناطق - فيما يقول ابن تيمية - دليل على هذا الصدق فكيف يتخذ المناطق من قضية سالبة غير مبرهن عليها اساسا لميزان العلم "ولم يزعمون أنه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن أن يزل فى فكرة"^(١).

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٥٩، ٦٠، ابن تيمية: "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول" - المطبعة الأميرية ببولاق - مصر الطبعة الأولى سنة ١٣٢١هـ ج ٢ ص ١٨.

والملاحظ على هذه الحجة أنه لو صح ما ذهب إليه ابن تيمية فيها لكان هذا نقداً للمنطق من أساسه، لأن المناطقة يكونون - والحالة هذه - قد أقاموه على أساس غير سليم، لكن المناطقة في هذا المقام لم يكونوا بازاء سوق قضية نظرية حتى يطالبهم ابن تيمية بالدليل وإنما هم بصدد مصطلح يقوم عليه البناء الفكري لمنهجهم، ومن المعلوم أن العبارات الاصطلاحية من قبيل المسلمات - التي لا يطلب عليها دليل - التي هي مبادئ خاصة لكل علم والتي بدونها لا يتم بناؤه وقد سماها أرسطو باسم "الأصول الموضوعية" والمصادرات واعتبرها بمثابة قضايا أولية غير قابلة للبرهنة، نسلم بها في العلم بدون برهان^(١).

الحجة الثانية: ويذهب فيها ابن تيمية إلى أنه إذا كان المناطقة يرون أن الحد لا يراد به نفس المحدود بل يُراد به القول الدال على ماهية المحدود، فيُقال لهم: إذا كانت الحد قول الحاد، فالحاد إما أن يكون عرف المحدود بحد أو بغير حد، فإذا كان قد عرفه بحد فهذا مستلزم للدور أو التسلسل لأنه لا بد له من معرفة الحد الثاني بحد ثالث والثالث برابع ... وهكذا نظل ندور في حلقة مفرغة، وهذا كما يقول ابن تيمية: "مستلزم للدور القبلي أو التسلسل في الأسباب والعلل وهما ممتنعان باتفاق العقلاء"^(٢) أما إذا كان الحاد قد عرف المحدود بدون حد، كانت القضية "التصور المطلوب لا ينال إلا بالحد" قضية باطلة^(٣).

وهنا نلاحظ أن ما قرره ابن تيمية - من أن المنطقيين يرون أن الحد لا يُراد به نفس المحدود - صحيح، لأنه لو كان الحد نفس المحدود لكان المَعْرِف معلوماً قبل المَعْرِف والشئ لا يعلم قبل نفسه، ومن ثم كان لا بد أن يكون المحدود متصوراً قبل الحد حتى يكون ذلك الحد كاشفاً له عند مستقهم ومساو له (أى للمحدود) من حيث العموم

(١) د. عبد الرحمن بدوي: "منطق أرسطو" وكالة المطبوعات بالكويت ١٩٨٠م. ج ٢ ص ٣٦٠، ٢٦٤.

د. عبد الرحمن بدوي "أرسطو" وكالة المطبوعات بالكويت ١٩٨٠م ص ٧٧، ٧٨.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٦٠.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٦٠، ٦١ ابن تيمية: "نقد المنطق" مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة ١٣٧٠هـ ١٩٥١م ص. ١٨٤، السيوطي: "صون المنطق والكلام" ص ٢٠٣.

والخصوص "فلا يكون أعم لقصوره عن افادة التعريف ولا أخص لكونه اخفى"^(١).

أما عن تساؤل ابن تيمية عن كيفية تصور الحاد لماهية المحدود حتى يكون حده صحيحا - وان كان قد تصورهما بحد فسوف يؤدي ذلك إلى الدور وإن لم يكن قد تصورهما بحد فقد ثبت أن التصورات ليست مقصورة على المحدود وهو ما يريد ابن تيمية اثباته - فالمناطق يخرجون من هذا المأزق بتقريرهم أن التصورات ليست كلها نظرية تُطلب بالتعريف، بل منها ما هو بديهي ومنها ما هو نظري، والبديهي أساس النظرى إذ عنده ينقطع التسلسل الذى تخيله ابن تيمية^(٢) وأرسطو نفسه يسلم بوجود تصورات بديهية أو مايسميه بالمبادئ الأولى التى تعد أساس العلم النظرى ويرى "أنه لا يمكن أن يعلم بالبرهان من لم يكن عالما بالمبادئ الأولى التى هى غير ذات أوساط"^(٣) وهذه "الأوائل لا يمكن المبرهن أن يبرهن على أنها موجودة"^(٤). وذلك لأننا "نعلم الأوائل بالاستقراء وذلك أن الحس انما يحصل فيها الكلى بالاستقراء"^(٥).

الحجج الثالثة والرابعة والخامسة

وفىها يردد ابن تيمية فكرة واحدة تقريبا فى نقد الحد الأرسطى، وهى استثناء التصورات عن الحدود المنطقية فيذكر فى **الحجة الثالثة**: ان جميع الأمم من اهل العلم والصناعات يعرفون الأمور التى يحتاجون إلى معرفتها ويتصورون مفردات علمهم دون أن يتكلموا بهذه الحدود، فعلم استثناء التصور عن هذه الحدود^(١).

وهنا لابد أن نثبت لابن تيمية فضل السبق على جون استيوارت مل (المتوفى سنة ١٨٧٣م) فى ترديد هذه الحجة. يقول مل "من المسلم به أن العلم قد يتقدم

(١) شرح القطب على الرسالة الشمسية المسمى بتحرير القواعد المنطقية المطبعة الوهبية ١٢٩٢هـ ص ٤١.

(٢) نفس المرجع : ص. ٧ ، ٨ .

(٣) د. عبدالرحمن بدوى "منطق أرسطو" ج ٢ ص. ٤٨٢ .

(٤) نفس المرجع : ص. ٣٥٨ .

(٥) نفس المرجع : ص. ٤٨٤ .

(٦) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٦١، ابن تيمية: "نقض المنطق" ص ١٨٥، ١٨٦. السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٠٣، ٢٠٤.

بغير قوانين المنطق لأن أحكام الناس قد صحت قبل أن توضع هذه القوانين، أو صدقت أحكام الكثيرين في كثير من الحالات من غير أن يلتزموا مراعاتها ... وما من شك أن في الدنيا صفوة من الناس أوتى من العبقريّة ما يمكنه من أداء أعماله دون قوانين المنطق، وبنفس الطريقة التي كان ينتظر أن ينجز بها هذه الأعمال لو أُلّم بهذه القوانين والتزم مراعاتها في أعماله^(١).

لكننا نجد مل - على العكس من ابن تيمية - يصرح بأن جمهرة الناس محتاجون إلى أن يفهموا نظرية الشيء الذي يقومون بعمله، أو أن تكون لديهم قواعد وضعها لهم الذين عرفوا هذه النظرية، وفي تقدم العلم من أبسط مشاكله إلى أعقدها وأكثرها غموضاً كانت كل خطوة من خطواته يقابلها تقدم في أفكار المنطق وقوانينه وضعها الممتازون في التفكير سبقت تقدم العلم أو صارت معه جنباً إلى جنب وإذا كان الكثير من العلوم المعقدة لم يزل بعد في حالة اضمحلال ونقص، وإذا كانت العلم التي يلوح أنها نضجت واكتملت لا تزال مثار جدل بين المفكرين، فإن مرد هذا إلى أن الأفكار المنطقية لم تشمل هذه العلوم بعد، أو لم تصل إلى الدقة المطلوبة، ويقول مل أيضاً أنه: "لو وجد علم المنطق أو كان من الممكن أن يوجد لكان مفيداً لا محالة، ولو وجدت القواعد التي تطابق كل عقل وتتلائم مع كل ظرف وكان استدلالها صحيحاً لكان الذي يلتزم مراعاتها أدنى إلى الحق ممن يجهلها"^(٢).

لكن إذا كان في مقدرة البعض التوصل إلى معرفة الأشياء بدون حاجة إلى قانون منطقي - كما يذهب إلى ذلك ابن تيمية ومل - إلا أننا لا نستطيع أن نعد ذلك حكماً عاماً يصدق على الجميع لذلك إحتاج الأمر - كما يقول البغدادي - إلى قانون صناعي به يستفيد "فاقد الحكمة الفريزية من واجدها"^(٣).

وفي الحجة الرابعة يتهم ابن تيمية الحدود المنطقية بأنها لا تسلم من

MILL, J. S. : System of Logic, LONDON 1925, P. 6 .

(١)

IBID, P. 6.

(٢)

(٣) البغدادي: "المعتبر" بحيدر أباد الطبعة الأولى سنة ١٣٥٧هـ ج ١ ص ٧.

الإعتراضات فى جميع فروع المعرفة الإنسانية تقريباً، حيث أنه لا يعلم حد مستقيم على أصلهم، بل أن حد الإنسان المشهور وهو الحيوان الناطق - عليه اعتراضات مشهورة. والنحاة العرب لما دخل متأخروهم فى الحدود - ذكروا للإسم أكثر من عشرين حداً وكلها معترض عليها، وكذلك عامة الحدود المذكورة فى كتب الفلسفة والطب والنحو والأصول والكلام. وعلى ذلك لو كان تصور الأشياء ومعرفتها موقوفاً على الحدود لما وصلنا إلى تصور صحيح على الإطلاق، ولما كان التصديق موقوفاً على التصور والإثبات يكونان العلم فلن نصل إلى علم من هذه العلوم. لذلك يتهم ابن تيمية المنطق الأرسطى بأنه يؤدى إلى السفسطة^(١).

وفى الحجة الخامسة:

يتخذ ابن تيمية من اعتراف المناطقة بتعذر الحدود الحقيقية حجة ضدهم، والحد الأرسطى الحقيقى المصور للماهية يتكون من الذاتيات المشتركة والمميزة - وهو ما تعارف عليه المناطقو بالجنس والفصل - والتوصل للحدود بهذا الطريق إما متعذر أو متعسر باعتراف المناطقة، فلن نصل إذا إلى تصور حقيقة من الحقائق "فعلم استغناء التصورات عن الحد"^(٢).

وقد عبر الرواقيون قديماً - عما يذهب إليه ابن تيمية فى هذه الحجة - حين اعترضوا عن الحد التام لصعوبته وعمدوا إلى التعريف الناقص أو الرسم المؤلف من خواص الشئ ومن ثم أصبح تعريف الأشياء عندهم بذكر الأمور التى تخصها واحصاء الفروق التى تميزها من غيرها فيرى كروسبوس مثلاً أن التعريف عندهم لغوياً بعد أن كان قبلهم ميتافيزيقياً^(٣) كما أعرض السهروردي أيضاً عن الحد التام لأن الإتيان به كما التزم المشاؤون من تأليفه من الجنس والفصل

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٦٢، ٦٣. السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٠٢.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٦٣، السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٠٢.

(٣) د. عثمان أمين: "الفلسفة الرواقية" القاهرة الطبعة الثالثة ١٩٧١ م ص ١٣١. فالمنطق عند الرواقيين لا يبحث فى تصورات ولا كليات، ونظرية التعريف التى وضعها كروسبوس لا تبحث فى جنس ولا نوع ولا ماهية كما هو الشأن فى المنطق الأرسطى ذلك لأن الاتيان بالحد كما التزم المشاؤون من تأليفه من الجنس والفصل القريبين غير ممكن، أنظر د. عثمان أمين: "الفلسفة الرواقية" ص ١٣٠.

القريبين غير ممكن للإنسان "لجواز الإخلال بذاتي لم يُعرف وصعوبه تمييز الأجناس والفصول من اللوازم العامة والخاصة"^(١).

وهنا نلاحظ أن ما احتج به ابن تيمية - في هذه الحجج - غير وارد على الحدود الحقيقية التي تُقيد تصور الماهيات تصورا حقيقيا، فالمناطقة يرون أن الحدود الحقيقية هي طريق التصور الصحيح، وليس معنى ذلك أنه لا توجد لديهم طرق أخرى لتصور الأشياء فهم يعترفون بوجود أنواع أخرى من التعاريف لكن ليس لها في نظرهم ما للتعريف الحقيقي القيمة العلمية^(٢).

ومن ثم فإن قول ابن تيمية "فعلم استثناء التصورات عن الحد" غير صحيح لأنه كلام عام ينبغى أن يخصص بالتصور الحقيقي لا مطلق التصور، فإن افادة الحد الحقيقي للتصور التام لا يمنع من تصور الأشياء بغير حد حقيقي، ولكن ليس تصورا حقيقيا، والمناطقة أنفسهم يقررون أن من الأشياء مالا تتصور بذاتياتها بل بأعراضها، وإذا تقرر ذلك فإن ما احتج به ابن تيمية من تصور كثير من الحقائق دون توقف على الحد غير وارد على التصورات الحقيقية. كذلك فإن ما يذكره ابن تيمية - في الحجة الرابعة - من اختلاف النحاة والأصوليين في حد كل من الإسم والقياس ليس دليل على بطلان توقف التصورات الحقيقية على الحدود الحقيقية وذلك لأن تعريف العلوم المختلفة ومساائلها ليس من قبيل التعريف الحقيقي (الذي يقال عنه أنه لا بد أن يكون للشيء تعريف حقيقي واحد لأن الماهية واحدة) بل تُحد العلوم ومساائلها بالرسوم، ومن هنا يقع الاختلاف والتعدد في التعريف لأن التعريف بالرسوم يختلف من فرد لآخر^(٣).

(١) السهروردي: "حكمة الإشراق" طبع حجر طهران سنة ١٣١٦هـ. ص

(٢) د. عبد الرحمن بدوي: "منطق أرسطو" ج ٢ ص ٤٩٤، ٤٩٥. يقول أرسطو: (الحد هو القول الدال على ماهية الشيء وقد يوصف أيضا بأنه قول مكان اسم أو قول مكان قول ...).

(٣) تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية ص. ٥ يقول شارح الرسالة الشمسية: "لا بد من تصور العلم برسمه ليكون الشارع فيه على بصيرة في طلبه، فإنه إذا تصور العلم برسمه وقف على جميع مسائله اجمالا حتى أن كل مسألة ترد عليه علم أنها من ذلك العلم كما أن من أراد سلوك طريق لم يشاهده، لكن عرف أماراته فهو على بصيرة في سلوكه.

الحجة السادسة:

وهى ذات فروع ثلاثة:-

(أ) إن الحدود الحقيقية عند المناطق إنما تكون للحقائق المركبة وهى الأنواع التى لها جنس وفصل. اما الحقائق البسيطة التى لا تركيب فيها والتى لا تندرج مع غيرها تحت جنس مثل العقل فليس لها حد ومع ذلك فقد عرفوه وهو من التصورات المطلوبة عندهم "فعلم استغناء التصورات عن الحد".

(ب) وإذا أمكن معرفة التصورات التى لا تركيب فيها بدون الحد كانت معرفته الأنواع اولى لأنها أقرب إلى الحس وأشخاصها مشهورة، والحس عند ابن تيمية هو اليقين.

(ج) ثم أنه ليس من الضرورى فى منطق أرسطو أن يتوقف تصديق على التصور التام الذى يحد بالحد الحقيقى، بل يكفى فيه أدنى تصور ولو بالخاصة، وتصور العقل من هذا الباب "وهذا اعتراف منه بأن جنس التصور لا يتوقف على الحد الحقيقى"^(١).

ونلاحظ أن ما قاله ابن تيمية - فى الجزء الأول من هذه الحجة من اعتراف المناطق بأن الحدود الحقيقية لا تكون إلا للحقائق المركبة - صحيح، فالمناطق يقولون هذا، كما أنهم يعترفون بأن الحقائق البسيطة لا يكون تعريفها من قبيل التعريف الحقيقى بل من قبيل التعريف الإسمى الذى يكفى فيه الخواص، وقد يجوزون التعريف بالمثال، إذا لك يكن هناك سبيل سواه، فقد نقل عن أرسطو أنه قال فى تعريف المادة: (هى بالنسبة للجوهر ما يكون البرنز بالنسبة للمثال)^(٢) لكن قول ابن تيمية بعد ذلك فعلم استغناء التصورات عن الحد فيه مغالطة واضحة، لأنه إذا كان قد قرر رأى المناطق فى الحدود الحقيقية كمقدمة لحجته، وان هذه الحدود لا تكون إلا للحقائق المركبة وأن ما خلف ذلك يعرف بغير طريق

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٦٣، ٦٤، السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٠٤، ٢٠٥.
(٢) د. زكى نجيب محمود: "المنطق الوضعى" مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة - الطبعة الثانية ١٩٥٦م ج١ ص ٧٨.

الحدود الحقيقية فكان ينبغي ان تكون النتيجة بناء على هاتين المقدمتين أن يقول:
فعلم استغناء بعض التصورات - لا كلها - عن الحد.

هذا ومن ناحية أخرى فإن ابن تيمية قد وقع في تناقض واضح بين ما نقله
عن المناطق في الجزء الأخير من هذه الحجة وما نقله عنهم في الحجة الأولى من
هذا المقام، فقد ذكر هناك عن المناطق أنهم يقولون أن التصورات غير البيديهية
لا تُقال إلا بالحد، وهذا تعميم منه غير سليم، ثم نجده هنا ينقل عنهم أنهم
يقولون أن أي تصور كاف في أن يكون أساساً للتصديق، فكيف يدعى هناك أن ما
ذكره كان قول المناطق، ثم كيف يتفق ذلك القول مع ما يذكره هنا ؟

الحجة السابعة:

يقول فيها ابن تيمية بأسبقية تصور المعنى على العلم بدلالة اللفظ عليه،
بمعنى اتنا لا نعرف المعنى من اللفظ، ولا نستدل على وجود المسمى من اللفظ الذي
يسميه، بل العكس فنحن نعرف المسميات أولاً ثم نُشير إليها بأسماء أو ألفاظ. يقول
ابن تيمية: "والعلم بأن اللفظ دال على المعنى أو موضوع له مسبوق بتصور المعنى
ضمن لم يتصور مسمى الخبز والماء والسماء والأرض والأب والأم لم يعرف دلالة
اللفظ عليه"^(١).

فإذا كان السامع قد تصور المعنى قبل سماعه لم تعد هناك حاجة إلى القول
بأنه تصوره باستماعه اللفظ لأن في ذلك دوراً قبلياً^(٢).

ويصل ابن تيمية هنا إلى أوج المذهب النفسى الذى يقرر أن التصور كتصور
لا قيمة له، وإنما وراءه عملية حكم كاملة^(٣) وسيوضح ابن تيمية هذا - كما سوف
نرى فيما بعد - توضيحاً تاماً^(٤).

وهو بهذا أيضاً يهدم فلسفة المثل عند أفلاطون الذى تصور وجود المثل الكلية

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٦٥، السيوطي: "صون المنطق والكلام" ص ٢٠٥.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٦٥، ٦٦، السيوطي: "صون المنطق والكلام" ص ٢٠٥.

(٣) د. على سامى النشار: "مناهج البحث عند مفكرى الإسلام" ص ١٥١.

(٤) أنظر ص من هذا الكتاب.

فى مقابل الألفاظ الكلية ، فلما لم يجد لها مقابلاً فى هذا العالم الخارجى تصور أفلاطون وجودها فى عالم آخر سماه عالم المثل، كما يهدم كل فلسفة تقييم وجود الموجودات على أساس استخدامنا للألفاظ التى لا بد من وجود مسميات تقابلها فى نظرهم فى العالم الخارجى أو غيره.

وما أشبه قول ابن تيمية هذا بما ذهب إليه بعض فلاسفة التحليل أمثال برتراند راسل وفتجنشتين^(١) من القول بأن استخدام الاسم لا يستلزم بالضرورة القول بوجود ما يسميه وإلا كنا بمثابة من يعكس الوضع المعتاد فيضع العربية أمام الحصان، ولذا فأغلب المشكلات الفلسفية - فى نظرهم - بصفة عامة ، وما يتعلق منها بمعنى الوجود بوجه خاص، إنما تنشأ عن استدلال الوجود من اللفظ وليس العكس، ولو عرفنا اللغة على حقيقتها لترتب على هذا زوال أغلب مشكلات الفلسفة بصفة عامة والميتافيزيقا بوجه خاص، وهذا هو المعنى الذى عبر عنه الفيلسوف التحليلى المعاصر لدفع فيتجنشتين فى القول بأن أغلب مشكلات الفلسفة إنما تنشأ عن سوء استخدام منطق اللغة^(٢).

لكن من الملاحظ أن الدور أو التسلسل الذى تخيله ابن تيمية فى هذه الحجة ليس وارداً لأن التصور الذى يتقدم دلالة اللفظ دلالة بحسب الحقيقة والذات هو تصور بحسب الاسم لا بحسب الذات، أما التصور بحسب الذات فهو بعد العلم بوجود الشئ والتصديق به. فليس لقائل أن يقول إذا كان الحد لا يفيد التصور إلا بعد العلم بالوجود والتصديق به، والتصديق به لا يمكن إلا بعد التصور، فالحد لا يفيد التصور إلا بعد التصور وهو دور، وذلك لأن التصور الذى يفتقر إليه التصديق هو تصور معنى الاسم والمراد به فإن من لا يفهم المراد بلفظ الحد لا يمكنه الحكم بوجوده أو عدمه.

(١) د. عزمى اسلام: "لدفع فيتجنشتين" نوايغ الفكر الغربى- دار المعارف بمصر ص ١٢٧، ١٢٨، لدفع فيتجنشتين: "رسالة منطقية فلسفية" ترجمة الدكتور عزمى اسلام مكتبة الأنجلو المصرية سنة ١٩٦٨م ص ٥٩.

(٢) د. عزمى اسلام: "ابن تيمية والرد على المنطق الارسطى" مقال نشر فى مجلة الكاتب عدد ٩٧ أبريل سنة ١٩٦٩م ص ١٢١، ١٢٢.

أما التصور بحسب الذات فلا يشترط تقدمه على التصديق بل هو بعده...^(١) وعلى هذا فمطلق التصور لا يتوقف على الحدود الحقيقية، فالمحال المترتب على الدور أو التسلسل الذى يذكره ابن تيمية هنا كان من الممكن أن يكون صحيحا لو كان المنطقة يدعون أن الحد الحقيقى يصور شيئا مجهولا لنا من كل وجه، وهم لا يدعون ذلك بل يذهبون إلى أن "كل تعريف وتعرّف فيستدعى معرفة سابقة، فلم يعرف صورة الشيء بالحد إلا من عرف أجزاء الحد من الجنس والفصل قبله، إما بنفسه لوضوحه وإما بتحديد آخر إلى أن يرتقى إلى أوائل عرفت بنفسها...^(٢)

الحجة الثامنة:

وهذه الحجة تكاد تكون ترديدا لما قبلها ... فيذهب ابن تيمية فيها إلى أن الحد إذا كان قول الحاد، فإن تصور المعانى لا يفترق إلى الألفاظ، فالمتكلم يتصور معنى ما يقوله بدون لفظ، كما ان السامع يمكنه تصور تلك المعانى دون أن يخاطبه المتكلم^(٣).

وهنا نلاحظ أن النتيجة التى وصل إليها ابن تيمية هنا وهى استثناء التصورات عن الحد قد رتبها على قوله: "فمعلوم أن تصور المعانى لا يفترق إلى الألفاظ" وهذه مغالطة لأن التصور المنطقي بخلاف ذلك، فالمعروف أن الحد يقع جوابا فى السؤال عن الماهية، والطالب للحقيقة انما يطلبها ببيان الالفاظ الدالة عليها^(٤).

(١) الساوى: "البصائر التصيرية" المطبعة الكبرى الأميرية ببلاط مصر - الطبعة الأولى ١٣١٦هـ، ١٨٩٨م ص٤١، ٤٢. إن "ما" الطالبة للحقيقة إنما يُسأل بها بعد العلم بوجود الماهية التى تُطلب حقيقتها، فإن ما لا وجود له لا حقيقة له فى ذاته. بل الحقيقة هى حقيقة أمر موجود. وإن مطلب "هل" المطلق متقدم لذلك على مطلب "ما" الطالبة لحقيقة الذات ... ومطلب "هل" المطلق يشمل السؤال عن الوجود لأن "هل" البسيطة يطلب بها أن الشيء موجود أو ليس بموجود أنظر الساوى: "البصائر التصيرية" ص١٧٤ تعليق الشيخ محمد عبيد، انظر أيضا الغزالى: "معيان العلم" ص١٩٦.

(٢) الغزالى: "معيان العلم" ص١٩٦، ١٩٧.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص٦٦ م السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص٢٠٥.

(٤) الفارابى: "أحصاء العلوم" ص١٧ يقول الفارابى فى حديث عن موضوع المنطق كما يراه المنطقة: "وأما موضوعات المنطق وهى التى فيها تعطى القوانين فهى المقولات من حيث تدل عليها الألفاظ، الألفاظ من حيث هى دالة على المقولات وذلك لأن الرأى انما نصحه عند أنفسنا بأن نتفكر ونروى ونقيم فى أنفسنا أمورا ومقولات شأنها أن تصح ذلك الرأى، ونصححه عند غيرنا بأن=

الحجة التاسعة:

وفيها يقف ابن تيمية بين الفلاسفة الحسينيين - قديماً وحديثاً - الذين يخلعون على الوجود معنى مادياً ولا يقرون إلا بالحواس كطريق للمعرفة^(١) فهو يذهب إلى أن جميع الموجودات يتصورها الإنسان بمشاعره الظاهرة والباطنة فقط بمعنى أن الموجودات يعرفها الإنسان أولاً، فينشأ عن ادراكه أياها تصورات تقوم في ذهنه، يشير إليها بعد ذلك بألفاظ ومن ثم فمن الممكن تصور المعنى دون وجود اللفظ، وهذا تأكيد للمعنى السابق من قوله بأن قيام وكذا وجود الأشياء لا يلزم عن الألفاظ والحدود. فجميع الموجودات نتصورها إما بحواسنا الظاهرة كالطعم واللون والريح، أو بحواسنا الباطنة كالجوع والشبع والحب والبغض والحزن والفرح... وأمثلة ذلك، وكلها غنية عن الحد. ولا يمكننا تصور شيء سواء معينا أو عاماً بدون مشاعرنا الظاهرة والباطنة "وما غاب عنا نعرفه بالقياس والاعتبار بما شاهدناه"^(٢).

وهذه الحجة استمدها ابن تيمية من الرازي، وهى من حجج الشكاك حيث يقول الرازي فى ضرورية التصورات : "القول فى التصورات وعندى أن شيئاً منها غير مكتسب لوجهين:-

الأول: أن المطلوب إن لم يكن مشعوراً به استحالة طلبه، لأن ما لا شعور به البتة لا يصير النفس طالبة له. وإن كان مشعوراً به استحالة طلبه، لأن تحصيل الحاصل محال. فإن قلت: هو مشعور به من وجه دون وجه قلت فالوجه المشعور به

= نخاطبه بأقوال نفهمه بها الأمور والمقولات التى من شأنها أن تصحح ذلك الرأى".

وأنظر أيضاً الساوى : "البصائر النصيرية" ص ٦.

(١) يوسف كرم: "العقل والوجود" دار المعارف بمصر سنة ١٩٥٦م ص ٥ "إن فريقاً هاماً من الفلاسفة يذهبون إلى أن الحواس الظاهرة والمخيلة هى وسائلنا الوحيدة للمعرفة، وأن ما يسمى بالعقل إن هو إلا جملة أفعال ترجع إليها. هؤلاء يدعون بالحسينيين أو التجريبيين متى دار الكلام على المعرفة، وبالماديين متى دار الكلام على الوجود وذلك لقولهم لوجود لغير المادة ولا معرفة دون الإحساس، ويدعون أيضاً بالاسمييين أو اللفظيين لقولهم ما المعانى إلا أصوات فى الهواء أى أسماء وألفاظ وحسب".

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٦٧، السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٠٥.

غير ما هو غير مشعور به فالأول لا يمكن طلبه لحصوله والثاني لا يمكن طلبه أيضاً لكونه غير مشعور به مطلقاً.

والثاني: أن تعريف الماهية إما أن يكون بما يكون داخلاً فيها، أو بما يكون خارجاً عنها أو بما يتركب من الأخيرين. أما تعريفها بنفسها فمحال لأن المعرفة معلوم قبل المعرفة، فلو عرفنا الشيء بنفسه لزم تقدم العلم به على العلم به وهو محال. وأما تعريفها بالأمور الداخلة فيها فمحال لأن تعريفها إما أن يكون بمجموع تلك الأمور وهو باطل لأنه نفس ذلك المجموع فتعريفها بذلك المجموع تعريف الشيء بنفسه وهو محال.

ثم يقول الرازي: إن الإنسان لا يمكنه أن يتصور إلا ما أدركه بحسه أو وجدته في فطرة النفس كالآلم واللذة أو من بديهية العقل كتصور الوجود والوحدة والكثرة، أو ما يركبه العقل أو الخيال من هذه الأقسام، فأما ما عداها فلا يتصور البتة، والإستقراء يحققه^(١).

وكلام الرازي هذا واضح التناقض، ذلك لأنه قرر أولاً أن التصورات كلها ضرورية (ليست كسبية) ثم عاد بعد ذلك فقال: إن ما يركبه العقل - كتركيبه للحيوان والناطق لتصور ماهية الإنسان - داخل ضمن التصورات، وليس التصور المكتسب إلا هذا النوع، وقد عبر الطوسي - في تعليقه على المحصل - عن هذا التناقض قائلاً: "واعترف (يقصد الرازي) هاهنا بتصور المركب، الذي يركبه العقل، ولا يراد بالتصور المكتسب غير نوع من ذلك، فقله ههنا مناقض لمذهبه في التصورات، ثم أن أكثر الأجناس العالية مما لا يدرك بالحس ولا بالوجدان ولا بالبديهة، ولا بالتركيب العقلي، فإنها بسائط في العقل، وقد يتصور بالرسوم وتحليل ما يتصور عن أنواعها إليها"^(٢).

هذا عن الرازي أما عن ابن تيمية، فإن محاولته اثبات عدم احتياج التصورات إلى الحدود في هذه الحجة، غير وارد على التصورات المنطقية، وذلك بسبب عدم

(١) الرازي: "محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين" المطبعة الحسينية المصرية ١٢٢٢هـ الطبعة الأولى ص ٢: ٥.

(٢) نفس المرجع: ص ٥ - تعليق نصير الدين الطوسي.

تفرقة بين التصور بمعناه النفسى والتصور بمعناه المنطقى - كما يفعل أصحاب النزعة النفسية فى دراسة المنطق^(١) - والأول يقوم على الإدراك الحسى المباشر للأشياء، سواء كانت هذه المدركات احساسات ظاهرة - كما قال ابن تيمية- أو باطنة، وهذا النوع يعزله المنطقة عن موضوع الحدود ويطلقون عليه اسم اللامعرفات^(٢) أما التصور المنطقى فهو تصور ماهيات الأشياء ذوات الحقائق المركبة.

الحجة العاشرة:

ويقول فيها ابن تيمية أن المعارض على الحد يمكنه أن يبطله وهذا الإبطال يحدث عن طريقين: النقض والمعارضة، أما النقض فيكون إما فى الطرد أو فى العكس. "أما الطرد: فهو أنه حيث وجد الحد وجد المحدود فيكون الحد جامعا مانعا"^(٣) لكن إذا بين المعارض وجود الحد ولا محدود لم يكن مطردا ولا مانعا. بل يدخل فيه غيره كما لو قلنا فى حد الإنسان أنه الحيوان.

"وأما العكس: فهو أن يكون حيث انتفى الحد انتفى المحدود لكون الحد جامعا"^(٤) لكن إذا بين المعارض عدم وجود الحد مع بقاء بعض المحدود لم يكن الحد جامعا كما لو قلنا فى حد الإنسان أنه العربى فلا يكون الحد منعكسا.

أما فى المعارضة للحد بحد آخر فهي ابطال السائل ما ادعاه الحاد واستدل عليه بأثباته نقيض هذا المدعى أو ما يساوى نقيضه أو الأخص من نقيضه^(٥).

"فإذا كان المستمع للحد يبطله بالنقض تارة وبالمعارضة أخرى ومعلوم أن كليهما لا يمكن إلا بعد تصور المحدود علم أنه يمكن تصور المحدود بدون الحد"^(٦).

(١) د. عبدالرحمن بدوى: "المنطق الصورى والرياضى" وكالة المطبوعات بالكويت - الطبعة الرابعة - ١٩٧٧م ص ٢٤: ٢٨.

(٢) نفس المرجع: ص ٨١.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٦٧، ٦٨، السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٠٥.

(٤) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٦٩، السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٠٥.

(٥) الكوثرى: "رسالة فى اداب البحث والمناظرة" ص ٥٦، ٥٨.

(٦) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٧٠.

لكن المعروف أن من يطعن على الحد بالنقض والمعارضة هو ما يرى أنه مشتمل على دعوة الحاد، هذا بينما يرى المنطقة أن الحد ليس دعوى بل مهمته الكشف عن ماهية المحدود وتصويرها من غير حكم عليها . إن مبنى هذه المسألة على النظر إلى الحد ، فمن نظر إليه على أنه دعوى الحاد أى بان هذا اللفظ وهو الحد موضوع بازاء المحدود أو أن ذات المحدود محكوم عليها بالحد - فقد جوز نقضه ومعارضته. أما من نظر إلى أن قول الحاد هو إشارة إلى الماهية المتصورة من غير حكم عليها بنفى أو اثبات فلا تجوز معارضته^(١). وهذا ما يقرره المنطقة فالحاد انما يذكر المحدود ليتوجه الذهن إلى ما هو معلوم بوجه ما، ثم يرتسم فيه صورة أخرى أتم من الأولى، لا ليحكم عليه الحد، إذ ليس هو بصدد - التصديق بثبوته له^(٢).

ومما يوضح وجه نظر المنطقة فى أن الحد الحقيقى لا يُنقض ولا يُعارض باعتباره تصويراً للماهية، اجماعهم على أن الحدود الحقيقية لا تعدد فيها لأن ذاتياتها محصورة بخلاف الرسم، فإنه يجوز فيه التعدد، لتعدد اللوازم، وكذلك اللفظى فإن للمعنى الواحد مترادفات كثيرة، كما توصف الحركة بأنها النقلة أو الزوال أو الذهاب من جهة^(٣).

الحجة الحادية عشر:

وفى هذه الحجة يرد ابن تيمية على قول المنطقة "أن من التصورات ما هو بديهى لا يحتاج إلى حد لتصوره. "فيقول بنسبية البداهة والنظر فى التصورات، فكون العلم بديهيا أو نظريا هو من الأمور النسبية الإضافية، فمن رأى الأمور الموجودة فى زمانه ومكانه فهى عنده من الحسيات ومن علمها بالتواتر كانت عنده من المتواترات، ومن علمها بخبر ظنه كانت عنده من الظنيات، ومن لم يسمعها فهى عنده من المجهولات، كذلك يتفاوت الناس فى العقلیات فما يكون بديهى عند

(١) الزركشى: "البحر المحيط" ج١ ص٢٥.

(٢) عبد الرشيد الكثرى: "الرسالة الرشيدية فى اداب البحث والمناظرة" ص٩٠.

(٣) الزركشى: "البحر المحيط" ج١ ص٢٥.

البعض قد ينفيه غيرهم أو يشكوفيه. وإذا كانت التصورات والتصديقات من الأمور النسبية والإضافية فالتصورات البديهية عند بعض الناس قد تكون غير بديهية عند غيرهم فلا يحتاج الأمر إذن إلى الحد^(١).

هذا ومن الملاحظ أن الفكرة التي تدور حولها هذه الحجة هي نسبة البداهة والنظر في التصورات، والمعروف أن بروتاجوراس السوفسطائي قال بنسبية كل شيء حين أراد أن ينقض أصول المعرفة: "فالإنسان هو مقياس وجود ما يوجد منها ومقياس لا وجود ما لا يوجد"^(٢).

ثم أخذ بها الشكاك بعد ذلك وطبقوها على الحد كما طبقوها على نواحي العلم كله، فلم تعد حقيقة من حقائق العلم ثابتة أو مستقرة بل كل شيء - كما يقول هرقليطس - في تغير مستمر^(٣).

وعموماً - وبصرف النظر عن صواب هذه الحجج أو خطأها - نستطيع أن نقول أنه لا جديد في تلك الحجج التي وجهها ابن تيمية إلى الحد في المقام السالب، والتي دارت حول نقض ما زعم أن المنطقيين يقولون به وهو قصر طريق التصور على الحد، ذلك لأن ابن تيمية يكاد يصطنع حجج السوفسطائيين والشكاك، تلك الحجج التي نفذت إلى العالم الإسلامي وعرفت لدى مفكره.

لكن قد يتصور البعض النسبية هنا على أنها النسبية التي عرفت لدى السوفسطائيين وابن تيمية حين قال بها سار في نفس الاتجاه الشكى فلم يكن معبراً - كما ذهب إلى ذلك الدكتور النشار - عن الروح الإسلامية^(٤).

والحقيقة أن موقف ابن تيمية هنا يختلف تماماً عن موقف السوفسطائيين والشكاك لأن الشكاك يقولون بنسبية الحقائق وأن الإدراك الشخصي هو الذي يملئ على الحقيقة الثبوت أو عدمه، فكأنه لا ثبات للحقيقة في الواقع ونفس الأمر.

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٧١.

(٢) "محاورة ثياتيتوس لأفلاطون" ترجمة الدكتورة أميرة حلمي مطر ص ١٢: ١٨.

(٣) د. على سامي النشار: "مناهج البحث عند مفكرى الإسلام" ص ١٥٢.

(٤) د. على سامي النشار: "مناهج البحث عند مفكرى الإسلام" ص ١٥٢.

”ويلخص ديوجانس اللايرسى اراء الشكاك فيقول: ”أن الشكاك يبطلون كل برهان، وكل معيار وعلامة ويبطلون العلة والحكم والعلم ووجود الخير والشر فى ذاتيهما“^(١).

أما ابن تيمية فيرى أن الحقائق ثابتة فى الواقع ونفس الأمر والنسبية انما تكون فى ادراكها بحيث يختلف الناس فى ادراكها حسب استعدادهم ومواهبهم.

لذلك استخدم ابن تيمية هذه الحجج فى براءة كوسيلة فقط لهدم المنطق الأرسطى كمنهج غريب على روح الإسلام، فكان هذا فارقا بينه وبين الشكاك الذين وقفوا من أرسطو ومن الرواقيين بل ومن العلم كله موقف الشك المطلق حيث كانت غايتهم هدم الحقائق فكان الشك عندهم هو الوسيلة والغاية معا.

وعلى ذلك ليس هناك ما مبرر للقول بغرابة حجج ابن تيمية تلك عن الروح الإسلامية - كما ذهب إلى ذلك الدكتور النشار - خصوصا وأنه أثبت الخلاف بين ابن تيمية وبين الشكاك فى الغاية^(٢) فالواضح تأثر ابن تيمية بحجج الشكاك ضد المنطق ومحاولته توظيف تلك الحجج فى خدمة أغراضه الدينية، وذلك لهدم منهج معين - لا هدم المعرفة كلها كما ذهبوا هم - لا يتمشى مع الفكر الإسلامى كما يراه هو بحق، وليقيم منهجا آخر يراه أكثر تمشيا مع الكتاب والسنة. وليس فى هذا غرابة عن الروح الإسلامية، فالفكر الإنسانى سلسلة مترابطة الحلقات يأخذ لاحقها عن سابقها ويضيف إليه ”وتبادل الأفكار واستعارتها لا يستلزم دائما استرقاقا وعبودية، فالفكرة الواحدة يتناولها بالبحث أشخاص متعددون ولا تلبث أن تظهر على أيديهم فى مظاهر مختلفة، ولفيلسوف أن يأخذ عن آخر بعض ارائه ولن يمنعه ذلك من أن يأتى بنظريات خاصة وفلسفة مستقلة...“^(٣).

هذا من ناحية ومن أخرى ليس هناك مبرر كاف لإنكار تأثر ابن تيمية

(١) د. عبدالرحمن بدوى: ”مدخل جديد إلى الفلسفة“ وكالة المطبوعات بالكويت - الطبعة الأولى ١٩٧٥م ص. ١١٧.

(٢) د. على سامى النشار: ”مناهج البحث عند مفكرى الإسلام“ ص ١٥٢.

(٣) د. ابراهيم مذكور: ”فى الفلسفة الإسلامية“ دار المعارف بالقاهرة - الطبعة الثالثة سنة ١٩٧٦م ج ١ ص ٢٦، ٢٧.

بحجج الشكاك - والتكلف فى اثبات أن ما بينه وبينهم هو من قبيل توارد الخواطر، وذلك فى محاولة لإضفاء نوع من الإستقلال الفكرى لابن تيمية والذكاء فى الإستنباط والمحاورة^(١).

ذلك لأن اثبات التأثير بينه وبين الشكاك لن يقلل من أصالته ولا من استقلاله الفكرى بل على العكس، ذلك لأننا إذ نكون بصدد الحديث عما نقله فلان عن فلان من ضروب الفكر فليس المهم - فيما يقول كارل هينرش بكر - ماذا أخذ عنه، لأن مجرد بياننا للأفكار المأخوذة لا يكفى وجدة للدلالة على شخصية المتلقى من أى نوع هي؟ فلا بد أن يضاف إلى ذلك أيضاً ما فعله المتلقى بما نقل إليه من أفكار الآخرين، لأنك قد تتقل الثقافة الواحدة إلى رجلين فتراها تنتج عند كل منهما أثراً يختلف عما أنتجه عند الآخر^(٢).

وهذا ما أراه متحققاً فى فكر ابن تيمية هنا، فالتأثر والتأثير بينه وبين الشكاك ثابت وواضح فى هذه الحجج التى وجهها إلى الحد فى المقام السالب، لكن هذه الحجج تنتج عند كل منهما أثراً يختلف عما أنتجته عند الآخر.

هذه مجمل الحجج التى أوردها ابن تيمية فى نقد المقام السالب للحد، ننتقل بعدها إلى نقده للمقام الموجب للحد.

٢- نقد المقام الموجب:

وهو استكمال للمقام الأول مع التأكيد على عدم ضرورة العلم بالتصورات، وبالتالي بالأشياء بناء على معرفة الحدود. ولذا دار المقام الثانى أساساً حول رد قول المناطقة "إن الحدود تقيد العلم بالتصورات" ومن ثم جاء عنوان المقام الثانى فى شكل سؤال هو: "هل يمكن تصور الأشياء بالحدود"^(٣).

وقد ناقش ابن تيمية فى هذا المقام رأى الإمام الغزالى فى المنطق وغيره من

(١) د. محمد عبدالستار نصار: "المدرسة الفلسفية" دار الأنصار - القاهرة سنة ٧٩م ج١ ص ٢٣١.

(٢) كارل هينرش بكر: "تراث الأوائل فى الشرق والغرب" مقال ترجمه د. عبدالرحمن بدوى فى كتابه التراث اليونانى فى الحضارة الإسلامية ص ٢.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٧٤.

مشاهير الفلاسفة والمتكلمين من جميع الطوائف. فالغزالي - على الرغم من قوله بتهافت اراء الفلاسفة - إلا أنه يؤمن بالمنطق معيارا للعلم أو ميزانا، وقد أوضح ابن تيمية في هذا الصدد كيف يكون الوضع المنطقي على خلاف صريح المعقول، وذلك بإظهار أن ماهو ذاتي وماهو لازم ليس بينهما فرق حقيقي، كما يدعى المنطقة وانما هم في هذا الوضع المنطقي فرقوا بين المتماثلين وسووا بين المختلفين. وهذا وضع مخالف لصريح العقل وهو أصل صناعة الحدود الحقيقية عندهم فتكون صناعة باطلة. وفي هذا الصدد يقول ابن تيمية: "فأما حدود المنطقيين التي يدعون انهم يصورون بها الحقائق، فإنها باطلة يجمعون بها بين المختلفين ويفرقون بين المتماثلين... ونحن نبين أن الحدود لا تفيد تصوير الحقائق، وأن حدود أهل المنطق التي يسمونها حقيقية تفسد العقل"^(١).

ويمكن أن نقسم نقد ابن تيمية لهذا المقام إلى قسمين:-

الأول: يتمثل في صورة حجج يوجهها ابن تيمية إلى هذا المقام.

والثاني: ينقد به ابن تيمية عناصر الحد.

❖ القسم الأول من المقام الموجب:

الأدلة على بطلان دعوى المنطقة "أن الحدود تفيد تصوير الحقائق":

الحجة الأولى:-

الحد - سواء جعل مركباً أو مفرداً - لا يفيد معرفة المحدود:-

يقول فيها ابن تيمية أن الحد مجرد قول الحاد ودعواه، فإذا قال: حد الإنسان مثلاً هو الحيوان الناطق أو الضاحك فهذه قضية خبرية محتملة الصواب والخطأ، أي مجرد دعوى لا دليل عليها. وعلى هذا فالحد لا يفيد العلم التصوري، لأن المستمع له إما أن يكون قد تصور المحدود قبل الحد أو لا يكون قد تصوره. فإن كان قد تصوره قبله فالحد لم يفده تصوره وإن كان لم يتصوره قبله فخبّر الحاد جملة خبرية محتملة الصواب والكذب، أو هو مجرد دعوى لا دليل عليها، فلا يفيد

(١) نفس المرجع: ص ٢٠٩.

المستمع العلم بشيء خصوصاً والمستمع يعلم أن الحاد ليس معصوماً في قوله "وعلى التقديرين ليس الحد هو الذي يفيد معرفة المحدود"^(١).

فإذا قيل : أن الحد ليس هو الجملة الخبرية ، إنما هو المفرد المقيد كالاسم وهو الذي يسمونه "التركيب التقييدي"^(٢) . فإن ابن تيمية يقول أن "التكلم بالمفرد لا يفيد ولا يكون جواباً لسائل سواء كان موصوفاً مركباً تركيباً تقيدياً أو لم يكن كذلك"^(٣).

فإذا قيل أن الحد يفيد مجرد تصور المسمى دون أن يحكم أنه هو ذلك أو غير ذلك حينئذ يكون هذا كمجرد دلالة الاسم على مسماه - وهذا وهو رأى ابن تيمية في الحد - ومجرد الاسم لا يوجب تصوير المسمى لمن لم يتصوره. إنما يفيد الاسم الدلالة على المسمى والإشارة إليه^(٤).

والملاحظ في هذه الحجة أن ابن تيمية يحكم على الحد أولاً بأنه قضية خبرية (محتملة الصدق والكذب) أى مجرد دعوى لادليل عليها، والمناطقة لا يعدون الحد دعوى كما سبق أن ذكرت^(٥) - بل مهتمه الكشف عن ماهية الشيء المعرف وتصويرها دون الحكم عليها، وأن الذين يقولون بجواز نقضه ومعارضته إنما ينظرون إليه على أنه دعوى الحاد وذلك من حيث كونه مركباً تركيباً يشبه القضية.

هذا ويعد الحد عند المناطقة من قبيل المركب التقييدي لا المركب الخبري، كما نقول في تعريف الإنسان أنه حيوان ناطق، فاللفظ الثاني قيد الأول، لمنع اشتراك غير أفراد الماهية في تعريفها وليس خبراً عن الحيوان مطلقاً - أى أن الحمل في الحد صوري لا حقيقي - حتى يحكم على الحد بأنه دعوى، أنه القول

(١) نفس المرجع: ص ١١١.

(٢) يقول ابن تيمية: "أن المناطقة تارة يجمعون الحد هو الجملة التامة كما يقول الغزالي وغيره، وتارة يجمعون الحد هو المفرد المقيد كالاسم وهو الذي يسمونه (التركيب التقييدي) كما يذكر ذلك الرازي ونحوه" أنظر ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١١٢.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١١٢.

(٤) نفس المرجع: ص ١١٢.

(٥) أنظر ص من هذا الكتاب.

الدال على ماهية الشيء^(١).

أما عن ادعاء ابن تيمية الثانى - فى هذه الحجة - وهو أن التكلم بالمفرد لا يفيد فالمعروف أن مطلوب السائل عن الماهية - وهو حصول صورة لها فى الذهن - يعبر عنه بأكثر من لفظ مثل قولنا لمن يسأل عن ماهية الإنسان أنه حيوان ناطق، فكل من "الإنسان" و"الحيوان الناطق" متساويان من حيث المفهوم، وإن اختلفا من حيث اللفظ، فالمدلول مفرد والدال مركب، والحمل بينهما صوري^(٢).

أما عن ادعاء ابن تيمية الثالث فى هذه الحجة وهو أنه إذا كان الحد يفيد مجرد تصور المسمى من غير أن يحكم أنه هو ذلك أو غير ذلك، فحينئذ تكون دلالة الحد كدلالة الاسم ومجرد الاسم لا يوجب تصوير المسمى لمن لم يتصوره، فالمعروف أن دلالة الحد الحقيقي عند المناطقة ليست كدلالة الاسم يقصد به مجرد التمييز، بل المقصود بالحد الحقيقي عندهم "تصور كنه الشيء وحقيقته ثم التمييز يتبعه لا محالة..."^(٣) ومع ذلك فإن من يكتفى بالحدود المميزة لا ينكر المناطقة عليه إثارة هذه الطريقة على غيرها إلا من جهة الأولى هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن كون الحد دالا على الماهية مفيدا لتصور الذات إنما هو بالقياس إلى من يعلم وجود الشيء. أما من لا يعلم وجوده فهو فى حقه دال على معنى الاسم^(٤).

(١) الساوى: "البصائر النصيرية" ص ٣٩. "فالقول هو اللفظ المركب ... وتركيب اللفظ على أنحاء وما يهمنها منها فى غرضنا هو تركيب التقيد، وهو أن يتقيد بعضه ببعض بحيث يمكن أن يقع بين أجزائه لفظه (الذى هو) مثل قولنا الحيوان الناطق المائت أى الحيوان الذى هو الناطق الذى هو المائت ومثل هذا المركب يسمى المقيد ويفيد التصور لا محالة ... والحد التام هو القول الدال على ماهية الشيء فيعلم من هذا أن اللفظ المفرد لا يكون حدا، إذ القول هو المركب، وكذلك يعلم أن ما لا تركيب فى حقيقته وماهيته فلا حد له".

(٢) حاشية الصبان على شرح الملوى على السلم - مطبعة وادى النيل المصرية ١٢٩٢هـ ص ١٠٤.

(٣) الفزالي: "محك النظر" دار النهضة الحديثة بيروت ١٩٦٦م ص ١٠٣.

(٤) الساوى: "البصائر النصيرية" ص ٤١. "إن قول من قال أن الحد الحقيقي يراد للتمييز ليس بشيء إذ لو كان الغرض التمييز الذاتى دون تحقق ذات الشيء كما هو لكان قولنا ان الانسان "جوهر ناطق" حدا لانه مميز للانسان بذاتيته عما سواه، وهذا انكار على من يطلب من الحد تصورات الشيء وتحققه كما هو ثم يكتفى بالتمييز. أما من لا يطلب منه إلا التمييز فلا =

الحجة الثانية:

خبر الواحد بلا دليل لا يفيد العلم:

يقول المناطقة أن الحد لا يمنع ولا يقام عليه دليل، بل يبطل بالنقض والمعارضة وهذا دليل - فى رأى ابن تيمية - على أن الحد لا يفيد تصور المحدود، لأن تصوره بالحد لا يمكن بدون العلم بصديق قول الحاد، وصدق قول الحاد لا يعلم بمجرد الحد (الخبر) لأنه لا يقيم دليلاً على صحة الحد فيصبح قوله محتملاً للصدق والكذب، فلا يعلم المحدود بالحد^(١).

ويفرق ابن تيمية بين الأمور العقلية والأمور الحسية، على أساس أن الأمور العقلية بحاجة إلى أدلة لإثبات صحتها لأنها محتملة الصواب والخطأ، ومن الغريب - كما يقول ابن تيمية - أن المناطقة يعتبرون أن الحدود طرق عقلية يقينية وأنها أساس العلم، مع أنها تقام بلا دليل.

إن الحد خبر واحد عن أمر عقلى لا حسى يحتمل الصواب والخطأ لأنه لا دليل على صدقه، بل ولا يمكن للمناطقة إقامة دليل على صدقه، وهم فى نفس الوقت "يعيبون على من يعتمد فى الأمور السمعية على نقل الواحد الذى معه من القرائن ما يفيد المستمع العالم بها العلم اليقين"^(٢).

فنقل الخبر الواحد فى الأمور السمعية هو نوع من نقل الحد - فى رأى ابن تيمية - بل هو يمتاز عن الحد بأنه يستند على التصور الحسى، بينما يستند الحد على التصور العقلى والتصور العقلى عرضه للصواب والخطأ.

= انكار عليه فى اثاره إلا بتركه ما هو الأولى من تصور ذات الشيء، فإن التمييز يحصل تبعاً لهذا الغرض، فمعرفة حقيقة الشيء مع تمييزه أولى من معرفة تمييزه دون حقيقته... واعلم أن كون الحد دالاً على الماهية مفيداً لتصور الذات، إنما هو بالقياس إلى من يعلم وجود الشيء، أما من لا يعلم ذلك فهو فى حقه دال على معنى الاسم شارح لمفهومه فإذا حصل له العلم بوجوده صار هذا القول بعينه فى حقه دالاً على الماهية بحسب ذات الشيء.

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١١٨، ١١٩.

(٢) نفس المرجع: ص ١١٨.

• •
وواضح أن هذه الحجة مجرد تكرار للحجة السابقة عليها، فهي أيضاً قائمة على افتراض أن الحد قضية خبرية محتملة الصواب والخطأ، أو هو مجرد دعوة لا دليل عليها، وعلى هذا فالحد لا يفيد العلم التصوري.

الحجة الثالثة:

لو حصل تصور المحدود بالحد لحصل ذلك قبل العلم بصحة الحد:

وهنا أيضاً يحاول ابن تيمية أن يثبت أن "الحد لا يفيد تصور المحدود" عن طريق الدور من كون تصور المحدود مستقادا من الحد، فلو كان الحد يفيد تصور المحدود فلا بد من العلم بصحة الحد لأنه طريق العلم بصحة المحدود فإذا لك يكن الطريق صحيحاً فلا يكون الموصل إليه هذا الطريق صحيحاً، وحيث أن معرفة صحة المحدود متوقفة على صحة الحد وصحة الحد متوقفة على معرفة صحة المحدود فيكون هذا دوراً، والدور محال وما لزم عن المحال محال، فمن الممتنع معرفة صحة الحد، إذن الحد لا يفيد تصور المحدود^(١).

لكن موقف ابن تيمية هنا يضع المناطقة أمام دور فاسد لا انفكاك منه فلا يثبت تصور ولا علم قائم على التصور، ومعنى هذا أنه ليس هنا تصور مطلقاً في نظر ابن تيمية، لأن هناك دوراً اللهم إلا إذا أقر رأى الرازي في كون التصورات كلها ضرورية، وهذا القول مخالف لصريح العقل والشهادة والوجدان، والحقيقة أنه ينبغي أن تكون هناك مبادئ متفق عليها لا يطلب العقل أى شيء وراءها "والا لزم امتناع بيان شيء دون أن يبين قبله مالا نهاية له"^(٢).

الحجة الرابعة:-

معرفة المحدود تتوقف على العلم بالمسمى واسمه فقط:-

وفيه يستمر ابن تيمية في ابطال افادة الحد تصور المحدود - بناء على اصطلاح المناطقة في الحد - فيرى أنهم قد اصطالحوا على أن يحدوا المحدود

(١) نفس المرجع: ص ١١٩، السيوطي: "صون المنطق والكلام" ص ٢١٠.

(٢) الساوي: "البصائر النصيرية" ص ١٣٩.

بالصفات التى يسمونها "الذاتية" ويسمونها "أجزاء الحد" "وأجزاء الماهية" "والمقدمة لها" "والداخلية فيها" ونحو ذلك من العبارات، فإذا كان المستمع على علم بهذه الصفات، استطاع أن يتصورها بدون حاجة إلى الحد وإن لم يكن عالماً بها لم يستطع تصورهما، ولو ذكر له الحد، وفى كلتا الحالتين لا يفيد الحد التصور. ويمثل لذلك ابن تيمية فيقول:-

- إذا قلنا "الإنسان" "حيوان ناطق"، وكنا نتصور مسمى الحيوان الناطق ولا نعلم أنه الإنسان وجب علينا أن نعرف النسبة بينهما.

- أما إذا لم تكن قد تصورنا مسمى "الحيوان الناطق"، فإننا نكون بحاجة إلى شيئين:

١- أن نتصور الحيوان الناطق.

٢- وأن نعرف النسبة بينه وبين الإنسان.

- فإذا كنا نعرف هذه النسبة وهذا التصور، فنكون قد تصورنا الإنسان بدون الحد ففائدة الحد - فى رأى ابن تيمية - كفاءة الاسم، وهى تنبيه الذهن - الذى قد يكون غافلاً - إلى تصور المحدود، أى أن فائدته التمييز بين الشيء المحدود وغيرها^(١).

والمعروف أن المناطقة يذهبون إلى أن لفظة الحد تُقال بالتشكيك على خمسة أشياء، فمن ذلك الحد الشارح لمعنى الاسم وهو الذى لا يلتفت فيه إلى حد الشيء فى نفسه، فإذا صح وجود الشيء علم أنه لم يكن بحسب الاسم فقط، ومن ذلك الحد بحسب الذات^(٢).

والمعروف أن الحد الحقيقى عند المناطقة - كما سبق أن ذكرت - ليست كدلالة الاسم يقصد به مجرد التمييز، بل المقصود بالحد الحقيقى عندهم تصور كنه الشيء وحقيقته "والمخلصون - فى رأى المناطقة- إنما يطلبون من الحد تصور كنه الشيء وتمثل حقيقته فى نفوسهم لا لمجرد التمييز، ولكن مهما حصل التصور

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١٢٠، ١٢١.

(٢) الفزالي: "معيان العلم" ص ١٩٨، ١٩٩، الساوى: "البصائر النصيرية" ص ٢٩.

بكماله تبعه التمييز، ومن يطلب التمييز المجرد يقتنع بالرسم...“^(١).

الحجة الخامسة:

التصورات المفردة يمتنع أن تكون مطلوبة:-

يقول ابن تيمية في هذه الحجة - عن التصورات المفردة أنها غير مطلوبة، ويمتنع أن تعلم بالحد، لأن الذهن إن كان عالماً بها امتنع طلبها، لأن تحصيل الحاصل يمتنع، وإن لم يكن عالماً بها امتنع أيضاً أن يطلبها لأن الإنسان لا يطلب شيئاً لم يشعر به، فإن الطلب والقصد مسبوق بالشعور، فإن قيل الإنسان يطلب تصور أشياء كثيرة وهو لا يشعر بها كالروح والملائكة والجن - فإن ابن تيمية يقول: ”هو قد سمع هذه الأسماء فهو يطلب تصور مسماتها كما يطلب من سمع ألفاظاً لا يفهم معانيها، تصور معانيها، سواء كانت المعاني متصورة له قبل ذلك أو لم تكن“^(٢) وهذا لا يوجب أن يكون المعنى المفرد مطلوباً، فإن المطلوب هنا تصديق، وفيه أمر لغوي، وهو لا يحصل بمجرد الحد بل لابد تعريف المحدود بالإشارة إليه، أو غير ذلك مما لا يكفي فيه بمجرد اللفظ، ويرجع امتناع طلب التصورات المفردة في رأى ابن تيمية لسببين:-

الأول: إذا كانت التصورات حاصلة للإنسان فلا يكون الحد هو سبب حصولها، لأن الحد لا يفيد التصوير.

الثاني: إذا لم تكن حاصلة في الذهن، فإن الحد لا يوجب تصور المسميات لمن لا يعرفها ومن ثم فإن الإنسان - كما يقول ابن تيمية - متى كان له شعور بالتصورات فإنه لا يحتاج إلى الحد في ذات الشعور إلا من جنس ما يحتاج إلى الاسم، أي أن فائدة الحد كفائدة الاسم^(٣).

وقد ذكرت هذه الحجة في أكثر كتب الكلام والمنطق، وعرفها غالبية المناطق، واستمدها منهم ابن تيمية، فقد ردد هذه الحجة أبى البركات البغدادي،

(١) الفزالي: ”معيان العلم“ ص ١٩٣.

(٢) ابن تيمية: ”الرد على المنطقيين“ ج ١ ص ١٥١.

(٣) ابن تيمية: ”الرد على المنطقيين“ ج ١ ص ١٥٢، ١٥٣.

وحاول أن يردها إلى أصولها اليونانية، فذكر أن واضع الحجة مانن (مينون) ضد سقراط في أبطال الاكتساب^(١).

وهذه الحجة تنسب دائماً إلى الرازي، ويُقال أنه استمدّها من الشكاك، حيث أنه من الثابت أنها وجدت لديهم موجهة نحو مبحث الحد عند الرواقيين^(٢).

وقد ذكر الرازي هذه الحجة وهو يرفض التصورات المكتسبة وقد ناقشه فيها الطوسي فكان مما قاله في هذا الصدد: "القول في التصورات وعندي أن شيئاً منها غير مكتسب لوجهين: الأول: أن المطلوب إن لم يكن مشعوراً به استحالة طلبه، لأن ما لا شعور به البتة لاتصير النفس طالبة له. وإن كان مشعوراً به استحالة طلبه لأن تحصيل الحاصل محال فإن قلت هو مشعور به من وجه دون وجه قلت فالوجه المشعور به غير ماهو غير مشعور به. فالأول لا يمكن طلبه لحصوله والثاني لا يمكن طلبه لكونه غير مشعور به مطلقاً^(٣).

وقد بين الطوسي في تعليقه على المحصل ما في هذا الكلام من مغالطة فقال: "في هذا الكلام مغالطة صريحة فإن المطلوب ليس هو أحد الوجهين المتغايرين بل هو الشيء الذي له وجهان وذلك هو الذي ليس بمشعور به مطلقاً، وليس غير مشعور به مطلقاً بل هو قسم ثالث^(٤) ويذكر الطوسي أن الرازي لم يقوم هنا حجة على امتناع طلب ما يكون من هذا القبيل، وإنما بين امتناع القسمين الأولين فقط وقد صرح الرازي بهذا النوع الثالث - وهو المعلوم من وجه والمجهول من وجه آخر - في تقسيمه للمحدثات فقال: المعلوم على سبيل الجملة معلوم من وجه مجهول من وجه والوجهان متغايران، فالوجه المعلوم لا اجمال فيه والوجه المجهول غير معلوم البتة لكن لما اجتمعا في شيء واحد ظن أن العلم الجملي نوع

(١) البغدادي: "المعتبر" ج١ ص ٢٠٩.

(٢) د. علي سامي النشار: "مناهج البحث عند مفكرى الإسلام" ص ١٥٤، ١٥٥.

(٣) الرازي: "محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين" ص ٤.

(٤) نفس المرجع: ص ٤ (تعليق نصير الدين الطوسي). وقد رد صاحب المواقف وشارحه على الرازي

بما يقرب من رد الطوسي أنظر الأيجي "المواقف" ص ١٠٣، ١٠٤.

يغايير العلم التفصيلي^(١) ولعل فى اعتراف الرازى بوجود هذا النوع الثالث إلى جانب القسمين الممتنعين ما يثبت تناقضه.

الحجة السادسة:-

التفريق بين الذاتى والعرضى باطل:-

فى هذه الحجة ينقد ابن تيمية قول المناطقة بأن تصور الحقيقة يكون عن طريق الحد التام وهو الحقيقى المؤلف من الجنس والفصل أى من الذاتيات المشتركة والمميزة دون العرضيات التى هى العرض العام والخاصة، فيقول ابن تيمية: إن مبنى هذا الكلام على تفريق المناطقة بين الذاتى والعرضى، وقولهم أن الذاتى هو الذى تتوقف عليه الحقيقة بخلاف العرضى، ثم تقسيمهم العرضى إلى "لازم" و"عارض" واللازم إلى "لازم للماهية" و"لازم لوجودها" ثم تفريقهم بين "لازم الماهية" و"لازم وجودها" بأن لازم وجودها يمكن أن يعقل وجود الماهية بدونه بخلاف لازم الماهية لا يمكن أن يعقل وجود الماهية بدونه^(٢).

ثم يشير ابن تيمية إلى المناطقة حددوا الفرق بين الذاتى المقوم واللازم فى وجوه ثلاثة^(٣) هى :-

الوجه الأول: أن "الذاتى هو الذى تتوقف عليه الحقيقة بخلاف العرضى^(٤)

وقد يعبر المناطقة على هذا الفرق - كما يقول ابن تيمية - بصيغة أخرى فيقولون: أن الذاتى هو المقوم للماهية الذى يكون متقدماً عليها فى الوجودين والماهية. (أى

(١) الرازى: "محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين" ص ٧٠، ٧١.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١٥٢، ١٥٤.

(٣) صادفت المناطقة مشكلة التفريق بين الذاتى المقوم واللازم تلك التى عبر عنها الغزالي بقوله: "ولعلك تقول الفرق بين العرضى المفارق وبين الذاتى واضح، ولكن الفرق بين الذاتى المقوم وبين اللازم الذى ليس بمقوم ربما يشكل، فهل لك معيار يرجع إليه".

أنظر الغزالي: "معيار العلم" ص ٦٥.

وقد حاول المناطقة حل هذه المشكلة بأن حددوا الفرق بين الذاتى اللازم واللازم فى وجوه ثلاثة.

أنظر الساوى: "البصائر النصيرية" ص ١٠، الغزالي: "معيار العلم" ص ٦٦، ٦٧.

(٤) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١٥٢.

• •
ماهية المقوم ووجوده يكون متقدماً على ماهية المقوم به ووجوده ذهنياً وخارجاً^(١).

الوجه الثاني: "وهو أن الذاتى ما ليس معلولاً للماهية بخلاف اللازم"^(٢) وقد يعبر المناطقة عن هذا الفرق - كما يقول ابن تيمية - بصيغة أخرى فيقولون: إن الذاتى يكون لازماً للماهية بلا واسطة، والعرضى اللازم يكون لازماً لها بواسطة^(٣).

الوجه الثالث: "إن الذاتى ما يكون سابقاً للماهية فى الذهن والخارج بخلاف اللازم فإنه يكون تابعاً"^(٤) وقد يعبر المناطقة عن هذا الفرق - كما يقول ابن تيمية - بصيغة أخرى فيقولون: بسبق الذاتى للماهية أو يقولون بأنه لا يتأخر عن الماهية فى التصور^(٥).

وهنا يوجه ابن تيمية نقداً للمنطق الأرسطى غاية فى العمق والطرافة، فقد ذكر المناطقة فى تفريقهم بين لازم الماهية ولازم الوجود أن لازم الماهية لا يمكن أن تعقل الماهية بدونه. ثم ذكروا فى الوجه الأول من الفرق بين الذاتى والعرضى أن الذاتى لا يمكن أن نعقل الماهية بدونه، أى أن الذاتى واللازم كلاهما لا تعقل الماهية بدونه، وهو نفس الفرق الذى فرقوا به بينهما، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على تناقض المناطقة. ومما يدل على تناقض المناطقة فى هذا المقام أنهم بعد أن ذكروا هذه الفروق الثلاثة بين الذاتى واللازم "طعن محققوهم فى كل واحد من هذه الفروق الثلاثة وبينوا أن لا يحصل به الفرق بين الذاتى وغيره"^(٦).

ولقد تبين لنا صدق ما قاله ابن تيمية هنا، حيث طعن كل من الغزالى والساوى فى الوجه الأول بما محصله "أن من اللوازم ماهو ظاهر اللزوم للشيء، بحيث لا يقدر على رفعه فى الوهم أيضاً، فإن الانسان يلازمه كونه متلونا ملازمة

(١) نفس المرجع: ص ١٥٧.

(٢) نفس المرجع: ص ١٥٤.

(٣) نفس المرجع: ص ١٥٧.

(٤) نفس المرجع: ص ١٥٤.

(٥) نفس المرجع: ص ١٥٧.

(٦) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١٥٦.

ظاهرة لا يقدر الانسان على رفعه فى الوهم وهو لازم لا ذاتى^(١).

أما الوجه الثانى فلم يعترض له الغزالى ولم يذكره، بينما طعن فيه الساوى قائلاً "وهذا الوصف أيضاً مما تشركه فيه اللوازم التى تلزم الشئ لماهيته لا فى وجوده مثل كون الثلاثة فرداً... فليست الفردية موجودة لعله افادتها بل الثلاثة فى نفسها وماهيته لا تكون إلا فرداً، فإذا اوجدت علة ثلاثة فقد اوجدت فرداً، لا أنها اوجدت الفردية للثلاثة"^(٢).

أما الوجه الثالث، فقد عده كل من الغزالى والساوى خير فرق وأنه لا يتوجه إليه نقض وقد عبر الساوى عن استحسانه له قائلاً: "وهذا هو الوصف الذى لا يشاركه فيه شئ من اللوازم، وهى الخاصة التى لا يشاركه فيه شئ من اللوازم"^(٣) ولكن هذا الوجه إذا كان قد قبله كل من الساوى والغزالى فقد اعترض عليه أبو البركات البغدادى فى كتابه "المعتبر"^(٤) كما اعترض عليه ابن تيمية^(٥).

وحيث لم تستقم الفروق، فلا فرق اذن بين الذاتى واللازم وهو مايرد ابن تيمية اثباته فى هذه الحجة.

الحجة السابعة:

اشتراط الصفات الذاتية المشتركة أمر وضعى:-

يشترط المناطقة أن يكون الحد التام مؤلفاً من الذاتى المميز (الفصل) والذاتى المشترك (الجنس). ويرد عليهم ابن تيمية قائلاً: إن اشتراطهم ذلك يوجب عليهم أن يوردوا جميع الصفات الذاتية المشتركة والمميزة بين الحد وبين

(١) الساوى: "البصائر النصيرية" ص ٩.

(٢) الساوى: "البصائر النصيرية" ص ١٠.

(٣) نفس المرجع: ص ١٠.

(٤) أبو البركات البغدادى: "المعتبر" ج ١ ص ٢٤.

(٥) يقول ابن تيمية ان كلام المناطقة فى هذه الحجة مبنى على أصلين فاسدين هما تفريقهم بين الماهية ووجودها، وتفريقهم بين الذاتى واللازم، وسوف أتمرض فيما بعد لنقض ابن تيمية لهذين الأصلين. أنظر نقض ابن تيمية لتفريق المناطقة بين الذاتى واللازم ص من هذا الكتاب.

غيره. والجنس القريب مع الفصل لا يحصل ذلك.

فإذا لم يشترطوا ذلك وأرادوا بالحد التام ما يدل على الذاتيات ولو بالتضمن أو الالتزام فالفصل بل الخاصة يدل على ذلك أما إذا اكتفوا في الحد بالجنس القريب والفصل فقط فهذا تحكم محض، لأنهم إذا عارضهم من يوجب ذكر جميع الأجناس لم يكن لهم عنه جواب إلا أن هذا وضعهم واصطلاحهم، الذي جعلوه من باب الحقائق الذاتية والمعارف، والعلوم الحقيقية لا تختلف باختلاف الأوضاع، فحكمهم هنا كحكم من يجعل من شخصين متماثلين هذا مؤمنا وهذا كافرا، وهذا عالما وهذا جاهلا دون تفريق بين ذاتيهما وصفاتهما بل بمجرد وضعه واصطلاحه^(١). فالمناطقة مع دعواهم القياس العقلى يفرقون بين التماثلات ويسوون بين المختلفات، لذلك يرى ابن تيمية ضرورة الاقتصار في الحدود على الوصف المميز الفاصل بين المحدود وغيره إذ التمييز يحصل بهذا، وذلك هو الوصف المطابق للمحدود في العموم والخصوص بحيث يدخل فيه جميع أفراد المحدود وأجزائه ويخرج منه ما ليس منه. وهذا هو الحد عند نظار المسلمين^(٢).

والملاحظ في هذه الحجة أن قول المناطقة فيها بضرورة إيراد جميع الذاتيات في الحدود التامة غير صحيح، لأن الجنس القريب يدل عليها بالتضمن، لذلك يشترط المناطقة في الحدود الحقيقية أن يكون الذاتيان قريبين بالنسبة للمعرف، حتى لا يختل الحد، فالذاتى القريب متضمن للذاتى البعيد ولا عكس، فمثلا إذا قلنا في تعريف الانسان أنه هو "الحيوان الناطق" كان ذكر الحيوان متضمنا للجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة، وهذه كلها ذاتيات للمحدود أما إذا ذكر الجنس البعيد فلا يتضمن ذكره القريب، فمتى ذكر الجسم فلا يتضمن الحيوان لأن الجسم أعم، أيضا قول ابن تيمية بكفاية الفصل في الحد - عند عدم اشتراط ذكر جميع الذاتيات بالمطابقة - غير صحيح بالنسبة للحدود التامة، لأن الفصل وظيفته التمييز فقط، والتمييز لا يتحصل إلا بعد الإشتراك، فلا بد من اعتبار المشترك أولا حتى يتصور التمييز. وعلى هذا فذكر الجنس والفصل القريبين يعتبر مادة الحد. وترتيبها

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١٧٦: ١٧٨.

(٢) نفس المرجع: ص ١٧٨.

على الوضع الطبيعي - أى ذكر الجنس أولاً وذكر الفصل ثانياً - يعتبر صورته، والإخلال بالمادة أو بالصورة أو بهما معا يؤدي إلى الإخلال بعملية الحد^(١).

الحجة الثامنة:

اشتراط ذكر الفصول مع التفريق بين الذاتى واللازم غير ممكن:

يشترط المناطقة ايراد الفصول المميزة للمحدود، وهذا الاشتراط غير ممكن - فى رأى ابن تيمية - مع تفريقهم بين الذاتى والعرضى اللازم للماهية، "إذ ما من مميز هو من خواص المحدود المطابقة له فى العموم والخصوص إلا ويمكن شخصاً أن يجعله ذاتياً مميزاً ويمكن الآخر أن يجعله عرضياً لازماً للماهية"^(٢).

ومن الواضح أن ابن تيمية هنا متأثر - إلى حد كبير - برأى البغدادي فى كون الذاتى والعرضى - ليس من قبيل الحقائق الثابتة كما يدعى المناطقة - بل هما من قبيل الأوصاف الاعتبارية بالنسبة للماهية . يقول البغدادي: "فالحاد انما يحد مايسميه ومن حيث يسميه ففى كل حد وبحسب كل اسم صفات ذاتية وإن كانت لذلك الشئ المحدود بحسب اسم آخر ومن جهة حد آخر صفات عرضية، وتكون أيضاً ذاتيات ذلك الحد الذى بحسب ذلك الاسم عرضيات لهذا المحدود من حيث تحد لهذا الحد، ويسمى بهذا الاسم الآخر. فإن الكاتب كما هو عرضى للانسان من حيث هو انسان أعنى حيواناً ناطقاً كذلك الانسان - أعنى الحيوان الناطق عرضى للكاتب من حيث هو كاتب، وهذه العرضية فى المفهوم وعند التصور كما أن الذاتية ذاتية بحسب ذلك فالبياض ذاتى للأبيض فى مفهوم ابيضيته وان كان عرضياً له فى مفهوم انسانيته أو فرسيته. وكذلك النطق ذاتى للانسان فى مفهوم انسانيته وان كان عرضاً لمفهوم ابيضيته أو كاتبيته"^(٣).

ويقول البغدادي أيضاً: "فالاسماء والحدود داخلة فى المواضعات والمواطات، فقد يجوز اختلاف الناس فيها من حيث تختلف مواضعاتهم ومواطاتهم، ولا يلزم من ذلك

(١) شمس الدين الأصفهاني: "مطالع الأنظار على طوابع الأنوار" طبعة القاهرة ١٢٢٢هـ ص ١٢، ١٣.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١٨٠، ١٨١.

(٣) أبو البركات البغدادي: "المعتبر" ج ١ ص ٦٢.

● ●
جهل ولا تناقض فيكون للشيء الواحد أسماء كثيرة بحسب حدود كثيرة وحدود كثيرة بحسب أسماء كثيرة. وكل ذلك بحسب نعوت وأوصاف كثيرة كما للإنسان من حيث أنه جسم وحيوان وإنسان وكاتب وطبيب وعالم وله بحسب كل اسم حد^(١).

الحجة التاسعة:

توقف معرفة الذات على معرفة الذاتيات وبالعكس يستلزم الدور:

يقول المنطقة: أننا لانستطيع تصور المحدود (أو حده حداً حقيقياً) بدون صفاته الذاتية (أو ماهيته). ثم يقولون أن الذاتى هو ما لا يمكن تصور الماهية بدون تصوره، ويرد عليهم ابن تيمية بأنهم وقعوا فى الدور لأن الماهية لا تتركب إلا من الصفات الذاتية، ولا يعرف أن الصفة ذاتية أو غير ذاتية إلا إذا عرفت الماهية، ولا تعرف الماهية إلا بالصفات الذاتية يقول ابن تيمية: "توقف معرفة الذات - التى هى الماهية - على معرفة الذاتيات، وتوقف معرفة الذاتيات - أى معرفة كونها هى الذاتيات لهذه الماهية دون غيرها من اللوازم - على معرفة الذات. فيتوقف معرفتها على معرفتها. فلا يعرف هو ولا تعرف الذاتيات^(٢)."

ويقول ابن تيمية عن رده هذا على المنطقة أنه كلام متين يجتاح أصل كلامهم ويبين أنهم متحكمون فيما وضعوه، لم يبنوه على أصل علمى تابع للحقائق ولكن قالوا هذا ذاتى وهذا غير ذاتى لمجرد التحكم ولم يعتمدوا على أمر يمكن الفرق به بين الذاتى وغيره إذ هذا غير ممكن فيما وضعوه^(٣).

◆ القسم الثانى من المقام الموجب:-

نقد ابن تيمية لعناصر الحد:-

يتكون الحد التام - وهو المفيد لتصور الحقيقة - عند المنطقة من الذاتيات دون العرضيات وهذا التكوين يستند إلى تقسيم صفات المحدود إلى ذاتية وعرضية،

(١) نفس المرجع: ص ٦٣.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١٨٣.

(٣) نفس المرجع: ص ١٨٣، ١٨٤.

وأن الحقيقة مؤلفة من الصفات الذاتية الداخلة في المحدود وهي الجنس والفصل ويقسمون العرضي إلى "لازم" و"عارض" واللازم إلى "لازم للماهية" و"لازم لوجودها" وبنائهم ذلك - كما يقول ابن تيمية: - "على أن ماهيات الأشياء التي هي حقائقها ثابتة في الخارج وهي مغايرة للموجودات المعينة الثابتة في الخارج وأن الصفات الذاتية تكون مقدمة على الموصوف (أي على ماهي ذاتية له) في الذهن والخارج وتكون أجزاء سابقة لحقيقة الموصف في الوجودين الذهني والخارجي^(١) .

ويرى ابن تيمية أن هذا الكلام يستند على أصلين فاسدين هما الفرق بين الماهية ووجودها والفرق بين الذاتي لها واللازم لها^(٢) .

الأصل الأول: الفرق بين الماهية ووجودها:

يرى ابن تيمية أن الماهية يستحيل أن تكون موجودة في الواقع الخارجي - شأنها شأن الأشياء الجزئية - ولا في مكان آخر مثل عالم المثل عند أفلاطون، بل هي موجودة في الأذهان فقط، وإن كانت متمثلة في الموجودات الخارجية فيلا ثبوت. ويستخدم ابن تيمية في التعبير عن فكرته هذه منهجا تحليليا لا يقل في دقته ووضوحه عن تحليلات فلاسفة ومناطق التحليل المعاصرين أمثال برتراند رسل وفتجنشتين فيقول: "الأصل الأول هو قولهم: أن الماهية لها حقيقة ثابتة في الخارج غير وجودها وهذا هو قولهم بأن حقائق الأنواع المطلقة - التي هي ماهيات الأنواع والأجناس وسائر الكليات - موجودة في الأعيان - وهو يشبه - من بعض الوجوه - قول من يقول المعدوم شيء^(٣) . وهذا من أفسد مايكون، وإنما أصل

(١) ابن تيمية: "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول" ج٢ ص ٢٢٢.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ١٥٨.

(٣) يربط ابن تيمية هنا بين قول الفلاسفة بأن للماهية ثبوتاً في الخارج غير وجودها وبين قول المعتزلة أن المعدوم شيء حيث "زعموا" (المعتزلة) أن وجود السواد زائد على كونه سواداً ثم زعموا أنه يجوز خلو تلك الماهية من صفة الوجود ... وأن المعدومات الممكنة قبل دخولها في الوجود ذوات وأعيان وحقائق، وأن تأثير الفاعل ليس في جعلها ذوات، بل في جعل تلك الذوات موجودة. أنظر الرازي: "محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين" ص ٣٤، ٣٧، أنظر أيضاً يوسف كرم "العقل والوجود" ص ١٦٥. والحقيقة التي قال بها نظار المتكلمين - فيما يقول ابن تيمية - أنه لاما هية =

ضلالهم أنهم رأوا الشيء قبل وجوده يُعلم ويراد ويُميز ... فقالوا : ولو لم يكن ثابتاً لما كان كذلك، كما أننا نتكلم في حقائق الأشياء التي هي ماهياتها مع قطع النظر عن وجودها بالخارج فتتخيل الغلط أن هذه الحقائق والماهيات أمور ثابتة في الخارج. والتحقق أن ذلك كله أمر موجود وثابت في الذهن لا في الخارج عن هذا الذهن. والمقدر في الأذهان قد يكون أوسع من الوجود في الأعيان - وهو موجود وثابت في الذهن، وليس هو في نفس الأمر لا موجوداً ولا ثابتاً. فالتفريق بين الوجود والثبوت مع دعوى أن كليهما في الخارج غلط عظيم. وكذلك التفريق بين "الوجود والماهية" مع دعوى أن كليهما في الخارج وإنما نشأت الشبهة من جهة أنه غلب على أن ما يوجد في الذهن يسمى ماهية وما يوجد في الخارج يسمى وجوداً، لأن الماهية مأخوذة من قولهم ماهو؟ كسائر الاسماء الاستهامية كما يقولون الكيفية والانية ويقال ماهية وماية وهي أسماء مولدة. وهي المقول في جواب ما هو؟ بما يصور الشيء في نفس السائل. فلما كانت الماهية منسوبة إلى الاستهامة بما هو؟ والمستفهم إنما يطلب تصوير الشيء في نفسه كان الجواب عنها: هو المقول في جواب ماهو؟ بما يصور الشيء في نفس السائل وهو الثبوت الذهني، سواء كان ذلك المقول موجوداً في الخارج أو لم يكن فصار بحكم الاصطلاح أكثر ما يطلق الماهية على ما في الذهن ويُطلق الوجود على ما في الخارج فهذا أمر لفظي اصطلاحى. وإذا قيد وقيل الوجود الذهني كان هو الماهية التي في الذهن وإذا قيل ماهية الشيء في الخارج كان هو عين وجوده الذي في الخارج"^(١).

هكذا يبطل ابن تيمية القول بوجود الماهيات وقد تحققت تحقّقاً عينياً في الخارج، طالما أنها من صنع العقل، شأنها شأن الكليات التي هي من صنع العقل أيضاً

= ولا شيتية للمعدم ثابتة في الخارج تخالف الوجود، بل الوجود هو عين الماهية، والنفي والمعدم هو النفي والشيء هو الوجود "إن المعدم ليس له في الخارج ذات قبل وجوده" ويقول ابن تيمية أيضاً إن "المتفلسفة اتباع أرسطو كابن سينا لا يقولون أن كل معدوم من الأشخاص وغيرها هو ثابت في الخارج وإنما يقول ذلك من يقوله من المعتزلة والشيعة".

أنظر ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١٦١، ١٦٢.

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١٦٠، ١٥٩.

ولا توجد إلا فيه مما يجعله يقترب هنا من فلاسفة ومناطق التحليل المعاصرين أمثال راسل وفيتجنشتي، فهو يحل مشكلة العلاقة بين الوجود والماهية بشكل غاية في البساطة، فلا يرى الوجود سابقا على الماهية كما يرى الوجوديون^(١). ولا يرى الماهية سابقة على الوجود كما يرى أفلاطون وغيره^(٢) بل يرى أن وجود الشيء في الخارج هو عين ماهيته في الخارج لأنه إذا أريد بالماهية ما في الذهن وبالوجود ما في الخارج، كانت هذه الماهية غير الوجود. لكن ذلك لا يقتضى أن يكون وجود الماهيات التي في الخارج زائدا عليها في الخارج وأن يكون للماهيات ثبوت في الخارج غير وجودها في الخارج، ويقصد ابن تيمية بالثبوت هنا تحقق الماهيات تحقيقا كاملا عينيا شأنها شأن الموجودات الجزئية في العالم الخارجي^(٣).

بعد ذلك يشير ابن تيمية إلى أقوال الفلاسفة في الوجود والثبوت ثم يبين الأصل في فسادها، فأصحاب فيثاغورث كانوا يظنون أن الأعداد أمور موجودة في الخارج غير المعدودات وقد أدرك أصحاب أفلاطون فساد هذا وحاولوا اثبات المثل الأفلاطونية أي اثبات حقائق كلية خارجة عن الذهن غير مقارنة للأعيان الموجودة ولم يقتصروا على ذلك بل أثبتوا ذلك أيضا في المادة والمدة والمكان، فأثبتوا مادة مجردة عن الصور ثابتة في الخارج وهي الهيولى الأولية التي بنوا عليها قدم العالم كما أثبتوا مدة وجودية خارجة عن الأجسام وصفاتها وأثبتوا أيضا خلاء وجوديا خارجا عن الأجسام وصفاتها وقد أدرك أرسطو وأتباعه أن هذه كلها أمور مقدرة في الأذهان لا ثابتة في الأعيان كالعدد مع المعدود، ثم زعم أرسطو وجود مادة في الخارج مغايرة للجسم المحسوس وصفاته وماهيات كلية للأعيان مقارنة لأشخاصها في الخارج^(٤).

ويرى ابن تيمية أن هذا الذي ذهب إليه المناطقة خطأ وذلك لأن الماهية في

(١) يوسف كرم: "العقل والوجود" ص ١٦٩.

(٢) نفس المرجع: ص ١٦١، ١٦٢.

(٣) د. عزمي اسلام: "ابن تيمية والرد على المنطق الأرسطي" مقال نشر في مجلة الكاتب عدد ٩٧ أبريل سنة ١٩٦٩م ص ١٢٣، ١٢٤.

(٤) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١٦٤، ١٦٥.

اصطلاحهم اسم لما يُتصور في الأذهان والوجود اسم لما يوجد في الأعيان، والفرق بين ما في الذهن وما في الخارج لا ينازع فيه عاقل فهمه، إلا أنهم ظنوا أن في الخارج ماهية للشيء الموجود مغايرة للشخص الموجود في الخارج وهذا خطأ، بل ما في النفس سواء سمي وجوداً ذهنياً أو ماهية ذهنية أو غير ذلك هو مغاير لما في الخارج سواء سمي وجوداً أو ماهية أو غير ذلك "وأما أن يُقال أن في الخارج في الجوهر المعين الموجود كالإنسان مثلاً جوهرين أحدهما ماهية والآخر وجوده فهذا باطل، كبطلان قولهم أن فيه جوهرين أحدهما مادته والآخر صورته وكقولهم أنه مركب من الحيوانية والناطقة، فإن الحيوانية والناطقة إن أرادوا أنها جوهران وهما الحيوان والناطق، فالشخص المعين هو الحيوان وهو الناطق، وليس هنا شخصان أحدهما حيوان والآخر ناطق، وإن أرادوا نفس الحياة والنطق فهاتان صفتان قائمتان للإنسان، وصفة الموصوف قائمة به قيام العرض والجوهر، والجوهر لا يتركب من أعراضه القائمة به ولا يكون وجود أعراضه سابقاً لذاته"^(١).

هكذا يرى ابن تيمية أن وجود الماهية في الأذهان لا في الأعيان ولا يوجد منها في الخارج إلا الأفراد والشخصيات، فليست هناك في الخارج فرسية أو إنسانية، ولكن هناك فرس وزيد ... كما أنه ليس في الخارج أعداد مجردة كما يرى الفيثاغوريون، ولا ماهيات مجردة كما يرى أفلاطون ولا ماهيات مطلقة موجودة في الخارج مقارنة لوجود الأشخاص كما يرى أرسطو ولا معدومات ثابتة كما يرى المعتزلة وغيرهم من المتكلمين.

والملاحظ أن نقد ابن تيمية هذا يتصل بمذهبه العام فهو ينكر وجود الماهيات المجردة في الخارج من حيث أنها كلية والعلم الوحيد لديه هو العلم الجزئي، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن إثبات ماهي في الخارج غير أفرادها يترتب عليه أفكار تخالف التوحيد الإسلامي ولها خطورتها على ألهيات المسلمين.

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ١٦٦، ١٦٧، ابن تيمية: "شرح العقيدة الأصفهانية" مطبعة كردستان العلمية بالقاهرة سنة ١٣٢٩هـ ص ٦٦، ابن تيمية: "موافقة صريح العقول لصحيح المنقول" ج١ ص ١٧٤، ابن تيمية: "تفسير سورة الإخلاص" ص ٧٨، ابن تيمية: "مجموعة الرسائل والمسائل" طبعة دار المنار سنة ١٣٤٩هـ ج٢ ص ١٨.

وفى هذا الصدد يقول ابن تيمية أن "كثيراً مما دخل فى المنطق من الخطأ فى كلامهم فى الكليات والجزئيات مثل الكليات الخمس ... وما ذكروه من الفروق بين الذاتيات واللوازم للماهية وما ادعوه من تركيب الأنواع من الذاتيات المشتركة والمميزة التى يسمونها الجنس والفصل وتسمية هذه الصفات أجزاء الماهية، ودعواهم أن هذه الصفات التى يسمونها أجزاء تسبق الموصوف فى الوجود الذهنى والخارجى جميعاً. واثباتهم فى الأعيان الموجودة فى الخارج حقيقة عقلية مغايرة للشئ المعين والموجود وأمثال ذلك من أغاليطهم التى تقود من اتباعها إلى الخطأ فى الالهيات"^(١).

ويرى ابن تيمية أن ذلك قد أدى بمنطقة الإسلام إلى أن يجعلوا الموجود الواجب وجوداً مطلقاً بشرط الإطلاق كما قال طائفة من الملاحدة، أو بشرط سلب الأمور الثبوتية كلها كما قال ابن سينا وأمثاله، أو بشرط الإطلاق كما قال ملاحدة المتصوفة كابن عربى والقونوى وابن سبعين، كما يجعله المعتزلة ذاتاً مجردة من الصفات^(٢) مع العلم بصريح العقل أن كل ذلك يمتنع وجوده فى الخارج فيكون الواجب الوجود ممتنع الوجود^(٣) فالمتفلسفة منهم من يقول يوجد المطلق بشرط الإطلاق فى الخارج كما يذكر عن شيعة أفلاطون القائلين بالمثل الأفلاطونية ومنه من يزعم وجود المطلقات فى الخارج مقارنة للمعينات وأن الكلى المطلق جزء من

(١) ابن تيمية: "موافقة صريح العقول لصحيح المنقول" ج١ ص ١٢٦، ١٢٧.

(٢) يربط ابن تيمية بين قول المعتزلة بنفى الصفات وبين قول أفلاطون وشيعته بوجود مادة خالية عن جميع الصور وفى هذا الصدد يقول ابن تيمية: "لو جاز خلو الموصوف عن جميع الصفات المتضادات لزم وجود عين لا صفة لها وهو وجود جوهر بلا عرض يقوم به، وقد علم بالاضطرار امتناع خلو الجوهر عن الاعراض وهو امتناع خلو الأعيان والذات عن الصفات وذلك بمنزلة أن يقدر المقدر جسماً لا متحركاً ولا ساكناً ولا حياً ولا ميتاً ... ولهذا أطبق العقلاء من أهل الكلام والفلسفة وغيرهم على انكار زعم من زعم تجويز وجود جوهر خالى عن جميع الأعراض وهو الذى يحكى عن فقهاء الفلاسفة من تجويز وجود مادة خالية عن جميع الصور ويذكر هذا عن شيعة أفلاطون وقد رد ذلك عليهم أرسطو وأتباعه" أنظر ابن تيمية: "العقيدة الأصفهانية" ص ٦٥، ٦٦.

(٣) ابن تيمية: "موافقة صريح العقول لصحيح المنقول" ج١ ص ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ابن تيمية: "شرح العقيدة الأصفهانية" ص ٤٥.

المعين الجزئى كما يذكر عن أتباع أرسطو صاحب المنطق وكلا القولين خطأ صريح فإننا نعلم بالحس وضرورة العقل أن الخارج ليس فيه إلا شئ معين مختص لا شركة فيه أصلاً، ولكن المعانى الكلية العامة المطلقة فى الذهن كالالفاظ المطلقة والعامة فى اللسان وكالخط الدال على تلك الألفاظ، فالخط يطابق اللفظ واللفظ يطابق المعنى فكل من الثلاثة يتناول الأعيان الموجودة فى الخارج ويشملها ويمعها لا أن فى الخارج شيئاً هو نفسه يعم هذا أو هذا أو يوجد فى هذا أو هذا أو يشترك فيه هذا أو هذا فإن هذا لا يقوله من يتصور ما يقول وإنما يقوله من اشتبه عليه الأمور الذهنية بالأمور الخارجية^(١).

ويقول ابن تيمية أيضاً أنه "علم بصريح العقل أن الوجود المطلق بشرط الإطلاق لا يكون فى الخارج، إنما هو أمر يقدر فى العقل ... لكنهم زعموا مع ذلك أنه وجود مطلق بشرط الإطلاق لا يتعين ولا يتخصص بحقيقة يمتاز بها عن سائر الموجودات ... وهذا من أبين التناقض والإضطراب والجمع بين النقيضين حيث جعلوا بموجب البرهان والحق موجوداً فى الخارج وبموجب سلب الصفات وهو التوحيد الذى تخيلوه معدوماً فى الخارج فصار قولهم مستلزماً لوجوده وعدمه، وكذلك قول من سلك سبيلهم من القرامطة الباطنية فصار قولهم كأصحاب رسائل اخوان الصفا وأمثالهم من الاتحادية أهل وحدة الوجود كابن سبعمين وابن عربى ونحوهما بل وسبيل نفاة الصفات من أهل الكلام كالمعتزلة وغيرهم بل وسبيل سائر من نفى شيئاً من الصفات فإن لازم كلامه تعطيله ونفيه مع اقراره بثبوته فيكون جامعاً بين النقيضين"^(٢).

ولعل هذا التناقض فيما يقول ابن تيمية "هو سبب ما اشتهر بين المسلمين أن المنطق يجر إلى الزندقة وقد يطعن فى هذا من لم يفهم حقيقة المنطق وحقيقة لاوازمه ويظن أنه فى نفسه لا يستلزم صحة الإسلام ولا فساد ولا ثبوت حق ولا انتفاء وإنما هو اله تعصم مراعاتها عن الخطأ فى النظر وليس الأمر كذلك بل كثير

(١) ابن تيمية: "موافقة صريح المقول لصحيح المنقول" ج١ ص ١٢٦.

(٢) ابن تيمية: "العقيدة الأصفهانين" ص ٤٥، ٤٦.

مما ذكره في المنطق يستلزم السفسطة في العقليات والقرمطة في السمعيات^(١).

هكذا ينكر ابن تيمية الميتافيزيقا التي يمكن أن تنشأ على أسس منطقية فالقول بالأجناس والأنواع والتصورات الكلية الثابتة قد أكد المعنى الميتافيزيقي والقائل بوجود الماهيات الثابتة، وينقد ابن تيمية لفكرة الماهية الثابتة وقوله بعدم وجود الماهيات، وكذلك الكليات إلا في الأذهان أصبح من الميسور نقض فكرة الأجناس والأنواع من حيث هي مستخدمة في التعريف، وخاصة التعريف بالحد، وهو بهذا يضع بداية لفلسفة تحليلية تقوم على تحليل عبارات والفاظ الفلاسف والمناطق تحليلا منطقيا وفلسفيا لبيان تهاافت الميتافيزيقا القائمة على أسس منطقية. وما أشبه في هذا الصدد بالفيلسوف المعاصر رودلف كارناب في انكاره الميتافيزيقا على أسس التحليل المنطقي للعبارات والقضايا وخير مثال يشهد على ذلك قول ابن تيمية: بأن المعدوم شيء هو قول من أفسد ما يكون فكأنتا في هذا الصدد نقرأ لكارناب الذي يضرب مثلا على العبارات الميتافيزيقية الخالية من المعنى بما ذهب إليه الفيلسوف الوجودي المعاصر مارتن هيدجر بأن عدم موجود^(٢).

الأصل الأول: التفريق بين الذاتي واللازم^(٣) :-

يرى ابن تيمية: أن الأصل الثاني من الأصلين الفاسدين اللذين قام عليهما بناء الحد المنطقي هو تفريق المناطق بين الذاتي واللازم ويعتبر أن هذا الفرق لا حقيقة له فتقسيم المناطق لصفات الماهية إلى ذاتي مقوم داخل في الماهية وجزء منها وإلى عرضي خارج عنها ليس مقوما، ثم تقسيمهم العرضي إلى "لازم"

(١) ابن تيمية: "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول" ج ١ ص ١٢٧.

(٢) د. عزمي اسلام: "ابن تيمية والرد على المنطق الأرسطي" مقال نشر في مجلة الكاتب عدد ٩٧ أبريل ١٩٦٩م ص ١١٤.

(٣) يرى ابن تيمية: أن "تفريق المتكلمين في الصفات اللازمة للموصوف بين ماسموها نفسية وذاتية وما سموها معنوية يشبه تفريق المنطقيين في الصفات اللازمة بين ماسموه ذاتيا مقوما داخلا في الحقيقة وما سموه عرضيا خارجا عن الذات مع كونه لازما لها وتفريقهم في ذلك بين لازم الماهية ولازم وجود الماهية".

أنظر ابن تيمية: "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول" ج ٢ ص ١٩.

”وعارض“ واللازم إلى ”لازم للماهية“ ”ولازم لوجودها“ تقسيم خاطيء فى رأى ابن تيمية، كذلك فإن تفريقهم بين الذاتى المقوم واللازم الخارج - فى رأيه - لله تفريق باطل لا يعود إلا إلى مجرد تحكم يتضمن التفريق بين المتماثلين“^(١).

فالفرق بينهما فرقاً ذهنياً اعتبارياً لا فرق حقيقياً، فهو يرجع إلى اعتقاد المعتقدين لا إلى حقائق موجودة فى الخارج^(٢) وذلك لأنهم كما يقول ابن تيمية: ”جعلوا الذاتى ما لا تتصور الماهية بدون تصوره والعرضى ما يمكن تصورها بدون تصوره وليس هذا بفرق فى نفس الأمر وإنما يعود إلى ما قدره الأذهان فإنه ما من تصور إلا وفوقه تصور أتم منه فإن أريد بالتصور مطلق الشعور بالشئ فيمكن الشعور به بدون الصفات التى جعلوها ذاتية فإنه قد يشعر بالانسان من لا يخطر بباله أنه حيوان ناطق أو جسم نامى حساس متحرك بالارادة ناطق، وإن أرادوا التصور التام فتقول القائل حيوان ناطق لا يوجب التصور التام للموصوف بل ما من تصور إلا وفوقه تصور أكمل منه فإن صفات الموصوف ليست منحصرة فيما ذكره وإن قالوا نريد به ”التصور التام للصفات الذاتية“ عادت المطالبة بالفرق فيبقى الكلام دوراً، هذا كما أنهم يقولون ماهية الشئ هى المركبة من الصفات الذاتية ثم يقولون الصفات الذاتية هى التى يتوقف تحقق الماهية عليها أو يقف تصور الماهية عليها فلا تعقل الصفة الذاتية حتى تعقل الماهية ولا تعقل الماهية حتى تعقل الصفة الذاتية لها فيبقى الكلام دوراً، كما يجعلون الصفات الذاتية أجزاء للماهية مقومة لها سابقة فى الحقيقة فى الوجودين الذهنى والخارجى مع العلم بأن الذات أحق بأن تكون سابقة من الصفات إن قدر أن هناك سبقاً وإلا فهما متلازمان وإذا قيل هى أجزاء قيل إن كانت جوهرًا كان الجوهر الواحد جواهر كثيرة، وإن كانت أعراضاً فهى صفات، فإذا قيل الانسان حيوان ناطق قيل إن كانت الحيوانية والناطقية أعراضاً فهى صفات الانسان، وإن كانت جواهر فهنا جوهر هو انسان وجوهر هو حيوان وجوهر هو ناطق وجوهر هو جسم ... ومعلوم فساد هذا وحقيقة الأمر أنها لما يتصور فى الأذهان وصفات لما هو موجود فى الأعيان وأن الذات هى

(١) نفس المرجع: ص ٢٢٣.

(٢) نفس المرجع: ص ٢٢٤.

أحق بتقويم الصفات من الصفات بتقويم الذات“^(١).

ويشير ابن تيمية إلى اعتراف أئمة المنطق بفساد الفرق بين الذاتى المقوم والعرضى اللازم وفى هذا الصدد يقول: ”يعترف، حذاق أئمة أهل المنطق كابن سينا وأبى البركات صاحب المعتبر وغيرهما بأنه لا يمكن ذكر فرق مطرد بين هذا وهذا وذكر ابن سينا ثلاثة فروق مع اعترافه بأنه ليس واحد منها صحيحا واعترض ابو البركات على ما ذكره ابن سينا بما يبين فساد الفرق بين الذاتى المقوم والعرضى اللازم. وأبو البركات لما كان معتبرا لما ذكره أئمة المشائين لا يقلدهم ولا يتعصب لهم كما يفعله غيره مثل ابن سينا وأمثاله نبه على مذكره أرسطو وأصحابه فى هذا الموضوع مما لم تعرف صحته ولا منفعته“^(٢).

وإذا كان التقريق بين الذاتى والعرضى تقريبا خاطئا كما يذهب إلى ذلك ابن تيمية فإن التقريق بين الحد كما يفهمه المناطقة والحد كما يفهمه الأصوليون تقريق خاطيء لأنه إذا كان المناطقة يريدون بالحد تصور الصفات مفصلة فإن أظهر حدودهم وهو الحيوان الناطق لا يوجب تصور سائر الذاتيات مفصلة فإن كونه جسما ناميا حساسا متحركا بالارادة لا يدل عليه اسم الحيوان دلالة مفصلة بل مجملة وإن أرادوا بالتصور التصور سواء كان مجملا أو مفصل معلوم أن لفظ الانسان يدل على الحيوان والناطق كما يدل لفظ الحيوان على الجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة، فيكون اسم الانسان كافيا فى تعريف صفات الانسان ، مثل ما أن لفظ الحيوان كاف فى تعريف صفاته الحيوان، فإذا كان المناطقة فى تعريفهم الانسان لا يأتون إلا بلفظ يدل على صفات الذاتية دلالة مجملة وهذا القدر حاصل بلفظ الانسان كان تعريفهم من جنس التعريف بالاسماء وكان ما جعلوه حدا من جنس ما جعلوه اسما فإذا كان أحدهما دال على الذات فكذلك الآخر وإلا فلا يجوز جعل أحدهما مصورا للحقيقة دون الآخر. وغاية ما يقال أن فى هذا الكلام من تفصيل بعض الصفات ما ليس فى الآخر فإن قول القائل حيوان ناطق فيه من الدلالة على معنى النطق باللفظ الخاص ما ليس فى لفظ الانسان ، فيقال وكذلك

(١) ابن تيمية: ”موافقة صريح العقول لصحيح المنقول“ ج٣ ص ٢٢٤، ٢٢٥.

(٢) ابن تيمية: ”موافقة صريح العقول لصحيح المنقول“ ج٣ ص ٢٢٣.

• •
فى لفظ النامى من الدلالة على النمو باللفظ الخاص ما ليس فى لفظ الحيوان
والمناطق لا يوجبون ذلك، وكذلك لفظ الحساس والمتحرك بالارادة فعلم أن
كلامهم لا يرجع إلى حقيقة معقولة وإنما يرجع إلى مجرد وضع واصطلاح وتحكم
واعتبارات ذهنية^(١).

وأخيراً ينكر ابن تيمية فكرة تقدم تصور الذاتى على العرضى فى الذهن من
ثلاثة وجوه هى:-

الوجه الأول: إن هذا التقدم والتأخر "خبر عن وضعهم إذ هم يقدمون هذا
فى أذهانهم ويؤخرون هذا" وهذا تحكم محض من المناطق لسببين :-

١- فى الواقع: لأن الحقائق الخارجية مستغنية عنا وليست تابعة لتصوراتنا
بل تصوراتنا هى التابعة لها، فليس مجرد افتراضنا أن هذه الصفة تتقدم وهذه
الصفة تتأخر يجعل هذا متحققاً فى الخارج. بل أن جميع البشر الذين لم يقلدوهم
فى هذا لا يستحضرون هذا التقديم والتأخير.

٢- فى الفطرة: إن هذا التقسيم ليس فطرياً وإلا أدركته الفطرة بدون التقليد
المغير لها كما تدرك سائر الأمور الفطرية. والذى فى الفطرة أن هذه اللوازم كلها
لوازم للوصف وقد تخطر بالبال وقد لاتخطر وكلما خطرت كان الإنسان أعلم
بالموصوف وإذا لم تخطر كان علمه بصفاته أقل "أما أن يكون هذا خارجاً عن الذات
وهذا داخلاً فى الذات فهذا تحكم ليس له شاهد لا فى الخارج ولا فى الفطرة"^(٢).

الوجه الثانى: إن فكرة تقدم الذاتى على العرضى فكرة خاطئة لأن الوصف -
فى رأى ابن تيمية - لا يكون ذاتياً للموصوف طبقاً لما فى أذهاننا ، بل طبقاً
لحقيقته الخارجية التى هو بها سواء تصورته أذهاننا أو لم تتصوره ومن ثم فإذا
كان أحد الوصفين ذاتياً دون الآخر - كما يدعى المناطق - فلا بد - فى رأى ابن
تيمية - أن يكون الفرق بينهما أمراً يعود إلى حقيقتهما الخارجية الثابتة بدون
الذهن. أما أن يكون الفرق بين الحقائق الخارجية لا حقيقة له إلا بمجرد التقدم

(١) نفس المرجع: ص ٢٢٥.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١٧٢، ١٧٣، السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢١٦.

•.....•
والتأخر في الذهن فهذا لا يكون حقاً إلا أن تكون الحقيقة والماهية هي ماتقدر في
الذهن لا ما يوجد في الخارج وذلك أمر يتبع تقدير صاحب الذهن وحينئذ يعود
حاصل هذا الكلام - كما يقول ابن تيمية - إلى أمور مقدرة في الأذهان لا حقيقة
لها في الخارج وهي التخيلات والأوهام الباطلة ، وهذا كثير في أصول المناطقة في
بيان مذكروه في الهيبولى والعقول والماهيات وغير ذلك ^(١) .

الوجه الثالث: ومما يظهر فساد فكرتهم عن تقدم الذاتى على العرضى
أيضاً هو أنهم قالوا الذاتيات هي أجزاء الماهية وهي متقدمة عليها في الذهن وفي
الخارج، والأجزاء هي هذه الصفات، فجعلوا صفة الموصوف متقدمة عليها في
الخارج، وهذا مما يعلم بصريح العقل بطلانه - في رأى ابن تيمية - لأن ذلك
الوصف إذا تكلم به كان جزءاً من الكلام متقدماً على سائر الجملة في التصور
والتعبير وهو في الذهن واللسان جزء من الجملة التي هي في الحقيقة وما به
الماهية عندهم، فلما كان يشتهه عليهم ما في الأذهان وما في الأعيان ظنوا أن
صفات الأعيان المقدمة لماهياتها الثابتة في الخارج هي متقدمة عليها في الخارج،
وكان هذا من أظهر الغلط لمن تصور ما قالوا ^(٢) .

وبانتهاء القسم الثانى من نقد ابن تيمية للمقام الموجب، نستطيع أن نقرر أن
ابن تيمية كان أكثر موضوعية وابتكاراً في نقده لهذا المقام من نقده للمقام
السالب، والملاحظ اعتماد ابن تيمية في القسم الأول من هذا المقام - وهو سلسلة
الحجج التي وجهها إلى الحد في مقامه الموجب - على رأى كل من الرازى في
ضرورة التصور وأبى البركات البغدادى في أن الحد هو حد للاسم لا للشئ، وأن
الذاتى والعرضى من الأمور النسبية، ولقد كان ابن تيمية غير موفق في بعض
الحجج - وقد أشرت إلى ذلك في موضعه - إلا أنه كان أكثر موضوعية وتوفيقاً
عندما قرر أن مذهبٍ إليه المناطقة من التفريق بين الذاتى والعرضى هو مجرد
اصطلاح، وليس تابعا للحقائق في ذاتها كما يزعمون، فوصل إلى ما أراد تقريباً
وهو الزام المناطقة أن مدار أبحاثهم كانت أمور اصطلاحية لا تتبع الحقائق من

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ١٧٥، السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢١٦، ٢١٧.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ١٧٥، ١٧٦.

حيث هي كما يدعون.

وأن من حق غيرهم أن يعارضهم باصطلاح آخر، وقد وصل في نقده هذا إلى آراء نقدية سبق بها بعض الفلاسفة والمناطق المحدثين والمعاصرين - كما سبق أن أشرت - بما لا يقل عن ستمائة سنة مما جعل لأبحاثه المنطقية قيمتها العلمية.

ثانياً: الجانب الإنشائي:-

وهذا الجانب يمثل الحد من وجهة نظر ابن تيمية، فابن تيمية لم ينكر الحدود بصفة عامة، لكنه أنكر الحد الأرسطي - كما سبق أن ذكرت - لاستناده على أفكار ميتافيزيقية يؤدي اعتناقها إلى مخالفة العقائد الإسلامية، كالتفريق بين الذاتي والعرضي، وانقسام العرضي إلى لازم للماهية لله ولازم لوجودها، ويقول ابن تيمية: "أن الفساد دخل في العقول والأديان على كثير من الناس إذ خلطوا ما ذكره أهل المنطق في الحدود بالعلوم النبوية التي جاءت به الرسل - التي عند المسلمين واليهود والنصارى - بل وسائر العلوم كالطب والنحو وغير ذلك^(١) ولعل ابن تيمية يقصد بذلك أن تطبيق الحدود المنطقية في حدود الأحكام/ الشرعية يفسدها من ناحية أن المنطقة يدعون أن الحدود تصور الحقائق، وقد يكون ذلك هو غير المراد في الشرع إذ تعريف الملك والرسول وتعريف الوجود والجواز والإباحة قد يكون باطلاً لجواز أن تكون حقائق هذه الأسماء والأحكام على خلال ما ذكروا لان معرفة ذاتيات هذه الأمور يكاد يكون ممتنعاً، فإظهار تلك الحقائق بحدهم وادعائهم أن الحد يصور ذاتياتها باطل وهذا فساد في الدين ليس باليسير. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن نظرة ابن تيمية إلى أن الحاجات الإنسانية لا تستقر بل تتطور باستمرار وكذلك العلوم تتبدل مع تبدل الحاجات وتطورها - لا تتفق مع وضع حدود ثابتة في أي علم من العلوم. لذلك فمن المستحيل قبول الحد التام كقانون يتعرف الإنسان بواسطته على ماهية الأشياء من هذا المنطلق وضع ابن تيمية نقده للحد الأرسطي ومنه أيضاً اتجه إلى توضيح أرائه الخاصة بالحد الإسلامي، فجاء من هنا جانبه الإنشائي في الحد.

(١) نفس المرجع: ص ١٠٩، ١١٠.

يرى ابن تيمية أن فائدة الحد هي "التمييز بين المحدود وغيره كالاسم ليس فائدته تصوير المحدود وتعريف حقيقته، وإنما يدعى هذا أهل المنطق اليوناني اتباع أرسطو ومن سلك سبيلهم من الإسلاميين"^(١).

وإذا كان المقصود بالحد "التمييز بين المحدود وبين غيره كانت الحدود الجامعة المانعة على أي صورة كانت مشتركة في حصول التمييز بها وإن لم تكن جامعة مانعة كانت مشتركة في عدم حصول التمييز"^(٢) وإذا كان المطلوب بالحدد تعريف المحدود فهذا لا يحصل بها مطلقاً ولا يمتنع بها مطلقاً، بل يحصل لبعض الناس وفي بعض الأوقات دون بعض كما يحصل بالأسماء. "فإن الحد تفصيل ما دل عليه الاسم بالإجمال، فلا يمكن أن يقال لا يعرف المسمى بحال ولا يمكن أن يقال يعرف به كل أحد كذلك الحد"^(٣).

وإذا قيل أن المطلوب بالحد أن مجرد الحد يوجب أن المستمع له يتصور حقيقة المحدود التي لم يتصورها إلا بلفظ الحاد وبمجرد قوله - كما يذهب إلى ذلك بعض المناطق - فهذا خطأ كخطأ من يظن أن الأسماء توجب معرفة المسمى لمن يسمع تلك الأسماء بمجرد ذلك اللفظ"^(٤).

ومعنى ذلك أن ابن تيمية يوافق - معظم متقدمي المتكلمين وبعض متأخريهم - على أن فائدة الحد هي التمييز بين المحدود وغيره لا تصوير الماهية كما يدعى المناطق الأرسطيون ويذكر ابن تيمية عن امام الحرمين أنه قال: "القصد من التحديد في اصطلاح المتكلمين التعرض لخاصة الشيء وحقيقته التي يقع بها الفصل بينه وبين غيره"^(٥) كما أنه يوافق أبا المعالي على أنه "إذا كان الغرض من الحد تمييز المحدود بصفته عما ليس منه، فليس يتحقق ذلك إلا مع الإطراد والانعكاس، والطرد هو تحقق المحدود مع تحقق الحد والعكس هو انتفاء

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٧٢.

(٢) ابن تيمية: "موافقة صريح العقول لصحيح المنقول" ج ٢ ص ٢٢٢.

(٣) نفس المرجع: ص ٢٢٢.

(٤) نفس المرجع: ص ٢٢٢.

(٥) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٨٢.

المحدود مع انتفاء الحد^(١).

وواضح أن تعريف المتكلمين وابن تيمية للحد يخالف الحد الأرسطي لذلك يشير ابن تيمية في أكثر من موضع إلى رفض المتكلمين للحد الأرسطي فيقول: "أما سائر طوائف النظائر من جميع الطوائف - المعتزلة والأشعرية والكرامية والشيعة وغيرهم ممن صنف في هذا الشأن من اتباع الأئمة الأربعة وغيرهم - فعندهم إنما تفيد الحدود التمييز بين المحدود وغيره، بل أكثرهم لا يسوغون الحد إلا بما يميز المحدود عن غيره ولا يجوزون أن يذكر في الحد ما يعم المحدود وغيره سواء سمى جنسا أو عرضا عاما، وإنما يحدون بما يلزم المحدود طردا وعكسا، ولا فرق عندهم بما يسمى فصلا وخاصة ونحو ذلك مما يتميز به المحدود عن غيره^(٢) ويقول أيضا ابن تيمية: "لم يكن قدماء المتكلمين يرضون أن يخوضوا في الحدود على طريقة المنطقيين كما دخل في ذلك متأخروهم الذين ظنوا ذلك من التحقيق وإنما هو زيف عن سواء السبيل"^(٣). أما عن موقف متأخري المتكلمين فيقول: "وهؤلاء الذين تكلموا في الأصول بعد أبي حامد هم الذين تكلموا في الحدود بطريقة أهل المنطق اليوناني"^(٤).

وإذا رأى ابن تيمية في الحد يوافق رأى معظم متقدمي المتكلمين ويعد متأخريهم - كما يشير هو إلى ذلك - ويختلف في نفس الوقت عن الحد الأرسطي فهو يحرص على مناقشة رأى مشاهير مفكرى الإسلام المتابعين لأرسطو ويطيل وقفته مع الإمام الغزالي لأنه على الرغم من قوله بتهافت أراء الفلاسفة إلا أنه يؤمن بالمنطق معيارا للعلم أو ميزانا^(٥).

ويدلل ابن تيمية على أن تعريفه للحد أصوب من تعريف المناطق المتابعين لأرسطو فيقول أن: "أئمة المصنفين في صناعة الحدود على طريقة المنطقيين

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٨٤.

(٢) نفس المرجع السابق: ص ٧٥، ٧٦.

(٣) نفس المرجع: ص ١١٠.

(٤) نفس المرجع: ص ٧٥.

(٥) نفس المرجع: ص ٨١، ٩٩.

يعترفون - عند التحقيق - بأن فائدة الحدود من جنس فائدة الأسماء كما ذكر ذلك أبو حامد الغزالي في كتابه "معيار العلم" والفارابي في كتابه "البرهان" وابن سينا في "الشفاء" وفي هذا الصدد يقول ابن تيمية: "البرهان" وهكذا يقول حذاقهم في تحديد أمور كثيرة قد حدها غيرهم، فيقولون لا يمكن تحديد تعريف لماهيتها، بل تحديد تنبيه وتمييز^(١) فابن سينا ذكر في "الشفاء" "أن هناك أموراً كثيرة لا يمكن تحديدها تحديد تعريف لماهيتها، بل تحديد تنبيه وتمييز، وذلك كالأمور العامة مثل الموجد والشئ وما إلى ذلك، ويبين أن هذه الأمور وأمثالها إنما هي متصورات لذاتها، فإذا أردنا تحديدها كان ذلك تنبيهها وخطاراً. ويقول ابن تيمية عن كلام ابن سينا هذا أنهم لله قد تلقوه عنه بالقبول "فأقره أبو حامد والرازي والسهروردي وغيرهم ونتيجة اعترافهم هذا يمكن أن يقال لهم - في رأى ابن تيمية - بأن الذى ذكروه في حدود هذه الأمور مع أنها تنبيهات وليست تعريفات لما هو مجهول هو موجود في غيرها أى أن غيرها أيضاً متصور لذاته، فإن حد كان ذلك الحد تنبيهها وخطاراً وغاية ما هنالك أن الأمور أما أن تكون بينة لكل أحد كالأمور العامة والحدود في مثل هذه باعترافهم بالتنبيه. وأما أن تكون ظاهرة لبعض الناس كالأمور الصناعية والإصطلاحية، وهذه الأمور بالنسبة لأهل الصناعات والإصطلاحات إن حدث فيكون حدها أيضاً مثل الأمور العامة للتنبيه والأخطار. وأما أن تكون هذه الأمور خفية عند بعض الناس وهذه الحدود أيضاً لاتقيد تعريف حقيقتها بعينها وإنما تقيد تمييزها ونوعاً من التعريف الشبهى"^(٢).

من هذا يتضح لنا أن فائدة الحد عند ابن تيمية لا تتجاوز فائدة الإسم من حيث التنبيه على تصور المحدود كما ينبه الإسم فإن الذهن قد يكون غافلاً عن الشئ فإذا سمع اسمه أو حده أقبل بذهنه إلى الشئ الذى أشير إليه بالاسم أو الحد فيتصوره^(٣) إلا أن الحد هو "تفصيل ما دل عليه الإسم بالإجمال" وهذا هو

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١٢٥.

(٢) نفس المرجع: ص ١٢٥: ١٣٢.

(٣) نفس المرجع: ص ١٢١.

رأى أهل الصواب كما يشير إلى ذلك ابن تيمية^(١).

ويؤكد ابن تيمية على هذا الإتجاه اللغوي للحد قائلاً أنه: "تكون الحدود للأنواع بالصفات كالحدود وللأعيان بالجهات كما إذا قيل: حد الأرض من الجانب القبلى كذا، ومن الجانب الشرقى كذا، وميزت الأرض باسمها وحدها وحد الأرض يُحتاج إليه إذا خيف من الزيادة فى المسمى أو النقص منه. فيفيد ادخال الحدود جميعه واخراج ما ليس منه كما يفيد الإسم وكذلك حد النوع، وهذا يحصل بالحدود اللفظية تارة وبالوصفية تارة أخرى وحقيقة الحد فى الموضوعين بيان مسمى الإسم فقط وتمييز المحدود عن غيره لا تصوير المحدود وإذا كانت فائدة الحد بيان مسمى الإسم والتسمية أمر لغوى وضعى رجع فى ذلك إلى قصد ذلك المسمى ولغته، ولهذا يقول الفقهاء: من الأسماء ما يُعرف حده "باللغة" ومنها ما يُعرف حده "بالشرع" ومنها ما يُعرف حده "بالعرف"^(٢) ومن هذا تفسير الكلام وشرحه على أن هذا التفسير والشرح يكون له جانبين عند ابن تيمية هما :-

١- الجانب الأول: إذا أريد بهذا التفسير تبين مراد المتكلم فهذا يبنى على معرفة حدود كلامه، وفى هذا تصوير لكلامه، وتصوير كلامه كتصوير مسميات الأسماء بالترجمة تارة لمن يكون قد تصور المسمى ولم يعرف أن ذلك اسمه، وتارة لمن لم يكن قد تصور المسمى فيُشار له إلى المسمى بحسب الإمكان - إما إلى عينه، وإما إلى نظيره - ولهذا يقال: "الحد تارة يكون "للإسم" وتارة يكون "للمسمى".

٢- الجانب الثانى: إذا أريد بالتفسير تبين صحة كلام المتكلم وتقريره فإنه يحتاج إلى معرفة دليل صحة كلامه ، وفى هذا تصديق كلامه^(٣).

ولعل وجهة نظر ابن تيمية عن الحدود تتضح أكثر عرض تفاصيل أكثر عن هذين الجانبين:-

أما عن الجانب الأول: فقد عرفنا منه أن توضيح مراد المتكلم يبنى فى رأى

(١) نفس المرجع: ص ١١٣.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١٢١.

(٣) نفس المرجع: ص ١٢٢.

ابن تيمية على معرفة حدود كلامه، وهنا نجد ابن تيمية يبين لنا ماهو المطلوب تعريفه بالحد؟ كما يبين لنا أنواع هذا المطلوب وكيفية تعريفه. ومن خلال ذلك يمكن أن نتعرف على أنواع الحدود عند ابن تيمية.

المطلوب تعريفه بالحد:-

يقول ابن تيمية: "المطلوب تعريفه بالحد هو جواب لقول سائل قال ما كذا؟ كما يقول ما الخمر؟ أو ما الإنسان؟ أو ما الثلج؟ فهذا الإسم المستفهم عنه المذكور في السؤال إما أن يكون السائل غير عالم بمسماه، وإما أن يكون عالماً بمسماه"^(١).
أنواع المطلوب وكيفية تعريفه:-

يرى ابن تيمية أن مطلوب السائل يكون على نوعين :-

الأول: مطلوب السائل المتصور للمعنى الجاهل بدلالة اللفظ عليه

الثاني: مطلوب السائل الغير متصور للمعنى الجاهل بدلالة اللفظ عليه"^(٢).

ويتحدث ابن تيمية عن هذين النوعين بالتفصيل. ثم نراه في نهاية حديثه عنهما يشير إلى نوع آخر غيرهما يمكن أن نعتبره نوع:

الثالث: وهو مطلوب السائل المتصور للمعنى العالم بدلالة اللفظ عليه"^(٣).

والسائل في النوع الأول والثالث يكون عالماً بالمسمى بينما في النوع الثاني يكون جاهل بالمسمى والإسم معاً. وإذا كان السائل عالماً بالمسمى فإما أن يكون جاهلاً بدلالة الإسم عليه - كما هو الحال في النوع الأول - كان التعريف للاسم لمعرفة ماوضع له اللفظ وإما أن يكون عالماً بدلالة الإسم عليه - كما هو الحال في النوع الثالث - فالسائل والحالة هذه لا يحتاج إلى التمييز بين المسمى وغيره، ولا إلى تعريفه دلالة الإسم عليه، بل يكون مطلوبة قدراً زائداً على التمييز بينه وبين غيره أما إذا كان السائل غير عالم بالمسمى ولا - بدلالة الإسم عليه - كما هو الحال في

(١) نفس المرجع: ص ١٣٢.

(٢) نفس المرجع: ص ١٤١، ١٤٢.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١٤٩، ١٥٠.

النوع الثاني - فهو يحتاج في هذه الحالة إلى حد الإسم والمسمى معا.

وفيما يلي تفصيل هذه الأنواع الثلاثة:-

النوع الأول:

وهو مطلوب السائل المتصور للمعنى الجاهل بدلالة اللفظ عليه، فالسائل في هذه الحالة يكون قد تصور المعنى بغير ذلك ولكن لم يعرف أنه يعنى بذلك اللفظ فهذا لا يفتقر إلا إلى ترجمة اللفظ كالمعاني المشهورة عند الناس من الأعيان والصفات والأفعال، كالخبز والماء والأكل والشرب والبياض والسواد والطول والقصر والحركة والسكون ونحو ذلك^(١). وذلك كالسائل عن اسم في غير لغته أو عن اسم غريب في لغته، أو عن اسم معروف في لغته لكن مقصوده تحديد مسماه مثل العربى إذا سأل عن معانى الأسماء الأعجمية، والعجمى إذا سأل عن معانى الأسماء العربية ... وهذا هو الترجمة.

والترجمة لها أحكامها في رأى ابن تيمية، منها أن المترجم لابد أن يعرف اللغتين التى يترجم منها والتى يترجم إليها، وإذا عرف أن المعنى الذى يقصد به هذا الإسم فى هذه اللغة هو المعنى الذى يقصد به فى اللغة الأخرى ترجمه، كما يترجم اسم الخبز والماء والأكل والشرب والشمس والقمر ونحو ذلك من أسماء الأعيان والأجناس وما تضمنته من الأشخاص سواء كانت مسمياتها أعياناً أو معانى. وأن تكون الترجمة للمفردات وللکلام المؤلف التام، وكثيراً من الترجمة لا يأتى بحقيقة المعنى الذى فى تلك اللغة بل ما يقاربه، لأن تلك المعانى قد لا تكون لها فى اللغة الأخرى ألفاظ تطابقها على الحقيقة، لاسيما اللغة العربية فإن ترجمتها فى الغالب تقريبية، ومن هذا الباب ذكر غريب القرآن^(٢) والحديث

(١) نفس المرجع: ص ١٤١، ١٤٢.

(٢) عن جواز ترجمة القرآن يقول ابن تيمية: "ومعلوم أن الأمة مأمورة بتبليغ القرآن لفظه ومعناه، كما أمر بذلك الرسول ولا يكون تبليغ رسالة الله إلا كذلك، وأن تبليغه إلى العجم قد يحتاج إلى ترجمه له، فيترجم لهم بحسب الإمكان، والترجمة قد تحتاج إلى ضرب أمثال لتصوير المعانى، فيكون ذلك من تمام الترجمة".

أنظر ابن تيمية: "نقص المنطق" ص ٩٨.

وغيرها بل أن تفسير القرآن وغيره من سائر أنواع الكلام وهو أول درجاته من هذا الباب. فإن المقصود ذكر مراد المتكلم بتلك الأسماء أو بذلك الكلام^(١).

إذن الترجمة من الحدود اللفظية، أى أن عمل الحد فى رأى ابن تيمية - هو الترجمة بلفظ عن لفظ آخر، ويذكر ابن تيمية أن معرفة هذه الحدود من الدين فى كل لفظ هو فى كتاب الله تعالى وسنة رسوله (ﷺ)، ثم قد تكون معرفتها فرض عين وقد تكون فرض كفاية، ولهذا ذم الله تعالى من لم يعرف هذه الحدود بقوله تعالى: ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجَلَزَ إِلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾^(٢) والذى أنزل على الرسول (ﷺ) فيه أسماء قد تكون غريبة على المستمع كلفظ "ضيضى"^(٣) "وقسورة"^(٤) وعسس^(٥) وغير ذلك، وقد يكون الاسم مشهورا لكن لا يعلم حده بل يعلم معناه على سبيل الاجمال كاسم "الصلاة" "الزكاة" "والصيام" "والحج"، فإن هذه وإن كان جمهور المخاطبين يعلمون معناه على سبيل الاجمال فلا يعلمون مسماها على سبيل التحديد الجامع المانع إلا من جهة الرسول (ﷺ). وهى التى يقال عنها "الأسماء الشرعية" كما إذا قيل "صلاة الجنازة" "وسجدتا السهو" "وسجود الشكر" "والطواف" هل تدخل فى مسمى الصلاة فى قوله (ﷺ): "مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم"^٥ فقول: كل ذلك صلاة تجب لها الطهارة وقيل لا تجب الطهارة لشيء من ذلك، وقيل تجب لما تحريمه التكبير وتحليله التسليم، كصلاة الجنازة وسجدة السهو دون الطواف وسجود التلاوة. وكذلك اسم الخمر والربا والميسر وغيرهم تعلم أشياء من مسمياتها ومنها ما لا يعلم إلا ببيان آخر فإنه قد يكون الشيء داخلا فى اسم الربا والميسر، والإنسان لا يعلم ذلك إلا بدليل يدل على ذلك سواء أكان شرعى أو غير شرعى^(٦).

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ١٢٣.

(٢) سورة التوبة: ٩٧.

(٣) سورة النجم: ٢٢، من قوله تعالى: ﴿تِلْكَ إِذَا قَسَمْتَ ضِزَى﴾ بمعنى جائرة.

(٤) سورة المدثر: ٥١، من قوله تعالى: ﴿فَرَّتْ مِنْ قَسْرَةٍ﴾ وهو الأسد.

(٥) سورة التكويز: ١٧، من قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلَ إِذَا عَمْسَ﴾: أى أدبر.

(٦) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ١٢٤، ١٢٥.

ويؤكد ابن تيمية على ضرورة الحاجة إلى معرفة هذه الحدود بالنسبة لكل أمة وفي كل لغة، وذلك لأن معرفتها من ضرورة التخاطب الذى لا بد منه لجميع الناس^(١) فالحد اللفظى "هو الذى يحتاج إليه فى إقراء العلوم المصنفة بل فى قراءة جميع الكتب بل فى جميع أنواع المخاطبات، فإن من قرأ كتب النحو والطب أو غيرها، لا بد أن يعرف مراد أصحابها بتلك الأسماء ويعرف مرادهم بالكلام المؤلف وكذلك من قرأ كتب الفقه والكلام والفلسفة"^(٢).

معنى هذا أن ابن تيمية يرى أن الحد اللفظى هو الوحيد الذى يستخدم فى جميع العلوم دينية وفلسفية وعلمية، ويقول ابن تيمية أن الحد اللفظى هو "الذى يقال له حد بحسب الاسم"^(٣) والواقع أن الحد الذى يكتفى فيه بمجرد شرح الإسم هو الذى يؤثره بعض المناطقة المحدثين مثل جون استيوارت مل، الذى يذهب إلى أن أبسط مفهوم التعريف وأكثر المفاهيم صحة هو أن التعريف قضية شارحة لمعنى لفظ من الألفاظ^(٤) كما أننا نجد الاتجاه اللفظى فى الحد لدى برتراند راسل Russel الذى لم يقبل التعريف الفلسفى وأخذ فى دراسة الرياضيات بالتعريف اللفظى^(٥) وهذا مايررده جونسون Johnson فى كتابه "المنطق"^(٦) وإلى مثل هذا ذهب أصحاب الوضعية المنطقية الذين يسمون هذا النوع من التعريف الشارح لمعنى اللفظة بما يساويها فى الإستعمال القائم التعريف القاموسى، ويأخذون به دون التعريف التقليدى لأرسطو بالحد^(٧) والتعريف الإسمى يختلف عن التعريف

(١) نفس المرجع: ص ١٣٦.

(٢) نفس المرجع: ص ١٣٤.

(٣) نفس المرجع: ص ١٣٧.

(٤) Mill, J. S. system of lojic, LONDON 1925, P. 86.

(٥) برتراند راسل: "أصول الرياضيات" ترجمة د. محمد مرسى أحمد وآخرون، دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٥م ص ٨٩ وما بعدها.

(٦) W. E. Johnson, M. A. Lojic, 1921, Part I, P. 103 - 104.

(٧) د. زكى نجيب محمود: "المنطق الوضعى" ج ١ ص ٦١: ٦٥. والتعريف القاموسى عند أصحاب الوضعية المنطقية أحد نوعى التعريف الإسمى والاخر هو الإشتراطى وهو الذى يشترط فيه صاحبه على القارئ أو السامع أن يفهم لفظة معينة بمعنى معين يريده هو. أنظر المنطق

الأرسطى، فالتعريف الأرسطى شيئاً يدور حول تحليل الشيء المسمى إلى عنصريه الأساسيين: جنسه وفصله، وذلك لكى نصل إلى ماهية الشئ وجوهره^(١) أما التعريف الإسمى فليس هدفه تحديد جوهر الشئ بل هدفه تحديد معنى الكلمة فى الإستعمال، وإن كان كذلك فليست وسيلته أن نحلل عناصر الشئ إلى ما هو جنس وما هو فصل بل وسيلته أن نستبدل بالكلمة أو العبارة المراد تعريفها كلمة أو عبارة أخرى لا تحتاج من السامع إلى إيضاح^(٢).

ويرى جويلو - كمفكر اسمى - أن التعريف بالأسماء لكونها متغيرة، تخصب العلم والفلسفة دائماً، وهى فى تطور دائماً، ويعطى مثلاً لهذا كلمة - خاصة - كانت تعنى أولاً صفة خاصة أو نوعية، مقابلة بذلك للصفات العامة أو الجنسية، ثم انتهى الأمر إلى تعبيرها الآن عن أى صفة عامة، ويرى جويلو أن تعريف العلوم والفلسفة متغيرة أو بمعنى أدق هى تعريفات اسمية اللهم إلا الهندسة التى لم تتغير تعريفاتها منذ اقليدس حتى الآن، أما بقية العلوم فتتغير تعريفاتها بقدر تقدمها، وتوقف تطور تعاريفها معناه - عدمها المطلق ... ونحن لانستطيع أن نحدد اللغة تحديداً كاملاً مطبقاً، اللهم إلا إذا قتلنا الفكر^(٣).

أقسام الحدود اللفظية:-

يقسم ابن تيمية الحدود اللفظية من حيث دلالتها على المعنى إلى ثلاثة أقسام:-

الوضعى ص ٦٥: ٦٨. وقد سبق جون ستيوارت مل أصحاب الوضعية المنطقية إلى التفرقة بين التعريف القاموسى والتعريف الإشتراطى حين قال: "إن أبسط مفهوم للتعريف وأكثر المفاهيم صحة هو أن التعريف قضية شارحة لمعنى لفظ من الألفاظ أعنى إما أن يكون المعنى الذى هو موضع تسليم من الناس بوجه عام، أو المعنى الذى يريد المتكلم أو الكاتب أن يعطيه للفظ، وذلك لأغراض خاصة يهدف إليها من حديثه" MILL: A system of logic , P. 86 وهذا يعنى أن التعريف إما أن يكون تحديد معنى اللفظ كما يستخدمه الناس - بالفعل (القاموسى) أو تحديد معنى لفظ يريد الباحث أن يعطيه لغرض معين من الأغراض (الإشتراطى).

(١) د. زكى نجيب محمود: "المنطق الوضعى" ج ١ ص ٥١: ٥٩.

(٢) نفس المرجع: ص ٥٩ وما بعدها.

(٣) د. على سامى النشار: "المنطق الصورى" ص ١٤٩، ١٤٨.

١- حدود تعرف بالمرادف:

فيعرف اللفظ بلفظ مرادف أوضح في الدلالة على معناه^(١).

وهذا هو أحد طرائق التعريف القاموسى عند المناطقة المحدثين أى ترجمة اللفظ المجهول إلى ما يساويه من لفظ معلوم، سواء كانت الترجمة من لغة أجنبية إلى اللغة القومية، أو كانت من عبارة إلى مايساويها فى نفس اللغة القومية بعبارة أخرى هى طريقة تفسير اللفظ بما يرادفه معنى، إذا كان هذا المرادف معلوما لمن أفسر له اللفظ المجهول ... فمثلا إذا سألتنى طفل ناشئ فى تعليم اللغة العربية ... وهذه هى طريقة القواميس، فقواميس اللغة الواحدة تفسر كل لفظ بما يساوه من اللغة نفسها وقواميس اللغتين كالقاموس العربى "العربى الإنجليزى" مثلا تفسر كل لفظ فى أحد اللغتين بما يساويه فى اللغة الأخرى^(٢) ويقول جونسون، فى كتابه المنطق أن التعريف المرادف Bi-verbal Deffinition هو تعريف الشئ بمرادف أوضح منه وهو من أكثر التعاريف استعمالاً فى اللغة العادية^(٣).

٢- حدود تعرف بالمكافئ:

فيعرف اللفظ بلفظ مكافئ له غير مرادف بحيث يدل على الذات مع صفة أخرى، وبذلك يؤدي معنى المعرف وزيادة كما إذا قيل ما الصراط المستقيم؟ قيل: هو الإسلام واتباع القرآن، أو "طاعة الله ورسوله" والعلم النافع والعمل الصالح^(٤).

٣- حدود تعرف بالمثال:

فيعرف اللفظ "بالمثال" كما إذا سأل سائل عن لفظ (الخبز) ورأى رغبف فيقول له: هو هذا كذلك إذا سأل سائل عن "المقتصد" "والسابق" "والظالم"^(٥) فقليل له المقتصد هو الذى يصلى الفريضة فى وقتها ولا يزيد والظالم الذى يؤخرها

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ١٣٧.

(٢) د. زكى نجيب محمود: "المنطق الوضعى" ج١ ص ٦٩.

(٣) Johnson, lojic , part I , P. 104.

(٤) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ١٣٧.

(٥) سورة فاطر: ٢٢. اشارة إلى قوله تعالى: ﴿... فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾.

عن الوقت والسابق الذى يصلحها فى أول الوقت ويزيد عليها النوافل ويقول ابن تيمية "ونحو ذلك من التفسير الذى هو تمثيل يفيد تعريف المسمى "بالمثال" "لا خطاره بالبال لا لأن السائل لم يكن يعرف المصلى فى أول الوقت وفى أثناؤه والمؤخر عن الوقت لكن لم يكن يعرف أن هذه الثلاثة أمثلة "الظالم" "والمقتصد" "والسابق" فإذا عرف ذلك قاس به ما يماثله من "المقتصر على الواجب" "والزائد عليه" "والناقص عليه"^(١) وهذا أيضاً من طرائق التعريف القاموسى عند المناطقة المحدثين وفيه تذكّر أمثلة للمواقف أو الأشياء التى يصح للفظ المجهول أن يطلق عليها وبواسطة الأمثلة يعرف السائل معنى اللفظ المراد تعريفه فإذا أردنا مثلاً أن نفسر الفيرة لمن لا يعرفها، ذكرنا له أمثلة مثل "عطيل" وطريقة تصرفه فى مسرحية شكسبير المعروفة بهذا الإسم ... وقد لجأ كارناب إلى هذه الطريقة حين أراد أن يعرف معنى عبارتى "رمز وصفى" "ورمز منطقى" إذ راح يذكر قوائم من الأمثلة التى توضح معنى كل من الرمزتين^(٢).

ويؤكد ابن تيمية: فى النهاية على أن حدود الأسماء الشرعية ليست حدود لغوية فقط - يكفى فى معرفتها العلم باللغة والكتب المصنفة فى اللغة وكتب الترجمة - كما يظن البعض، بل الأسماء الشرعية المذكورة فى الكتاب والسنة ثلاثة اصناف :-

- (أ) منها ما يعرف حده "باللغة" كالشمس والقمر والكواكب ونحو ذلك.
 - (ب) ومنها ما لا يعرف إلا "بالشرع" كأسماء الواجبات الشرعية والمحرمات الشرعية كالصلاة والحج والربا.
 - (ج) ومنها ما يعرف بالعرف العادى - وهو الخطاب باللفظ - كأسم النكاح والبيع والقبض وغير ذلك^(٣).
- وهنا يشير ابن تيمية: إلى مسألة هامة تتصل بفكره الخاص فى مسألة

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١٣٧.

(٢) د. زكى نجيب محمود: "المنطق الوضعى" ج ١ ص ٦٩، ٧٠.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١٢٨.

الإجتهاد والتأويل وهى كيفية دخول الأعيان الموجودة تحت هذه الأسماء الشرعية فقد يكون دخول فرد معين فى مسمياتها ظاهرا كدخول صلاة الظهر فى الصلاة المأمور بها شرعا. وقد يكون دخول الأعيان الموجودة فى مسميات الأسماء خفيا فيحتاج - فى رأى ابن تيمية إلى اجتهاد وهذا هو التأويل فى لفظ الشارع الذى يتفاضل فيه الفقهاء وغيرهم . انهم قد اشتركوا فى حفظ الألفاظ الشرعية بما فيها من الأسماء أو حفظ كلام الفقهاء أو النحاة أو الأطباء وغيرهم. ثم يتفاضلون بأن يسبق أحدهم إلى أن يعرف أن هذا المعين الموجود هو المراد بهذا الاسم، كما يسبق الفقيه الفاضل إلى حادثه فينزل عليها كلام الشارع أو كلام الفقهاء، وكما يسبق الطبيب إلى مرض لشخص معين فينزل عليه كلام الأطباء ^(١).

وإذا كان دخول الأعيان الموجودة فى مسميات الأسماء خفيا فقد يسميه بعض الناس تحقيق المناط ^(٢) فإذا كان الشارع قد ناط الحكم بوصف كما ناط "قبول الشهادة" لكونه "ذا عدل" وكما ناط "النفقة الواجبة" بالمعروف" فيبقى النظر فى هذا الشخص هل هو ذو عدل، وفى هذه النفقة هل هى بالمعروف، وأمثال ذلك لا بد فيه من نظر خاص فلا يعلم بمجرد الاسم ^(٣) وقد يكون الإجتهاد فى دخول بعض الأنواع فى مسمى ذلك الاسم كدخول الأشربة المسكرة من غير العنب والنخل فى مسمى الخمر ودخول الشطرنج والترد ونحوهما فى مسمى الميثر ^(٤) ومثل هذا الإجتهاد متفق عليه بين المسلمين ممن يثبت القياس وممن ينفيه ^(٥).

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ١٣٩.

(٢) اجتهاد المجتهد فى تعريف علة الحكم يسمى عند الأصوليين المناط والإجتهاد فى تعيين العلة المؤثرة فى الحكم إذا كانت هناك أوصاف متعددة لا يتعين أحدها ابتداء هو ما يطلق عليه تحقيق المناط. أنظر محمد الخضرى: "أصول الفقه" المطبعة التجارية سنة ١٩٦٢ م ص ٣٦٥.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ١٣٩، ١٤٠.

(٤) نفس المرجع: ص ١٤٠.

(٥) كابن حزم: "ملخص أبطال القياس الرأى والإستحسان والتقليد والتعليل" تحقيق سعيد الأفغانى طبعة دمشق ١٣٧٩ هـ ص ١٢. يتكلم ابن حزم فى القياس كلام المستكر له، لأنه نفى الرأى جملة وأوله القياس ... أنظر محمد أبو زهرة: "لله ابن حزم" دار الفكر العربى بالقاهرة سنة ١٩٧٨ م - ص ٤٥٢ وما بعدها.

فإن بعض الجهال يظن - كما يقول ابن تيمية - أن نفى القياس يكفي مجرد العلم باللغة في معرفة مراد الشارع، وهذا خطأ كبير ولهذا قال ابن عباس: التفسير على أربعة أوجه: تفسير تعرفه العرب من كلامها، تفسير لا يعذر أحد بجهالته ، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله^(١).

والتفسير الذى يعلمه العلماء يتضمن الأنواع التى لا تُعلم بمجرد اللغة كالأسماء الشرعية ويتضمن أعيان المسميات وأنواعها التى يفتقر دخولها فى المسمى إلى اجتهاد العلماء^(٢) وهكذا فإن من تصور المحدود بنفسه فلا بد أن يتصور ما يختص ويميزه عن غيره وهذا لا يحتاج فى تصويره إلى حد ولكنه يترجم له الاسم الدال عليه ويميز له المسمى عن غيره، لكن الحد يكون منبها له على الحقيقة كما ينبه الاسم إذا كان عارفاً بمسماه^(٣) ويقول ابن تيمية أيضاً: وقد يكون المختص صفة واحدة، وقد يكون الإختصاص مجموع الصفتين ولو عرف المستمع الذى يخصه كان تصويره بعينه فيكون من القسم الأول الذى يترجم له اللفظ فقط^(٤).

النوع الثانى:

وهو مطلوب السائل الغير متصور للمعنى الجاهل بدلالة اللفظ عليه، والسائل فى هذه الحالة - فى رأى ابن تيمية - يحتاج إلى شيئين:

١- إلى ترجمة اللفظ وتصور المعنى .

٢- وإلى حد الاسم والمسمى. وذلك مثل من يسأل عن لفظ الثلج وهو لم يره قط أو يسأل عن اسم نوع من الأطعمة والأشربة التى لا يعرفها، فكل ما لا يعرف الشخص من الأعيان والأفعال والصور إذا سمع اسمه إما فى كلام الشارع أو كلام

(١) محمد السيد الجليند: "الإمام ابن تيمية وموقفه من قضية التأويل" القاهرة سنة ١٩٧٣م ص ١٤٩ وما بعدها، صبرى المتولى المتولى: "تفسير ابن تيمية بين النظرية والتطبيق" رسالة

ماجستير - القاهرة ١٩٧٩م ص ١٩ وما بعدها.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١٤١.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١٤٧.

(٤) نفس المرجع: ص ١٤٥.

العلماء أو كلام بعض الناس فإنه إذا لم يكن قد تصور ذلك المعنى ولا له فى لفته لفظ فهنا لا يمكن تعريفه إياه بمجرد ترجمة اللفظ، بل طريقة تعريف للمعنى عند ابن تيمية هو إما التعيين أو الصفة^(١).

التعريف بالتعيين:

والمراد بالتعيين أن يكون الشيء المسمى حاضراً ليراه السائل إن كان مما يرى كرؤيته للحيوان الذى لم يألفه ورؤيته للعبادات والأعمال التى لم يكن يعرفها، ويصل بذلك إلى الدرجة التى يسميها ابن تيمية: "عين اليقين" أو يذوق السائل أو يلمس الشيء المسمى، كما إذا ذاق الفاكهة أو الحلوى، وبذلك يصل إلى الدرجة التى يسميها ابن تيمية: "حق اليقين"^(٢).

والتعريف بالتعيين الذى يقول به ابن تيمية هو التعريف بالإشارة الذى أشار إليه جونسون فى كتابه "المنطق" ويرى أن هذا التعريف يستعمل لتعليم الأطفال معانى الأشياء فالطفل لا يستطيع أن يصل إلى معرفة شىء بأى طريق من طرق التعريف الأخرى^(٣).

التعريف بالصفة:-

والطريق الثانى هو طريق وصف المسئول عنه، فإن ابن تيمية يرى أن الوصف قد يقوم مقام العيان ويؤيد قول الرسول (ﷺ): "لا تمت المرأة المرأة لزوجها حتى كأنه ينظر إليها" ولهذا جاز عند جمهور العلماء بيع الأعيان الغائبة (بالصفة) ولهذا كان التعريف بالوصف وهو التعريف بالحد لا بد أن يشتمل ما يميز الموصوف أو المحدود من غيره بحيث يكون جامعا لأفراد الموصوف مانعا من دخول غير أفراد

(١) نفس المرجع: ص ١٤٢.

(٢) نفس المرجع: ص ١٤٢، ١٤٣ وأنظر أيضاً ابن تيمية: "رسالة درجات اليقين" من مجموعة الرسائل الكبرى ج ٢ ص ١٥٩.

(٣) د. على سامى النشار: "المنطق الصورى" ص ١٥٠ والجدير بالذكر أن أنواع التعريفات الثلاثة التى ذكرها جونسون فى كتابه "المنطق" قد سبقه إليها ابن تيمية وهى:

١- التعريف بالإشارة ٢- التعريف بالمثال ٣- التعريف بالمرادف .

فيه، وهو فى الحقيقة تعريف بالقياس والتمثيل، اذ الشئ لا يتصور إلا بنفسه أو بنظيره. وذلك لأن التعريف بالوصف مشتمل على الصفات المشتركة بين المحدود وبين غيره بحيث تكون الصفات المشتركة بجملتها مميزة لنوع المحدود عن غيره، فكل صفة من تلك الصفات انما تدل على القدر المشترك بينه وبين غيره من النوع، والقدر المشترك انما يفيد المعرفة للعين "بالمثال" ولا يفيد معرفة العين المختصة، لأن ما به الاشتراك لا يدل على ما به الامتياز غير أن مجموع الصفات يكون مميزاً للمحدود تمييز "تمثيل" لا تمييز "تعيين" لأن غير نوع المحدود لا تجتمع له تلك الصفات وهو نفسه لا يميز إلا بما يخصه "فالحاد يفيد الدلالة عليه لا تعريف عينه"^(١).

ويقول ابن تيمية: إن الحاد إذا لم يكن متصور له (أى للمحدود) فلا يمكن أن يذكر له صفة واحدة تختص بالمحدود فلا يمكن تعريفه إياه لا بفصل ولا خاصة سواء ذكر الجنس والعرض أو لم يذكر لأن الصفة التى تختص المحدود لا تتصور بدون تصور. إذ لا وجود لها بدونها، والعقل انما يجرى الكليات إذا تصور بعض جزئياتها - فمن لم يتصور الشئ الموجود كيف يتصور جنسه ونوعه^(٢) لذلك يقول ابن تيمية: "أن الحدود المصورة للمحدود لمن لا يعرفه، انما هى مؤلفة من الصفات المشتركة لا يدخل فيها وصف مختص به اذ المختص - وإن كان لا بد منه فى الحد المميز - فهو (أى الحاد) لم يتصوره، وانها (أى الحدود المصورة) لا تقيد تعريف عينه فضلاً عن تصوير ما يتنبه له وانما يفيد تعريفه بطريق التمثيل المقارب" اذ لو عرف المثل المطابق لعرف حقيقته^(٣). وعلى ذلك فإن من لم يكن متصوراً للحدود يمكنه - فى رأى ابن تيمية - أن يتصوره بالتمثيل والتشبيه، ويتصور القدر المشترك بين تلك الصفة الخاصة وبين نظيرها من الصفات - والمقدر المشترك ليس هو فعلاً ولا خاصة. ولكن قد ينتظم من قدر مشترك وقدر مشترك ما يخص المحدود"^(٤) ويضرب لنا ابن تيمية أمثلة يوضح بها هذه الفكرة.

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١٤٢، ١٤٤.

(٢) نفس المرجع: ص ٢٤٧.

(٣) نفس المرجع: ص ١٤٥.

(٤) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١٤٧.

●
مثال ذلك: من يسمع لفظ الخمر وهو لا يعرف اللفظ ولا مسماه فيقال له هو الشراب المسكر فلفظ الشراب جنس للخمر يدخل فيه الخمر وغيرها من الأشربة، وكذلك لفظ المسكر الذى يظن أنه فصل مختص بالخمر. وهو فى الحقيقة جنس فيه يشترك الشراب وغيره. فإن لفظ المسكر ومعناه لا يختص بالشراب بل قد يكون الطعام. وقد يحصل بغير طعام ولا شراب فحينئذ لا فرق بين أن يقول "هو المسكر من الأشربة" أو ما اجتمع فيه الشرب والسكر أو يقول "الشراب المسكر" وإنما هو كما يقول رجل طويل أو قصير فإن الرجل أعم من الطويل والطويل أعم من الرجل ولكن باجتماع هذين يتميز^(١).

وكذلك فإن قول المناطق فى حد الانسان بأنه الحيوان الناطق "يمكن نقضه بالملك" فإذا قيل ان اسم الحيوان عندهم مختص بالنامى المفتدى وهذا "يخرج الملك" فإن الناطق أعم من الانسان إذ قد يكون انسانا وغير انسان. كما أن الحيوان أعم منه فإذا زادوا على "الحيوان الناطق" المائت كما فعل المتأخرون منهم، فهى أيضا زيادة فاسدة فى رأى ابن تيمية، فإن كونه مائتا ليس بوصف ذاتي له اذ يمكن تصور الانسان مع عدم خطور موته بالبال، بل ولا هو صفة لازمة فضلا عن أن تكون ذاتية، فإن الانسان فى الآخرة هو "انسان كامل" وهو حى أبدا ويقول ابن تيمية فى النهاية "وهب أننا نقبل فصلهم "بالمائت" فتقول المائت أيضا ليس مختصا بالانسان، بل هو من الصفات التى يشترك فيها الحيوان، وعلى ذلك فإن كل صفة من هذه الصفات "الحيوان" "الناطق" "والمائت" ليس منها واحد مختص بنوع الانسان، فيظل قولهم أن الفصل لا يكون إلا بالصفات المختصة (بالنوع) فضلا عن كونها ذاتية، وإنما يحصل التمييز بذكر المجموع إما الوصفين أو الثلاثة، هذا اذا جعل الفصل مصورا للمحدود فى نفس من لم يتصوره. وأما إذا جعل الفصل مميّزا له عن غيره فلا ريب أنه يكون بالصفات المختصة^(٢).

وعلى ذلك فإن من لم يكون متصوراً للمحدود فلا يمكن تعريفه له بخواصه فإذا قيل فى الفرس أنه "حيوان صاهل" وفى الحمار أنه "حيوان ناهق" ... وأمثال

(١) نفس المرجع ص ١٤٥.

(٢) نفس المرجع ص ١٤٦، ص ١٤٧.

ذلك فهذه الأصوات مختصة بهذه الأنواع لكن لا تفيد تعريف هذه الحيوانات لمن لم يكن عارفاً بها، فمن لم يعرف الفرس لا يعرف الصهيل، ومن لم يعرف الحمار لا يعرف النهيق اعنى لا يعرف معناه وإن سمع اللفظ، فإذا أريد تعريف النهيق قيل له: صوت الحمار فيلزم الدور. إذ قد يكون قد عرف الحمار بالنهيق والنهيق بالحمار، وهكذا سائر الخواص المميزة للمحدود لمن لم يكن قد عرف^(١).

”فتبين أن تعريف الشيء إنما هو تعريف عينه، أو بذكر ما يشبهه. فمن عرف عين الشيء لا يفترق في معرفته إلى حد، ومن لم يعرفه إنما يعرف به إذا عرف ما يشبهه ولو من بعض الوجوه، فيؤلف له من الصفات المشتبهة المشتركة بينه وبين غيره ما يخص المعرفة^(٢). وتحت هذا النوع الأخير من التعريف يدخل ابن تيمية معرفتنا لحقائق الغيب التي أخبر عنها الرسل من الملائكة واليوم الآخر وما في الجنة والنار من أنواع النعيم والعذاب وكذلك معرفتنا لله تعالى وصفاته، فكل هذه الحقائق لا نستطيع أن نعرفها معرفة عينية، وإنما تكون معرفتنا لها عن طريق التمثيل والتشبيه، بل ونستطيع أن نعرف لما قال كثير من السلف عن التشابه هو الوعد والوعيد وعن المحكم أنه الأمر والنهي، ولما قيل القرآن يعمل بمحكمه، ويؤمن بمتشابهه، كما نعلم أيضاً أن تأويل المتشابه - الذي هو العلم بكيفية ما أخبرنا به - لا يعلمه إلا الله^(٣).

النوع الثالث :

وهو مطلوب السائل المتصور للمعنى العالم بدلالة اللفظ عليه فالسائل والحالة هذه ”لا يحتاج إلى التمييز بين المسمى وغيره، ولا إلى تعريفه دلالة الاسم عليه، بل يكون مطلوبه قدراً زائداً على التمييز بينه وبين غيره - وهذا هو الذي يجعلونه مطلوباً للسائل عن المحدود وجوابه عندهم المقول في جواب ما هو^(٤) فمطلوب السائل هنا - كما يقول ابن تيمية - قد يكون قد ذكر خصائص له باطنه لم يطلع عليها أو يكون مطلوبه بيان علته الفاعلية أو الغائية، يكون مطلوبه معرفة

(١) ابن تيمية: ”الرد على المنطقيين“ ج١ ص ١٤٨.

(٢) نفس المرجع: ص ١٤٨.

(٣) نفس المرجع: ص ١٤٨، ١٤٩.

(٤) نفس المرجع: ص ١٤٩.

حقيقته التي لا يعلمها المسؤل أو علمها ولا عبارته تدل السائل عليها، كالسائل عن حقيقة النفس مثلاً "وجواب" مثل هذا لا يجب أن يحصل بذكر صفة مشتركة من الصفات المختصة بل قد لا يحصل إلا بذكر جميع المشتركات، وقد يحصل بذكر بعض المختصات - وقد يحصل بغير ذلك غرض السائل ومقصوده^(١).

هذا عن الجانب الأول أما عن الجانب الثاني: من تفسير الكلام وشرحه إذا أريد به تبين صحة كلام المتكلم وتقريره فلا يكفي فيه معرفة حدود كلامه بل يحتاج - في رأى ابن تيمية - إلى أدلة لإثبات صحة كلام المتكلم. فإذا كانت الحدود - في رأى ابن تيمية - بمنزلة الأسماء وهو تفصيل ما دل عليه الاسم بالإجمال وأن المطلوب من الحد هو التمييز بين المحدود وغيره - وذلك بالوصف الملازم له طرداً وعكساً بحيث يكون جامعاً مانعاً^(٢). أقول إذا كان هذا رأى ابن تيمية في الحدود، فإنه يرى أن الحاد يجب أن يبدى دليلاً على صحة حده وأنه ليس لأحد أن يدعى غير بديهيته إلا بدليل. "فالحاد إن كان يحد مسمى إسم كما يقول في الخمر أنها المسكر وفي الغيبة أنها "ذكر أخاك بما يكره" وفي الكبر أنه "بطر الحق وغمط الناس" فعليه أن يبين ما ذكره مطابق لمسمى ذلك الاسم، بالتقل عن الشارع المتكلم بهذه السماء مثلاً مثل أن يقول: قد ثبت في الصحيح عن النبي (ﷺ) أنه قال: "كل مسكر خمر وما ليس بمسكر فليس بخمر" فثبت بالإجماع أن الخمر هو المسكر..... وهكذا^(٣).

وعلى ذلك فإن الحدود الغير بديهيته محتاجة إلى دليل لتأكيد صحتها أما إدعاء أهل المنطق اليوناني "أن الحد يفيد تصوير الماهية في نفس المستمع، وأن ذلك يحصل بمجرد قول الحاد من غير دليل أصلاً^(٤). فهو إدعاء خطأ في رأى ابن تيمية.

ويمكننا أن نستنتج مما سبق أن ابن تيمية يقسم الحدود إلى قسمين بديهي وغير بديهي وأن الحد البديهي لا يحتاج إلى دليل، أما غير البديهي فيجب أن نذكر

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ١٤٩، ١٥٠.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمبای ص ٣٥٩.

(٣) نفس المرجع: ص ٣٥٩.

(٤) نفس المرجع: ص ٣٦٠.

معه الدليل ليحصل الإقتناع بصدقه.

ولحقيقة أن نظرة ابن تيمية إلى الحدود أكثر نفعا في الحياة العملية من الحدود المنطقية الأرسطية. إنها نظرة مفكر عملي لا ينظر إلى قيمة الشيء إلا من خلال مفعول الفرد والجماعة وابن تيمية في نظريته هذه يتفق وأتباع الفلسفة العملية (البرجماتية) Pragmatism مثل بيرس C.S. Peirce (المتوفى سنة ١٩١٤م) ووليم جيمس W. James (المتوفى سنة ١٩١٠م) وجون ديوي J. Dewey (المتوفى سنة ١٩٥٢م) في إهتمامهم بخدمة الإنسان في حياته العملية فقد اتفقوا على توجيه العقل إلى العمل دون النظر، واعتبار المعرفة أداة للعمل المنتج، فأنصرف التفكير عن المبادئ والأوليات إلى النتائج والغايات، وأصبح صدق الفكرة معناه التحقق من منفعتها بالتجربة^(١).

أما عن مصادر الحد التيمية:

فالملاحظ أن أهم مصادره هي الحد الكلامي حتى أن ابن تيمية نفسه يشير إلى مباحث الحد عند الأصوليين والمتكلمين كثيرا مؤكدا صحتها وموافقة لها. كما أنه ينقل لنا كثيرا من كلامهم وآرائهم مؤكدا في فقرات عديده أنهم لم يأخذوا بمبحث الحد الأرسطي.

ولعل مباحث الروافيقون في الحد كان لها أثرها في الحد الكلامي وبالتالي في الحد التيمية، فقد أصبح التعريف عند الروافيقون لغويا بعد أن كان قبلهم ميتافيزيقيا^(٢)

وسوف نتابع في الفصل القادم نقد ابن تيمية لمبحث القضية الأرسطية.

(١) د. توفيق الطويل: "أسس الفلسفة" ص ٦٣ وما بعدها.

(٢) د. عثمان أمين: "الفلسفة الرواقية" ص ١٢١. إن نظرية التعريف التي وضعها كروسيوس وغيره من الروافيقين لا تبحث في جنس ولا نوع ولا ماهية كما هو الحال في المنطق الأرسطي أو التعريف التام لصعوبته وعمدوا إلى التعريف الناقص أو الرسم المؤلف من خواص الشيء ومن ثم أصبح تعريف الأشياء عندهم بذكر الأمور التي تخصها وإحصاء الفروق التي تميزها عن غيرها. يرى كروسيوس أن التعريف هو ذكر ماهو خاص بالموجود المعرف. ويرى آخرون أن التعريف هو قضية يمكن فيها استبدال الموضوع والخواص بعضها ببعض أى هو قضية منعكسة أنظر د. عثمان أمين: "الفلسفة الرواقية" ص ١٢٠ وما بعدها.

الفصل الثالث

نقد القضايا

لم يفرد ابن تيمية فصلا خاصا لنقد القضايا الأرسطية منفصلا عن نقد القياس - وإنما جاء نقده للقضايا ضمن الكلام على نقد القياس ولعل السبب في هذا يرجع إلى أنه أعتبر القضايا مقدمات البرهان، وأن عملية القياس نفسها ترمى للحصول على حكم كلى أو قضية كلية، فاعتبر نقده الموجه إلى القضية موجهها في الوقت نفسه إلى العملية التي تدخل فيها كعنصر أساسى أو إلى العملية التي تؤدي إلى إنتاجها.

لهذا كان من الضروري أن يفرد فصلا خاصا بنقده للقضية وذلك حرصاً على متابعة الترتيب التقليدى لأقسام المنطق الصورى الأرسطى، وانسجامها مع منهج هذا البحث القائم على بيان نقد ابن تيمية لمجمل هذا المنطق.

وقد انحصر نقد ابن تيمية للقضايا فى عدة مسائل ، نوضحها فيما يلى :

أولاً : نقد الحد الأوسط:

تنبه ابن تيمية إلى أن الحد الأوسط^(١) هو المحور الأساسى الذى تدور حوله نظرية القياس الأرسطى، لذلك وجه إليه نقداً قوياً. ولكى نصل إلى نقده للحد الأوسط، لابد أن نذكر رأيه فى التصديقات ويقول ابن تيمية عن المناطقة أنهم معترفون أن التصديقات منها ما هو بديهى ومنها ما هو نظرى، لأنه من الممتنع أن تكون كلها نظرية، وذلك لافتقار النظرى إلى البديهى، وهنا يستخلص بن تيمية نقداً سوفسطائياً، وجهه من قبل إلى مبحث الحد وهو نسبية الضرورة

(١) الحد الأوسط أسماء بن سينا لله بالدليل لله أنظر الرد على المنطقيين: ج١ ص ١٩٩. كما أسماء الحاجب (المتوفى سنة ٦٤٦هـ) "بالتعليل" أنظر "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٠٠.

والاكتساب^(١) يقول ابن تيمية: فالفرق بين البديهي والنظري، إنما هو بالنسبة والإضافة^(٢). فقد يكون البديهي عند شخص ما نظريا عند غيره، فلاينا له إلا ينظر قصير أو طويل، بل قد يتعسر على آخر الحصول عليه بالنظر.

ويريد ابن تيمية بهذا أن ينفى الحاجة إلى الحد الأوسط الذي يربط بين المقدمتين فإذا كانت وظيفة الحد الأوسط للقياس هي مجرد ربط للحدين الأصغر والأكبر في النتيجة بناء على نسبته إلى الحد الأكبر في المقدمة الكبرى وإلى الأصغر في المقدمة الصغرى، إلا أن مثل هذه الطريقة - لو صحت - فليست هي الطريقة الوحيدة للتفكير - في رأى ابن تيمية - فتحسن نستطيع التفكير السليم دون أن نحتاج إلى فكرة متوسطة أو إلى حد أوسط. فإن من التصديقات ما هو بديهي لا يحتاج إلى نظم هذه العملية القياسية، التي تستند إلى الحد الأوسط للوصول إلى النتيجة يقول ابن تيمية: "البديهي من التصديقات ما يكفى تصور طرفيه - موضوعة ومحمولة - في حصول تصديقه، فلا يتوقف على وسط يكون بينهما - وهو الدليل الذي هو الحد الأوسط - سواء كان تصور الطرفين بديهيا أو لم يكن"^(٣). وذلك يرجع في رأيه إلى اختلاف الأفراد في قدراتهم العقلية، وبالتالي فمنهم من لا يحتاج إليه "فمن الناس من يكون في سرعة التصور وجودته في غاية بياين بها غيره مباينة كبيرة وحيثئذ فيتصور الطرفين تصورا تاما، بحيث تتبين بذلك التصور التام اللوازم التي لا تتبين لغيره الذي لم يتصور الطرفين التصور التام"^(٤).

ولعل السبب في انكار ابن تيمية إلى الحاجة إلى الحد الأوسط في القضايا البديهية والضرورية، وهو أنه قد أدرك أننا يمكننا أن نصل إلى هذه القضايا بحدس عقلى معصوم من الصواب والخطأ أو فوقهما، وهذا ما يقول به كثير من المناطق بل والفلاسفة كذلك، خاصة من يقول بإمكان قيام المعرفة الحدسية المباشرة ومثل ديكارت - التي تتم بلا مقدمات ولا تكون نتيجة لعمليات برهان

(١) د. على سامى النشار: "منهج البحث عند مفكرى الإسلام" ص ٤٦٤.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١٩٨، السيوطى "صون المنطق والكلام" ص ٢١٩.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١٩٨.

(٤) نفس المرجع: ص ١٩٨.

تعتمد على أفكار متواسطة (أى على حدود - وسطى فى برهان وقياس) ^(١).

أما فى غير القضايا البديهية والضرورية، فإن ابن تيمية يرى أن العملية القياسية هى لإثبات الذاتى أو العرضى اللازم للموضوع. أما الذاتى فلا يحتاج فيه إلى حد أو وسط أو دليل أو تعليل، إنما هو بين نفسه. أما اللوازم فمنها ما يحتاج إلى وسط ومنها ما لا يحتاج. وعلى هذا فالتفريق بين الذاتى واللازم فى رأيه - إنما هو تفريق صناعى متكلف لا أساس له. فالذاتيات واللوازم تتشابه فى أن البعض من اللوازم لا يحتاج إلى حد أو وسط لإثباتها، ثم أن أكثر اللوازم تحديدا وأتم تصويرا للشيء مما يعتبره المناطقة بالذاتيات. وهكذا يدحض ابن تيمية حجة القائلين بالفرق بين الذاتى واللازم عندما يوضح أن الذاتى هو ما يثبت بغير وسط، وأن اللازم ما كان يحتاج إلى وسط أو دليل وقد عرف أن من اللوازم ما يثبت بغير وسط، فأصبح والحالة هذه لا فرق بين الذاتى واللازم.

أما إذا كان المراد بالحد الأوسط أنه الدليل الذى يعلل به الثبوت ذهنى لا الخارجى، فهذا أمر يختلف فيه الناس فى رأى ابن تيمية يقول: "ولا ريب أن ما يستدل به - سواء سمي قياسا أو برهانا أو غير ذلك، قد يكون هو علة لثبوت الحكم فى نفس الأمر ويسمى قياس العلة" "وبرهان العلة" "وبرهان لم" وقد لا يكون كذلك هو الدليل المطلق ويسمى "قياس الدلالة" "وبرهان الدلالة" "وبرهان أن" ^(٢).

وهذا مراد ابن سينا وغيره بالوسط وهذا تختلف فيه أحوال الناس ^(٣) ويكاد

(١) د. عزمى إسلام: "ابن تيمية والرد على المنطق الأرسطى" ص ١٢٧.

(٢) إن الحد الأوسط إن كان علة للحد الأكبر سماه الفقهاء "قياس العلة" وسماه المناطقة "برهان اللم" أى ذكر ما يجاب به عن لم وإن لم يكن علة سماه الفقهاء "قياس الدلالة" والمناطقة سموه "برهان الأن" أى هو دليل على أن الحد الأكبر موجود للأصغر من غير بيان علته. ومثال قياس العلة فى المحسومات قولنا: هذه الخشبة محترقة لأنها أصابتها النار، وهذا الإنسان شيعان لأنه أكل. وقياس الدلالة عكسة وهو أن يستدل بالنتيجة على المنتج فنقول: هذا شيعان فإذاً هو قريب العهد بالأكل ومثاله من الفقه قوله: هذه عين نجسه فإذاً لا تصح الصلاة معها، وقياس الدلالة عكسه وهو أن نقول هذه عين لا تصح الصلاة معها فإذاً هى نجسه.. انظر الغزالى: "معيار العلم" ص ١٧٨، الساوى: "البصائر النصيرية" ص ١٤٧، ١٤٨.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٠١.

ابن تيمية هنا يعترف بفائدة القياس لا من ناحية التوصل إلى التصديق إلى العلم في ذاته وإنما من ناحية عقلية أو ذهنية، فالعملية القياسية هي تحليل ذهني فقط لشيء في الخارج لكنها لاتصل أبداً إلى إقامة شيء أو علاقة خارجية موجودة فعلاً، ولهذا يلجأ إليها المناطق لاثبات الحكم أو تحليله في نفسه، لكب ابن تيمية يرى أنهم يختلفون حتى في هذا، البعض يستخدم قياس العلة أو "برهان العلة" والبعض يستخدم قياس الدلالة أو "برهان الدلالة".

وبهذا تتضح لنا نسبية التصديقات عند ابن تيمية، حيث يعتبر القياس تحليلًا للشيء الموجود في الخارج، فكل شخص يعمل الموجودات كما يستطيع فهمها، ويحكم عليها من خلال نفسه، فهذا استخدام البعض قياس الدلالة أو برهان الدلالة واستخدام البعض الآخر قياس العلة أو برهان العلة، وهكذا يكون تفاوت قوى الناس الذهنية واختلافها. لقد وضع ابن تيمية في هذا النقد لحقيقة المعرفة - أسس فلسفة النسبية واضحة "ان معرفتنا تتفاوت ونصل إليها بطرق مختلفة"^(١).

والجدير بالذكر هنا أن ابن تيمية لا يقول بعدم الحاجة مطلقاً للحد الأوسط، فهو لا ينكر حاجة بعض الناس في بعض القضايا إليه، لأن كثير منهم تكون القضية عندهم حسية أو مجرية أو برهانية أو متواترة، بينما تكون عند البعض الآخر معروفة بالنظر - والاستدلال، ولا يحتاج إلى الوسط من كانت عنده القضايا حسية أو متواترة، لكنه يستخدم الحد الأوسط كوسيلة لاقتناع الغير بطريقة ضرب الأمثال - فيورد الأدلة العقلية والسمعية لاقتناع المخاطب في حين أن هذه القضايا ثابتة لديه. فهو يعلمها بالحس، ولكن غيره بحاجة بعلمها بالدليل يقول ابن تيمية: "ولهذا كثير من الناس لا يحتاج في ثبوت المحمول للموضوع إلى دليل لنفسه

(٢) د. على سامي النشار: "مناهج البحث" ص ١٨٢. والحقيقة أن مصادر المعرفة مختلفة وكل فرد يختلف عن الآخر في مصادر المعرفة التي سيعطيها الأولوية "أهي التجربة الحسية أم العقل أم الحدس... الخ. وهذا ما يذهب إليه ابن تيمية هنا تقريبا. أنظر هنتر ميد "الفلسفة أنواعها ومشكلاتها" ترجمة د. فؤاد زكريا الطبعة الثانية القاهرة سنة ١٩٧٥ م الفصل الثامن ص ١٧٢: ١٩٤.

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٠٢.

بل لغيره، ويبين ذلك لغيره بادلة هو غنى عنها حتى يضرب له أمثله ويقول له أليس كذا ... ويحتج عليه من الأدلة العقلية والسمعية بما يكون حد أوسط عند المخاطب، مما لا يحتاج إليه المستدل، بل قد يعلم الشيء بالحس ويستدل علي ثبوته لغيره بالدليل^(١)»

ويرى ابن تيمية أننا نستطيع الاستغناء عن القياس المنطق إذا ما تم لنا تصور الحد الأوسط تصوراً تاماً، فللزوم لوضع قياس برهاني حتى نصل إلى نتيجة، بل مجرد هذه النتيجة بعملية ربط عقلي بين أطراف القضية الواحدة إستناداً إلى تداخل الحدود بعضها ببعض أو مساواتها لها، ويضرب مثلاً على ذلك من قياس التداخل فيقول قياس التداخل له ثلاثة حدود "الأصفر" "والأوسط" "والأكبر" فالقول "كل مسكر خمر" "وكل خمر حرام" "فالمسكر هو الحد الأصفر" "والخمر هو الأوسط" "والحرام" هو الأكبر ويقول ابن تيمية "أن الأصفر لابد أن يكون داخلاً في الأوسط لأنه أخص منه أو مساوياً له والشيء يدخل في أكثر منه وفي نظيره كما يدخل الإنسان في الحيوان، فإن الحيوان أعم. وكذلك الإنسان والناطق والضحاك متلازمة، فكل منها يتناول الآخر، فكذلك التداخل في الأحكام الشرعية، فإن كل من شرب الخمر ثم شرب ثم شرب كفاه حد واحد والنتيجة المطلوبة هي كل مسكر حرام^(٢) .

ويرى ابن تيمية أن قياس الشمول والتمثيل متلازمان^(٣) فكل ما يعلم بقياس الشمول يعلم بالتمثيل أيضاً، فإن الشمول لابد فيه من حد أوسط مكرر في المقدمتين، محمول في الصغرى وموضوع في الكبرى والحد الأوسط في قياس الشمول هو مناط الحكم - أو القدر المشترك أو الجامع بين الأصل والفرع - في قياس التمثيل، فإذا قيل: النبذ حرام قياساً على الخمر لأنه مسكر والمسكر هو علة التحريم، وبين ذلك بدليلاً كان قياساً صحيحاً ..

(١)

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمبای ص ٢٥١ ، ٢٥٢ .

(٣) انظر ص من هذا البحث.

وإذا قيل: "التبذ مسكر" "وكل مسكر حرام" فهذا أيضاً صحيح. والدليل الذى يقيمه صاحب قياس الشمول على صحته المقدمة الكبرى الكلية بقيمة صاحب قياس التمثيل على علة الوصف وأن الجامع وهو الوصف المشترك (الذى هو الحد الأوسط فى قياس الشمول) هو مستلزم للحكم، وهو علة فى الأصل، كما يقيمه صاحب قياس الشمول على أن الحد الأكبر لازم للأوسط. وكل ما أمكن أن يستدل به على الصغرى فإنه يستدل به على ثبوت الوصف فى الفرع.

فالحده الأكبر، فى قياس الشمول هو الحكم فى قياس التمثيل.

والأوسط فى الشمول هو الجامع المشترك أو المناط فى التمثيل.

والأصغر فى الشمول هو الفرع فى التمثيل .

ويمتاز قياس التمثيل بأن فيه ذكر أصل يكون نظيراً للفرع الذى هو الحد الأصغر، وقياس الشمول ليس فيه هذا، فصار فى قياس التمثيل ما فى قياس الشمول وزيادة^(١). فالتصور التام للحد الأوسط يغنى عن القياس المنطقى مثل أن يكون نفس علم الإنسان بأن "الخمر حرام"، قد تصور معه مسمى الخمر أنها المسكر، فصار علمه بجميع مفردات الخمر سواء فيعلم أن هذا المسكر حرام...، وهذا المسكر حرام... وأمثال ذلك. أى يعلم شمولها لكل مسكر، وهو إذا تجدد له هذا العلم فإنما يجدد له علمه بالعموم وعلمه بالعموم يعود إلى تصويره التام بمسمى الخمر، ولو حصل له هذا التصور الجامع لم يحتاج إلى قياس منطقى^(٢) هكذا يرفض ابن تيمية: الحد الأوسط كضرورة منطقية وضعية يجب أن يرسم فى صورة القياس المنطقى، ويضع بدلاً منه الحد الأوسط التيمى القائم على الوصف الجامع المشترك وهو الميزان، فالميزان هو القدر المشترك الذى تقاس به الفروع على الأصول فى الشرعيات والعقليات وفى هذا الصدد يقول ابن تيمية: "لابد بين كل متماثلين من قدر مشترك كلّى يعرف به أن أحدهما مثل الآخر وكذلك الفروع المقيسة على أصولها فى الشرعيات والعقليات، تعرف بالموازين المشتركة بينها وهى

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بومباى ص ٣٥٣، ٣٥٥.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٣٥٥، ٣٥٦.

الوصف الجامع المشترك الذى يسمى الحد الأوسط^(١).

ثانياً نقض القضية الكلية:-

يرى المناطقة أن العلوم اليقينية النظرية لا تحصل إلا بالبرهان الذى هو عندهم قياس شمولى، وعندهم لابد من قضية كلية موجبة ولما كانت القضية الكلية هى عنصر البرهان الجوهرى لهذا قالوا: أنه لا إنتاج عن قضيتين سالبتين ولا جزئيتين فى شئ من أنواع القياس لا بحسب صورته كالحمل والشرط المتصل والمنفصل، ولا بحسب مادته لا البرهانى ولا الخطابى ولا الجدلى وبل ولا الشعرى.

ويرد ابن تيمية على ذلك بأنه إذا كان لابد فى كل برهان من قضية كلية فلا بد أولاً من معرفة هذه القضية إذا كانت كلية أم لا، وذلك لمعرفة مدى صلاحيتها فى تحصيل العلم. فإذا عرفنا أنها كلية، فالعلم بتلك القضية الكلية فى رأى ابن تيمية "إن كان بديهيًا أمكن أن يكون كل واحد من أفرادها بديهيًا بطريق الأولى. وإن كان نظريًا إحتاج إلى علم بديهي فيفضى إلى الدور المعى أو التسلسل^(٢) ويحدث هذا فى جميع القضايا الكلية البديهية التى يجعلها المناطقة مبادئ البرهان ويسمونها "الواجب قبولها" سواء كانت حسية ظاهرة أو باطنة أو كانت من المجربات أو المتواترات أو الحدسيات عند من يجعل منها ما هو من اليقينيات الواجب قبولها "مثل العلم بكون ضوء القمر مستقداً من الشمس، إذا رأى اختلاف أشكاله عند اختلاف محازاته للشمس.

بذلك ينكر ابن تيمية فى البداية القول بضرورة القضية الكلية لتحصيل العلوم، كما ينكر تسميتها الواجب قبولها "فلا يعتبر القضية الكلية من البديهيات، كما لا يعتبرها قاعدة تنطلق منها إلى الجزئيات لنصل إلى نتائج صحيحة. فإذا كانت القضية الكلية نفسها بحاجة إلى إقامة الدليل على صحتها فكيف تكون طريقاً صالحاً للإنتاج؟ لذلك فإن ابن تيمية يركز على ضرورة اتخاذ القضية الجزئية منطلقاً إلى القياس بعد التجربة الحسية والتحقق من صحتها بكافة الأدلة المؤدية

(١) نفس المرجع ص ٣٧٢، أنظر أيضاً ص من هذا الكتاب.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٢٦، ٢٢٧.

إلى الحقيقة.

وكل برهان يتكون فيه هذه القضايا مقدمة كبرى يمكن العلم بالنتيجة بدون توسط تلك القضية فما من قضية من هذه القضايا التي تجعل مقدمة البرهان إلا والعلم بالنتيجة ممكن بدون توسط ذلك البرهان، بل هو الواقع كثيراً^(١) فالإنسان يعلم أن ضوء القمر مستفاداً من الشمس إذا رأى اختلاف أشكاله عند اختلاف محازاته للشمس كذلك يعلم الإنسان القضايا العقلية المحضة كقولنا: أن الواحد نصف الاثنين من غير استدلال على ذلك بالقيمة الكلية، وكذلك القول بأن الكل أكبر من الجزء وأن الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية .. فكل هذه القضايا يمكن العلم بها بدون توسط القضية الكلية. وكذلك الأمر في حكم التضاد العام وحكم التناقض كلها أحكام جزئية ثم تنتقل من هذه الأحكام الجزئية إلى الحكم العام^(٢).

بديهيات البرهان الأساسية أساسها جزئي محسوس تجريبي لا كلي عقلي،
أى أنها ليست بديهيات بل مسلمات وبهذا النقد يسبق ابن تيمية المنطقي الإنجليزي المعاصر بوزانكيت Bosanquet (متوفى سنة ١٩٢٣م) وغيره من المناطق حيث أعلنوا أن بديهيات البرهان الأساسية أى قوانين الفكر المشهورة ليست بديهيات وإنما هى مسلمات تستمد من الخبرة والتجربة . فقد أثبتت لنا التجربة أولاً أن هناك حقيقة، ثم صورت لنا التجربة فى قوانين الفكر، المميزات العامة لهذه الحقيقة - فهذه الحقيقة هى هى وهذه الحقيقة لا يمكن أن تكون هى ونقيضها فى الآن عينه، وهذه الحقيقة اما أن تكون هى أو لا تكون هى. وتنتهى فكرة بوزانكيت إلى أن التجربة هى التى قدمت لنا فكرة هذه القوانين، وأن العقل استمدّها وصاغها من التجربة كتجربة فحسب. ويثبت التجريبيون هذه القوانين ووصفها العام. إن الأمم الخالية من التجربة أو التجريب العلمى لم تصل إليها قط وقد أثبت الاجتماعيون أن هناك من يجمع بين المتناقضين وأن هناك من يتخيل الشكل الواحد فى الآن عينه فى مكانين مختلفين. والتجربة وحدها من حيث هى

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٢٧.

(٢) نفس المرجع: ٢٢٧: ٢٢٩.

التي تمدها بما يسمى مسلمات الفكر أو قوانين الفكر^(١).

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يمكننا أن نقول أن ابن تيمية قد وصل هنا أيضاً - وإن لم يصرح بذلك لكن يمكن استنتاجه من النص السابق - إلى نقض قاض لأسس المنطق الأرسطي، ويتمثل في أن كل برهان يشمل قضية كلية فيه مصادرة على المطلوب فلا يعطى شيئاً جديداً على الإطلاق. وهذا هو نفس النقض الذي وجهه برادلي Bradley (المتوفى سنة ١٩٢٤م) إلى القياس فمن أوجه النقض فيه أنه لا يؤدي إلى معرفة جديدة في النتيجة مع أن أحد شروط الاستدلال عند برادلي هو أن يؤدي إلى نتيجة جديدة ليست محتواه في المقدمات، إذن فالقياس يقع في مغالطة "المصادرة على المطلوب"^(٢). والواقع أن هذا النقض مصدره الشكاك التجريبيين وخاصة اسكتوس امبريتوس الذي يقول أن القياس المعتمد على مقدمة كلية (وأن تكون إحدى المقدمتين أو كليهما كلية والا لم يعقد القياس) ينطوي على دور فاسد ذلك أنه لا يعلمنا شيئاً ، لأن النتيجة متضمنة من قبل في المقدمات. فلا فائدة فيه إذا. إنه تحصيل حاصل^(٣) وقد استعاد هذا النقد في العصور الحديثة جون استيوارت مل أيضاً^(٤) ووجهه نحو القياس الأرسطي وقد تأثر بسكتوس امبريقوس كما تأثر به ابن تيمية أيضاً وهذا أن دل على شيء إنما يدل على أن الفكر الإنساني يحيا في حلقات متصلة.

ولم يكتف ابن تيمية بالقول بأن كل برهان يشكل قضية كلية فيه مصادرة على المطلوب بل حاول تحطيم صرح العلم الأرسطي كله، الذي يقرر أن العلم الحقيقي هو العلم الكلي اليقيني. وأن العلم الجزئي المتغير ليس علماً على الإطلاق. فالمناطق يقولون أن البرهان لا يفيد إلا الكليات، وأن أشرف الكليات هي "العقلية" المحضة التي لا تقبل التغير والتبديل، التي تحصل "بالقضايا العقلية الواجب

(١) د. علي سامي النشار: "المنطق الصوري" ص ٥٨، ٥٩.

(٢) د. زكي نجيب محمود: "المنطق الوضعي" ج ١ ص ٢٤٩، ٢٥٠. د. عزمي اسلام: "ابن تيمية والرد على المنطق الأرسطي" ص ١٢٧.

(٣) د. عبدالرحمن بدوي: "مدخل جديد إلى الفلسفة" ص ١١٩، ١٢٠.

(٤) د. توفيق الطويل: "جون استيوارت مل" دار المعارف بمصر من نوابغ الفكر الغربي ص ١٤٠.

قبولها“ بل انما تكون فى القضايا التى جهتها الوجوب كما ”يقال كل انسان حيوان“ و ”كل موجود فاما واجب واما ممكن“ ونحو ذلك من القضايا الكلية التى لا تقبل التغيير ”فهى التى تكمل بها النفس وتصير عالما معقولا موازيا للعالم الموجود بخلاف القضايا التى تتبدل وتتغير“^(١) ويرد ابن تيمية على هذا الزعم قائلا: أنه ”اذا كان البرهان لا يفيد إلا العلم بالكليات، والكليات انما تتحقق فى الأذهان لا فى الأعيان، وليس فى الخارج إلا موجود معين، ثم يعلم بالبرهان شئ من المعينات فلا يعلم به موجود أصلا بل انما يعلم به أمور مقدرة فى الأذهان“^(٢) ويقرر ابن تيمية أنه لاكمال للنفس فى تصور هذه الأمور العامة الكلية - إذا لم تتصور أعيان الموجودات المعينة الجزئية - وليس فيها علم بالله ”الذى لا تكمل النفوس إلا بمعرفته وعبادته ومحبته...“^(٣).

ويحاول ابن تيمية أن يطبق قاعدة عدم افادة البرهان العلم إلا بالكليات على ثلاثة مباحث فى الإلهيات، وهى الوجود وقسميه واجب الوجود وممكن الوجود ليوضح لنا فى النهاية أنه فى المباحث الثلاثة لم ينتج البرهان شيئا، وأن مبحث الوجود ولواحقه - وهو مبحث العلم الأعلى عند المناطق - لا يمكن التوصل إليه بالكليات :-

أولاً: أما تصور معنى ”الوجود“ فقط فهو أمر ظاهر فى رأى ابن تيمية، والمناطق أنفسهم يسلمون بهذا، فلا حاجة إلى حده أو البرهنة عليه. فليس هو المطلوب إذن باستدلالهم العقلى وانما المطلوب أقسامه. وهنا يقول ابن تيمية ”أن نفس انقسامه إلى واجب وممكن وجوهر وعرض وعلة ومعلول، قديم وحادث، هو أخص من مسمى الوجود، وليس فى مجرد معرفة انقسام الأمر العام فى الذهن إلى أقسام بدون معرفة الأقسام ما يقتضى علما عظيما عاليا على تصور الوجود“^(٤) ويتضح هذا من المبحث فى القسمين الرئيسيين للوجود وهما واجب الوجود وممكن الوجود .

(١) ابن تيمية: ”الرد على المنطقيين“ ج ١ ص ٢٤٩.

(٢) ابن تيمية: ”الرد على المنطقيين“ ج ١ ص ٢٥٢.

(٣) نفس المرجع ص ٢٦٢.

(٤) نفس المرجع ص ٢٧١.

ثانياً: أما واجب الوجود: فهو أشرف الموجودات ، ووجوده معين لا كلى وواجب الوجود يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه. "فبرهانهم لا يدل على شئ معين بخصوصه لا واجب الوجود ولا غيره وانما يدل على أمر كلى والكل لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه ومن لم يتصور ما يمتنع الشركة فيه لم يكن قد عرف الله"^(١).

لذلك لا نستطيع معرفة واجب الوجود بواسطة البرهان، ولا معرفة الجواهر العقلية عندهم وهى "العقول العشرة"^(٢) ولا شئ من النفوس ولا الأفلاك بل ولا العناصر ولا المولدات - وهذه جملة الموجودات عندهم ويقرر ابن تيمية أنها كلها جواهر معينة لا أمور كلية. ومن ثَمَ فلن نستطيع معرفة شئ منها بالبرهان^(٣).

ثالثاً: أما الأشياء الممكنة الوجود : فالبرهان لا يفيد أموراً كلية واجبة البقاء فيها، لأن الموجودات الممكنة ليس فيها ما هو واجب البقاء على حال واحدة أزلاً وأبداً، بل هى قابلة للتغير والإستحالة^(٤).

لذا يقرر ابن تيمية فى النهاية أن الفلاسفة "لم يعرفوا ببرهانهم شيئاً من الأمور التى يجب دوامها لا من "الواجب" ولا من "الممكنات" وإذا كانت النفس إنما تكمل بالعلم الذى يبقى ببقاء معلومه وهم لم يعلموا علماً يبقى ببقاء معلومه، لم يستفيدوا ببرهانهم ما تكمل به النفس من العلم، فضلاً عن أن يقال. أن ما تكمل به النفس من العلم لا يحصل إلى ببرهان"^(٥).

وإذا كان ابن تيمية قد وضع لنا أن البرهان المستند إلى قضية كلية لن يؤدى إلى إثبات واجب الوجود، وممكن الوجود وهما أعيان معينة موجودة فى الواقع فإنه يبين أن البرهان يستند عليه من ناحية أخرى آراء اليونان الميتافيزيقية، كالتالى:

(١) نفس المرجع ص ٢٧٧.

(٢) يشير ابن تيمية إلى أن بعض مفكرى الإسلام يجعلها أكثر من عشرة كالسهروردى - المقتول والبغدادى وغيرهما، بينما يرى ابن تيمية أنها جواهر معينة لا أمور كلية. أنظر ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٥٢.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٥٢، ٢٥٤.

(٤) نفس المرجع ص ٢٨٠.

(٥) نفس المرجع ص ٢٨٥.

بموجودات مطلقة لا وجود لها فى الواقع، وأهمها الماهيات المجردة من حيث هى، و ابن تيمية يرى أن هذه الموجودات لا وجود لها فى الحقيقة، فليس فى الخارج الإنسان من حيث هو هو، ولا الوجود من حيث هو هو ... بل أنه يقرر أن القول بوجود تلك الماهيات يشبه القول بوجود المثل الأفلاطونية، والاعداد المجردة الفيثاغورثية، وليس لهذه ولا تلك وجود خارجى، بل هى أمور مقدرة فى الذهن، أما أساس خطأ الفلاسفة فى القول بالماهيات الموجودة فيرجع فى رأى ابن تيمية إلى أنهم لم يفرقوا بين نوعين من الإمكان : الإمكان الذهني والإمكان الخارجي ^(١).

ويريد ابن تيمية أن يصل إلى أن الإمكان الخارجى، لا يعرف مطلقاً بمجرد العلم بعدم الإمتناع، لذلك لم يكن كل ما يتصور فى الذهن موجوداً فى الخارج، وقد نشأ عن هذا الخطأ. أن ابن سينا وأرسطو من قبله اعتقدا أن الماهيات المجردة الكلية كالإنسان الكلى المطلق موجودة فى الخارج وجوداً مقارناً للأشخاص، وهذا خطأ - فى رأى ابن تيمية - لأن الإنسان الكلى المطلق لا وجود له إلا فى الذهن، ويمكننا هنا أن نتبين المذهب الإسمى عند ابن تيمية بوضوح.

❖ أصناف اليقينية عند المناطقة التى ليس فيها قضية كلية:-

وإذا كان لا بد فى كل قياس من قضية كلية فإن ابن تيمية يحاول أن يثبت أن ما يدعوه المناطقة بالمواد اليقينية - التى اعتبرت مقدمات كلية للبرهان - ليست كلية على الإطلاق، فالمناطقة "كما حصروا اليقين فى الصورة القياسية حصروه فى المادة التى ذكروها من القضايا الحسيات والأوليات والمتواترات والمجربات والحدسيات" ^(٢).

أولاً: الحسيات

يرى ابن تيمية أن الحس طريق يقينى يحصل به العلم بدون القضية الكلية "فليس فى الحسيات المجردة قضية كلية عامة تصلح أن تكون مقدمة فى البرهان اليقيني" ^(٣) وإذا مثل المناطقة لذلك "أن النار تحرق" فليس لهم علم بعموم هذه

(١) أنظر ص من هذا الكتاب.

(٢) السيوطى: "صور المنطق والكلام" ص ٢٣٦.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المتطيقين" طبعة بمبائى ص ٢٠٠.

القضية وانما معهم التجربة والعادة، التى هى من جنس قيام التمثيل لما يعلمونه من الحكم الكلى ومعلوم أن كل من قال: أن كل نار تحرق كل ما لاقتة فقد أخطأ. فإنه لابد من كون المحل قابلا للإحتراق، فمن المعلوم أنها لا تحرق كل شيء كما لا تحرق السمندل والياقوت ... فالكليات انما يدركها العقل وطريق ادراكها - كما سنرى - قياس التمثيل أو التجربة أو العادة أو الإستقراء الناقص.

ويقول ابن تيمية أنه ليس فى القضايا الحسية قضية كلية لا يمكن نقضها، هذا إذا وجدت قضية كلية حسية، ويوضح ابن تيمية فكرة أن القضية الحسية ليست كلية فيقول "انما القضية الحسية ان هذه النار تحرق فإن الحس لا يدرك إلا شيئاً خاصاً. وأما الحكم العقلى فيقولون أن النفس عند رؤيتها هذه المعينات تستعد لأن تفيض عليها قضية كلية بالعموم، ومعلوم أن هذا من جنس قياس التمثيل. ولا يوثق العمومية بأن لم يعلم أن الحكم العام لازم للقدر المشترك. وهذا إذا علم علم فى جميع المعينات، فلم يكن العلم بالمعينات موقوفاً على هذا"^(١) وهنا يصور ابن تيمية الطريق الذى يسلكه الإنسان للوصول إلى العلم، بواسطة الحس، فعندما يدرك الحس الشيء المعين، يأتى دور العقل ليعمم الخاص على العام إذا تشابه فى كل الظروف، ويرى أن ذلك من جنس قياس التمثيل، ولا يوصف بعمومه إن لم يعلم أن الحكم العام لازم للقدر المشترك. وهذا إذا علم، علم فى جميع المعينات.

ويذهب ابن تيمية إلى أنه ليس من القضايا العاديات قضية كلية لا يمكن نقضها والفلاسفة أيضاً يجوزون خرق العادات، لكن يذكرون أن لها أسباباً فلكية أو قوى نفسانية أو أسباباً طبيعية، فهذه الثلاثة هى أسباب خرق العادات عندهم، ويعتقد الفلاسفة أيضاً أن معجزات الأنبياء وكرامات الأولياء والسحر هى أيضاً من هذا القبيل أى تعود إلى قوى نفسية أو طبيعية أو فلكية وهذا فى رأى ابن تيمية قول فاسد.

ثانياً الوجدانيات الباطنة:-

هى الطريق الثانى الذى يمكن تحصيل اليقين بواسطته بدون القضية الكلية فالوجدانيات الباطنية ليس فيها كلى مطلقاً، بل انها ادراك جزئى لايتشارك فيه

(١) نفس المرجع ص ٣٠٠، ٣٠١.

الناس، كادراك كل انسان لجوعه وعطشه، وجبه وبغضه وألمه ولذته وهذه كلها جزئيات. وانما يعلم الإنسان حال غيره، والقضية الكلية بواسطة قياس التمثيل^(١) ويرى ابن تيمية أن اختلاف الناس في ادراك الوجدانيات أشد من اختلافهم في ادراك بعض الحسيات المنفصلة، لأن ادراك الوجدانيات من الخصوص المدرك مائيس في الحسيات المنفصلة، فقد يتفق التشابه بين الناس في ادراك بعض الحسيات المنفصلة كالشمس والقمر، لكنهم لايتفقون أبداً في وجدانياتهم كالجوع والعطش وإن اشتركوا في نوعها فهي تشبه العاديات^(٢).

ثالثاً المجربات:-

هي أيضاً كلها جزئية . فإن التجربة لا تقع إلا على أمور معينة.

رابعاً المتواترات:-

هي أيضاً كلها جزئية لأن المتواتر "هو ما علم بالحس من مسموع أو مرئي فالسموع قول معين، والمرأى جسم معين، أو لون معين، أو عمل معين، أو أمر معين"^(٣).

خامساً الحدسيات:-

لا يمكن اعتبارها كلية يقينية أيضاً ولكن على فرض هذا فهي تشبه المجربات إذ الفرق بينهما لا يعود إلى العموم والخصوص، وانما يعود إلى أن المجربات تتعلق بما هو من أفعال المجربين، والحدسيات تكون من أفعالهم وبعض الناس يسمى الكل تجريبيات^(٤).

ويقول ابن تيمية أنه لم يبق مع المناطقة قضايا يمكن اعتبارها كلية إلا

(١) لتوضيح هذا نقول على سبيل المثال: أن فقدان الماء يولد العطش، هذه حالة وجدانية خاصة، وادراك شخصي للأثر، فإذا ثبت أن كل من لم يشرب الماء يشعر بالعطش وبحاجته للماء، أصبحت هذه قضية كلية، وعلماً بأحوال الغير ويرى ابن تيمية أننا نستطيع الوصول إليها بواسطة قياس التمثيل.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمبای ص ٣٠١.

(٣) نفس المرجع ص ٣٠٢.

(٤) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمبای ص ٣٠٢.

الأوليات التى هى البديهيات العقلية، والأوليات الكلية، انما هى قضايا مطلقة فى الأعداد والمقادير ونحوها مثل قولهم الواحد نصف الإثنين "والأشياء المساوية لشيء واحد متساوية" ونحو ذلك وهذه المقدرات فى الذهن ليست فى الخارج كلية^(١). وبهذا يبين ابن تيمية انه حتى القضايا الكلية البرهانية الوحيدة التى يستعملها المناطق فى قياسهم والتى يمكننا القطع بكليتها فعلا وهى "الأوليات الكلية" لا تستعمل فى شئ من الموجودات المعنية وانما تستعمل فى مقدرات ذهنية إذن لا يمكنهم معرفة الموجودات المعنية بالقياس البرهانى.

ويرى ابن تيمية أن الناس يشتركون كلهم، فى بعض المراتب وبعض السموعات، فإنهم يرون عين الشمس والقمر والكواكب، ويرون جنس السحاب والبرق، وإن لم يكن ما يراه هؤلاء عين ما يراه هؤلاء ... أما الشم والذوق واللمس، فهذا لا يشترك فيه جميع الناس فى شئ معين بل الذى يشمه بعض الناس ويذوقونه ويلمسونه غير ما يشمه ويذوقه غيرهم لكن قد يتفقان فى الجنس لا فى العين، وكذلك ما يعلم بالتواتر والتجريب والحدس^(٢) فإنه قد يتواتر لدى قوم أو يجرب قوم مالم يتواتر عند غيرهم أو يجربوه فإنهم يتفقون فى معرفة الجنس لا فى معرفة عين المجرب.

ومن الخطأ فى رأى ابن تيمية أن يقول المناطق أن المتواترات والمجربات والحدسيات يختص بها من علمها، فلا يقيم بها برهان على غيره. أى أنها ليست يقينية بينما يعتبرون الحسيات (المشمومات، والمذوقات، والملموسات) قضايا كلية يقينية والمسألة عكسية تماما، فالمتواترات والمجربات - فى رأى ابن تيمية - أقرب إلى اليقين من الحسيات. إن المتواترات مثلا تتقل بواسطة عدد كبير من الناس، وتصل إلى أسمع عدد كبير من الناس أيضا. بخلاف ما يدرك بالحواس فإنه يختص من أحسه^(٣) فإذا قال انسان مارأيت أو سمعت أو ذقت، فلا يمكنه أن يقيم على هذه برهانا على غيره وعلى فرض مشاركة البعض له فى تلك الحسيات فلا

(١) نفس المرجع ص ٣٠٢، ٣٠٣.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٨٥، السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٣٦.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٨٥، السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٣٧.

يمكن علمها لمن يحسها إلا بطريق الخبر.

❖ العلوم الفلسفية من المجربات في رأى ابن تيمية:-

إذا حاولنا أن نرجع العلوم الفلسفية إلى شئ من هذه المواد - التى ادعى المناطق أنها يقينية وأنها مقدمات للبرهان - لتبين أن عامة ما عندهم من العلوم الكلية بأحوال الموجودات هى من العلم بعادة ذلك الموجود، وهو ما يسمونه "الحدسيات" وعامة ما عندهم من العلوم العقلية والطبيعية، والعلوم الفلكية كعلم الهيئة فهو من المجربات وهذه العلوم لا يقوم فيها برهان على المنازع^(١) وذلك لأنها تعود إلى تجربة أو تجارب شخصية لأفراد من البشر، فلا تتواتر تلك القضايا تواتراً يقينياً، بل يمكن أن نقول أنها تنقل بواسطة ما يسمى فى الفقه "خبر الواحد".

يقول ابن تيمية أن ما يتواتر عندهم ما يذكرونه فى كتبهم من القضايا التجريبية والحسية "وغاية ما يوجد أن يقول بطليموس هذا مما رصد فلان. وأن يقول جالينوس هذا مما جربته أنا، أو ذكر لى فلان أنه جربه أو نحو ذلك من الحكايات. وليس فى هذا شئ من المتواتر وإن قدر أن غيره جرب أيضاً فذلك خبر واحد^(٢)."

ويقول ابن تيمية أنه إذا ما ذكر المناطق أن جماعة لا فرد واحد جربوا تجربة ما أو رصدوا شيئاً، فغاية ما نستطيع أن نقول عنه أنه من التواتر الخاص الذى تنقله طائفة.

فإذا كان المناطق الأرسطيون يزعمون أن ماتواتر عن الأنبياء - وهو ما قام اليقين على صدقه - لا يقوم عليه برهان، فلن يمكنهم أن يقيموا على غيره برهاناً يمثل هذا التواتر الخاص^(٣).

يقول ابن تيمية: "معلوم أن ... من يقول من الفلاسفة المتواترات لا يقوم بها البرهان على المنازع، ليدخل فى ذلك ما تواتر عن الأنبياء من الآيات والبراهين والمعجزات التى بعثوا بها، كما يدخلون ما أخذ عن الأنبياء من المقبولات - فيقال

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمبائى ص ٢٨٨.

(٢) نفس المرجع ص ٣١٣.

(٣) نفس المرجع ص ٢٨٨، ٢٩٤، السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٣٢٨.

لهم: من المعلوم بالإضطرار أن خروج محمد (ﷺ) ومجيئه بهذا القرآن أعظم عند أهل الأرض من تواتر وجود الفلاسفة كلهم.^(١)“

ويقول ابن تيمية أنه إذا كانت هذه حالة العلوم الطبيعية والفلكية، وهى أعظم ما يقوم عليه البرهان العقلى عند المناطقة الأرسطيون، فإن من ينظر فى كلام معلمهم الأول أرسطو فى الألهيّات ”لم يفده إلا العلم بأنهم كانوا من أجهل الخلق برب العالمين وأن كفار اليهود والنصارى أعلم منهم بالأمر“^(٢) ولا يقصد ابن تيمية بالأمر الألهيّة ما علمه الأنبياء بطريق الوحى، وما أخبروا به من الغيب، فذلك كما يقول ”أمر أعظم من أن يذكر فى ترجيحه على الفلاسفة“^(٣) إنما يقصد ابن تيمية بالأمر الألهيّة، العلوم العقلية التى بينها الرسل للناس بالبراهين العقلية فى أمر معرفة الله وتوحيده، ومعرفة أسمائه وألفاظه وصفاته وفى النبوات والمعاد. فكثيراً من ذلك قد بينه الرسل بالأدلة العقلية، وهذه العقليات الدينية الشرعية الالهية ليس فى علوم الفلاسفة ما يدل عليها. ويذهب ابن تيمية إلى أن أكثر كلام ابن سينا مثلاً فى الألهيّات مبنى على مقدمات سوفسطائية ملتبسة، ليست خطائية ولا جدلية ولا برهانية مثل كلامه فى توحيد الفلاسفة وفى أسرار الآيات وفى قدم العالم^(٤) ...

ويوجه ابن تيمية نقداً أخيراً لهذه المواد الكلية اليقينية فيقول: إن ”تقسيمها منتشر غير منحصّر يتعذر إقامة الدليل عليه“^(٥) فإذا كان المناطقة - أمثال ابن سينا وأتباعه - يقولون أن القضايا الواجب قبولها مثلاً هى الأوليات والحسيات والمجربيات والحدسيات والمتواترات، وربّما ضموا إلى ذلك قضايا معها حدودها، فإن ابن تيمية يقول: أنهم ”لم يذكروا دليلاً على هذا الحصر“^(٦) ومعنى هذا أنه لا يلزم أن كل مال لم يدخل فى قياسهم أن لا يكون معلوماً فلا يكون المنطق الأرسطى آلة

(١) ابن تيمية: ”الرد على المنطقيين“ طبعة بمبائى ص ٣٩١، ٣٩٢.

(٢) السيوطى: ”صون المنطق والكلام“ ص ٣٢٨.

(٣) ابن تيمية: ”الرد على المنطقيين“ طبعة بمبائى ص ٣٩٤.

(٤) نفس المرجع ص ٣٩٦.

(٥) ابن تيمية: ”الرد على المنطقيين“ طبعة بمبائى ص ٤٣٧، السيوطى: ”صون المنطق والكلام“ ص ٣٣٨.

(٦) ابن تيمية: ”الرد على المنطقيين“ طبعة بمبائى ص ٤٣٧.

قانونية تعصم مراعاتها من الخطأ لأن القضايا التي يمكن العلم بها بدون الطرق المنطقية لا يمكن وزنها في هذه الآلة، خاصة والمناطقه يكذبون بما لا يستدل عليه بقياسهم مثل أخبار الأنبياء فإذا كان أشرف العلوم لا يمكن معرفتها بالطرق المنطقية لزم أمران:-

أحدهما: أنه لا حجة لهم على ما يكذبون به، مما ليس في قياسهم دليل عليه.

الثاني: أن ما علموه خسيس بالنسبة إلى ما جهلوه. كما أنه لا يفيد السعادة ولا النجاة^(١).

ويريد ابن تيمية بهذا النقد أن يثبت عدم استقرار هذه المواد، والبعض منها يندرج تحت اسم واحد أو ينقسم فرد أو فرع منها إلى أقسام. ودعوى عدم الحصر أو انتشار التقاسيم حجة يوجهها ابن تيمية إلى سائر تقاسيم منطق أرسطو "فلا دليل لديهم على حصر أقسام الوجود في المقولات العشر، حتى جعل بعضهم أجناس الأعراض ثلاثة وقيل غير ذلك"^(٢) كذلك لا دليل لهم على حصر الموجودات في الجواهر الخمسة^(٣).

أيضاً حصر طرق الاستدلال في ثلاثة فقط. القياس والاستقراء والتمثيل - حصر باطل - كما سنبين ذلك بالتفصيل - لا دليل عليه، ولا يشمل كل طرق الاستدلال^(٤).

ويشير هذا النقد إلى اتجاه عام في نقد ابن تيمية، هو أن المنطق الأرسطي شيء وضعى اصطلاحى، وليس قانوناً عقلياً ملزماً أى أن هناك طرق أخرى مثله وقد تكون أفضل منه للوصول إلى اليقين، فتقاسيمه لم تستقر بعد، ولم تصل إلى درجة اليقين النهائى بل هى شيء نسبى بين النظائر سواء كانوا يونانيين أو مسلمين.

❖ طريق اكتساب القضية الكلية لا يعتمد على البرهان:

(١) نفس المرجع: ص ٤٣٨.

(٢) نفس المرجع ص ٣٠٣.

(٣) نفس المرجع ص ٣٠٣، ٣٠٤.

(٤) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٣٠٣.

لا يعترف ابن تيمية بالبرهان المنطقي طريقا لإكتساب القضية الكلية -
مثبتا تناقض المناطقة من خلال حوار جدلى معهم - ويرى أن الطريق لإكتسابها
هو قياس التمثيل فيقول: "إن حصول العلوم اليقينية الكلية والجزئية لا يفتقر إلى
برهانهم^(١) ويوضح ابن تيمية ذلك قائلا "أنه إذا كان لابد فى البرهان المنطقي من
قضية كلية، فالعلم بتلك القضية الكلية لابد له من سبب، فاذا قال المناطقة أنها:

أولا : تعرف باعتبار "الغائب على الشاهد" وأن "حكم الشيء" "حكم مثله" كما
إذا عرفنا أن "هذه النار محرقة" علمنا أن النار الغائبة محرقة لأنها مثله وحكم الشيء
حكم مثله، فان ابن تيمية يرد عليهم قائلا: "هذا استدلال بقياس التمثيل وهم يزعمون
أنه لا يفيد اليقين بل الظن، فاذا كانوا علموا القضية الكلية بقياس التمثيل رجعوا فى
اليقين إلى ما يقولون: أنه لا يفيد إلا الظن"^(٢)

ثانيا: أما إذا قال المناطقة أن العلم بالكليات يحصل فى النفس من واهب
العقل وذلك عند الإحساس بالجزئيات. أو أن النفس تستمد عند الإحساس
بالجزئيات لأن يفيض عليها الكلى من واهب العقل أو من العقل الفعال ... فان ابن
تيمية يرد عليهم قائلا: "الكلام فى ما به يعلم أن ذلك الحكم الكلى الذى فى
النفس علم لا ظن ولا جهل"^(٣).

فاذا قال المناطقة أن أن هذا يعلم بالبدية والضرورة كان هذا - فى رأى
ابن تيمية - قولاً بأن القضايا الكلية معلومة بالبدية والضرورة، وأن النفس
مضطرة إلى هذا العلم. وهذا إن كان حقا فالعلم بالأعيان المعينة وبأنواع الكليات
يحصل أيضا فى النفس بالبدية والضرورة " فان جزم العقلاء "بالشخصيات" من
الحسيات أعظم من جزمهم "بالكليات" وجزمهم بكلية "الأنواع" أعظم من جزمهم
بكلية "الأجناس" والعلم بالجزئيات أسبق إلى الفطرة فجزم الفطرة بها أقوى. ثم
كلما قوى العقل اتسعت "الكليات" وحينئذ فلا يجوز أن يقال أن العلم بالأشخاص

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٢٦.

(٢) نفس المرجع ص ٢٢٦.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٢٧.

موقوف على العلم "بالأنواع والأجناس" ولا أن العلم بالأنواع موقوف على العلم بالأجناس بل قد يعلم الإنسان "أنه حساس متحرك بالأرادة" قبل أن يعلم أن "كل إنسان كذلك ويعلم أن" الإنسان كذلك قبل أن يعلم أن "كل حيوان كذلك" فلم يبق علمه "بأنه أو" بأنه غيره من الحيوان حساس متحرك بالإرادة موقوفاً على البرهان" وإذا علم أن حكم سائر الناس وسائر الحيوان فالتنفس تحكم بذلك بواسطة علمها أن "ذلك الغائب مثل هذا الشاهد" أو أنه يساوية في السبب لكونه حساس متحركاً بالإرادة، ونحو ذلك من قياس "التمثيل والتعليل" الذي يحتج به الفقهاء في إثبات الأحكام الشرعية^(١).

وبهذه يوضح ابن تيمية أننا لا نعتمد على البرهان المنطقي في إكتساب القضايا الكلية، مؤكداً أن استنباط الكليات من الجزئيات إنما يكون عن طريق قياس التمثيل أو قياس الغائب على الشاهد، فالإنسان يبدأ صلته بالمعرفة عن طريق الأشياء الجزئية المتصل بها ثم يعمم معرفته بالجزئيات على الكليات. وكلما قوى عقله واكتملت مداركه اتسعت معرفته بالكليات حيث يطابق معرفته الجزئية على ما يمثّلها حتى يصل إلى الكليات اليقينية. أي أننا نستخدم طريقاً ينتقل بنا من جزئى إلى جزئى، وهذا الطريق في منطق أرسطو ظنى، بينما قياس التمثيل أو الغائب على الشاهد - في رأى ابن تيمية - إذا ما نظمته التجربة وحددته مسالك العلة أصبح موصلاً إلى اليقين وهذا ما لم يعرفه المنطق الأرسطى. فجميع نتائج المنطق الأرسطى يمكننا الوصول إليها بدون القياس المنطقي المعقد وذلك لأن العلم ليس موقوفاً عليه.

❖ إعراف ابن تيمية بفائدة القضية الكلية:

على الرغم من انكار ابن تيمية ضرورة القضية الكلية لتحصيل العلوم، وتأكيدِه على أن البرهان لا يفيد العلم بشيء لأنه لا يفيد إلا العلم بالكليات وهى أمور مقدرة فى الأذهان ولا وجود لها فى الأعيان، بل وعلى الرغم من عدم اعترافه بالبرهان المنطقي طريقاً لاكتساب القضية الكلية، أقول على الرغم من

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٠٣.

هذا كله إلا أنه يعود ويعترف بفائدتها في البرهان من ناحيتين:

أولاً: في الأوليات أو البديهيات العقلية، ثانياً: في الأبحاث الدينية

أولاً: القضية الكلية في الأوليات :

يعترف ابن تيمية بأن الأوليات قضاياها كلية وأن البرهان يفيد في العلم الرياضى فيقول: "فلم يبق معهم إلا الأوليات التى هى البديهيات والمقادير، ونحوها مثل قولهم الواحد نصف الإثنين والأشياء المساوية لشيء واحد متساوية وغير ذلك، وهى مقدرات فى الذهن ليست فى الخارج كلية^(١) ويرى ابن تيمية ان البرهان القياسى لا يدل على شيء دلاله مضطرده سالمة من الفساد إلا فى هذه المواد الرياضية فان علم الحساب الذى هو "علم بالكم المنفصل" والهندسة التى هى "علم بالكم المتصل" علمان يقينيان لا يحتملان النقيض البتة، مثل جمع الأعداد وقسمتها، وضربها ونسبة بعضها إلى بعض ... ويضرب ابن تيمية أمثله رياضية متعددة ليقرر فى النهاية أن تلك الأمور وأمثالها "مما يتكلم فيه الحساب أمر معقول، مما يشترك فيه ذوو العقول. وما من أحد من الناس إلا يعرف منه شيئاً، فانه ضرورى فى العلم ضرورى فى العمل ... ولاريب أن قضاياها كلية واجبة القبول لا تنقض البتة^(٢) .

ويرى ابن تيمية أن تقسيم المناطق العلوم إلى الطبيعى والرياضى والآلهى، وجعلهم الرياضى أشرف من الطبيعى، والآلهى أشرف من الرياضى هو مما قلبوا به الحقائق "فان العلم الطبيعى هو العلم بالأجسام الموجوده فى الخارج ومبدأ حركاتها وتحولاتها من حال إلى حال وما فيها من الطبائع - أشرف من مجرد تصور "مقادير مجردة" وأعداد مجردة" فان كون الإنسان لا يتصور إلا شكلاً مدوراً أو مثلثاً أو مربعاً - ولو تصور كل ما فى إقليدس - لا يتصور إلا أعداد مجردة ليس فيها علم بموجود فى الخارج وليس ذلك كمالات للنفس ولو أن ذلك يطلب فيه معرفة المعدودات والمقدرات الخارجية التى هى أجسام وأعراض لما جعل علماً.

(١) السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢١٦.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المتطهين" ج ١ ص ٢٦٤، ٢٦٣، السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٢٨، ٢٢٩.

وإنما جعلوا "علم الهندسة" مبدأ لعلم الهيئة، ليستعينوا به على براهين الهيئة أو ينتفعوا به فى عمارة الدنيا^(١).

وهنا يتضح منهج ابن تيمية فى المعرفة وهو المنهج الذى يجعل المحسوس أصلاً لكل المعارف، إذ المعارف غير المحسوسة إنما تقوم على التصور الذى ليس فيه دقة العيان على أن التصور أساسه المدركات الحسية فمنها يأخذ وإليها يعود^(٢). ويدون هذه النزعة العلمية لا يصبح أى فرع من فروع المعرفة الإنسانية علماً، لهذا فالترقى من الشكل المحسوس إلى الشكل المعقول - على أساس أن الأول طريق المعرفة والثانى غايتها - خطأ فى رأى ابن تيمية - وهذا إن دل على شئ إنما يدل على ضعف والتواء عقلى، وتعذر المعرفة لدى هؤلاء المناطق اليونانيين واتباعهم من مفكرى الإسلام، إلا بالطرق البعيدة وفى هذا الصدد يقول ابن تيمية "وكان مبدأ وضع "المنطق من" "الهندسة" فجعلوه أشكالاً كالأشكال الهندسية وسموه حدوداً كحدود تلك الأشكال لينتقلوا من الشكل المحسوس إلى الشكل المعقول، وهذا لضعف عقلهم وتعذر المعرفة عليهم إلا بالطرق البعيدة"^(٣).

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٦٣، السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٢٨.
(٢) د. محمد إقبال: "تجديد التفكير الدينى فى الإسلام" ترجمة عباس محمود- طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨ م ص ١٤٨.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٦٩، السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٤٢. وهنا يربط ابن تيمية بين المنطق وعلم الهندسة على أساس أن الثانى كان مبدأ الأول مخالفاً بذلك رأى معظم مؤرخى الفكر الفلسفى، فقد قالوا: أن أرسطو لم يدخل المنطق فى اقسام العلم النظرى لأن موضوعه ليس وجودياً لكنه ذهنى، إذ هو علم قوانين الفكر بصرف النظر عن موضوع الفكر وعلى ذلك فهو علم يتعلم قبل الخوض فى أى علم آخر، ليعلم به أى القضايا يطلب البرهان عليه، وأى برهان يطلب لكل قضية. فإن من الخلف طلب العلم ومنهج العلم فى أن واحد، وليس هذا ولا ذاك بسهل التناول. وإذن فالمنطق علم جديد ينشأ من رجوع العقل على نفسه لتقرير المنهج العلمى فموضوعه صورة العلم لامادته.

أنظر: يوسف كرم: "تاريخ الفلسفة اليونانية" دار القلم - بيروت ص ١١٨، ١١٩. ولكن مهما حاول المناطق الأرسطيون أن يغالوا فى الصورية والتجريد، فإن المعقولات الذهنية التى هى حقائق المنطق ليست فى أساسها إلا وقائع جزئية خارجية، وهذا ما يريد ابن تيمية أن يثبته وهو يتمشى مع مذهبه المام فى أن الحقائق الخارجية هى أساس الحقائق الذهنية.

فالشكل المحسوس عند ابن تيمية هو المعرفة ذاتها: وما وراءه باطل ومن هنا أخطأ المناطق في رأيه حين ترقوا من هذا الشكل المحسوس إلى الشكل المعقول على اعتبار أن الأول طريق المعرفة والثاني غايتها.

ويقول ابن تيمية أن الرياضيات كانت بداية فلسفة فيثاغورس فكانوا يسمون أصحابه "أصحاب العدد"، وكانوا يظنون أن الأعداد المجردة موجودة خارج الذهن ثم تبين لأفلاطون وأصحابه غلط ذلك وظنوا أن الماهيات المجردة "كالإنسان المطلق" و"الفرس المطلق" موجودات خارج الذهن وأنها أزلية أبدية. ثم تبين لأرسطو وأصحابه غلط ذلك، فقالوا: بل هذه الماهيات المطلقة موجودة في الخارج مقارنة لوجود الأشخاص. وسار أتباع أرسطو المتأخرين على هذا وهو أيضا غلط.

وهكذا يرفض ابن تيمية هذه المذاهب الثلاثة - الفيثاغورية القائلة بالأعداد المجردة، والأفلاطونية القائلة بالماهيات المجردة، والأرسطية القائلة بالماهيات المطلقة مقارنة لوجود الأشخاص (المعينات) - ليوضح لنا مذهبه الأسمى وهو أن "ما في الخارج ليس بكلى أصلا، وليس في الخارج إلا ما هو معين مخصوص. وإذا قيل "الكلى الطبيعي" في الخارج فمعناه أن ما هو كلى في الذهن هو مطابق للأفراد الموجودة في الخارج مطابقة "العام لأفراده"^(١). فالموجود في الخارج لا بد أن يكون معينا لا كليا، ولكن فيه حصة من الكل وما في الذهن نطلق عليه أنه قد يوجد في الخارج ولكن إذا وجد في الخارج فإنه لا يكون إلا معينا لا كليا. فكونه كليا مشروطا بكونه في الذهن. "ومن أثبت ماهية لا في الذهن ولا في الخارج فتصور قوله تصورا تاما يكفى في العلم بفساد قوله"^(٢).

فابن تيمية في هذه النظرة إلى الوجود من القائلين بالإسمية ونستطيع أن نقول أنه قد إستمد هذه النزعة الإسمية من الرواقية^(٣). عن طريق المتكلمين. وإذا

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٦٥، ابن تيمية: "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول" ج١ ص ١٢٥: ١٢٧، السيوطي: "صون المنطق والكلام" ص ٢٢٩.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٦٦.

(٣) أقام الرواقيون منطلقا لا تتعارض فيه المعرفة الحسية مع المعرفة العقلية، فبحثوا عن "الحقيقة" في الأمور الوجودية الواقعية التي يشهدها الناس في تجارب حياتهم. وأول هذا الأمور أنه لا

كان ابن تيمية يتفق فى هذه النزعة الإسمية مع الرواقيين، فهو أيضا يتفق فيها مع كثير من الفلاسفة المحدثين مثل أسبينوزا Spinoza (متوفى سنة ١٦٧٧م) وجون لوك J.Locke (متوفى سنة ١٧٠٤)، وجون استيوارت مل J.S.MILL (متوفى سنة ١٨٧٣).

ولعل اسمية ابن تيمية هذه مما يفرق بين منطقته والمنطق الأرسطى، فالمنطق التيمى يرى أن الوجود الحقيقى هو وجود الأفراد والأشخاص دون المعانى والكليات. اما المنطق الأرسطى فهو قائم على الماهيات والكليات.

لكن وعلى الرغم من اعتراف ابن تيمية بصدق العلم الرياضى وهو - العلم الذى تقوم عليه براهين صادقة - إلا أنه يرى أنه ليس هو العلم الذى يطلب لذاته - ولا تكمل به النفس ولا تتجو من عذاب النار، ولا تتال سعادة. وإذا كانت هناك فائدة له فهو أن النفس تلتذ به كما تلتذ بغير ذلك، فان الإنسان يلتذ بعلم ما لم يكن علمه، وسماع ما لم يكن سمعه، إذن لم يكن مشغولا عن ذلك بما هو أهم عنده منه، كما قد يلتذ بأنواع من الأفعال التى هى من جنس اللهو واللعب^(١).

فمعرفة الرياضيات إذن ترف عقلى لكن ابن تيمية يضيف إلى هذا فائدة أخرى فيقول: "وأیضا ففى الإدمان على معرفة ذلك تعتاد النفس العلم الصحيح والقضايا الصحيحة والقياس المستقيم. فیکون فى ذلك تصحيح الذهن والإدراك، وتعود النفس أنها تعلم الحق وتقبله، لتستعين بذلك على المعرفة التى هى فوق ذلك"^(٢).

يوجد خارج الذهن إلا أفراد معينة مشخصة، وإلا أشياء محسوسة. أما الأجناس والأنواع والصور والمثل وغير ذلك من المعانى العامه فهى عندهم أسماء، وليس لها وجود خارج الذهن. إنما الموجود فى الخارج أى الموجود وجودا حقيقيا فهى جزئيات محسوسة. والرواقيون بهذه النظرة إلى الوجود من القائلين بالاسمية، فالمعرفة عندهم ليست عبارة عن قوانين عامة مجردة فحسب بل هى شخصية تنصب على أفراد ويرتبط بعضها ببعض.

أنظر د. عثمان أمين: "الفلسفة الرواقية" الطبعة الثالثة - القاهرة سنة ١٩٧١م ص ١١٩. وما بعدها.

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٦٧، السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٤٠.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٦٧، السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٤٠.

ثانيا : القضية الكلية فى الأبحاث الدينية :

يعترف ابن تيمية أيضا بفائدة القضية الكلية فى الأبحاث الدينية، ولعل السبب فى هذا أنه وجد فى تراس الرسول (ﷺ) قضايا كلية، فتراه يقول: أنه "من المواد المعلومة بأقوال الأنبياء فإنه يظهر الإحتياج إلى القضية الكلية، كما إذا أردنا بيان تحريم النبيذ المتنازع فيه فقلنا "النبيذ مسكر" وكل مسكر حرام" أو قلنا "أنه خمر" "وكل خمر حرام"^(١) لكن "كل خمر" ينبهنا ابن تيمية إلى أن هذه القضية الكلية ليست على النظم المنطقى اليونانى، وذلك أن تكون "كل خمر حرام" هو مما علمه المسلمون فلا يحتاجون إلى معرفة ذلك "بالقياس" وإنما شك بعضهم فى أنواع من الأشربة المسكرة كالنبيذ المصنوع من العسل والحبوب وغير ذلك ... فأجابهم النبى (ﷺ) - وكان قد أوتى جوامع الكلم - بقضية كلية وبين بها أن كل ما يسكر فهو مُحرم وبين أيضا أن كل "ما يسكر فهو خمر" وهاتان القضيتان صادقتان متطابقتان العلم بأيهما كان يوجب العلم "بتحريم كل مسكر" إذ ليس العلم بتحريم كل مسكر متوقفا على العلم بهما جميعا فان من علم أن النبى (ﷺ) قال "كل مسكر حرام" وهو من المؤمنين به علم أن "النبيذ المسكر حرام" ولكن قد يحصل له الشك .. هل أراد "القدر المسكر" أم أراد "جنس المسكر" وهذا شك فى مدلول قوله، فإذا علم مراده (الكلية) علم المطلوب^(٢).

ويفرق ابن تيمية بين القضايا الكلية المتلقاه من الرسول (ﷺ)، والقضايا الكلية المنطقية: فيقول : فالقضايا الكلية المتلقاه عن الرسول تقيد العلم فى المطالب الألفية. وأما ما يستفاد من علومهم فالقضايا الكلية فيه إما متيقنة، وإما انها بمنزلة قياس التمثيل، وإما أنها لاتقيد العلم بالموجودات المعينة بل بالمقدرات الذهنية كالحساب والهندسة، فإنه وإن كان ذلك يتناول ما وجد على ذلك المقدار، فدخل المعين فيه لا يعلم بالقياس بل بالحس^(٣).

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٣١، السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٢٥.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٣١، السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٢٥، ٢٢٦.

(٣) السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٢٨، ٢٢٩.

•.....•

وإذا كان ابن تيمية: قد اعترف بفائدة القضية الكلية فى نطاق الرياضيات والأبحاث الدينية، فإننا نراه أيضا يعترف بفكرة الكلى نفسها قائلا: أنه من أخص صفات العقل التى فارق بها الحس، إذ الحس لا يعلم إلا معيناً، والعقل يدركه كليا مطلقا، لكن بواسطة التمثيل ثم العقل يدركها كلها مع غروب الأمثلة المعينة عنها، لكن هى فى الأصل إنما صارت فى ذهنه كلية عامة بعد تصويره لأمثال معينة من أفرادها^(١).

فالحس اذن لا يدرك إلا الجزئى والعقل يتجاوز الجزئيات إلى الحكم على الكليات ولكن هذه الكليات التى يعرفها العقل أو النفس هى طريق لمعرفة الجزئيات . والنفس إنما تحب معرفة الكليات لتحيط إحاطة تامة بالجزئيات . فاذا لم تحصل ذلك لم يتم للنفس أدنى كمال.

لذلك يرى ابن تيمية أن: "من لم يثبت للرب إلا معرفة الكليات كما يزعمه ابن سينا وأمثاله وظن ذلك كمالا للرب وكذلك يظنه كمالا للنفس بطريق الأولى - لاسيما إذا قال أن النفس لا تدرك إلا الكليات وإنما يدرك الجزئيات البدن - فهذا فى غاية الجهل. وهذه الكليات التى لا تعرف بها الجزئيات الموجودة لا كمال فيها البتة. والنفس إنما تحب معرفة الكليات لتحيط بها بمعرفة الجزئيات فإذا لم يحصل ذلك لم تفرح النفس بذلك"^(٢). ومن خلال هذا النص تتضح لنا عبقرية ابن تيمية الفكرية. إنه يربط بين نظرية اليونان فى العلم الكلى وأنه أشرف العلوم، وأن العلم الجزئى علم غير مكتمل، ونظرية متفلسفة الإسلام - متابعين لأرسطو - أن الله يعلم الكليات فقط ولا يعلم الجزئيات. وبهذه أدرك ابن تيمية الصلة بين المنطق الأرسطى والميتافيزيقية الأرسطية^(٣). ويرى ابن تيمية أن النفس تحب معرفة الجزئيات، أما القول بأن معرفة الكليات كافية فى تحقيق العلم فخطأ، لأن الكليات إنما تتحقق فى الأذهان لا فى الأعيان والعلم الحق ليس معرفة فقط لما هو فى الأذهان بل لما هو فى الأعيان. "ومعلوم أن النفس لو قدر أن كمالها فى العلم فقط، وأن هذه قضية كاذبة، فليس هذا علما تكمل به النفس إذ لم تعلم شيئا من الموجودات ولا صارت عالما معقولا

(١) نفس المرجع: ص ٣١٨

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٧٠، السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٤٢.

(٣) د. على سامى النشار: "مناهج البحث" ص ١٧٧.

موازياً للعالم الموجود، بل صارت عالماً لأمر كلية مقدرة لانعلم بها شيئاً من العالم الموجود، وأى خير فى هذا فضلاً عن أن يكون كمالاً؟^(١)

فالنفس إذن لا تكمل بالقوة العلمية النظرية فقط، بل لابد أيضاً من القوة العملية لذلك يرى ابن تيمية أنه لو قدر أن النفس تكمل بمجرد العلم كما زعموه مع أنه قولاً باطل فإن النفس لها قوتان قوة علمية نظرية وقوة إرادية عملية، فلا بد من كمال القوتين بمعرفة الله وعبادته. وعبادته تجمع محبته والذل له، فلا تكمل نفس قط إلا بعبادة الله وحده لا شريك له والعبادة تجمع معرفته ومحبته والعبودية له.^(٢)

لذلك يرى ابن تيمية أن الجهمية قد أخطأوا حين قالوا: "الإيمان مجرد معرفة الله" وذلك لأنهم لم يجمعوا بين علم النفس وبين إرادتها التى هى مبدأ القوة العملية، وجعلوا الكمال فى نفس العلم وإن لم يصدق قول ولا عمل ولا اقتتران به من الخشية والمحبة والتعظيم وغير ذلك مما هو من أصول الأيمان ولوازمه.^(٣)

وواضح أن فكرة ابن تيمية هنا تطبيق دقيق لمبدئه العام عما ينتهـ، إليه المنطق الأرسطى من إنكار للدين، لأنه إذا كان العلم هو الكمال فى ذاته، لكان العلم بالله ومعرفته كافيين بدون أن يثبت العلم بالله ومعرفته. عبادة وعمل من أجل ذلك ينقض ابن تيمية فكرة الجهمية أن الإيمان هو معرفته بالله فقط وأن العمل ليس ركناً من الإيمان، ويعتقد أن هذا الأصل الجهمى قد خرج على طريقة اليربـان.

هذا وقد يعتقد البعض أن ابن تيمية باعترافه بالقضية الكلية فى نطاق الأبحاث الدينية والرياضية قد تناقض مع نفسه وذلك بعد أن أنكر أولاً - وهو فى مجال الرد على المناطقة - ضرورتها فى تحصيل العلوم، والحقيقة أنه لم يتناقض، كل ما هناك أننا لابد أن نضع فى الاعتبار تفريق ابن تيمية الأساسى بين مجال العلوم الدنيوية التى تعلم بالعقل والعلوم الدينية التى لاتعلم بمجرد العقل فقط.

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٥٢، ٢٥٣.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٧٧، ابن تيمية: "رسالة العبودية" مطبعة المدنى بالقاهرة سنة ١٩٧٨م.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٧٧، ٢٧٩.

فقد أنكر ابن تيمية - وهو بصدد الرد على المناطقة في مجال العلوم الدنيوية العقلية - ضرورة البرهان المنطقي المعتمد على القضية الكلية في تحصيل العلوم وذلك لأن البرهان المنطقي لا يفيد العلم بشيء من المعينات الموجودة في الخارج، فانه لا يفيد إلا العلم بالكليات وهي أمور مقدرة في الأذهان ولا وجود لها في الأعيان فلا يعلم به موجود أصلاً ومن ثم أكد ابن تيمية أن تحصيل العلوم اليقينية كلية كانت أو جزئية في مجال العلوم الدنيوية العقلية لا يفتر إلى البرهان المنطقي الشمولي المعتمد على القضية الكلية، بل الطريق إلى إستباط الكليات من الجزئيات إنما يكون عن طريق قياس التمثيل أو قياس الغائب على الشاهد. أما في مجال الشرعيات أو العلوم الدينية فالأمر جد مختلف في رأى ابن تيمية، ففيها إذا كانت القضية الكلية معلومة بنص المعصوم فهنا يكون الاستدلال بها أولى من قياس التمثيل وفي هذا الصدد يقول ابن تيمية: "وقياس التمثيل يمكن جعله قياس شمول لكن قد يكون بيان صحته محتاجاً إلى بيان إحدى مقدمتيه لاسيما الكبرى" فإنها هي في الغالب التي تحتاج إلى البيان وإذا كان كذلك فالأصل المقيس عليه أولاً أسهل في البيان فقياس التمثيل أعون على البيان إلا إذا كانت القضية الكلية معلومة بنص المعصوم فهنا يكون الاستدلال بها أولى من الاستدلال بمقياس التمثيل، لكن الدليل هنا يكون شرعياً لم تعلم بمجرد العقل. وهم (يقصد المناطقة) يتكلمون فيما يعلم بمجرد العقل، والكلام مع من يجعل مواد البرهان القضايا الكلية المعلومة بدون قول المعصوم. بل قد يسمون القياس المستدل على إحدى مقدماته بقول المعصوم من "الخطابي" و"الجدلي" لأنهم يجعلون تلك القضايا من "المسلمات" والمقبولات لا من البرهانيات اليقينية^(١).

ولعل عدم الانتباه إلى هذه التفرقة بين العلوم الدنيوية والعلوم الدينية هي التي أوقعت المستشرق جولد زيهير في الخطأ عندما حكم على ابن تيمية بأنه من المتشددین بعنف ضد علوم الأوائل بما فيها المنطق والفلسفة واتهمه بأنه "لا يريد أن يفهم من لفظ علم إلا العلم الموروث عن النبي (ﷺ)، فإن ماعدها إما أن يكون غير

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٤٢٧، ٤٢٨.

نافع وإما ألا يكون علما مطلقا وإن سمي بهذا الاسم^(١).

والحقيقة أن موقف ابن تيمية تجاه علوم الأوائل ليس بهذا العنف الذي يصوره جولد زيهر فكلام ابن تيمية في هذا النص الذي اعتمد عليه جولد زيهر - وهو من رسالته الوصية الصغرى - كان عن العلوم الشرعية فقط لا العلوم كلها وهو بصدد الحديث عن العلم الذي لا ينفع وذلك ردا على سؤال وجه إليه من سائل طلب منه أن يرشده إلى كتاب يعتمد عليه في علم الحديث وفي غيره من العلوم الشرعية^(٢).

فكان مما رد به شيخ الإسلام على هذا السؤال قوله: "وأما ما تعتمد عليه من الكتب في العلوم (وواضح أن ابن تيمية يقصد بالكتب هنا الكتب الخاصة بالعلوم الدينية) فهذا باب واسع وهو أيضا يختلف باختلاف نشأ الإنسان في البلاد فقد يتيسر له في بعض البلاد من العلم أو من طريقه ومذهبه فيه ما لا يتيسر له في بلد آخر لكن جماع الخير أن يستعين بالله (ﷻ) في تلقى العلم الموروث عن النبي (ﷺ) فإنه هو الذي يستحق أن يسمى علما وما سواه إما أن يكون علما فلا يكون نافعا وإما أن لا يكون علما وإن سمي به ولأن كان علما نافعا فلا بد أن يكون في ميراث محمد (ﷺ) ما يغني عنه مما هو مثله وخير منه^(٣).

لقد أوضح ابن تيمية هنا أن العلم عنده (وهو يقصد في مجال العلوم الشرعية) هو العلم الموروث عن النبي (ﷺ)، وماعدا ذلك إما أن يكون علما أو لا علم وإذا كان علما فإما أن يكون غير نافع وإما أن يكون نافعا ولكنه إذا كان نافعا فلا بد أن يكون العلم النبوي محتويا على خير منه أو على الأقل مثله مما يغني عنه. إن جولد زيهر لم يستطع أن يعرف بدقة مفهوم العلم عند ابن تيمية وذلك لاعتماده على نص مبتور له - والاعتماد على نصوص مبتورة يتر الحقيقة ويشوهها - فظن أن مفهوم العلم عند ابن تيمية قاصرا على العلم الموروث عن الرسول (ﷺ) وهذا

(١) د. عبد الرحمن بدوي: "التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية" ص ١٢٧.

(٢) ابن تيمية: "مجموعة الرسائل الكبرى" المطبعة العامرة الشرفية بمصر - الطبعة الأولى - سنة

١٣٢٢هـ رسالة الوصية الصغرى ص ٢٣١.

(٣) ابن تيمية: "مجموعة الرسائل الكبرى" المطبعة العامرة الشرفية بمصر - الطبعة الأولى - سنة

١٣٢٢هـ - رسالة الوصية الصغرى ص ٢٣٨، ٢٣٩.

خطأ. ولو كان جولد زيهراً قرأ كثيراً في مؤلفات ابن تيمية وتعدى هذه الرسالة (الوصية الصغرى) إلى الرسالة السابقة عليها (رسالة الفرقان) لفهم مقصود ابن تيمية بدقة. يقول ابن تيمية في رسالة الفرقان: "العلم ما قام عليه الدليل والنافع منه ما جاء به الرسول وقد يكون علم من غير الرسول لكن في أمور دنيوية مثل الطب والحساب والفلاحة والتجارة وأما الأمور الإلهية والمعارف الدينية فهذه العلم فيها ما أخذ عن الرسول فالرسول أعلم الخلق بها وأرغبهم في تعريف الخلق بها وأقدرهم على بيانها وتعريفها فهو فوق كل أحد في العلم والقدرة والإرادة وهذه الثلاثة بها يتم المقصود ومن سوى الرسول إما أن يكون علمه بها (أى بالعلوم الدينية) نقص أو فساد وإما أن لا يكون له إرادة فيما علمه من ذلك فلم يبينه إما لرغبة وإما لرهبة وإما لغرض آخر وإما أن يكون بيانه ناقصاً ليس بيانه البيان عما عرفه الجنان^(١) .

وواضح من هذا النص تقريظ ابن تيمية بين العلوم الدينية وهى التى قصد أنها لا تؤخذ إلا عن الرسول وبين العلوم الدنيوية. ومن هنا ندرك أن ابن تيمية لم يهاجم علوم الأوائل ولم يتشدد ضدها على النحو الذى تصوره جولد زيهراً ولم يخاصم المنطق والفلسفة بصفة عامة بل اعترف أن من العلوم الأخرى غير الدينية ما هو نافع فهو لم يحرم الاشتغال بالمنطق كما فعل بعض المتشددين ولم يعتبره خطأ فى مجمله، وإنما الخطأ فى بعض قضاياها وفى هذا الصدد يقول ابن تيمية فى مقدمة كتابه "الرد على المنطقيين": "كنت أحسب أن قضاياها صادقة لما رأيت من صدق كثير منها، ثم تبين لى فيما بعد خطأ طائفة من قضاياها..."^(٢)، وعن السماح للناس بالاشتغال بالمنطق يقول ابن تيمية: "فأراد بعض الناس أن يكتب ما علقته اذ ذاك من الكلام عليهم فى المنطق فأذنت فى ذلك لأنه يفتح باب معرفة الحق..."^(٣).

ولعل هذا النقد يفضى بنا إلى الحديث عن العلم عند ابن تيمية.

(١) ابن تيمية: "مجموعة الرسائل الكبرى" ج١ رسالة الفرقان ص ١٠٥، ١٠٦.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٥٢، ٥٤.

(٣) نفس المرجع: ص ٥٥.

❖ مصدر العلم وطريقة عند ابن تيمية:

لم يقبل ابن تيمية القضية الكلية كأساس أو مصدر للعلم، وذلك لأن أساس العلم عنده هو الحس أو التجربة وهو بهذا يسبق ويكون ومل في جعلهما التجربة أو الاستقراء أساس المعرفة^(١). فالمنهج التجريبي الحديث يستند إلى التجربة الحسية في تحصيل المعرفة، يرى ابن تيمية أيضا أ، التجربة هي الطريق الأساسى فى اكتساب المعرفة والتجربة وحدها فى رأيه هى التى تؤدى إلى الكشف عن الحقيقة، كما أن تكرارها يؤدى إلى تكوين الكليات العقلية اليقينية. يقول ابن تيمية: "فالحس به يعرف الأمور المعينة، ثم إذا تكررت مرة بعد مرة أدرك العقل أن هذا بسبب القدر المشترك الكلى ففضى قضاء كليا أن هذا يورث اللذة الفلانية وهذا يورث الألم الفلانى"^(٢).

وبذلك يستند ابن تيمية فى تدعيم منهجه التجريبي على إنكار القضية الكلية التى تشكل أساس المنطق الأرسطى، ويتخذ من القضية الجزئية أو قياس التمثيل أساسا لمنهجه التجريبي فى المعرفة. فإذا كانت القضية الكلية هى مادة البرهان عند أرسطو، فإن ابن تيمية لا يعتبر أن لها أى فائدة، فالكليات انما تكون فى الأذهان لا فى الأعيان وعلى هذا فالبرهان لا يوصل إلى العلم بشئ موجود "بل بأمور مقدرة فى الأذهان لا يعلم تحقيقها فى الأعيان"^(٣).

فالقضية الوحيدة التى يعترف بها ابن تيمية إذن هى القضية الجزئية المحسوسة التى لا يتحقق فيها سوى العلاقة المشتركة بين محسوس ومحسوس وبين

(١) المنطق الاستقرائى فى الغرب ويرجع الفضل فيه إلى المدرسة الإنجليزية وفى طليعتها فرنسيس بيكون المتوفى سنة ١٦٢٦ م، وجون استيوارت مل المتوفى سنة ١٨٧٢ م. وقد كان أولهما باتفاق أكثر مؤرخى الغرب واضع أساس المنهج التجريبي الحديث الذى حاول أن يقفادى نقائص الاستدلال القياسى القديم، أما الثانى فيرجع إليه الفضل فى إكمال النقص الذى عيب على منهج بيكون واستيفاء مراحل المنهج العلمى الحديث. أنظر د. توفيق الطويل : "جون استيوارت مل" دار المعارف - القاهرة - نوايخ الفكر الغربى ص ١٣١ : ١٥٤.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بومباى ص ٢٨٦.

(٣) السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٢٨.

معينات تشترك فى حكم واحد لازم لهذه المعينات. يقول ابن تيمية: "إن القضايا الحسية لا تكون إلا جزئية فتحن لو لم ندرك بالحس إحراق هذه النار وهذه النار لو ندرك أن كل نار محرقة، لم يكن لنا طريق نعلم به صدق هذه القضية الكلية علما يقينياً إلا والعلم بذلك ممكن فى الأعيان المعينة بطريق الأولى^(١). فالتجربة أقرب إلى الحقيقة مما يدعيه الفلاسفة بقياسهم وتجارب الأطباء - فى رأى ابن تيمية أصدق، مما يذكره الفلاسفة فى كتبهم من القضايا التجريبية، لأن قضاياهم التجريبية ترجع - كما سبق أن ذكرنا - إلى تواتر الخبر "الواحد" لكن ما يدعى فى تجارب الأطباء من الأدوية أقرب إلى التسليم مما يدعونه (أى الفلاسفة) فى تجاربهم الرصيدة وذلك لاشتراك كثيراً من الأطباء فى تجربة الدواء الواحد، وأيضاً فلكثرة وجود ما يدعى فيه التجربة من النبات وتواطىء المجربين له وليس كذلك ما يدعونهم فى فلسفتهم فإننا رأينا تجارب الأطباء على غير منوالهم، وعلمنا صدقها كثيراً ... فالأطباء فى تجاربهم أسد حالاً منهم، لأن القوم إنما يذكرون دواء موجوداً يمكن تجربته كثيراً لوجوده وكثرة المحتاجين إليه ممن يصيبه ما يقال أن ذلك الدواء يؤثر فيه شفاء ..."^(٢).

وهنا يصل ابن تيمية - قبل مفكرى الغرب المحدثين - إلى القمة فى فلسفة المنهج التجريبى بنقضه للمنطق اليونانى القياسى، ودعوته إلى المنطق الإسلامى التجريبى المعبر عن روح الحضارة الإسلامية الحققة^(٣).

(١) السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٢٧.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بومباى ص ٣٩٣.

(٣) يعتبر ابن الهيثم هو الذى وضع أصول المنهج التجريبى فى تاريخ الفكر العربى واستخدمه بالفعل فى دراساته التجريبية فى علم الطبيعة، إذ كان بن الهيثم مع شيوع منهج القياس فى عصره يستخدم الاستقراء ويوصى به فى كل بحث تجريبى. وقد عرض منهجه فى كتابه لله المناظر لله فأوصى بأن يبدأ الباحث باستقراء الجزئيات أى ملاحظة الظواهر الحسية الجزئية ولا يقنع باستخدام الملاحظة وتصفحها وتحديد خصائصها وصفاتها ولكنه كان يستخدم التجربة وقد سماها بالاعتبار . وعن طريق هذه الملاحظات والتجارب تيسر لابن الهيثم استخلاص الحقائق ووضع القوانين العامة بل لم يقنع باستخدام الملاحظة المقصورة بل استعان بالآلات والأجهزة على غرار ما يفعل الآن المحدثون والمعاصرون من العلماء الطبيعيين.

أولاً : اكتساب العلم عن طريق المعرفة الحسية :

أ - مفهوم التجربة :

يقول ابن تيمية: "أن التجربة تحصل بنظرة واعتباره وتدبره كحصول الأثر المعين دائراً مع الأثر المعين دائماً. فيرى ذلك عادة مستمرة لاسيما إن شعر بالسبب المناسب^(١). فيضم المناسب إلى الدوران مع السبر والتقسيم^(٢).

وهنا يضع ابن تيمية فكرة من الأفكار الأساسية الهامة في ميدان التجربة. وإن كان قد استمدّها من متقدمي علماء أصول الفقه والدين - فيضم الدوران والمناسب أصلاً للتجربة ويضيف إليها السبر والتقسيم.

وعمل السبر والتقسيم - كما يقول ابن تيمية - أن ينفي المزاحم "والا فمتى حصل الأثر مقرونا بأمرين لم تكن إضافته إلى أحدهما دون الآخر بأولى من العكس ومن إضافته إلى كليهما. وما يحتج به الفقهاء في إثبات كون الوصف علة للحكم من دوران ومناسبة وغير ذلك، إنما يفيد المقصود مع نفي المزاحم: وذلك

= لم يكتف بن الهيثم بهذا الاستقراء - كما اكتفى بكون - بل غضب عليه بالقول بأن الأحكام العامة (القوانين) التي تتوصل إليها عن طريق هذا الاستقراء، يمكن تطبيقها على جزئيات أخرى عن طريق القياس، وهذا هو ما يفعله اليوم العلماء الطبيعيون وقد نقلت آثار ابن الهيثم (المتوفى سنة ٤٢٠ هـ) وآثار أقرانه من مفكرى العرب إلى اللغة اللاتينية في أواخر العصر المدرسى، وكان لها أثرها الملحوظ في التفكير العلمى عند المحدثين من الغربيين. وشبيهه بهذا يمكن أن يقال فيما يدين به هذا المنهج في علم الكيمياء لجابر بن حيان (المتوفى سنة ١٩٨ هـ) أنظر د. توفيق الطويل: "أسس الفلسفة" ص ١٩٨ وما بعدها.

(١) من شروط العلة لدى الأصوليين أن تكون هناك مناسبة بين الحكم والوصف الذى اعتبر علة وعلى هذا فالوصف المناسب هو الذى ورد عن الشارع ما يدل على أنه اعتبر ذلك الوصف علة للحكم ذاته مثل وصف الإسكار المؤثر فى حكم الخمر - وهو الحرمة - فقد روى عن النبى (ﷺ) أنه قال: "كل مسكر خمر وكل خمر حرام" وكذلك اعتبار الصغر سبباً لثبوت الولاية المالية فقد نص على ذلك فى قوله: ﴿وَابْتُلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ وهذا النوع من علل الأحكام أقواها بشهادة الأدلة بتأثيرها فى الحكم. أنظر: أبو زهرة "أصول الفقه" ص ٢٣١.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٠٤، ٢٠٥.

يعلم بالسبب والتقسيم. فإن كان نفي المزاحم ظنياً ، كان اعتقاد العلية ظنياً وإن كان قطعياً كان الاعتقاد قطعياً، إذا كان قاطعاً بأن الحكم لا بد له من علة وقاطعاً بأنه لا يصلح للعلة إلا الوصف الفلاني^(١). ويدخل في هذا الباب القضايا العادية. أي التي تجرى على مجرى العادة - من قضايا الطب وغيرها. وكذلك قضايا النحو والتصريف واللغة.

والمقصود بالتجربة عند ابن تيمية هو ما جربه الإنسان "بعقله وحسه" وإن لم يكن من مقدراته كما جربوا أنه إذا طلعت الشمس انتشر الضوء وإذا غابت أظلم الجو وإذا بعدت عن سميت الرؤوس جاء البرد، وإذا جاء البرد سقط ورق الأشجار ويرد ظاهر الأرض وسخن باطنها، وإذا قربت من سميت الرؤوس جاء الحر وإذا جاء الحر أورقت الأشجار وازدهرت. وهذا أمر يشترك فيه الناس جميعاً لأنهم قد اعتادوه وجربوه^(٢).

ويقوم ابن تيمية التجربة على أساس من القول بالسببية فيقرر أن من يثبت الأسباب يعلم أن سبب ذلك "أن شبيه الشيء منجذب إليه وضده هارب منه"^(٣) فإذا برد ظاهر الأرض وما عليها فتهرب السخونة إلى البواطن فيسخن جوف الأرض وما فيه من ماء ولهذا تكون الينابيع حارة في الشتاء وتكون أجواف الحيوان حارة. فتأكل في الشتاء أكثر مما تأكل في الصيف بسبب هضم الحرارة للطعام.

وإذا كان الصيف، سخن الهواء، فتسخن الظواهر، وتهرب البرودة إلى البواطن فيبرد باطن الأرض وأجواف الحيوان وتبرد الينابيع ولهذا يكون الماء النابع في الصيف أبرد منه في الشتاء. ويضعف الهضم للطعام. فهذه القضايا وغيرها هي المجربات العادية عند ابن تيمية.

ويذهب ابن تيمية إلى أن التجربة من فعل الإنسان ومن فعل غيره فيقول:

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٠٥.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٠٨، ٢٠٩. وهنا نستطيع أن نقول عن ابن تيمية أنه من الحسينيين العقليين مثل الرواقيين. أنظر د. عثمان أمين: "الفلسفة الرواقية" ص ٩٥ وما بعدها.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٠٩.

”وقد يعلم الإنسان من فعل غيره ما يحصل له العلم التجريبي وإن لم يكن له قدره على فعل الغير“^(١). فالتجربة في رأيه ليست فردية بل قد تكون تجربة الغير. كذلك يقرر أن من أسباب التجربة أن السبب المقتضى للعلم بالمجريات هو تكرار اقتران أحد الأمرين بالآخر ويعنى به السبب والسبب إما مطلقا وإما بالشعور بالمناسب. وهنا أيضا يطبق المبدأ السابق من أن التجربة تكون بفعل الإنسان وبفعل غيره فيقول: ”وأيضا فالسبب المقتضى للعلم بالمجريات“ وهو يقرر اقتران أحد الأمرين بالآخر إما مطلقا وإما مع الشعور ”بالمناسب“ وهذا القدر يشترك بفعله وما تكرر بغير فعله“^(٢).

ويرى ابن تيمية أن الحس والعقل ”يشتركان في تكوين علم الإنسان عند حدوث التجربة فعامة الناس قد جربوا أن شرب الماء يحصل معه الرى وأن قطع العنق يحصل معه الموت، وأن الضرب الشديد يوجب الألم. فهذه القضايا كلها كلية، ولكن العلم بها تجريبي فالقضية التجريبية هي أساس القضية الكلية. فإن الحس إنما يدرك ريا معينة وموت شخص معين وألم شخص معين أما كون كل من فعل به ذلك يحصل له مثل ذلك فهذه القضية الكلية لا تعلم بالحس بل بما يتركب من الحس والعقل“^(٣).

فإذا كان قطع عنق فلان من الناس قد تسبب في موته قضية مدركه بالحس لأنها تجريبية محسوسة فالقول بأن كل من يقطع عنقه يموت هي قضية لا تدرك بالحس وحده بل بالحس والعقل. واشتراك الحس في تكوين هذا العلم يسبق العقل، أي أنه الخطوة الأولى في طريق تكوينه فيجب أن نعلم بحواسنا حالة معينة سببت نتيجة معينة لنعلم بعد ذلك بعقلنا أن كل من يتعرض لمثل هذه الحالة تصيبه نفس النتيجة. ويسميه ابن تيمية بقياس الغائب على الشاهد الذي أرجعه - كما سبق أن ذكرت - إلى قياس التمثيل.

(١) ابن تيمية: ”الرد على المنطقيين“ ج ١ ص ٢٠٩.

(٢) نفس المرجع: ٢٠٩.

(٣) ابن تيمية: ”الرد على المنطقيين“ ص ٢٠٤.

وهو نفسه الاستقراء القائم على التعميم عند المناطقة المحدثين وهو الذى يحكم فيه على الكلى بما حكم به على بعض جزئياته بناء على اكتشاف علة الحكم، وربما كان تعبير ابن تيمية "بالقياس" أكثر دقة، لأن الواقع أننا نقيس ما لم يستقرأ على ما استقرأ بناء على وجود الجامع بينهما.

يقول ابن تيمية: "فالعلم بتلك القضية الكلية لا بد له من سبب فإذا عرفوها باعتبار الغائب على الشاهد وأن حكم الشيء حكم مثله كما إذا عرفنا أن هذه النار محرقة علمنا أن النار الغائبة محرقة لأنها مثلها وحكم الشيء حكم مثله فيقال هذا استدلال بقياس التمثيل"^(١). ويقول أيضا: "وكذلك سائر القضايا التجريبية كالعلم بأن الخبز يشبع والماء يروى وأمثال ذلك إنما مبناها على قياس التمثيل بل وكذلك سائر الحسيات التى علم أنها كلية إنما هو بواسطة قياس التمثيل"^(٢). وهو عنده لليقين.

ويشير ابن تيمية إلى أن بعض الناس يسمى هذا النوع من القضايا تجريبيات بينما البعض الآخر يقسمه قسمين:

١- تجريبيات: إذا كان الحس المقرون بالعقل من فعل الإنسان كأكله وشربه وتناوله الدواء.

٢ - حسيات: إذا كان الحس المقرون بالعقل خارجا عن قدرته كتغيير أشكال القمر عند مقابلته الشمس^(٣).

♦ وظائف الحواس عن ابن تيمية

يتكلم ابن تيمية فى هذا المقام عن أدوات الحس كلام العالم الخبير فيقول: "أن خاصة البصر أن يرى من غير مباشرة المحسوس بخلاف الذوق والشم واللمس فلا يحصل الحس بهما إلا بمباشرة المحسوس. وأما السمع فهو وإن كان يحس الأصوات فالمقصود الأعظم به معرفة الكلام وما يخبر به المخبرون من العلم"^(٤).

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٣٦.

(٢) نفس المرجع ص ٢٣٤.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ص ٢٠٤.

(٤) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢١٠.

وإذا كان أرسطو ينظر إلى الحواس على أنها آلات إدراك كما أنها آلات حياة ويرى أنها تترتب من هذين الوجهين ترتيباً عكسياً، ثم يفاضل بينها بالنسبة لكل وجهه فمن حيث أنها آلات إدراك يعد البصر في المقام الأول لأنه يظهرنا على موضوعات أكثر، وخاصة ومشتركة وبالعرض وعلى فوارق أكثر، ويليه السمع ثم الشم لمشابهته البصر والسمع في بعد علته عن جسم الحاس وأخيراً الذوق فاللمس. ومن حيث أن الحواس آلات حياة يعد اللمس في المقام الأول لأنه ضروري وبالإطلاق لوجود الحيوان. أما سائر الحواس فلا تفيد الوجود بل كمال الوجود، فيلى اللمس الذوق ثم الشم ثم البصر والسمع^(١).

أقول إذا كان أرسطو قد فاضل بين الحواس على هذا النحو فإن ابن تيمية أيضاً يفاضل بين الحواس فيشير إلى آراء بعض المفكرين في قيمة كل من السمع والبصر وتفضيل بعضهم للسمع والبعض الآخر للبصر. هذا بينما يرى ابن تيمية أن إدراك البصر أكمل مستشهداً بقول النبي (ﷺ): "ليس المخبر كالمعين" ولكن السمع يحصل به العلم أكثر ما يحصل بالبصر. فالبصر أقوى وأكمل والسمع أعم وأشمل ثم يقرر ابن تيمية أن هاتين الحاستين هما الأصل في العلم بالمعلومات التي يمتاز بها الإنسان عن البهائم^(٢).

ولهذا يقرن الله بينهما وبين الفؤاد في مواضع متعددة كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾^(٣) وكذلك قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾^(٤).

ويرى ابن تيمية أن وظائف الحواس متنوعة فتختص كل حاسة بمادة معينة للتحس كما يقرر أن الشم والذوق واللمس من جنس واحد فيقول: "أما الشم والذوق واللمس فهي جنس لا يحصل إلا بمباشرة الحيوان لذلك فالثلاثة كالجنس الواحد..

(١) يوسف كرم: "تاريخ الفلسفة اليونانية" دار القلم - بيروت ص ١٦٠، ١٦١.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢١٠.

(٣) سورة الإسراء: ٣٦ / ١٧.

(٤) سورة النحل: ٧٨ / ١٦.

فالجلود إذا خست باللمس لم يدخل فيها الشم والذوق وإن قيل بل يدخل فيها عمت الجميع. وإنما ميزت عن اللمس لاختصاصها ببعض الأعضاء وبنوع من المدركات وهو الطعوم والروائح فإن سائر البدن لا يميز بين طعم وطعم وريح وريح لكن يميز بين الحار والبارد واللين والصلب والناعم والخشن ويميز بين ما يلتذ به وبين ما يتألم به ونحو ذلك^(١).

لذلك يمكن أن نقول أن ابن تيمية يجعل الحس من وسائل تحصيل المعرفة لكنه وإن كان يعتمد على الحواس في تحصيل المعرفة إلا أنه لا يعترف بأن المعرفة ناتجة عن الإحساس وحده بل ولا عن العقل وحده بمعزل عن التجربة. إن المعرفة عند ابن تيمية نصل إليها عن طريق الإحساس والتجربة والعقل مجتمعين، فلا بد من هذه العناصر مجتمعة للوصول إلى اليقين العلمى، فهو يعتقد أن الحسيات الظاهرة والباطنة ليس فيها شيء كلى فلا نستطيع أن نثق بها وحدها، فالمعرفة الكلية اليقينية أو ما يسميه ابن تيمية بالقضاء الكلى القائم بالقلب هو معرفة مركبة من الحس والتجربة والعقل. ويوضح ابن تيمية طريق حصولنا على هذه المعرفة، بأننا عن طريق الحواس ندرك الأمور المعينة، ثم إذا تكررت تجربتنا فى إدراك هذه الأمور مرة بعد مرة أدرك العقل أن هذا بسبب القدر المشترك الكلى، فيقضى العقل قضاء كلياً بأن هذا يسبب اللذة الفلانية وهذا يسبب الألم الفلانى وفى هذا الصدد يقول ابن تيمية: "إن الحس ينال كذا ويرى هذا ويسمع هذا، ويدوق هذا، ويلمس هذا. ثم وجود اللذة فى النفس من الوجدانيات المعلومة بالحس الباطن وهو جنس من الحسيات الظاهرة. وأما الاعتقاد الكلى القائم فى النفس من أن هذا الجنس يحصل به اللذة وهذا الجنس يحصل به الألم، فهذا من التجريبيات. إذ الحسيات الظاهرة والباطنة ليس فيها شيء كلى. فalcضاء الكلى الذى يقوم بالقلب هو مركب من الحس والعقل وهو التجريبيات، كما فى اعتقاد حصول الشبع والرى بما يعرف من المأكولات والمشروبات والموت والمرض بما يعرف من السموم القاتلة والأسباب الممرضة، وزوال ذلك بالأسباب المعروفة وكل هذا من القضايا التجريبية. فالحس يعرف الأمور المعينة، ثم إذا تكررت مرة بعد مرة أدرك

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢١٢، ٢١٣.

العقل أن هذا بسبب القدر المشترك الكلى فقضى قضاء كلياً بأن هذا يورث اللذة
الفلانية وهذا يورث الألم الفلانى^(١).

ويقرر ابن تيمية أن هذا ما يحدث فى الحدسيات أيضاً، فعن طريق الحواس
نستطيع أن نعرف أعيانها، ثم تتكرر هذه المعرفة فتعلم "بالعقل" القدر المشترك
لكن ذلك التكرار لا يكون بفعل الإنسان، بل هو كما يعرف من الأمور السماوية مثل
رؤيتنا اختلاف أنوار القمر عند اختلاف مقابلته للشمس فتحدث أن ضوءه مستفاد
منها ويقول ابن تيمية أن هذا يسمى فى اللغة تجريبيات. ويشير إلى أن كثير من
الفلاسفة أيضاً يسميه تجريبيات ولا يجعله قسماً آخر^(٢) غير المجريبات^(٣).

هذا ويرى ابن تيمية أن العاديات أيضاً سواء كان سبب العادة إرادة نفسانية أو
قوة طبيعية من التجريبيات. بل أن العلم بمعانى اللغات فى رأى ابن تيمية هو من
التجريبيات التى يسميها البعض بالحدسيات وفى هذا الصدد يقول ابن تيمية: "أن
الأمور العادية سواء كان سبب العادة إرادته نفسانية أو قوة طبيعية فالعلم بكونها كلية
هو من التجريبيات إن جعلت نوعاً آخر. حتى العلم بمعانى اللغات هو من الحدسيات.
فإن الإنسان يسمع لفظ المتكلم، ثم قد يعلم مراده المعين بإشارة إليه أو بقرينة أخرى
ثم إذا تكرر تكلمه بذلك اللفظ مرة بعد مرة وهو يريد به ذلك المعنى علم أن هذه
عاداته الإرادية وهو أراد هذا المعنى بهذا اللفظ إذا قصد إفهام المخاطب، وهذا ما
يسمونه "الحدسيات"، إذ ليس كلام المتكلم موقوفاً على اختيار المستمع وهو من
التجريبيات العامة، فإن السمع إنما عرف به الصوت والمعنى المعين قد يفهم أولاً
بأسباب متعددة. أما كون هذا المتكلم من عاداته ولغته أنه إذا تكلم بهذا اللفظ أراد
ذلك المعنى فهذا من هذا الباب وكذلك سائر ما يعلم من عادات الناس، وعادات

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بومباى ص ٢٨٦.

(٢) سبق أن ذكرت أن ابن تيمية قد أشار إلى أن البعض يسمى هذا النوع من القضايا تجريبيات،
بينما البعض الآخر يقسمه قسمين: ١- تجريبيات إذا كان الحس المقرون بالعقل من فعل
الإنسان كأكله وشربه. ٢- حدسيات؛ إذا كان الحس المقرون بالعقل خارجاً عن قدرته كتغير
أشكال القمر عند مقابلة الشمس. أنظر ص ١٦٢ من هذا البحث.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بومباى ص ٣٨٧.

البهائم - وعادات النبات، وعادات سائر الأعيان هو من هذا الباب. وقد يعلم أحد الشخصين بعادة نظيره، فإذا كان من عادة شخص إذا قال أو فعل أمراً أراد به شيئاً، ورأى نظيره يقول ذلك أو يفعله، فقد اعتقد أنه أراد ما أراد لأن العادة عرف أنها للنوع لا للشخص كمادة الناس في اللغات والأفعال من العبادات وغير العبادات فإذا رأى الرجل يدخل المسجد قرب صلاة الجمعة وعليه أهبطه أهل الصلاة اعتقد أنه يدخله للصلاة لأن هذا عادة هذا النوع ثم العاديات قد تنقض، وقد يعلم ما يفعله من العلم بصفاته، ويعلم صفاته من أفعاله لكن ذلك من باب الاستدلال النظرى العقلى وهو الاستدلال بالملزوم على اللازم فليس ذاك من هذا^(١).

وإذا كان ابن تيمية قد أثبت أن الحسيات والحدسيات بل والمتواترات من المجربات بمعنى أنها ترجع إلى التجربة، فكيف إذن يقال أن المتواترات والمجربات والحدسيات - بخلاف الحسيات - تختص بمن علمها، فلا يقيم منها برهان على غيره كما يدعى ذلك الفلاسفة؟

إن الفلاسفة يدعون أن المتواترات والمجربات والحدسيات تختص بمن علمها، فلا يستطيع أن يقيم منها برهان على غيره، بخلاف ما يدرك بالحواس. هذا بينما يرى ابن تيمية أن الحسيات (أى المشمومات والمذوقات والملموسات) مثلها مثل المتواترات والمجربات والحدسيات. بل أن اشتراك الناس في المتواترات أكثر. فإن الخبر المتواتر ينقله عدد كثير فيكثر السامعون له، بخلاف ما يدرك بالحواس فإنه يختص بمن أحسه فإذا قال: "رأيت" أو "سمعت" أو "ذقت" أو "لمست" أو "شممت" فلا يمكنه أن يقيم من هذا برهاناً على غيره. وعلى فرض أن البعض قد شاركه في تلك الحسيات، فلا يلزم من ذلك أن يكون غيره قد أحسها ولا يمكن علمها لمن يحسها إلا بطريق الخبر. فإذا ادعى الفلاسفة أن الخبر المتواتر مختص بمن علمه فلا يقوم به برهان على المنازع. فالحسيات في رأى ابن تيمية - أعظم اختصاصاً فليرى أن لا يقوم بها برهاناً على المنازع وإذا قال الفلاسفة أن الحسيات تحصل بالاشتراك في جنسها كالاشتراك للناس في معرفة الألوان، والطعوم،

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بومباي ص ٢٨٧، ٢٨٨.

والحرارة، والروائح، والبرودة، وإن لم يكن عين ما أحسه هؤلاء هو عين ما أحسه هؤلاء لكن اشتراك في الجنس. أقول إذا كان الفلاسفة قد ذهبوا إلى ذلك فإن ابن تيمية يذهب إلى أن المتواترات والمجربات أيضا يشترك الناس في جنسها، فوجود الشبع والرى عقب الأكل والشرب هو من المجربات، والناس يشتركون في جنسه. وكذلك وجود اللذة بذلك وغير ذلك بما إذا فعله الإنسان وجد بعده أثرا من الآثار، ثم يتكرر ذلك حتى يعلم أن ذلك سبب هذا الأثر. فهذا هو التجريبيات^(١).

وينتهي ابن تيمية إلى أن عامه ما عند الفلاسفة وسائر العقلاء من العلوم الكلية بأحوال الموجودات هو العلم بعادة ذلك الموجود وهو ما يسميه الفلاسفة "الحدسيات" وعامة ما عندهم من العلوم العقلية الطبيعية والعلوم الفلكية كعلم الهيئة فهو المجربات. وإذا كانت الحدسيات والمجربات لا يقوم فيها برهان على المنازع فليس عند الفلاسفة برهان على المنازع^(٢).

ب - الاستقراء طريق العلم :

اعتبر المناطقة الأرسطيون الاستقراء استدلالاً بالجزئى على الكلى أو هو حكم على الكلى بما تحقق في جزئياته، فقسموه قسمين استقراء تام يؤدي إلى اليقين، وناقص يؤدي إلى الظن. أما ابن تيمية فقد خرج بفهم خاص للاستقراء فاعتبره يقينياً إذا كان استقراء تاماً بحيث نحكم على القدر المشترك بما وجدناه في جميع الأفراد. "وهذا ليس استدلالاً بالجزئى على كلى ولا بخاص على عام، بل استدلالاً بأحد المتلازمين على الآخر، فإن وجود ذلك الحكم في كل فرد من أفراد الكلى العام يوجب أن يكون لازماً لذلك الكلى العام"^(٣). ومن ثم فقول المناطقة أن الاستقراء استدلال بخاص جزئى على عام كلى غير صحيح في رأى ابن تيمية وذلك لأن "الدليل" لا بد أن يكون ملزوماً للمدلول فإنه لو جاز وجود "الدليل" مع عدم المدلول عليه، ولم يكن المدلول لازماً له لم يكن إذا علمنا ثبوت ذلك الدليل

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بومباى ص ٢٨٥، ٢٨٦.

(٢) ابن تيمية "الرد على المنطقيين" طبعة بومباى ص ٢٨٨.

(٣) ابن تيمية "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٣٥٢، السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٩٠.

نعلم ثبوت المدلول معه - إذا علمنا أنه تارة يكون معه وتارة لا يكون معه، فإننا إذا علمنا ذلك ثم قلنا أنه معه دائماً كنا قد جمعنا بين النقيضين^(١).

ويرى ابن تيمية أن هذا الملزوم (أى الدليل) المذكور هنا يحصل به الاستدلال على أى وجه حصل اللزوم. وكلما كان اللزوم أقوى وأتم وأظهر كانت الدلالة أقوى وأتم وأظهر كالمخلوقات الدالة على الخالق سبحانه وتعالى فإنه ما من مخلوق إلا وهو ملزوم لخالقه، لا يمكن وجوده بدون وجود خالقه بل ولا بدون علمه وقدرته ومشيتته وحكمته ... فكل مخلوق دال على ذلك كله. وإذا كان المدلول لازماً للدليل فمن المعلوم أن اللازم إما أن يكون مساوياً للملزوم، أو أن يكون أعم منه، فالدليل إما أن يكون مساوياً للحكم "المدلول" فى العموم الخصوص، أو أن يكون أخص منه، لكنه لا يكون أعم من الحكم^(٢).

وإذا كان المناطقة الأرسطيون قد حصروا الأدلة فى ثلاثة طرق فقط (القياس والاستقراء والتمثيل) فإننا نجد ابن تيمية يرجع الأدلة كلها - بما فيها هذه الطرق الثلاثة - إلى صورة واحدة وهى استلزام الدليل للمدلول. يقول ابن تيمية: "وإما تقسيمهم (يقصد المناطقة) إلى الأنواع الثلاثة فكلها تعود إلى ما ذكره من استلزام الدليل للمدلول"^(٣).

لذلك فقياس التمثيل وقياس الشمول متلازمان فى رأى ابن تيمية وما حصل بأحدهما من علم أو ظن حصل للآخر مثله إذا كانت المادة واحدة. "والاعتبار بمادة العلم لا بصورة القضية، بل إذا كانت المادة يقينية فسواء أن كانت صورتها فى صورة قياس التمثيل أو صورة قياس الشمول فهى واحدة، وسواء أن كانت صورة القياس اقترانياً أو استثنائياً بعبارتهم أو بأى عبارة شئت"^(٤).

ولذلك يقرر ابن تيمية أن قياس الشمول استدلالاً بكلى على ثبوت كلى آخر

(١) ابن تيمية "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٣٥٢، ٣٥٣. وأنظر أيضاً ص ٢٢٨ وما بعدها من هذا الكتاب.

(٢) ابن تيمية "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٣٥٣، ٣٥٤.

(٣) نفس المرجع : ص ٣٥٧.

(٤) نفس المرجع : ص ٣٥٠، ٣٥١.

لجزئيات ذلك الكلى وأن قياس التمثيل هو اشتراك الجزئين في علة الحكم. فإذا قال المنطقة أنه في قياس الشمول يستدل بالكلى على الجزئى فليس الجزئى (المدلول عليه) فى رأى ابن تيمية هو الحكم وإنما الجزئى هو الموصوف (المخبر عنه محل الحكم والمدلول عليه محل الحكم) قد يكون أخص من الدليل وقد يكون مساوياً له بخلاف الحكم الذى هو صفة الدليل وحكمه الذى أخبر به عنه فإنه لا يكون إلا أعم من الدليل أو مساوياً له فإن الحكم هو المدلول اللازم للدليل ، والدليل هو لازم للموصوف أو محل الحكم^(١).

ويذكر ابن تيمية مثالا لتوضيح ذلك: فإذا قيل: النبيذ حرام لأنه خمر فكونه خمرًا هو الدليل، وهو لازم للنبيذ والتحريم لازم للخمر. والقياس المؤلف من مقدمتين إذا قلنا فيه: "النبيذ المتنازع فيه مسكر أو خمر" "وكل مسكر أو كل خمر حرام" فإننا لم نستدل "بالمسكر أو الخمر" الذى هو كلى على نفس محل النزاع الذى هو أخص من الخمر. وهو النبيذ - فليس هو استدلالاً بذلك الكلى على هذا الجزئى، بل استدلالاً به على "تحريم هذا النبيذ" فلما كان "تحريم هذا النبيذ" مدرجاً فى تحريم كل مسكر قال من قال أنه استدلالاً بالكلى على الجزئى والحقيقة - كما يقول ابن تيمية - أن ما ثبت للكلى فقد ثبت لكل واحد من جزئياته. والتحريم هو أعم من الخمر وهو ثابت لها ، فهو ثابت لكل فرد من جزئياتها، فهو استدلال بكلى (وهو الخمر) على ثبوت كلى آخر (وهو التحريم) لجزئيات ذلك الكلى (أى لأفراد الكلى الأول (وهو الخمر) والنبيذ من أفرادها). وذلك الدليل هو كالجزئى بالنسبة إلى ذلك الكلى الذى هو الحكم، وهو كلى بالنسبة إلى تلك الجزئيات التى هى المحكوم عليها . وهذا مما لا يتنازع فيه المنطقة. فإن الدليل هو "الحد الأوسط" وهو أعم من "الأصغر" أو مساوياً له، "والأكبر" أعم منه أو مساوياً له، "والأكبر" هو الحكم والصفة والخبر وهو محمول النتيجة. والأصغر هو المحكوم عليه. الموصوف، المبتدأ، وهو موضوع النتيجة^(٢).

وأما عن قول المنطقة فى التمثيل أنه استدلال بجزئى على جزئى، فإن أطلق

(١) نفس المرجع ص ٢٥٤ .

(٢) ابن تيمية : "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٥٤ ، ٢٥٥ .

ذلك وقيل أنه استدلال بمجرد الجزئى على جزئى فهو خطأ فى رأى ابن تيمية، لأن قياس التمثيل فى رأيه إنما يدل بحد أوسط وهو اشتراكهما فى علة الحكم أو دليل الحكم مع العلة، فإنه "قياس علة" أو "قياس دلالة" أما قياس الشبه فإذا قيل به فهو لا يخرج عن أحدهما فى رأى ابن تيمية. فالجامع المشترك بين الأصل والفرع إما أن يكون هو "العلة" أو "ما يستلزم العلة" وما استلزمها فهو دليلها. وإذا كان الجامع لا "عله ولا" وما يستلزم العلة "لم يكن الاشتراك مقتضيا للاشتراك فى الحكم بل كان المشترك قد يكون معه العلة وقد لا يكون. فلا يعلم حينئذ أن علة الأصل موجودة فى الفرع، فلا يعلم صحة القياس. بل لا يكون صحيحا إلا إذا اشترك فيها ونحن لا نعلم الاشتراك فيها إلا إذا علمنا اشتراكهما فيها، أو فى ملزومها، فإن ثبوت الملزوم يقتضى ثبوت اللزوم. فإذا قدرنا أنهما لم يشتركا فى الملزوم ولا فيها كان القياس باطلا قطعاً لأنه حينئذ تكون "العلة" مختصة بالأصل. وإن لم يُعلم ذلك لم يُعلم صحة القياس^(١).

ويرى ابن تيمية أن صحة القياس قد تعلم بانتفاء الفارق بين الأصل والفرع، وإن لم نعلم عين العلة ولا دليلها فإنه يلزم من انتفاء الفارق افتراق الأصل والفرع فى الحكم فإذا كان "قياس التمثيل" إنما يكون تاماً، إما بانتفاء الفارق وإما بإبداء الجامع وهو كلى يجمعهما يستلزم الحكم وكل منهما يحكم تصويره بصورة "قياس شمول" وحقيقة قياس الشمول فى رأى ابن تيمية أنه يتضمن لزوم الحكم للكلى ولزوم الكلى لجزئياته، وذلك ليس استدلالاً بمجرد ثبوته لجزئى على ثبوته لجزئى آخر كما يدعى المناطقة. أما إذا قيل- بما نعلم أن المشترك مستلزم للحكم؟ فإن ابن تيمية يقول: "أننا نعلم ذلك بما تعلم به القضية الكبرى فى قياس الشمول فبيان الحد الأوسط هو المشترك الجامع ولزوم الحد الأكبر له هو لزوم الحكم للجامع المشترك"^(٢).

ويقول ابن تيمية: "أنه قد يستدل بجزئى على جزئى إذا كانا متلازمين، أو كان أحدهما ملزوم للآخر من غير عكس. فإن كان اللزوم عن الذات كانت الدلالة

(١) نفس المرجع : ص ٢٥٥، ٢٥٦ .

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٥٦ .

على الذات، وإن كان في صفة أو حكم كانت الدلالة على الصفة أو الحكم^(١). ويقول أيضا: "ما من شيء إلا وله لازم لا يوجد بدونه، وله منافع مضاد لوجوده - فيُستدل عليه بثبوت ملزومه وعلى انتفائه بانتفاء لازمه. ويُستدل على انتفائه بوجود منافيه، ويستدل بانتفاء منافيه على وجوده. وإذا انحصر الأمر فيهما لم يكن عدمهما جميعا كما لم يكن وجودهما جميعا. وهذا الاستدلال يحصل من العلم بأحوال الشيء، وملزومه، ولوازمه. وإذا تصورت الفطرة عبرت عنه بأنواع من العبارات وصورته في أنواع من صور الأدلة لا يختص الشيء من ذلك بالصورة التي ذكرها في القياس^(٢)."

هكذا أوضح ابن تيمية أن صور الأدلة كلها . بما فيها طرق المناطق الثلاثة. ترجع إلى صورة واحدة وهي استلزام الدليل للمدلول. وهنا نلاحظ أن الاستلزام الضروري بين اللازم والملزوم - كما وضحه ابن تيمية - هو ما يردده بعض مفكرى الغرب المحدثون - مثل جون استيوارت مل - من القول بالارتباط الضروري بين العلة والمعلول بناء على اطراد مبدأ الحتمية في الطبيعة.

وبهذا يكون ابن تيمية قد أرجع القياس متابعا في ذلك - معظم متقدمى علماء أصول الفقه وأصول الدين وبعض متأخريهم - إلى نوع من الاستقراء العلمى الدقيق القائم على فكرتين أو قانونين:

أولاً: فكرة قانون العلية: وتتلخص في أن لكل معلول علة، فحكم التحريم في الخمر معلول بالاسكار مثلاً.

ثانياً: قانون الاطراد في وقوع الحوادث: وتفسيره أن العلة الواحدة إذا وجدت تحت ظروف متشابهة أنتجت معلولا متشابهاً، أى القطع بأن علة الأصل موجودة في الفرع، فإذا وجدت أنتجت نفس المعلول، فإذا وجدنا الاسكار في الخمر ووجدنا التحريم، ثم وجدنا الاسكار في أى شراب آخر كالنبيذ مثلاً فلا بد أن نجزم بوجود التحريم فيه.

(١) نفس المرجع: ص ٢٥٧ .

(٢) نفس المرجع : ص ٢٥٩ ، ٢٦٠ .

فهنالك إذن نظام فى الأشياء واطراد فى وقوع الحوادث.

فأقام ابن تيمية القياس على نفس الفكرتين اللتين أقام جون استيوارت مل استقراءه العلمى عليهما وهما العلية والاطراد فى وقوع الحوادث^(١). فالاستقراء عند مل هو أن نستنتج من عدد معين من الأمثلة أو الحالات الملاحظة لظاهرة ما، أن هذه الظاهرة تقع فى جميع الحالات التى تشبه هذه الحالة أو الحالات المعينة فى ناحية من النواحي، أى أن الاستقراء عنده يقوم على الجزم بوجود النظام فى العالم ويعبر عن هذا: "بأن هناك أشياء فى الطبيعة إذا حدثت مرة فلا بد أن تحدث ثانية إذا تحققت لها درجة كافية من المشابهة فى الظواهر"^(٢). ويمكن أن يعبر عن هذا بطرق مختلفة، منها أن حوادث الطبيعة مطرده، أو بأن الكون محكوم بقوانين عامة، أو بأن العلة الواحدة تحدث تحت ظروف مماثلة نفس المعلول^(٣).

ويرى جون استيوارت مل أننا إذا أرجعنا الاستقراء إلى نوع من القياس ظهر الاطراد فى وقوع الحوادث كأنه "المقدمة الكبرى النهائية لكل الاستقراءات"^(٤).

عبر ابن تيمية إذن عن نفس رأى الذى قال به جون استيوارت مل فى العصور الحديثة وهو إقامة الاستقراء على قانونى العلية والاطراد فى وقوع الحوادث. والواقع أن رد القياس التيمى إلى نوع من الاستقراء القائم على التجربة والمستند إلى هذين القانونين يجعله مخالفا تماما للتمثيل الأرسطى.

إن مصدر العلية عند ابن تيمية هو التجربة. يقول ابن تيمية: "إن التجربة تحصل بنظرة واعتباره وتدبره كحصول الأثر المعين دائرا مع المؤثر المعين دائما"^(٥). والتجربة عنده لا تستند على الخبرة الحسية وحدها بل بما يتركب من الحس والعقل.

(١) أنظر بالتفصيل د. محمود فهمى زيدان: "الاستقراء والمنهج العلمى" الاسكندرية سنة ١٩٧٧ من ص ٧٣: ٩٩.

(2) Gohen and Najel: An introduction to Lojic and scientific method, New York 1934, P. 267.

(3) ibid., P. 267.

(4) ibid., P. 267.

(٥) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٠٤.

يقول ابن تيمية: "إن لفظ التجربة يستعمل فيما جربه الإنسان بعقله وحسه وإن لم يكن فى مقدوراته كما قد جربوا أنه إذا طلعت الشمس انتشر الضوء فى الآفاق"^(١).

إن التجربة - فى رأى ابن تيمية - هى الطريق الأساسى لاكتساب المعرفة، ولا بد من تكرارها لى يستطيع الإنسان تكوين الكليات العقلية اليقينية. يقول ابن تيمية: "فالحس به يعرف الأمور المعينة ثم إذا تكررت مرة بعد مرة أدرك العقل أن هذا بسبب القدر المشترك الكلى. فقضى قضاء كليا أن هذا يورث اللذة الفلانية وهذا يورث الألم الفلانى"^(٢).

وهذا هو نفس تصور جون استيوارت مل تقريباً لمصدر العلية، فمصدرها عند مل هو الخبرة الإنسانية، لا استدلالاً يتضمن الصورة المنطقية، وليست فكرة العلية عنده فكرة فطرية ولا حدسية ولا قبلية لكنها فكرة نصل إليها باستقراء، أى بملاحظة إدراك تتابع متلازم ثابت متكرر بين حادثة وأخرى أو ظاهرة وأخرى"^(٣).

وقد يعترض على مل - وكذلك على ابن تيمية - بأن فى إثباته للعية دوراً لأنه يقرر أن المنهج الاستقرائى يعتمد على اعتقادنا بقانون العلية لكنه من جهة أخرى يقيم هذا القانون باستقراء. ولكن يمكن الرد على هذا الاعتراض بأن يُقال أن الاستقراء عند مل يفترض العلية ولكن مبدأ العلية ذاته ليس اكتشاف أى علة، وبهذا لا يكون فى إثباته للعية دوراً"^(٤).

مسالك العلة :

لا يكتفى ابن تيمية فى القياس بمجرد وجود الجامع بين الاصل والفرع ولا باستناد هذا القياس إلى قانونى التعليل والاطراد. بل يرى - متابعا فى ذلك معظم متقدمى الأصوليون وبعض متأخريهم - أنه لا بد من وجود طرق أو أدلة أو مسالك - كما يسميها الأصوليون - لإثبات العلة لأن العلة هى الصفات التى يستند عليها

(١) ابن تيمية : "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٠٨ .

(٢) ابن تيمية : "الرد على المنطقيين" طبعة بومباى ص ٣٨٦ .

(٣) د. محمود فهمى زيدان : "الاستقراء والنمذج العلمى" ص ٨٧ .

(٤) نفس المرجع : ص ٨٧ ، ٨٨ .

الحكم. وبعض هذه الطرق أو المسالك توازي طرق الاستقراء التي وضعها المحدثون لتحقيق الفروض، فسبق ابن تيمية بذلك الأوربيين مثل جون استيوارت مل إلى التوصل إلى قوانين الاستقراء وهذه المسالك أو معظمها ليست فقط طرقاً لإثبات العلة، بل هي علل جامعة. فالسبر والطرْد وغيرهما تصلح أن تكون مسالك، وتصلح أن تكون عللاً جامعة بذاتها^(١). وقد تكلم المحدثون في هذا أيضاً. فقوانين الاستقراء ليست فقط طرقاً للإثبات بل هي أيضاً طرقاً لاكتشاف العلة^(٢).

والمسالك أو الأدلة تنقسم إلى قسمين :

١ - أدلة نقلية: وهي النص القرآني والسنة الصحيحة والاجماع .

٢ - أدلة عقلية: وهي الطرد والدوران والمناسبة والسبر والتقسيم .

ولن نبحث في القسم الأول من هذه المسالك لأنها تخرج عن نطاق بحثنا هنا وسنقتصر الحديث على بعض الأدلة أو المسالك من القسم الثاني وهي الأدلة أو الطرق التي سبق ابن تيمية في التوصل إليها الفلاسفة المحدثون .

❖ المسلك الأول : الطرد والعكس :

وهو "تلازم الحكم والعلة وجوداً وعدماً ولا بد في ذلك من الاستقراء"^(٣) أن الحكم يوجد بوجود الوصف ويرتفع بارتفاعه فيعلم أن هذا الوصف علة ذلك الحكم. ويعبر عنه أيضاً "بالجريان" أو "الدوران" أي دوران العلة والمعلول وجوداً وعدماً والوصف يسمى "مداراً"، والحكم يسمى "دائراً" فعناصر هذا السلك إذن ثلاثة المدار والدائر والدوران ومثاله أن عصير العنب قبل أن يدخله الاسكار ليس بحرام اجماعاً فإذا مادخله الاسكار كان حراماً اجماعاً. فإذا ذهب عنه الاسكار ذهب عنه التحريم. فمتى دار التحريم مع الاسكار وجوداً وعدماً ثبت لنا أن

(١) د. على سامي النشار : "مناهج البحث" ص ٩٦ .

(٢) قوانين الاستقراء عند مل ليست طرقاً للإثبات فقط بل هي أيضاً طرق لاكتشاف العلة

Methods of proof . Methods of discovering causal connections. Gohen and Najel:

An introduction to Logic and scientific method, New York 1934, P.249: 250 .

(٣) ابن تيمية : "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٣٦٤ .

الاسكار علة التحريم^(١) .

والدوران أو الطرد والعكس يستند إلى التجربة يقول ابن تيمية: "أن التجربة تحصل بنظرة واعتباره وتدبره كحصول الأثر المعين دائراً مع المؤثر المعين دائماً" ويقول ابن تيمية أيضاً أن "عامة الناس قد جربوا أن شرب الماء يحصل معه الرى، وأن قطع العنق يحصل معه الموت، وأن الضرب الشديد يوجب الألم"^(٢) .

وينقسم الأصوليون - في اعتبار الدوران موصلاً إلى اليقين أو الظن أو لا يفيد يقيناً ولا ظناً - إلى أربعة أقسام، القسم الأول منها يرى أن الدوران يفيد اليقين ويمثله أصوليو المعتزلة وقد قالوا أن الدوران يؤدي إلى القطع بالعلية، وأنه لا دليل فوقه. وبعض الأشاعرة الذين قالوا أنه إذا كثرت التجربة أفادت القطع أو اليقين^(٣) . وابن تيمية ولاشك ينضم إلى هذا القسم الذي يقول بيقينية الدوران أو الطرد والعكس وسنرى فيما بعد كيف رد ابن تيمية على منكرى يقينية الطرد والعكس كطريق يستخدم في العقليات لبيان عليّة الوصف .

وهذا المسلك - أى الطرد والعكس - هو قانون الجمع بين الاتفاق والاختلاف أو التلازم في الوقوع في التخلف عند مل Joint method of Agreement and Difference فهذا القانون يستند إلى أن العلة إذا حضرت حضر معلولها وإذا غابت غاب. ويلخصه مل بقوله: "إذا كانت هناك حالتان أو عدة حالات تظهر فيهما ظاهرة ما وتشترك هاتان الحالتان في شيء واحد دون سواه وكانت هناك حالتان أخرتان (أو حالات أخرى) لا تظهر فيها هذه الظاهرة ولا تتفقان إلا في غياب الشيء الذي وجد في الحالتين الأوليتين (أو في الحالات الأولى) فإننا نستنتج أن ذلك الشيء الذي تختلف فيه هاتان المجموعتان من الحالات (وهو الذي يوجد في الحالتين الأوليتين ويتخلف في الحالتين الأخريين) هو معلول للظاهرة أو علة لها أو جزء ضروري من علتها"^(٤) .

(١) د. على سامى النشار: "مناهج البحث" ص ١٠١ .

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٠٤ .

(٣) د. على سامى النشار: "مناهج البحث" ص ١٠١ وما بعدها .

(4) Mill : A system of Logic , London 1925 , P. 256 .

❖ المسلك الثاني : السبر والتقسيم :

هذا المسلك عند صاحب البرهان هو "أن يبحث مناظر عن معان مجتمعة في الأصل ويتبناها واحداً واحداً ويبين خروج أحادها عن صلاح التعليل به إلا واحداً يراه ويرضاه^(١) . أو هو "حصر الأوصاف التي توجد في الأصل والتي تصلح للعلية في بادئ الرأي ثم إبطال ما لا يصلح منها فيتعين الباقي للعلية. هذا ويرى ابن تيمية أن إثبات كون الوصف علة للحكم يكون عن طريق المناسبة، والطرده والدوران والسبر والتقسيم، وأنه لا بد في جميع ذلك من السبر والتقسيم الذي ينفي المزاحم. "والأفمى حصل الأثر مقرونا بأمرين لم تكن إضافته إلى أحدهما دون الآخر بأولى من العكس ومن إضافته إلى كليهما، وما يحتاج به الفقهاء في إثبات كون الوصف علة للحكم من دوران ومناسبة" وغير ذلك وإنما يفيد المقصود مع نفي المزاحم وذلك يعلم بالسبر والتقسيم، فإن كان نفي المزاحم ظنياً كان اعتقاد العلية ظنياً، وإن كان قطعياً كان الاعتقاد قطعياً، إذا كان قاطعاً بأن الحكم لا بد له من علة، وقاطعاً بأنه لا يصلح للعلة إلا الوصف الفلاني^(٢) .

لكن لم يتفق الأصوليون جميعاً على اعتبار السبر والتقسيم دليلاً على إثبات العلة بل انقسموا في ذلك إلى قسمين:

قسم يرى في السبر والتقسيم دليل واضح في إثبات العلة ومن هذا القسم الباقلاني، الذي يعتبر السبر من أقوى الأدلة في إثبات العلة وكذلك الغزالي^(٣) . وواضح أن ابن تيمية من هذا القسم الذي يرى أن السبر والتقسيم دليل واضح في إثبات العلة، بل يذهب ابن تيمية إلى أبعد من ذلك حين يؤكد على أن سائر ما تثبت به العلة من الدوران والمناسبة وغير ذلك إذا أخذ معه السبر والتقسيم أمكن كون القياس قطعياً^(٤) .

= Gohen and Najel : An introduction to Lojic and scientific method , P. 260 .

(١) إمام الحرمين: "البرهان" مخطوط ج ٢ - السبر والتقسيم.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٠٥ .

(٣) الزركشي: "البحر المحيط" مخطوط ج ٥ ص ١٧٧ .

(٤) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٤٢٥ .

أما القسم الثاني فيرى أن السبر والتقسيم ليس دليل بل شرط. فكثير من الأصوليين والجدليين أخرجوا السبر والتقسيم من أن يكون مسلکا من مسالك العلة، لأن الوصف الذى ينفى السبر إما أن يكون ظاهر المناسبة أى مشتملا على مصلحة، فإن اشتمل على مصلحة فإما أن تكون مضبطة الفهم فهو المناسبة، وإما كلية لا تنضبط أى لا يقطع بوجودها أو عدمها فهو الشبه ، وإما لا يكون مشتملا على مصلحة فهو الطردى. فلا بد فى العلة من اعتبار وجود المصلحة أو صلاحيتها، ولا يمكن أن يكون هذا إلا بمناسبة أو طرد أو شبه فالدليل على التعليل هو واحد من هؤلاء، أما السبر فهو شرط لا دليل. ولكى يتخلص الزركشى من هذا النزاع بين القائلين بأن السبر والتقسيم هل هو دليل أم شرط، قرر أن هذا المسلك عام. أى أنه يدخل فى جميع المسالك فهو شرط دليل إذن ثم هو مسلك بذاته ... أه أنه دليل^(١).

وقد حاول الأصوليون فهم رد السبر والتقسيم إلى القياس الشرطى المنفصل. يقول ابن تيمية: "أما الشرطى المنفصل الذى يسميه الأصوليون" السبر والتقسيم وقد يسميه أيضا الجدليون "التقسيم والترديد"، فمضمونه الاستدلال بثبوت أحد النقيضين على إنتفاء الآخر وإينتقائه على ثبوته أو الاستدلال بثبوت أحد الصنديين على انتفاء الآخر وأقسامه أربعة^(٢).

وعلى الرغم من أن ابن تيمية يقرر أن المسلمين توصلوا بفطرتهم وبدون معرفة المنطق اليونانى إلى كثير من صور هذا المنطق ومنها هذه الصورة- ولكن فى أسلوبهم الخاص وفى عباراتهم الخاصة^(٣). أقول على الرغم من ترديد ابن تيمية لهذه الفكرة فى أكثر من موضع فإننى أرجح أن المسلمين عرفوا فكرة السبر والتقسيم من منطق اليونان، لكن مع ملاحظة أنهم لم يستمدوها من منطق أرسطو، بل من منطق الرواقيون. فأرسطو لم يعرف الأقيسة الشرطية متصلة كانت أو منفصلة.

هذا ويشير ابن تيمية إلى اعتراض المناطقة - الذى حرره لهم نظار

(١) الزركشى: "البحر المحيط" مخطوط ج ٥ ص ١٧٧ .

(٢) ابن تيمية : "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٥٧ ، ٢٥٨ .

(٣) نفس المرجع : ص ٢٥٩ ، ٢٦٠ .

المسلمين- على يقينية قياس التمثيل، وذلك على أساس أنه ليس من ضرورة اشتراك أمرين فيما يعمهما اشتراكهما فيما حكم به على أحدهما إلا أن تبين أن ما به الاشتراك علة لذلك الحكم ، وكل ما يدل على علية الوصف المشترك للحكم . مثل الطرد والعكس والسبر والتقسيم - فهو ظنى غير يقينى. ولذلك يعترض المناطقة على يقينية الطرد والعكس والسبر والتقسيم كطرق تستخدم فى العقلیات لبيان علية الوصف فى قياس التمثيل فيقولون: "أما الطرد والعكس فلا معنى له غير تلازم الحكم والعلة وجودا وعدما ولا بد فى ذلك من الاستقراء" ولا سبيل إلى دعواه فى الفرع إذ هو غير المطلوب، فيكون "الاستقراء" ناقصا. لاسيما ويجوز أن تكون علة الحكم فى الأصل مركبة من أوصاف المشترك ومن غيرها، ويكون وجودها فى الأوصاف متحققا فيها فإذا وجد المشترك فى الأصل ثبت الحكم لكمال علته وعند انتقائه فينتفى لتقصان العلة. وعند ذلك فلا يلزم من وجود المشترك فى الفرع ثبوت الحكم لجواز تخلف باقى الأوصاف أو بعضهما وأما السبر والتقسيم فحاصله يرجع إلى دعوى حصر أوصاف الأصل فى جملة معينة. وإبطال كل ماعدا المستبقى وهو أيضا غير يقينى، لجواز أن يكون الحكم ثابتا فى الأصل لذات الأصل لا لخارج وإلا لزم التسلسل.

وان ثبت لخارج فمن الجائز أن يكون لغير ما أبدى وان لم يطلع عليه مع البحث عنه (وهذا فى العقلیات) وليس الأمر كذلك فى العادات فإنا لانشك - مع سلامة البصر وارتفاع الموانع - فى عدم "بحر زئبق" "جبل ذهب" بين أيدينا ونحن لا نشاهده، وان كان منحصرًا فمن الجائز أن يكون معللا بالمجموع أو بالبعض الذى لا تحقق له فى الفرع.

وثبوت الحكم مع المشترك فى صورته مع تخلف غيره من الأوصاف المقارنة له فى الأصل مما لا يوجب استقلاله بالتعليل لجواز أن يكون فى تلك معللا بعلة أخرى ولا إمتناع فيه وإن كان لا علة له سواء فجائز أن يكون علة لخصوصه لا لعمومه. وأن بين أن ذلك الوصف يلزم لعموم ذاته فمع بعده يستغنى عن التمثيل^(١).

(١) ابن تيمية : "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٣٦٤، ٣٦٥ .

تلك كانت دعوى المناطقة فى عدم يقينية الطرد والعكس والسبر والتقسيم كطرق تستخدم لبيان عليّة الوصف المشترك للحكم ويحاول ابن تيمية أن يثبت بطلان ما ذهب إليه المناطقة فى تلك الدعوى:

- إن ادعاء المناطقة عدم يقينية قياس التمثيل يرجع إلى تفريقهم بين "قياس الشمول" و"قياس التمثيل" بأن الأول قد يفيد اليقين والثانى لا يفيد إلا الظن، وهذا فرق باطل فى رأى ابن تيمية بل حيث أفاد أحدهما اليقين أفاد الآخر اليقين وحيث لا يفيد أحدهما إلا الظن لا يفيد الآخر إلا الظن، فإن إفادة الدليل اليقين أو الظن ليس لكونه على صورة أحدهما دون الآخر، بل باعتبار تضمن أحدهما لما يفيد اليقين^(١).

- أما عن قول المناطقة: كل ما يدل على أن ما به الاشتراك علة للحكم فظنى فهذه دعوى كلية فى رأى ابن تيمية . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الذى يدل به على عليّة المشترك هو الذى يدل به على صدق القضية الكبرى. وكل ما يدل به على صدق الكبرى فى قياس الشمول يدل به على عليّة المشترك فى قياس التمثيل سواء كان يقينياً أو ظنياً . فإن "الجامع المشترك" فى التمثيل هو "الحد الأوسط" فى الشمول والقضية الكبرى المتضمنة لزوم الحد الأكبر للأوسط هو بيان تأثير الوصف المشترك بين الأصل والفرع ، ولزوم الحكم للجامع المشترك وهو لزوم الأكبر للأوسط، ولزوم الأوسط للأصغر وهو لزوم الجامع المشترك وهو ثبوت العلة فى الفرع .

فإذا كان الوصف المشترك وهو المسمى "بالجامع" و"العلة" أو "دليل العلة" أو "المناطق" أو غير ذلك، إذا كان ذلك الوصف ثابتاً فى الفرع أو لازماً له، كان ذلك موجباً لصدق المقدمة الصغرى. وإذا كان الحكم ثابتاً للوصف لازماً له، كان ذلك موجباً لصدق المقدمة الكبرى. وذكر الأصل ليتوصل به إلى إثبات إحدى المقدمتين^(٢). ويوضح ابن تيمية ذلك بمثال من القياسين. فإذا قلنا "النبذ حرام"

(١) ابن تيمية : "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٣٦٨.

(٢) ابن تيمية : "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٣٧٠.

قياساً على الخمر، لأن الخمر إنما حرمت لكونها مسكرة، وهذا الوصف موجود في النبيذ كان ذلك بمنزلة قولنا "كل نبيذ مسكر"، و"كل مسكر حرام" فالنتيجة "النبيذ حرام".

"والنبيذ" موضوع النتيجة، وهو الحد الأصغر "والحرام" محمولها، وهو الحد الأكبر، والمسكر "هو المتوسط بين الموضوع والمحمول" وهو "الحد الأوسط" المحمول في الصغرى الموضوع في الكبرى.

فإذا قلنا: أن النبيذ حرام قياساً على خمر العنب، لأن العلة في الأصل هو الاسكار وهو موجود في الفرع، فثبت التحريم لوجود علته - فإنما استدللنا على تحريم النبيذ بالمسكر وهو الحد الأوسط، لكننا زدنا هنا في قياس التمثيل ذكر الأصل الذي ضربناه مثلاً للفرع، وهذا لأن شعور النفس بنظير الفرع أقوى في المعرفة من مجرد دخوله في الجامع الكلى. وإذا قام الدليل على تأثير الوصف المشترك لم يكن ذكر الأصل محتاجاً إليه^(١).

والقياس في رأى ابن تيمية "لا يخلو أن يكون إما "بإبداء الجامع" أو "بالغاء الفارق" .. وإلغاء الفارق هنا هو "الحد الأوسط" فإذا قيل هذا مساو لهذا ومساوى المساوى مساو، كانت المساواة هي "الحد الأوسط"، "إلغاء الفارق" عبارة عن المساواة، فإذا قيل: لا فرق بين الفرع والأصل إلا كذا وهو مهمل بمنزلة قولك: هذا مساو لهذا وحكم المساوى حكم مساوية"^(٢).

ويقول ابن تيمية: "فإن كان القياس" بإلغاء الفارق "فلا بد من الأصل المعين" فإن المشترك هو المساواة بينهما وتماثلهما وهو إلغاء الفارق "وهو الحد الأوسط". وإن كان القياس "بإبداء العلة" فقد يستغنى عن ذكر الأصل إذا كان الاستدلال على عليه الوصف لا يقتصر إليه. وأما إذا احتاج إثبات عليه الوصف إليه فيذكر الأصل لأنه تمام ما يدل على عليه المشترك وهو الحد الأكبر^(٣). فمن ذلك يتبين أن

(١) نفس المرجع: ص ٣٦٩.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٣٦٩.

(٣) نفس المرجع: ص ٢٧٠، ٢٧١.

الاستدلال على الحكم فى الفرع "بإبداء الجامع عند ابن تيمية لا يفاير الاستدلال عليه" "بالغاء الفارق" لأن الوصف الجامع إنما هو إلغاء الفارق بين الأصل والفرع بالنسبة لترتيب الحكم. فالمستدل بقياس التمثيل بناء على وصف جامع بين الأصل والفرع كأنه يدعى حتميا أن لا فارق بين المقيس والمقاس عليه بالنسبة لترتيب الحكم إذ ماعدا القدر المشترك مهدر لاصلة له بالحكم وذلك يعطف ابن تيمية إلغاء الفارق على إبداء الجامع - عطفا من قبيل الخاص على العام - ومؤكدا على أن ذكر الوصف الجامع قد يُستغنى فيه عن ذكر الأصل إذا ثبتت عليه للحكم وهذا بخلاف إلغاء الفارق إذ لا بد من ذكر الأصل فيه.

- أما عن دعوى المناطقة عدم يقينية السبر والتقسيم - للأسباب التى سبق ذكرها^(١) فقد رد عليهم ابن تيمية مؤكداً يقينته وفيما يلى توضيح هذا:

- ذهب المناطقة إلى أن السبر والتقسيم غير يقينى لجواز أن يكون الحكم ثابتاً فى الأصل لذات الأصل لا لخارج والا لزم التسلسل. فرد عليهم ابن تيمية بأنه لا يلزم التسلسل إلا إذا كان الحكم فى كل أصل لا يثبت إلا لخارج، أما إذا كان الحكم تارة يثبت لخارج وتارة لغير منال الخارج فلا يلزم التسلسل. وحيث لا يمنع أن نعلم أن الحكم فى هذا الأصل المعين لم يثبت لما يختص بالأصل بل لوصف مشترك بينه وبين غيره^(٢).

يقول ابن تيمية: "وإذا كانت الأوصاف فى الأصل قد تكون مختصة بذات الأصل وقد تكون مشتركة بينه وبين غيره خارجة عنه لم يلزم - إذا كان هذا الأصل

(١) أنظر ص وما بعدها من هذا الكتاب

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٤٠٩. ويمثل ابن تيمية لذلك بتعليل الفقهاء للحكم تارة بالعلة القاصرة وتارة بالعلة المتعدية. فيعمل بالعلة القاصرة لقصر الحكم على مورد النص ومنع الإطلاق لئلا يظن الظان أن الحكم يثبت فيما سوى النص. كما يعمل بتحريم الميتة بعلته تمنع دخول المذكى فيها .. وأمثال ذلك كثيرة . ولكن يعمل لله بالعلة المتعدية لله نص يتناول بعض أنواع الحكم فيعمل ذلك الحكم بعلته تتعدى إلى سائر النوع الذى دل على ثبوت الحكم فيه نص آخر. أنظر ابن تيمية : "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٤١٠ ، ٤١١.

ثبت الحكم فيه لخارج مشترك أن يكون الحكم فى كل أصل لخارج مشترك^(١) .

- أما عن قول المنطقة إن ثبت لخارج (فى العقلية) فمن الجائز أن يكون لغير ما أبدى، لم يطلع عليه مع البحث عنه بخلاف الحسيات فقد رد عليهم ابن تيمية بقوله: "إما أن يكون التقسيم فى العقلية قد يفيد اليقين وإما أنه لا يفيد بحال فإذا كان الثانى أى إذا كان التقسيم الفعلى لا يفيد اليقين بطل القياس الشرطى المنفصل - وهو من صور القياس البرهانى المنطقى - لأن الشرطية المنفصلة فيها حصر عقلى وهو لا يفيد اليقين.

أما إذا كان الأول أى إذا كان التقسيم العقلى يفيد اليقين بطل قول المنطقة أن السبر والتقسيم لا يفيد اليقين^(٢) . ولهذا استكر ابن تيمية دعوى المنطقة عدم يقينية السبر والتقسيم وهم يقولون: الوجود إما أن يكون واجبا أو ممكنا وإما أن يكون قديما أو حديثا، وإما أن يكون قائما بنفسه أو بغيره ... ونحو ذلك من التقسيم الحاصد لجنس الوجود.

إن المنطقة إذا كانوا يسلمون بهذا التقسيم الخاص لجنس الوجود "كان هذا - كما يقول ابن تيمية - حصرا لكل عقلى - بل الوجود أهم الكليات. وإذا أمكن العقل أن يحصر أقسامه فحصر أقسام بعض أنواعه أولى. وهم (يقصد المنطقة) يسلمون بهذا كله ... فكيف يقولون أن السبر والتقسيم لا يفيد اليقين؟^(٣)

ويقول ابن تيمية أيضا: "أما التقسيم فإنهم (يقصد المنطقة) يسلمون أنه يفيد اليقين إذا كان حاضرا. وإذا كان كذلك فإنه يمكن حصر المشترك فى أقسام لا يزيد عليها وابطال التعليل بجمعها إلا بواحد. وإن لم يمكن ذلك، لم يمكن جعل ذلك المشترك حد أوسط فلا يفيد اليقين ولو استعمل فيه قياس الشمول^(٤) .

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٤١١ .

(٢) نفس المرجع: ص ٤١٢ .

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٤١٢ ، ٤١٣ .

(٤) نفس المرجع: ص ٤٠٩ . يضرب ابن تيمية مثلا على التقسيم الحاصر بمسألة الرؤية وهى من، أشكال المسائل العقلية وأبدها عن قبول التقسيم المنحصر ومع هذا بين ابن تيمية أن حصر الأقسام فيها ممكن.

- أما عن قول المناطق أن الخارج إذا كان منحصرًا في أوصاف معينة فمن الجائز أن تكون العلة عبارة عن مجموع تلك الأوصاف أو بعضها الذي لا تحقق له في الفرع فقد رد عليهم ابن تيمية قائلًا: "هذا ممكن في بعض الصور كالمسائل الظنية من الفقه أو غيره. إذا قيل: خيار الأمة الممتقة تحت العبد كقصة بريره إما أن يكون قد ثبت لكونها تحت ناقص، وإما أن يكون لكونها ملكت نفسها أمكن أن يُقال وإما أن يكون بمجموع الأمرين. لكن تعليله بما يختص الأصل سواء كان هو المجموع أو بعض منه يمكن أن يعلم بنفيه كما يمكن العلم بنفيه من المنفيات"^(١). ومعنى هذا أن قول المناطق أنه لا يمكن العلم بنفس اختصاص الأصل وأن يكون له دخل في التعليل مع الوصف قول مردود في رأى ابن تيمية، لأنه يمكن العلم بنفس اختصاص الأصل وأن يكون الوصف المشترك هو العلة ولا دخل للأصل في التعليل أصلاً، وضرب ابن تيمية مثلاً بالإنسان الذي حكم عليه بأنه حساس متحرك بالإرادة، فعلة هذا الحكم هي الحيوانية المشتركة بين الإنسان والفرس .. وما إلى ذلك من باقى أنواع الحيوان ولا دخل للإنسانية - التى هي الأصل - فى التعليل، إذ لو كان لها دخل فى إثبات الحكم لما ثبت هذا الحكم للجمل والفرس... وما إلى ذلك، وهذا باطل.

وفى هذا الصدد يقول ابن تيمية: "الإنسان إن كان حساساً متحركاً بالإرادة

= فقد اختلف الناس فيما يجوز رؤيته: هل الخالق الواجب الوجود أحق بها أم هي مختصة بالمخلوقات الممكنة أم هي أمر مشترك بين الخالق والمخلوق. ويقول ابن تيمية: "إن حصر الأقسام في مسألة الرؤية ممكن .. فإذا احتج عليها "بقياس التمثيل" فقليل المخلوقات الموجودة يمكن رؤيتها فالخاق أحق بإمكان الرؤية لأن المصحح للرؤية في المخلوقات أمر مشترك بين الخالق والمخلوق لا يختص بالمخلوق، وإذا كان المشترك مستلزماً لصحة الرؤية ثبت صحتها ولا يجعل المشترك المصحح هو مجرد الوجود كما يسلكه الأشعري ومن اتبعه كالقاضي أبي بدر، وطائفة من أصحاب أحمد. بل يجعله الله القيام بالنفس لله كما يسلكه ابن كلاب وغيره من مثبتى الرؤية من أصحاب - أحمد وغيرهم أو لا يعين المصحح، بل يجعل قدرًا مشتركًا كالقسيم الحاصر وهو أيضاً يفيد اليقين فإذا كان حصر الأقسام في مسألة الرؤية - مع صعوبتها - ممكن فهو ممكن فيما هو أوضح منها مثل استلزام الإرادة للعلم في المخلوق وفى الخالق بطريق الأولى. انظر ابن تيمية "الرد على المنطقيين" ط ٤١٤ وما بعدها.

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٤٢٠ .

لحيوانيته لا لإنسانيته، والحيوانية مشتركة بينه وبين الفرس وسائر الحيوان، فيكون حساسا متحركا بالإرادة. فلا يمكن أن يدعى في مثل هذه الحالة أن المختص بالإنسان هو علة كونه حساسا متحركا بالإرادة. بل العلة ليست إلا المشترك بينه وبين الحيوان^(١).

- أما عن قول المناطقة أن "ثبوت الحكم مع المشترك في صورة مع تخلف غيره من الأوصاف المقارنة له في الأصل مما لا يوجب استقلاله بالتعليل لجواز أن يكون الحكم في تلك المشترك في صورة مع تخلف غيره من الأوصاف، تمتنع أن تكون الأوصاف الزائدة المقارنة له في الأصل مؤثرة في الحكم. فإنها مختصة بالأصل فلو كانت مؤثرة لم يجز أن يوجد الحكم في غير الأصل. وحينئذ فعدمها لا يؤثر. والصورة الأخرى قد ثبت فيها وجود المشترك وأما إن كان وجود وصف آخر مستقل بعلة فهذا لا بد من نفيه. إما بدليل قاطع أو ظاهر أو بأن الأصل عدمه، ويكون القياس حينئذ يقينيا أو ظاهريا^(٢).

- أما فيما يتعلق بأقسام العلة فإنها إذا حضرت ونفى التعليل عن كل منها إلا واحد فإن النفي قد يكون لنفى التعليل بها في الأصل وقد يكون لنفى التعليل بها مطلقا. الأول نحتاج معه إلى النافي في تلك وأما الثاني فهو يتناول النفي في تلك الصورة وفي غيرها^(٣).

- أما قولهم: "وإن كان لا علة له سواء فجائز أن يكون علة لخصوصه لا لعمومه". فقد رد عليهم ابن تيمية بأن الحكم يمكن أن يكون قد ثبت لذات المحل لا لأمر منفصل وهو التعليل بالعلة القاصرة الواقعة على مورد النص^(٤).

- أما قولهم: "أن بين أن ذلك الوصف يستلزم الحكم وأن الحكم لازم لعموم ذاته فمع بعده يستغنى عن التمثيل" فقد رد عليهم ابن تيمية بقوله "لا بعد في

(١) نفس المرجع : ص ٤٢٠ ، ٤٢١ .

(٢) ابن تيمية : "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٤٢٤ .

(٣) نفس المرجع : ص ٤٢٤ .

(٤) ابن تيمية : "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٤٢٤ .

ذلك، بل كلما دُلَّ على أن الحد الأوسط يستلزم الأكبر فإنه يُستدل به على جعل ذلك الحد وصفاً مشتركاً بين أصل وفرع ويلزمه الحكم^(١).

- أما قولهم: "أنه يستغنى عن التمثيل" فيوافقهم ابن تيمية على ذلك لأن "التمثيل في مثل هذا يذكر للإيضاح وليتصور للفرع نظير، لأن الكلى إنما وجوده كلى في الذهن لا في الخارج، فإذا عرف تحققه في الخارج كان أيسر لوجود نظيره. ولأن المثال قد يكون ميسراً لإثبات التعليل بل قد لا يكون بدونه"^(٢).

هذا وإذا كان ابن تيمية قد أثبت يقينية السبر والتقسيم، منكرًا دعوى المناطقة بعدم يقينته فإنه يؤكد أن سائر ما تثبت به العلة من الدوران والمناسبة وغير ذلك إذا أخذ معه السبر والتقسيم أمكن كون القياس قطعياً فإن الجمع بين الأصل والفرع كما يكون بإبداء الجامع يكون بإلغاء الفارق، وهو أن يعلم أن هذا مثل هذا لا يفترقان في مثل هذا الحكم ومساوى المساوى مساو. ويرى ابن تيمية أن العلم بالمساواة والمماثلة مما قد يعلم بالعقل كما يعلم بالسمع فإذا علم حكم أحد المتماثلين علم أن الآخر مثله خاصة إذا كان الكلام في المعقولات المجردة مثل القول بأن شيئاً من السواد عرض مفتقر إلى المحل فيقال سائر أفراد السواد كذلك، بل يُقال أن سائر الألوان كذلك^(٣).

جـ- العلة تسبق المعلول :

يرفض ابن تيمية رأى القائلين باقتران العلة والمعلول في الزمان مؤكداً على أن العلة والمعلول لا يمكن أن يكونا متلازمين في الوقوع، بل العلة دائماً أسبق من المعلول، ومن المستحيل أن يكون المفعول مقارناً للفاعل في الزمان وقد أخطأ من قال بهذا التلازم والاقتران بين العلة والمعلول في الزمان حتى أن بعض الفقهاء - كما يقول ابن تيمية - قد وقعوا في هذا الخطأ مثل أبو المعالي الجويني وأبو حامد الغزالي وغيرهم مخالفين في ذلك جميع أئمة الفقه المتقدمين من أصحاب الأئمة

(١) نفس المرجع : ٤٢٤ ، ٤٢٥ .

(٢) نفس المرجع : ص ٤٢٥ .

(٣) ابن تيمية : "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٤٢٥ .

الأربعة وغيرهم^(١).

فلقد زعم هؤلاء الفقهاء المخالفين "أن الحكم المعلق بشرط يقع هو والشرط معاً في زمن واحد بناء على أن الشرط علة للحكم والمعلول يقارن العلة في الزمان"^(٢).

فإذا قال قائل لامرأته: "إذا شربت كذا أو فعلت كذا فأنت طالق" أو قال إذا أعطيتي ألفاً فأنت طالق. وقصده أن يقع الطلاق إذا وجد ذلك الشرط.

يقول ابن تيمية: "أن هذا خطأ شرعاً ولغةً وعقلاً. أما الشرع فإن جميع الأحكام المعلقة بالشروط لا يقع شيء منها إلا عقب الشروط لا تقع مع الشروط. والفروع المنقولة عن الأئمة تبين ذلك. وأما لغة فإن الجزاء عند أهل اللغة يكون عقب الشرط وبعده، ولا يكون الجزاء مع الشرط في الزمان، ولهذا قد يكون الجزاء مما يتأخر زمانه كقوله تعالى ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ^(٣). وفي النذر إذا قال لله (إن شفى الله مريضى فعلى صوم سنة فلا يجب عليه الصوم إلا بعد الشفاء لا مقارناً للشفاء ولا في زمن الشفاء ... فهذا يذكر بحرف الفاء، والفاء للتعقيب يوجب أن يكون الثاني عقب الأول لا معه. وأما عقلاً فلأن الأول هنا كالفاعل الموجب للثاني. ولا يُعرف قط أن الفاعل يقارنه مفعوله"^(٤).

ومن المسائل التي أخطأ فيها هؤلاء الفقهاء مسألة حدوث العالم وهي: كيف يكون العالم مفعولاً مصنوعاً لله وهو مساوق له أزلاً وأبداً مقارن له في الزمان؟ فقال هؤلاء الفقهاء: أنه من الممكن حدوث هذا التلازم والاقتران مبررين ذلك بالقول بأن هذا التقدم للعلة على المعلول يكون تقدماً عقلياً لازماً كتقدم حركة اليد على حركة الخاتم، وتقدم الشمس على الشعاع، وتقدم الحركة على الصوت الناشئ عنه. ولا يستكر مثل هذا من نظار المسلمين من ألف أن العلة والمعلول متلازمان مقتصران في الواقع ممن تكلموا في العلة والمعلول المذكور في الصفات

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بومباي ص ٣٧٨.

(٢) نفس المرجع: ص ٣٧٨.

(٣) سورة الزلزلة ٩٩ / ٧: ٨.

(٤) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بومباي ص ٣٧٨، ٣٧٩.

والأحوال كالقاضى أبى بكر الباقلانى وأبى المعالى والقاضى أبى يعلى وغيرهم ممن أثبت الأحوال، وكانوا يقولون أن: "العلم علة كون العالم عالم"^(١).

ويرى ابن تيمية أن هذا مما يعلم فسادَه بضرورة العقل لأن ما ذكروه من اقتران العلة العقلية لمعلولها كالعلم والعالمية خطأ مما يعلم فسادَه بالعقل، فليس هنا علة ومعلول. بل العلم هو العالمية وهذا هو مذهب معظم نظار أهل السنة وهى نفس الأحوال فلا علة ولا معلول فإن كون العالم عالم فهذا لازم للعلم بما يلزم العلم أنه علم، وليس هذا مثل كون قطع الرقبة سببا للموت، ولا كون الأكل سببا للشبع وغير ذلك من الأسباب التى خلقها الله^(٢).

كذلك يقول ابن تيمية عن الفلاسفة أنه ليس فى جميع ما مثلوا به من علة قارنت مفعولها فى الزمان، فحركة اليد ليست هى الفاعلة لحركة الخاتم بل المحرك لهما واحد ولكن حركتهما متلازمة لاتصال الخاتم باليد وذلك مثل حركة بعض اليد مع بعض كما نقول مثلا: "حركت كفى فتحررت أصابعى". فليست حركة الكف هى الفاعلة لحركة الأصابع وإن قدر أنها بعدها لم يسلم اقترانهما فى الزمان، وذلك مثل أجزاء الحركة. فحركة الظل وغيره كل جزء منها يحدث بعد الآخر وفى الزمان الذى يلى حركة الجزء الأول، ولكن لا نقل أن الحركتان وجدتا معا وإحداهما فاعلة للأخرى^(٣). فبطل أن يكون فى الوجود سبب يقارن مسببه فى الزمان، بل لا يكون إلا قبله ... وإنما الذى يقارن الشئ فى الزمان شرطه. وتقدم الواحد على الإثنين هو من هذا الباب، لا من باب تقدم الشرط على المشروط ... وحركة الخاتم مع اليد هى من باب المشروط مع الشرط، ليست من باب المفعول مع الفاعل^(٤).

يقول ابن تيمية أيضاً: "وأما فاعل يبدع مفعوله ويكون مقارناً له فى الزمان فهذا لا يوجد قط. لكن لفظ العلة فيه إجمال. فالعلة الفاعلة شئ والعلة التى هى شرط شئ آخر والشرط قد يقارن المشروط فى زمانه بخلاف الفاعل فإنه لا بد أن

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بومباى ص ٣٧٧.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بومباى ص ٣٧٨، ٣٧٩.

(٣) نفس المرجع: ص ٣٧٩.

(٤) نفس المرجع: ص ٣٨٠.

أن يتقدم فعله على المعين^(١).

وبهذا يفرق ابن تيمية بين نوعين من العلة، العلة الفاعلة والعلة التي هي شرط.

أ. ففي العلة الفاعلة : لابد أن تسبق العلة المعلول أى لابد أن يتقدم الفاعل على المفعول في الزمان. كتقدم الواحد على الإثنين. "وإذا قدر أنه (أى الفاعل) لم يزل فاعلا فكل جزء من أجزاء الفعل مسبوق بجزء آخر. وإن كان نوع الفعل لم يزل فلا يتصور أن يكون فعله أو مفعوله معينا مع الله أزلا وأبدا. وإن قيل أنه لم يزل فاعلا بمشيئته فدوام نوع الفعل شيء ودوام الفعل المعين شيء آخر ودوام المفعول المعين شيء آخر^(٢). وعلى ذلك فإن ما يقوله الفلاسفة والمتكلمين من أن العالم مفعولا مصنوعا لله وهو مساوق له أزلا وأبدا مقارن له في الزمان، هو قول فاسد - في رأى ابن تيمية - بصريح العقول وصحيح المنقول. يقول ابن تيمية: "إن الذى أخبرت به الرسل ودلت عليه العقول واتفقت عليه جماهير العقلاء ... أن الله خالق كل شيء وأن كل ما سواه هو مخلوق له. وكل مخلوق محدث مسبوق بالعدم"^(٣).

ب- أما العلة التي هي شرط: فقد يقارن الشرط المشروط في الزمان كحركة الخاتم مع اليد وكذلك الصوت مع الحركة. فإن الصوت يحدث عقب الحركة وغايته أن يكون معها كالجزء الثانى من الحركة مع الأول - والحركة المتصلة والزمان المتصل ليس بعضه مع بعض في الزمان - فغاية الصوت مع الحركة أن تكون كذلك وكذلك الشعاع مع نور الشمس. وكما أن الشمس ليست هي الفاعلة للشعاع بل بل يحدث الشعاع في الأرض إذا قابل الشمس ما ينعكس عليه الشعاع، فكذلك الحركة ليست هي الفاعلة للصوت. ولكن الشمس شرط في الشعاع والحركة شرط في الصوت^(٤).

يرى ابن تيمية إذن أن الارتباط بين الأسباب ومسبباتها ضرورى لا عادى،

(١) نفس المرجع: ص ٢٨١.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بومباى ص ٢٨١.

(٣) نفس المرجع: ص ٢٨١.

(٤) نفس المرجع: ص ٢٨٠.

بحيث لا يمكن بينهما تخلف أصلاً لا عقلاً ولا عادةً أطراداً لسنة الله. وعيب موقف الذين لا يقولون بالأسباب والعلل كالأشعرى ومن وافقه من أصحابه، ويلحقهم بالجهمية. ويرى أن جمهور العقلاء من المسلمين وغير المسلمين يثبتون الأسباب. وفي هذا الصدد يقول ابن تيمية: "لكن من يثبت الأسباب والعلل من أهل الكلام كالجهمي وموافقيه في مثل ذلك مثل أبي الحسن وأتباعه يجعلون المعلوم اقتران أحد الأمرين بالآخر لمحض مشيئة القادر المريد من غير أن يكون أحدهما سبباً للآخر ولا مولداً له، وأما جمهور العقلاء من المسلمين وغير المسلمين وأهل السنة من أهل الكلام والفقه والحديث والتصوف وغير أهل السنة من المعتزلة وغيرهم فيثبتون "الأسباب" ويقولون: "كما يعلم اقتران أحدهما بالآخر فيعلم أن في النار قوة تقضى التسخين وفي الماء قوة تقضى التبريد وكذلك في العين قوة تقضى البصير وفي اللسان قوة تقضى الذوق ويثبتون الطبيعة التي تسمى الغريزة والنخيرة والخلق والعادة ونحو ذلك من الأسماء. ولهذا كان السيف كأحمد بن حنبل والحارث المحاسبي وغيرهما يقولون: "العقل غريزة وأما نفاة الطبائع فليس العقل عندهم إلا مجرد العلم كما هو قول أبي الحسن الأشعرى والقاضى أبي بكر.. وغيرهم"^(١).

والحقيقة أن ابن تيمية في موقفه هذا يكشف عن عبقرية نادرة تربطه بأولئك الذين دافعوا عن السببية من مفكرى الإسلام حفاظاً على السنن الكونية التي لا تتبدل وعلى رأسهم بن رشد الذى يضعها فى أبحاثه فى المكان الأول^(٢).

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٠٦: ٢٠٨. ووضح من النص السابق اقتراب ابن تيمية فى مسألة السببية من المعتزلة أكثر من الأشاعرة. أما المعتزلة فقد اعترفوا بصحة قانون العلية من الناحيتين العقلية والشرعية. بمعنى أنهم قبلوا مبدأ العلية على الإطلاق فى أبحاثهم العقلية والأصولية. فالعلة - فى رأيهم - وصف ذاتى لا يتوقف على جعل جاعل، فهى مؤثرة بذاتها. ويعبر المعتزلة عنها تارة بالمؤثر وتارة بالموجب. أما الأشاعرة فهم أنكروا التعليل على الإطلاق فى مباحثهم العقلية، أما فى مباحثهم الأصولية فإنهم أباحوا التعليل باعتبارهم العلة بمعنى الباعث على فعل المكلف. ولكن هذا الباعث نفسه تابع للإرادة الإلهية التى هى فى الواقع مصدره. فليست العلة هى المؤثرة بذاتها ولكن ذلك التأثير يخلق الله.

أنظر: د. على سامى النشار: "مناهج البحث" ص ٩٣، ٩٤.

(٢) ابن رشد: "تهافت التهافت" مطبعة الحلبي - القاهرة سنة ١٣٢١ هـ. ص ١٢٢.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تربطه بمن دافع عن هذه النظرية من الفلاسفة المحدثين مثل (جون استيوارت مل) حيث يقولوا بالارتباط الضروري بين العلة والمعلول بناء على اطراد مبدأ الحتمية في الطبيعة، فالتعليل هو أساس القياس الاستقرائي عند ابن تيمية وهو أيضا أساس الاستقراء عند "جون استيوارت مل" ففكرة العلة الفاعلة - كما يفهمها مل - شيء أو ظاهرة مقدمه ومنتجة لظاهرة معينة تجعل العلية أساس نظرية الاستقراء كلها^(١).

ولكن على الرغم من أن موقف ابن تيمية وغيره في اثبات الاسباب يتخذ من النصوص الدينية أساسا له^(٢). إلا أن أصحاب هذا الموقف قد هوجموا في

(١) د. علي سامي النشار: "مناهج البحث" ص ٩٤. والجدير بالذكر هنا أن العلماء المعاصرين يفهمون الاستقراء على أنه منهج يمكن استخدامه دون الاستناد إلى مبدأ العلية ومبدأ اطراد الحوادث كأساسين له وأنه لا يقلل من قيمة القانون العلمي ألا يتضمن العلاقات العلية ولا اطراد الحوادث. فالزمن والبحث كقياسين يتصحح ما نصل إليه من قوانين وإن كانا يكفلا لنا إثبات أن العلم على أو مطرد. فإذا كان الاستقراء - كما فهمه مل - يستند إلى تصور العلية واطراد الحوادث في الطبيعة كتصورين صادقين صدقا كلياً، ففى هذا مشكلة - كان هيوم أول من أشار إليها. وتتمثل هذه المشكلة في أن مبدأ العلية واطراد الحوادث في الطبيعة موضوع اعتقاد يتفق وطبيعة التفكير الإنسانى والسلوك الإنسانى. لا موضوع برهان. وإن الصدق المطلق للنتيجة الاستقرائية غير موجود، وأن صدقها الاحتمالى أيضا موضوع اعتقاد لا موضوع تحديد ودقة، ويتضمن ذلك أن الاستدلال الاستقرائى ليس نوعاً من البرهان بالمعنى الذى يستخدم فيه المنطق كلمة برهان، بمعنى ما لا يمكن انكاره دون وقوع فى التناقض. والعلماء المعاصرون يعترفون بمشكلة الاستقراء، وبأنه كمنهج ليس برهانياً. بمعنى أن نتائجه ليست صادقة صدقاً ضرورياً أو يقينياً، بل ينظرون إليه على أنه خطوة في البحث ليس لدينا غيرها. لكن ليس معنى هذا أن العلماء المعاصرون ينكرون مبدأ العلية تماماً كل ما هناك أنهم ينكرون أن كل قانون علمى إنما هو تفسير على. إنهم لا ينكرون أن كثير من القوانين العلمية تتطوى على علاقات علية لكن هناك عدد كبير من القوانين. لا تتطوى على تلك العلاقة، بالرغم من أن تلك القوانين كانت تعميمات استقرائية، وإذا كان العلماء المعاصرون لا ينكرون العلية فإنهم يقفون منها من يرفض الاعتقاد بها اعتقاداً قديماً، ويقبلها إذا كانت أساسها التجارب وبذلك فصلوا بين العلية والمنهج العلمى، فقد يخضع العالم للعية وقد لا يخضع ولا يتأثر منهج البحث برفضها.

أنظر بالتفصيل د. محمود فهمى زيدان: "الاستقراء والمنهج العلمى" ص ١٢٨، وما بعدها.

(٢) مثل قوله تعالى (وهو الذى أنزل من السماء ماء فأخرجنا به نبات كل شيء، فأخرجنا =

بعض الأحيان فأتهم ابن تيمية مثلاً بأن عداوته لأهل السنة والجماعة أعمت بصيرته وأغلقت فكره فأثبت الأسباب وخرج بهذا عن روح المذهب الإسلامى، واعتنق أكبر الأفكار التى يقوم عليه المنطق الأرسطى^(١). وهذا الاتهام - فيما نرى - غير صحيح، لأن موقف من يثبت الأسباب أكثر قرباً من روح الإسلام من موقف من ينكرها. وما كان الله يعجزه أن يكون هو السبب المباشر لجميع ما يحدث فى الكون ولكن شاءت حكمته أن يودع أحد طرفى الظاهرة قوة الفعل وفى الآخر قوة الانفعال حتى يكون ذلك ماثلاً أمام الأعين فى عالم الطبيعة. وقد نطقت آيات القرآن الكريم بذلك فى أكثر من موقع كما فى قوله: ﴿وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ﴾^(٢). فقد جعل الله سبحانه وتعالى الماء سبباً

= منه خضرا نخرج منه حبا متراكبا، ومن النخل من طلعها قنوان دانية وجنات من أعناب والزيتون والرمان مشتبها وغير متشابه، انظروا إلى ثمره إذا أثمر وينعه، ان فى ذلكم لآيات لقوم يؤمنون سورة الأنعام: ٦ / ٩٩.

(١) د. على سامى النشار: "مناهج البحث" ص ١٦٦. فعلى الرغم من اعجاب د. على سامى النشار بابن تيمية وتأثره الكبير به واستشهاده بأراء ابن تيمية فى تدعيم وجهة نظره - كما هو واضح فى أكثر من موضع فى كتابه لله مناهج البحث لله - إلا أن هذا لم يمنعه من مهاجمة ابن تيمية فى بعض المواقف واتهامه بالسقوط إذا كان الأمر متعلقاً بالأشاعة - وهى الفرقة التى يميل إليها د. النشار - فعندما اتهم ابن تيمية الأشاعة بأنهم من منكرى الأسباب ونسبهم إلى الجهمية حيث جعلوا مرجع الاقتران إلى المشيئة من غير أن يكون بين السبب والمسبب ارتباط ضرورى عقلى. علق د. النشار على ذلك قائلاً: "ولكن ابن تيمية ما يلبث أن يسقط سقطلة عظمى، فيهاجم الأشاعة ونسبهم إلى الجهل ولا يفهم موقف الأشاعة". ثم يعلل د. النشار ذلك بأن عداوة ابن تيمية لأهل السنة والجماعة أعمت بصيرته وأغلقت فكره فأثبت الأسباب "وبهذا خرج ابن تيمية هنا - كما يقول د. النشار عن روح المذهب الإسلامى واعتنق أكبر الأفكار التى يقوم عليه التمهج الأرسطى. أنظر: د. على سامى النشار: "مناهج البحث" ص ١٦٦. والواقع أن تعصب النشار للأشاعة هو الذى جعله يقف هذا الموقف من ابن تيمية لأن اثبات ابن تيمية للأسباب هو الصحيح وهو ماعليه جمهور العقلاء من المسلمين وغير المسلمين. ومن ثم لم يخرج ابن تيمية عن روح المذهب الإسلامى - كما يدعى د. النشار - إلا إذا اعتبرنا الأشاعة هم الممثلون للمذهب الإسلامى وهذا غير حقيقى. فكان الأولى أن يتهم ابن تيمية بالخروج عن روح المذهب الأشعرى لا الفكر الإسلامى.

(٢) سورة البقرة: ٢ / ٢٢.

لإخراج الثمرات وكان مقتضى قول الذين يقولون بنفى الأسباب أن يقول الله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ عَنْهُمْ لَّهُ لَا بِهِ لِلَّهِ أَوْ أَنْ تفسر بهذا المعنى، وهذا ما لم يقله أحد من العلماء بالتفسير أو باللغة^(١).

ثم أن النتائج المترتبة على انكار العلية كافية لهدم حقائق العلوم كلها، فإن العلوم جميعها تستند إلى هذا القانون. وقد نبه ابن رشد إلى ذلك قائلاً: "أن من رفع الأسباب فقد رفع العقل، وصناعة المنطق تضع وضعاً أن ها هنا أسباباً ومسببات، وأن المعرفة بتلك المسببات لا تكون على التمام إلا بمعرفة أسبابها فرفع هذه الأشياء هو مبطل للعلم ورفع له"^(٢).

د - مفهوم العقل عند ابن تيمية :

شغلت مشكلة العقل مفكرى الإسلام، فأمن بعضهم إيماناً قوياً به واستخدمه فى تأويل النصوص الدينية بل جعلته بعض الفرق - كالمعتزلة - حكماً بين الحق والباطل فى أمر الإيمان والعقيدة.

أما ابن تيمية فإنه وإن كان اعتماده الأول فى بحوثه وأراءه - على الكتاب والسنة وأثار الصحابة ومن إليهم، إلا أنه يعرف للعقل قيمته لكن فى مجاله المحدود الذى يجول فيه فلا يرتفع به عن قدره ولا يتجاوز به حدود مؤكداً على أن الموافقة بين المنقول والمعقول هى منهجه فى تقييم العقل وأن البعد عن التأويل - بمعنى صرف اللفظ عن ظاهر معناه إلى معنى آخر لا يحتمله^(٣).

(١) د. محمد عبد الستار: "المدرسة السلفية" ص ٤٦٨.

(٢) ابن رشد: "تهافت التهافت" ص ٢٢.

(٣) والتأويل أسلوب من أساليب التوفيق بين العقل والنقل وقد عُرف هذا الأسلوب عند كثير من المتكلمين خاصة المعتزلة والشيعة وغيرهم وكذلك عند الفلاسفة والمتصوفة، فحاولوا التوفيق بين النصوص وبين ما يرونه من حقائق أدى إليها العقل. بل لقد وضع الغزالي والرازي قانوناً للتأويل يقول عنه ابن تيمية: "ومثل هذا القانون الذى وضعه هؤلاء يضع كل فريق لأنفسهم قانوناً فيما جاء به الأنبياء عن الله فيجعلون الأصل الذى يمتدونه ويعتمدونه هو ما ظننه أنه عقولهم عرفته، ويجعلون ما جاءت به الأنبياء تبعاً، فما وافق قانونهم قبلوه وما خالفه لم يتبعوه..".
أنظر: ابن تيمية: "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول" ج ١ ص ٢ وما بعدها. وإذا كان =

= ابن تيمية يتفق مع الفلاسفة والمتكلمين في الموافقة بين العقل والنقل، إلا أنه يختلف عنهم اختلافا كبيرا، فهم يفترضون أولا تمارض النقل والعقل ثم يؤولون النصوص لتتفق مع نظرياتهم العقلية الفلسفية بمعنى أنهم جعلوا العقل أصلا للنقل ووثقوا بمبادئه وإذا عارضه منقول فلا بد أن يؤول ليوافقه.

أما ابن تيمية فلا يسلم مطلقا بتعارض قائم بين النقل والعقل بل انتهى في منهجه إلى أنه لا يوجد معقول صريح يمكن أن يناقض منقولا صحيحا (أى ثبت نقله عن الرسول ﷺ) بطريق صحيح (لأن كلا من العقل والنقل وسيلة قد وهبها الله للإنسان ليهتدى بها ويعرف الطريق إليه. فإذا كان مصدر الإثنين واحدا والغاية منهما واحدة فلا يمكن أن يقع بينهما تعارض.

ويفرق ابن تيمية بين التأويل كما عرفه السلف وبينه عند المتكلمين والفلاسفة والمتصوفة. فالتأويل عند السلف هو التفسير وبيان المراد من النص القرآني أو نصوص الحديث وهو تأويل مقبول وهو سبيلنا إلى فهم القرآن وتدبر معناه وهو الذى حث عليه القرآن فى كثير من الآيات. وقد كان الصحابة على علم بتأويل القرآن بمعنى أنهم فهموه وفسروه كله. والرسول ﷺ لم يترك هذا من غير بيانه للصحابة إلا أن يقال أن الرسول ﷺ كان لا يعلم معانى القرآن الذى أنزل عليه، أو كان يعلمها ولم يبلغها كلها مع أنه مأمور من الله بالتبليغ، وكل ذلك غير معقول ولا مقبول. أما النوع الآخر من التأويل الذى قال به كثير من الفلاسفة المسلمين والمتصوفة ورجال علم الكلام فهو أمر آخر غير النوع الأول.

إنهم فى اصطلاحهم الخاص كما يذكر ابن تيمية: "صرف اللفظ عن المعنى المدلول عليه المفهوم منه، إلى معنى آخر يخالف ذلك". ابن تيمية: "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول" ج ١ ص ١٠.

ويقول ابن تيمية فى معالجة نصوص الأنبياء عند الفلاسفة طريقتين: طريقة التبديل وطريقة التجهيل. أما أهل التبديل فهم نوعان: أهل الوهم والتخيل وأهل التحريف والتأويل. ويشرح أقوال أهل التحريف والتأويل ويقول عنهم: "أنهم يجتهدون فى تأويل أقوال الأنبياء إلى ما يوافق آراءهم بشئ أنواع التأويلات ويخرجون اللغة عن طريقتها المعروفة ويستعينون بفرائب المجازات والاستعارات. ثم أن عقلاء المؤولين يعلمون أن أكثر من ما يتأولونه لا يطابق المعنى الذى يريده الأنبياء من كلامهم. ويحملون الكلام أحيانا ما ليس يقصد به. وقد يكون تأويلهم من باب دفع المعارض وحمل اللفظ على ما يمكن أن يريده متكلم بلفظه لامرأ المتكلم به. ويرى ابن تيمية أن التأويل الذى لا يقصد به بيان مراد المتكلم وتفسيره هو تأويل كاذب. لذلك كان أكثر المؤولين لرأيه لا يجزمون بالتأويل بل يقولون: يجوز أن يراد كذا. وغاية ما معهم إمكان احتمال اللفظ. ويصل بعد ذلك إلى المراد من لفظ التأويل فى القرآن فيقول ابن تيمية: "أن لفظ التأويل فى القرآن يراد به ما يؤول الأمر إليه. وإن كان موافقا لمدلول اللفظ ومفهومه فى الظاهر. كما يراد به تفسير الكلام وبيان معناه وإن كان موافقا له وهو اصطلاح المفسرين المتقدمين كمجاهد وغيره. ويراد به أيضا صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترب بذلك.

هو خطوة ضرورية لهذا المنهج ، فلا حاجة للتأويل مع وجود الأدلة القرآنية الواضحة المقنعة للعقل. ومع وجود العقل السليم توجد أداه لفهم وتفسير النصوص. والذى يتصفح أسماء كتب ابن تيمية يجد فيها كتباً تدل أسماؤها على التفكير العقلي مثل تحليل مسألة الأفعال "قاعدة فى الاجتهاد والتقليد" و"درء تعارض العقل والنقل" وله رسائل تستقل كل منها بتفسير آيات تتحدث عن العقل^(١). مثل قوله تعالى ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٢). ومثل قوله تعالى ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا آيَاتُ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾^(٣).

ويعرف ابن تيمية العقل تعريفاً يختلف عن تعريف الفلاسفة له، فالعقل فى نظره عرض من الأعراض وقد يُراد به الغريزة التى فى الإنسان، بينما هو فى نظر الفلاسفة جوهر قائم بنفسه وفى هذا الصدد يقول ابن تيمية: "العقل فى لغة المسلمين مصدر عقل يعقل عقلاً وهو أيضاً غريزة فى الإنسان فسماه من باب الأعراض لا من باب الجواهر القائمة بأنفسها وعند المتفلسفة مسماه من النوع الثانى"^(٤).

ويقول أيضاً: "العقل فى لغة الرسول (ﷺ) وأصحابه وأئمة العرض من الأعراض يكون مصدر عقل يعقل عقلاً كما فى قوله تعالى ﴿لَعَلَّهُمْ يَعْقِلُونَ﴾ .. وقد يراد به الغريزة التى فى الإنسان. قال أحمد بن حنبل والحاثر المحاسبى وغيرهما: "إن العقل غريزة". والعقل فى لغة فلاسفة اليونان جوهر قائم بنفسه.

ويجد ابن تيمية أن لفظ التأويل بمعنى صرف اللفظ عن الاحتمال الراجع إلى المرجوح إنما يوجد فى كلام بعض المتأخرين. أما الصحابة والتابعون لهم وسائر أئمة المسلمين وغيرهم فلا يخصون لفظ التأويل بهذا المعنى، بل يريدون بالتأويل المعنى الأول والثانى. أى ما يؤول الأمر إليه وإن كان موافقاً لدلول اللفظ ومفهوماً فى الظاهر وهذا هو المعنى الأول. أما المعنى الثانى للتأويل فهو تفسير الكلام وبيان معناه وإن كان موافقاً له. فالتأويل بهذا المعنى هو ما ارتضاه السلف وارتضاه ابن تيمية. أنظر ابن تيمية: "موافقة صريح العقول لصريح المنقول" ج ١ ص ٢ وما بعدها. وانظر بالتفصيل: "محمد السيد الجليذ": "الإمام ابن تيمية وموقفه من قضية التأويل". ص ١٤٩ وما بعدها.

(١) د. عبد اللطيف محمد العبد: "موقف ابن تيمية من العقل". مجلة الجديد العدد ١٦٨ أبريل ١٩٨٠م.

(٢) سورة آل عمران: ٢ / ٧.

(٣) سورة الرعد: ١٣ / ٤.

(٤) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٣٤٤.

فأين هذا من هذا؟^(١).

وإذا كان ابن تيمية يعد العقل من باب الأعراض مستكراً دعوى المناطقة بأنه جوهر قائم بنفسه، فإنه يستكر أيضاً الأسماء التي يطلقها الفلاسفة على العقل. فقد أطلق الغزالي لفظي الملكوت والجبروت على عالم النفس والعقل. ومن المعلوم أن النبي (ﷺ) لم يقصد بهذه الألفاظ مما ذهب إليه الغزالي، بل كان يقصد "الله تعالى"، فكان (الملكوت) يقول في ركوعه وسجوده: "سبحان ذي الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة" فالجبروت والملكوت يتضمن من معاني أسماء الله تعالى وصفاته ما دل عليه معن الملك والجبار^(٢).

ويرى ابن تيمية أن الغزالي أودع بعض كتبه من معاني كلام الفلاسفة المخالف لدين المسلمين ما غير عبارته وعبر عنه بعبارة المسلمين التي لم يريدوا بها ما أراد^(٣). فكان الغزالي يفرق بين عالم الخلق وعالم الأمر فيجعل "الأجسام" "عالم الخلق" و"النفس" و"العقول" "عالم الأمر وهذا ليس من دين المسلمين - في رأى ابن تيمية - بل كل ما سوى الله مخلوق عند المسلمين والله تعالى خالق كل شيء^(٤).

كذلك لم يعترف ابن تيمية بصحة حديث العقل وأكد أنه موضوع، ونص الحديث كما يرويه ابن تيمية: "أول ما خلق الله العقل قال له أقبل فأقبل ثم قال له أدبر فأدبر فقال "وعزتي ما خلقت خلقاً أكرم علىّ منك فبك أخذ وبك أعطى وبك الثواب وبك العقاب" ويقول ابن تيمية أن هذا الحديث موضوع باتفاق أهل المعرفة والحديث كما ذكر الدار قطنى وبين من وضعه، وكذلك ذكر نصه أبو حاتم ابن حبان والعقيلي وابن الجوزى وغيرهم. وحتى لو سلمنا جدلاً بصحة هذا الحديث فإنه - في رأى ابن تيمية - لا يعنى ما يعنيه الفلاسفة لأنهم غيروا قرائته الأصلية وخرجوا منه من المعاني ما لا يحتمل^(٥).

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بومباي ص ٢٧٦.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٣٤٢، ٣٤٤.

(٣) نفس المرجع: ص ٣٤٢.

(٤) نفس المرجع: ص ٣٤٦.

(٥) ابن تيمية: "الرسالة السبعينية" ص ٥ وما بعدها، وانظر د. أبو الفا التفتازاني: =

فابن تيمية يقرأ: "أول ما خلق الله العقل..." الخ وهذا يعنى: "لما خلق الله العقل... الخ وهو لا يفيد أن مخلوق لله هو العقل كما يزعم الفلاسفة، بل يفيد أن الله خاطبه فى أول أوقات خلقه. وتأكيدا لذلك قال له: "ما خلقت خلقا أكرم على منك" فدل أنه خلق قبله غيره وهو ليس أول المخلوقات ويستدل كذلك على أن العقل مخلوق، هذا إذا سلمنا بصحة الحديث^(١).

وينتهى ابن تيمية إلى القول بأن الفوالى الذى ضمن كتبه الكثير من كلام الفلاسفة يبالغ فى آخر حياته فى ذمهم لله ويبين أن طريقتهم متضمنة من الجهل والكفر ما يوجب ذمها وفسادها أعظم من طريقة المتكلمين ومات وهو مشتغل بالبخارى ومسلم^(٢). ويقصد ابن تيمية بذلك أن الغزالي أصبح يعنى بالحديث النبوى أكثر من عنايته بأراء الفلاسفة ومتابعة أقوالهم.

ثم أن الفلاسفة يدعون أن العقل - وهو جوهر قائم بنفسه - أول ما صدر عن الله وهو رب جميع العالم^(٣).

= "ابن سمين وفلسفته الصوفية" ص ٢٢٣. انظر طعن ابن تيمية فى -حديث العقل وتأويل ابن سمين له.

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٣٤٦.

(٢) نفس المرجع: ص ٢٤٧.

(٣) تعد نظرية العقول ركناً من أركان الفلسفة المشائية، تابع فيها فلاسفة الإسلام - أمثال الفارابى وابن سينا - أرسطو وقد لاقى المشائون بسببها نقداً شديداً لأنهم لم تكن باستطاعتهم البرهنة على صحة هذه النظرية. يقول الفارابى فى كتابه: "مقالة فى العقل": "إن اسم العقل الذى ذكره أرسطو فى كتاب النفس يقال على أربعة أنحاء: عقل بالقوة، وعقل بالفعل، وعقل مستفاد، والعقل الفعال. أما العقل الذى بالقوة أو الهيولانى فهو قوة من قوى النفس معدة أو مستعدة لقبول ماهيات الموجودات أو المعقولات، أما العقل بالفعل فهو نفس العقل السابق وقد اتحد بالصور العقلية التى كانت موجودة بالقوة فى الموجودات أو فى الأشياء الخارجية ثم انتقلت إلى الفعل، أما العقل المستفاد فهو العقل بالفعل عندما يدرك الصور العقلية وتصبح هذه الأخيرة صورة له. وحينئذ ينقلب عقلاً مستفاداً. وهذه العقول الثلاثة تمثل ثلاث مراتب متتابعة من التفكير الإنسانى. ولكنها ليست كافية وحدها فى تحصيل المعرفة إذ لابد لها من وجود عقل آخر يخرج النفس من مجرد الاستعداد لإدراك الأشياء إلى إدراكها بالفعل. وهذا العقل الرابع هو العقل الفعال إلا أن هذا العقل يفترق عن العقول الثلاثة السابقة فى أنه ليس جزءاً من النفس الإنسانية لأنه خارج عنها مفارق لها وهو قائم فى أقرب الأفلاك إلينا وهو فلك القمر. ولما كان =

وأن العقل العاشر هو رب كل ما تحت فلك القمر، ومنه تنزلت الكتب على الأنبياء. وأن الله لا يعرف جزئيات هذا العالم ولهذا كانوا يقولون: "أن النبوة مكتسبة، وأنها فيض يفيض على روح النبي إذا استعدت نفسه لذلك. فمن راض نفسه حتى استعدت فاض ذلك عليه وأن الملائكة هي ما يتخيل في نفسه من الخيالات النورانية، وكلام الله هو ما يسمعه في نفسه من الأصوات بمنزلة ما يراه النائم في منامه^(١). ولقد استنكر ابن تيمية كل ذلك بشدة قائلاً: "إن هذا الذي قالوه أشد مخالفة لما جاءت به الرسل من أقوال الكفار المبطلين من اليهود والنصارى"^(٢). واستشهد ببعض أخبار الملائكة وكيفية مجيئهم إلى الأنبياء. كما استشهد بأحاديث نبوية من الصحيحين عن كيفية إتيان الوحي إلى الرسول. وذهب إلى أن العقل الفعال لو قدر وجوده فلا تأثير له إلا فيما تحت فلك القمر. فكيف ولا حقيقة له.

كذلك ينكر ابن تيمية ما يدعيه الفلاسفة من وجود العقول والنفوس كمجردات ومفارقات مؤكداً أن وجودها في الأذهان لا في الأعيان^(٣). كما ينكر ما

= هذا العقل هو آخر العقول السماوية فإنه هو العقل الذي تفيض منه النفوس الإنسانية وذلك عندما يفكر في ذات الخالق. ولا تتم المعرفة في النفس الإنسانية إلا إذا اتحد هذا العقل الفعال بالنفس العاقلة لدى الإنسان.

أنظر: الفارابي: "مقالة في معاني العقل" أوردها د. على سامي النشار، د. على محمد على أبو ريان في: "قراءات في الفلسفة" الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة - الطبعة الأولى سنة ١٩٦٧م، ص ٤٥١ وما بعدها. وقد أخذ ابن سينا هذه الآراء عن الفارابي. فميز هو الآخر بين أربعة عقول: العقل الهيولاني، وهو مجرد استعداد للمعرفة. والعقل الممكن أو العقل بالملكة وهو يعد صورة له إلا - أنه يزيد عليه من جهة أنه قد اكتسب القضايا الأولية البديهية. ثم يأتي بعد ذلك العقل بالفعل وهو في حالة استعداد كامل بحيث يمكن أن تحدث فيه الصور العقلية التي تكتسب بعد الحقائق الأولية. فإذا أدرك هذه الصور أو المعاني انقلب عقلاً مستقداً. لكن هذه القوى أو العقول لا يمكن أن تحصل وحدها المعرفة. لأن الصور والمعاني تفيض من عقل آخر مستقل عن النفس الإنسانية وهو العقل الفعال.

أنظر: ابن سينا: "الأشارات والتنبهات" تحقيق سليمان دنيا. القاهرة - سنة ١٩٥٧ م. ٥٤.

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بومباي ص ٢٧٦، ٢٧٧.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بومباي ص ٢٧٧.

(٣) نفس المرجع: ص ٢٧٨.

زعمه المشاؤون من أن العقول هي الملائكة في كلام الأنبياء فقد ثبت بالنص والاجماع - كما يقول ابن تيمية - أن الله خلق الملائكة من مادة كما ثبت في صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها أن النبي (ﷺ) قال: "خلق الله الملائكة من نور وخلق الجان من مارج من نار وخلق آدم مما وصف لكم". فواضح أن الملائكة مخلوقون من مادة موجودة قبلا. ولا داعي للقول بنفى صفة الخلق عن هذه العقول، ولا القول بأنها قديمة أذلية لم تكن من مادة أصلاً^(١).

فالملائكة ليست هي العقول والنفوس كما يقول المشاؤون أتباع أرسطو. كما أن الملائكة الذين يُدبر بهم أمر السماء والأرض ليست هي الكواكب عند أحد من سلف الأمة^(٢).

ومعنى هذا أن ابن تيمية هنا يحارب بعقله نظرية الفيض أو الصدور، وهي نظرية غريبة عن الإسلام، قال بها الفارابي وابن سينا وغيرهما من مفكرى الإسلام متأثرين بمذهب الفيض لدى أفلوطين^(٣).

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٤٧.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بومباي ص ٢٧٥.

(٣) قال أفلوطين (المتوفى سنة ٢٦٩م): بنظرية الفيض ليحاول التوفيق بين الواحد والمتكثر. فوجد أن الاتصال المباشر المفاحي بين الخالق والمخلوقات على النحو الذى يصوره لنا الفائلون بالحدوث لا بد أن يوجب في الذات الإلهية تعددا وتغييرا. ومن ثم تصور أن الخلق لابد أن يكون قد تم على مراتب أو دفعات. ورأى أن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد وهو العقل وبذلك حافظ على وحدانية الواحد أو خيل إليه أنه فعل. أما الكثرة فتبدأ بعد هذا العقل أو الأقسام الثانی. وهذه النظرية هي نظرية في قدم العالم. فالعالم قد صدر فيها عن الواحد كما يصدر الضوء عن الشمس. ومعنى ذلك أن العالم ملازم لله منذ القدم. فهو إذن قديم مثله، وكما أن الشمس لا تستطيع حبس الضوء الذى يصدر عنها فإن الله لا يستطيع منع الموجودات التى تنساب منه. وليس من شك في أن هذه الصورة للخلق تتنافى مع ما يفهمه المسلمون من الخلق الإلهي أو الإلهية. لأنها تصور الله وكأنه لا حيلة له في خلق العالم ولا شأن له به وهذه الصورة لا تتعارض فقط مع فكرة الحدوث والخلق من عدم ومع ما نفترضه من الخلق الإرادى. بل مع القول بالعناية وهو من صميم العقيدة الإسلامية. أنظر د. يحيى هويدى: لله دراسات في علم الكلام والفلسفة الإسلامية. دار الثقافة للطباعة والنشر. القاهرة. الطبعة الثانية سنة ١٩٨٠م ص ٢٠٦. والصدور أو الفيض أحد أشكال خلق العالم التى قدمها الفلاسفة الإسلاميون أمثال الفارابي=

فينقد ابن تيمية نظرية ابن سينا في الصدور عن الذات البسيطة، والعلّة البسيطة التامة الأزلية التي توجب معلولات مختلفة بواسطة العقول وذلك ضمن تأكّيده على أنه يستلزم أن يكون للحوادث فاعل وأن الفلاسفة القائلين بقدم العالم - أمثال ابن سينا - إن جوزوا حدوث الحوادث بلا سبب حادث بطلت عمدتهم في قدم العالم ويقول ابن تيمية: "فإثبات موجب بالذات أو فاعل مختار يقارنه مراده في الأزل يستلزم أن لا يكون للحوادث فاعل وهذا محال لا سيما قول من يقول أن العالم صدر عن ذات بسيطة لا يقوم بها صفة ولا فعل كما يقوله ابن سينا وأمثاله فإن هؤلاء يقولون بصدور الأمور المختلفة عن ذات بسيطة وأن العلة البسيطة التامة الأزلية توجب معلولات مختلفة وهذا من أعظم الأقوال امتناعا في صريح المعقول. ومهما أثبتوا من طريق الوسائط كالعقول وغيرها فإنه لا يخلصهم من هذا القول الباطل^(١).

= وابن سينا متأثرين في ذلك بأفلاطون ، وكانت نظريتهم في الفيض تعتمد على التفرقة الشهيرة بين واجب الوجود وممكن الوجود وتعتمد على فكرة الجود الإلهي التي اقتبسها فلاسفة الإسلام من التصوف الشرقي كما وجدوه عند أفلاطون. فتجد الفارابي يقول عن خلق الأشياء أو عن وجودها وصدورها عن واجب الوجود مايلي:

"ان وجود الأشياء عنه لا عن جهة قصد منه يشبه قصدنا، ولا يكون له قصد الأشياء عنه على سبيل الطبع من دون أن يكون له معرفة ورضاه بصدورها وحصولها وإنما ظهر الأشياء عنه لكونه عالما بذاته وبأنه مبدأ النظام الخير في الوجود على ما يجب أن يكون عليه ، فإذا علمه علة لوجود الشيء الذي يعلمه. وعلمه بالأشياء ليس يعلم زمانى وهو علة لوجود جميع الأشياء وبمعنى أنه يعطيها الوجود الأبدى ويدفع عنها العدم مطلقا لا بمعنى أنه يعطيها وجودا مجردا بعد كونها معدومة. أنظر الفارابي: "عيون المسائل" ص ٥٨.

كذلك يرى ابن سينا أن: "أول الموجودات عن العلة الأولى واحد بالعدد وذاته وماهيته موجودة لا في مادة. فليس شيء من الأجسام ولا من الصور التي هي كمالات الأجساد معلولا قريبا له بل المعلوم الأول عقل محض لأنه صورة لا في مادة". وهذا العقل الأول وهو أول العقول المفارقة يلزم عنه بما يعقل الأول وجود عقل تحته وبما يعقل ذاته وجود صورة الفلك الأقصى وكمالها وهي النفس. وبطبيعة إمكان الوجود الحاصلة له المندرجة في تعلقه لذاته وجود. جرمية الفلك الأقصى .. وكذلك الحال في عقل وفلك حتى ينتهي إلى العقل الفعال الذي يدبر أنفسنا. أنظر: ابن سينا: "النجاة" ص ٤٥١ وما بعدها.

(١) ابن تيمية: "منهاج السنة" ج ١ ص ٤٥.

ويرى ابن تيمية أن تلك الوسائط كالعقول صدرت عن غيرها وصدر عنها غيرها فإن كانت بسيطة من كل وجه فقد صدر البسيط المختلف الحادث عن البسيط الأزلي وإن كان فيها إختلافاً وقام بها حادث فقد صدرت المختلفات والحوادث عن البسيط التام الأزلي وكلاهما باطل^(١).

وفى نقد ابن تيمية لنظرية الفيض يرفض دعوى الفلاسفة بأن الواجب فياض دائم الفيض وإنما يتخصص بعض الأوقات بالحدوث لما يتجدد من حدوث الاستعداد والقبول وحدوث الاستعداد والقبول هو سبب حدوث الحركات ويرى ابن تيمية أن هذا الكلام باطل لأن هذا إنما يتصور إذا كان الفعال الدائم الفيض ليس هو المحدث، لا استعدادات القبول كما هي الحال فى العقل الفعال الذى يدعى الفلاسفة أنه دائم الفيض ولكن يحدث استعداد القوابل بسبب حدوث الحركات الفلكية والاتصالات الكوكبية وتلك ليست صادرة عن العقل الفعال "وأما فى المبدع الأول فهو المبدع لكل ما سواه فعنه يصدر الاستعداد والقبول والقابل والمقبول وحينئذ فيقال إذا كان (يقصد المبدع الواجب) علة تامة موجبا بذاته^(٢).

(١) ابن تيمية: "منهاج السنة" ج١ ص ٤٥، ٤٦.

(٢) يؤكد ابن تيمية فساد قول الفلاسفة بقدّم الأفلاك وغيرها وأنها مساوقة لله فى وجوده فإن هذا ليس من أقوال المسلمين. ويبين أن قولهم بأن المبدع علة تامة موجب بذاته هو نفسه يستلزم فساد قولهم بقدّم العالم، وذلك لأن العلة التامة تستلزم معلولها فلا يجوز أن يتأخر عنها شيء من معلولها، فالحوادث مشهودة فى العالم، ولو كان الصانع موجبا بذاته علة تامة مستلزمة لمعلولها لم يحدث شيء من الحوادث فالموجود الحادث يمتنع أن يكون صادرا عن علة تامة أزلية. فلو كان العالم قديما لكان مبدعه علة تامة والعلة التامة لا يتخلف عنها شيء من معلولها، فيلزم من ذلك أن لا يحدث فى العالم شيء. فحدوث الحوادث دليل على أن فاعلها ليس بعلة تامة فى الأزل، وإذا انتفت العلة التامة فى الأزل بطل القول بقدّم شيء من العالم .. فالقرآن يدل على أن ما سوى الله مخلوق مفعول محدث، فليس شيء من الموجودات مقارنة له كما يقوله دهرية الفلاسفة أن العالم معلول له وهو موجب له مفيض له، وهو متقدم عليه بالشرف والعلية والطبع وليس متقدما عليه بالزمان فإنه لو كان علة تامة موجبة يقتزن بها معلولها كما زعموا لم يكن يحدث فى العالم شيء محدث فإن ذلك المحدث لا يحدث عن علة تامة أزلية يقارنها معلولها ، فإن المحدث المعين لا يكون أزليا. وسواء قيل أنه حدث عنه بواسطة أو بغير وسط كما يقولون أن الفلك تولد عنه بواسطة عقل أو عقليين أو غير ذلك مما يقال فإن كل قول يقتضى أن يكون شئ =

وهو دائم الفيض لا يتوقف فيضه على شيء غيره أصلاً لزم أن يكون كل ما يصدر عنه بوسط أو بغير وسط لازماً قديماً بقدمه فلا يحدث عنه شيء لا بوسط ولا بغير وسط لأن فعله وابداعه لا يتوقف على استعداد أو قبول يحدث عن غيره ولكن هو المبدع للشرط والمشروط والقابل والمقبول والاستعداد وما يفيض على المستعد. وإذا كان وحده هو الفاعل (يقصد المبدع أو الله) لذلك كله امتنع أن يكون علة تامة أو أزلية مستلزمة لمعلولها لأن ذلك يوجب أن يكون معلوله كله أزلياً قديماً بقدمه وكل ما سواه معلول له فيلزم أن يكون كل ما سواه قديماً أزلياً وهذا مكابرة للحس. ومن تدبر هذا وفهمه تبين له فساد قول هؤلاء معلوم بالضرورة^(١).

ويؤكد ابن تيمية أن الواحد الذي أثبتته الفلاسفة لا يوجد إلا في الأذهان لا في الأعيان ووصف ما سموه توحيداً بأنه تعطيلاً. لأنهم لما قرروا واجبا بذاته أرادوا أن يجعلوه واحداً وحده.. وهو موجود مطلق بشرط الإطلاق ليس له حقيقة في الخارج، لأن الوجود المطلق بشرط الإطلاق لا يوجد إلا في الأذهان لا في الأعيان، أو مقيد بالسلوك والاضافات، كما يقوله ابن سينا وأتباعه وهذا أخل في التعطيل من الأول وزعموا أن هذا محض التوحيد مضاهاة للمعتزلة الذين شاركوهم في نقي الصفات وسموا ذلك توحيداً فصاروا يتباهون في التعطيل الذي سموه توحيداً^(٢).

ولم ينفرد ابن تيمية بنقضه لابن سينا ولنظريات العقول والفيض... وغيرها عند الفلاسفة. بل سبقه إلى ذلك أبو البركات البغدادي (المتوفى سنة ٥٤٧ هـ) الذي ينقض ابن سينا في مشكلة الخلق والألوهية لأن ابن سينا يضع الواحد في قمة الوجود ويجعله خالقاً بالطبع بينما يجعله البغدادي خالقاً بالذات^(٣).

ثم ينقض البغدادي نظرية العقول عند المشائين وخاصة ابن سينا فيرى أنهم يضعون مبادئ مناهجهم وضماً دون دون إيراد براهين وحجج مقنعة، ومع هذا: فهم يطلبون من الغير التسليم بأراءهم مقدماً كأنها وحى من عند الله وفي هذا

= شيء من العالم قديماً لازماً لذات الله فهو باطل.

أنظر: ابن تيمية: "منهاج السنة النبوية" ج١ ص ٢٦.

(١) ابن تيمية: "منهاج السنة النبوية" ج١ ص ٢٨.

(٢) نفس المرجع: ج٢ ص ٦٢.

(٣) البغدادي: "المعتبر" ج٢ ص ٦٩.

الصدد يقول: "فهذه حكمة أوردتها كالخبر، ونصوا فيها نصاً كالوحي الذي لا يعترض ولا يعتبر. وليتهم قالوا يمكن هذا وغيره ولم يقولوا يوجوبه وإن كان قد جاءهم عن وحى فكان يليق أن يذكروا ذلك فيما ذكروا حتى يرجع عنهم المعترضون والمتبعون^(١)."

وإذا كان ابن تيمية يوافق البغدادي في ضرورة تقديم الأدلة والبراهين على وجود العقول من حيث ينفي ابن تيمية وجودها مفارقة قائمة بذاتها في الأعيان لأنه لا دليل لدى القائلين بها على وجودها - إلا أن هناك خلاف أساسى في وجهة نظرهما حيث أن نقض ابن تيمية لابن سينا والفلاسفة يختلف عن نقد البغدادي لهم. والجدير بالذكر أن ابن تيمية لم يغل عن هذا الخلاف كما سترى فالبغدادي عندما يتنقض نظرية المشائين في الصدور لا ينفي القول نهائياً بفكرة العقول فهو يسلم بأن مبدأ العقول صحيح في ذاته، ولكن المشائين لم يستعملوه استعمالاً صحيحاً ذلك لأنهم - في نفس الوقت الذي يقولون فيه أن المبدأ الأول لا يصدر عنه سوى موجود واحد وهو العقل الأول - يجعلون من هذا العقل مصدراً لثلاث صدورات فهم بهذا يناقضون المبدأ الذي وضعوه إذ كيف يجوزون صدور الثلاثة عن الواحد بعد أن ألزموا أنفسهم بأن الواحد لا يصدر عنه إلا واحداً؟ وكان أحرى بهم أن يجعلوا مثل ذلك عند المبدأ الأول "ويجعلوا في الترتيب أولاً وثانياً ومقدماً وتالياً كما جعلوا في الثانى وهو بالأول أولى...."^(٢). وفي هذا الصدد يقول البغدادي: "قولهم بأن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد، قول حق في نفسه، وليس يلزم منه انتاج ما أنتجه، ولا يبنى عليه ما بنوا فإنهم قالوا في المبدأ الأول أنه لا يصدر عنه إلا واحد، قالوا ويصدر عن الثانى ثلاثة وهو واحد بالذات بحسب اعتبارات متصوره معقولة، لا بإضافة ذات أخرى إلى ذاته الواحد، بل من جهة تعقلاته وتصوراتة..^(٣)".

وإذا كان البغدادي يوافق الفلاسفة في صدور الواحد عن الواحد إلا أنه لا يقبل الموقف المشائى في تفسير صدور الكثرة عن الواحد ويرى أنه إذا إلتزم

(١) البغدادي: "المعتبر" ج ٣ ص ١٥٨.

(٢) د. محمد على أبو ريان: "قراءات في الفلسفة للدار القومية للطباعة والنشر - الطبعة الأولى

سنة ١٩٦٧م ص ٧٤٣.

(٣) البغدادي: "المعتبر" ج ٣ ص ١٥٦.

المشاؤون مبدأهم فلن يصدر عن الواحد إلا واحد وستستمر سلسلة الصدورات في اتجاه طولي واحد فلن تكون هناك كثرة موجودات على مستويات واحدة أى لن توجد مثلاً أنواع تتألف من أفراد أو موجودات متماثلة.

ويوجه البغدادي نقداً شديداً إلى نظرية الصدور المشائية التي تقوم على أساس تحديد الفيض في اتجاه طولي تنازلي لأنهم يقيدوا بذلك القدرة الإلهية، أما هو فقد قال بالحرية المطلقة للألوهية في دورها الخلاق، ورفض تلك الحتمية المسيطرة التي يخضع لها فعل الخلق عند المشائين وانتهى إلى أنها تفكر فتكثر إثبات فكرة كثر المخلوقات في كل الاتجاهات فالله هو العلة الأولى الجامعة وهو المركز الذي يخلق استمرار دون توقف في اتجاهات وابعاد متعددة لا تقتصر فقط على البعد الطولي التنازلي كالشمس ترسل اشعتها في جميع الاتجاهات، وهذا الخلق ليس صدوراً ضرورياً بل هو فعل إرادة صادرة عن إرادة مطلقة تامة لها معرفة وشعور بما تفعل، وجميع المخلوقات ترجع إلى الله بالذات وترجع إلى ما تتعلق به بالعرض^(١).

يتضح من ذلك أن البغدادي يعتبر أن "القول بأن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد" هو قول حق في نفسه، ولا ينكر تكاثر العقول على أن يصدر الواحد عن الآخر لا أن تصدر الكثرة عن الواحد. ونستطيع أن نقول أن نقده للمشائين، لم يكن نقداً يهدف إلى دعم عقيدة أو مبدأ مغاير كما كان نقد ابن تيمية لهم، بل كان بمثابة ترتيب لأرائهم وتنسيق لمذهبهم^(٢).

ومن ثم لم يكن موقف البغدادي من الفلاسفة كموقف ابن تيمية منهم. ففي حين يقبل البغدادي مبدأ الواحد الذي يصدر عنه واحد، وهو مبدأ الصدور في الخلق - نرى ابن تيمية ينقض هذا القول ويرفضه أساساً ويعتبره ضلالاً وفساداً. فلا يمكن بحال من الأحوال أن يكون نقد البغدادي لابن سينا والفلاسفة من نوع نقد ابن تيمية لهم.

(١) البغدادي: "المعتبر" ج٢ ص ١٦٢، زانظر أيضاً: د. محمد علي أبو ريان: "قراءات في الفلسفة" ص ٧٤٨ وما بعدها.

(٢) د. محمد حسني الزين: "منطق ابن تيمية ومنهجه الفكري" بيروت الطبعة الأولى سنة ١٣٩٦هـ - ١٩٧٩م ص ١٩٤.

فنتقد ابن تيمية كان سلبياً يهدف إلى هدم نظرية الصدور والعقول حفاظاً على عقيدته الدينية. بينما نقد البغدادي كان إيجابياً يهدف إلى إصلاح النظرية وترتيب أقوال القائلين بها. وإذا كان ابن تيمية قد طلب البراهين والأدلة في النظرية فإنه طلبها لإبطال النظرية وهدمها يقيناً منه أنه لا دليل على وجود العقول، وتأكيداً على نفي فكرة الصدور. أما طلب البغدادي للبراهين فقد كان لدعم النظرية من حيث المنطق وذلك على أساس أن الواحد يصدر عنه واحد ولا تصدر الكثرة عن الواحد^(١).

ولهذا فإن البغدادي يحاول أن يرتب للمشائين آراء لو قالوا بها لما ناقضوا المبدأ الذي أقاموا عليه مذهبهم ، فالواحد يقدر على أن يخلق موجوداً واحداً ثم يخلق لهذا الموجود موجوداً آخر مع بقاء الواحد الأول علة أولى لهذين الموجودين دائماً. فالرجل قد يشتري عبداً ثم يشتري عبداً آخر لهذا العبد وعبداً ثالثاً لهذا الأخير وهكذا. فالعبد الأخير يكون مرتبطاً بسيدته في نفس الوقت الذي هو مرتبط فيه مع العبد السابق له في الشراء والذي أشتري من أجله. ويخلص البغدادي من إيراد هذه الأمثلة إلى إثبات صحة مبدئهم القائل بأن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد ولكنه يستدرك فيذكر أن هذا المبدأ لا يصدق إلا مرة واحدة في بدء الخليقة. فالمشائون إذن يخطئون إذ يعممون هذا المبدأ فيحدون القدرة الإلهية بهذا الفعل الوحيد ويجعلون فعل الخلق لاحقاً على الواحد ثم يلحقون هذا الفعل بموجودات أقل في الرتبة من الواحد بينما العقل الصريح يجزم بأن الله خلاق دائماً^(٢).

وكما نقد ابن تيمية سائر الفلاسفة فإنه نقد موقف البغدادي من العقيدة الصحيحة ومن نظريته في العقول وذلك على عكس ما قيل عن ابن تيمية من أنه يدافع عن أبي البركات دون فهم دقيق لحقيقة مذهبه في الخلق والألوهية^(٣). وذلك لأنه إذا كان ابن تيمية يرفض فكرة العقول العشرة - كما سبق أن ذكرنا - فمن

(١) د. محمد حسنى الزينى: "منطق ابن تيمية ومنهجه الفكرى" ص ١٩٦.

(٢) البغدادي : لله المعبر لله ج ٢ ص ١٥٦ وما بعدها .

(٣) د. محمد على أبو ريان: "أبو البركات البغدادي" مقال نشر بمجلة الآداب بالقاهرة عدد ١٢ سنة ١٩٥٨، وانظر أيضاً د. محمد على أبو ريان: "قراءات في الفلسفة لله الدار القومية للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى سنة ١٩٦٧ م ص ٧٣٣.

المستحيل أن يدافع عن قائل بكثرة العقول وتعددتها كأبى البركات . وبالتالي فمن المستحيل أن يكون مدافعا في مجال العقيدة الدينية عن رجل يرفض معتقده في هذا المجال . وقد أشار ابن تيمية نفسه إلى موقف البغدادى من العقول وأكد رفضه لهذا الموقف عندما قال: "وكذلك الجواهر العقلية عندهم - وهى العقول العشرة أو أكثر من ذلك عند من يجعلها أكثر من ذلك عندهم كالسهروردي المقتول وأبى البركات وغيرهما - كلها جواهر معينة لا أمور كلية - فإذا لم يعلم إلا الكليات لم يعلم شئ منها. وكذلك الأفلاك التى يقولون أنها أزلية أبدية وهى معينة فإذا لم تعلم إلا الكليات لم تكن معلومة فلا يعلم واجب الوجود ولا العقول ولا شئ من النفوس ولا الأفلاك بل ولا العناصر ولا المولدات وهذه جملة الموجودات عندهم. فأى علم هنا تكمل به النفس" (٢).

ونلاحظ من هذا النص أن ابن تيمية لم يكن مدافعا عن البغدادى دون فهم دقيق لحقيقة مذهبه فى الخلق والألوهية كما ذهب إلى ذلك بعض المفكرين. ومما يؤكد ذلك نقد ابن تيمية للبغدادى أيضا فى معرض رده على الفلاسفة القائلين بقدم العالم وتجويزهم حدوث الحوادث بلا سبب حادث فيقول ابن تيمية: "إن الفلاسفة القائلين بقدم العالم إن جوزوا حدوث الحوادث بلا سبب حادث بطلت دعوتهم فى قدم العالم فإن منعوا ذلك امتنع خلو العالم من الحوادث، وهم لا يسلمون أنه لم يخل من الحوادث. وإذا كان كل موجود معين من مرادات الله التى يخلقها فإنه مقارن للحوادث مستلزم لها، امتنع إرادته دون إرادة لوازمه التى لا ينفك عنها. والله رب كل شئ وخالقه لا رب غيره فيمتنع أن يكون بعض ذلك بإرادته وبعضه بإرادة غيره بل الجميع بإرادته. وحينئذ فالإرادة القديمة الأزلية إما أن تكون مستلزمة لمقارنة مرادها لها، وإما أن لا تكون كذلك، فإن كان لزم أن يكون المراد ولوازمه قديمة أزلية، والحدوثات لازمة لكل مراد مصنوع فيجب أن يكون مراده وإن تكرر قديما أزليا إذ التقدير أن المراد مقارن للإرادة، فيلزم أن يكون جميع الحوادث المتعاقبة قديمة أزلية وهذا ممتنع لذاته. وإن قيل أنه أراد القديم بإرادة قديمة وأراد الحوادث المتعاقبة عليه بإرادات متعاقبة كما قد يقول طائفة من

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٥٣، ٢٥٤.

الفلاسفة وهو يشبه قول صاحب المعبر قيل أولاً كون الشيء مراداً يستلزم حدوثه بل وتثور كونه مفعولاً يستلزم حدوثه، فإن مقارنة المفعول المعين لفاعله ممتنع في بداهة العقول...»^(١).

وهكذا ينكر ابن تيمية القول بقدّم العالم كما ينكر العقول العشرة أم مهما بلغ عددها وينكر الفيض، ويبطل القول بأن الباري موجب بذاته للفلك وأن حركة الفلك لازمة له. كما يبطل قول من يقول بأن الحوادث تحدث بحركة الفلك... الخ. ولكن إذا كان ابن تيمية قد رفض جميع المذاهب الفلسفية والآراء المستخرجة منها، وأنكر العقول وسائر النظريات المتعلقة بها والمقتبسة عن أرسطو وأفلاطون وغيرهما، فلقد كان له - إلى جانب هذا الموقف السلبي - موقفه الإيجابي من العقل وفيه لا يعنى بالعقل إلا من حيث هو غريزة في الإنسان لا تتصف بالفيض ولا بالفعل ولا بالوجود القائم بذاته كما يدعى الفلاسفة. فالعقل عنده ملتزم بمفاهيم الدين لا يتجاوز حدود الشرع. لكن هذا لا يعنى أنه يسلط النقل على العقل وإنما ثقة ابن تيمية بمعتقده وبوضوح الأدلة والبراهين في القرآن والسنة جعله يلتزم بأدلة الدين العقلية والنقلية لامتناع وجود معارض عقلى للنص القرآنى ولأنه لا يوجد معقول صريح يخالف منقول صحيح.

وإذا كان ابن تيمية يؤكد على ارتباط العقل بالحواس لحصول المعرفة بالتجربة الحسية وذلك في مجال العلوم الدنيوية^(٢). فإنه يؤكد أيضاً على الارتباط أو التوافق بين العقل والنقل في مجال العلوم الدينية الشرعية.

❖ موقف ابن تيمية من العقل والنقل

يؤكد ابن تيمية في مواضع كثيرة من كتبه على أنه لا يوجد منقول صحيح يعارضه معقول صريح قط. وفي هذا يقول: "ما علم بصريح العقل لا يتصور أن يعارضه منقول صحيح قط. وقد تأملت ذلك في عامة ما تنازع الناس فيه فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة شبهات فاسدة يُعلم بالعقل بطلانها بل يُعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع وهذا تأملته في مسائل الأصول الكبار كمسائل التوحيد

(١) ابن تيمية: "منهاج السنة" ج١ ص ٤٤.

(٢) أنظر ص وما بعدها من هذا الكتاب.

والصفات ومسائل القدر والنبوات والمعاد وغير ذلك. ووجدت ما يعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط بل السمع الذي يُقال أنه يخالفه إما حديث موضوع أو دلالة ضعيفة فلا يصلح أن يكون دليلاً لو تجرد عن معارضة العقل الصريح، فكيف إذا خالفه صريح المعقول. ونحن نعلم أن الرسل لا يخبرون بمحالات العقول بل يخبرون بمحارات العقول فلا يخبرون بما يعلم العقل انتقائه بل يخبرون بما يعجز العقل عن معرفته^(١). ويقول ابن تيمية أيضاً: "والقول كلما كان أفسد في الشرع كان أفسد في العقل، فالحق لا يتناقض والرسل إنما أخبرت بحق. والله فطر عباده على معرفة الحق، والرسل بعثت بتكميل الفطرة لا بتغيير الفطرة. قال الله تعالى ﴿سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق﴾"^(٢). فأخبر أنه سيرهم الآيات الأقفية والنفسية المبينة لأن القرآن الذي أخبر به عباده حق فتتطابق الدلالة البرهانية القرآنية والبرهانية العيانية ويتصادق موجب الشرع المنقول والنظر المعقول"^(٣).

ولكن ما يحدث إذا تعارضت الأدلة العقلية؟

يرى بعض المفكرين- أمثال فخر الدين الرازي - أنه إذا تعارض العقل والنقل وجب تقديم العقل لأنه أصل النقل وقد يضيف البعض إلى ذلك إن الأدلة السمعية لاتقيد اليقين وفي هذا الصدد يقول ابن تيمية: "قول القائل إذا تعارضت الأدلة السمعية والعقلية أو السمع والعقل أو النقل والعقل أو الظواهر النلية والقواطع العقلية أو نجو ذلك من العبارات فإننا أن يجمع بينهما وهو محال لأنه جمع بين النقيضين. وإما أن يرلاد جميعاً وإما أن يقدم السمع وهو محال لأن العقل أصل النقل، فلو قد مناه عليه كان ذلك قدحا في العقل الذي هو أصل النقل، والقترح في أصل الشئ اقترح فيه، فكان تقديم النقل قرحاً في العقل والنقل جميعاً".

فوجب تقديم العقل. ثم النقل إما أن يتأول وإما أن يفوض وإما إذا تعارض

(١) ابن تيمية: "طموافقة صريح المعقول لصيح المنقول" ج١ ص ٨٢.

(٢) سورة فصلت: ٤١ / ٥٢.

(٣) ابن تيمية: "منهاج السنة النبوية" ج١ ص ٨٢.

تعارض الضدين امتنع الجمع بينهما وبم يمتنع ارتفاعهما .
وهذا الكلام قد جعله الرازي واتباعه قانوننا كليا فيما يستدل به من كتب
الله وكلام أنبيائه ومالا يستدل به وبهذا أرادوا الاستدلال بما جاءت به الأنبياء
 والمرسلون في صفات، وغير ذلك من الأمور التي أنبؤا بها وظن هؤلاء أن العقل
يعارضها. وقد يضم بعضهم إلى ذلك أ، الأدلة السمعية لاتفيذ اليقين^(١).

هذا بينما يذهب ابن تيمية إلى أنه اذا قيل تعارض دليلان سواء كانا
سمعيين أو عقليين أو أحدهما سمعيا والآخر عقليا فالواجب أن يقال لا يخلو أما أن
يكون قطعتين لو يكونا ظنيين ، وأما أن يكون أحدهما قطعيًا والآخر ظنيًا^(٢).

- فإذا كانا قطعيين فلا يجوز تعارضهما سواء كانا عقليين أو سميعين، أو
أحدهما عقليا والآخر سمعيا وهذا متفق عليه بين العقلاء، لأن الدليل القطعي هو
الذي يجب ثبوت مدلوله، ولا يمكن أن تكون دلالاته باطلة. وحينئذ فلو تعارض
دليلان قطعيان وأحدهما يناقض مدلول الآخر للزم الجمع بين النقيضين وهو
محال بل كل ما يعتقد تعارضه من الدلائل التي يعتقد أنها قطعية فلا بد من أن يكون
الدليلان أو أحدهما غير قطعي أو أن لا يكون مدلولهما متناقضين. فأما مع تناقض
المدلولين المعلومين فيمتنع تعارض الدليلين.

- أما إن كان أحد الدليلين المتعارضين قطعيًا دون الآخر فإنه يجب تقديمه
باتفاق العقلاء سواء كان هو السمعى أو العقلى. فإن الظن لا يدفع اليقين.
- وأما أ، كانا جميعا ظنيين فإنه يرجح أحدهما، فأيهما ترجح كان هو
المقدم سواء كان سمعيا أو عقليا. ولو فرض أن الدليل السمعى غير قطعي فيجب
تقديم القطعي لكونه قطعيًا لا لكونه عقليا ولا لكونه أصلا للسمع^(٣).

ومعنى هذا أن تقديم ابن تيمية للدليل لا يرجع إلى كونه سمعيا أو عقليا ولا
لكون العقل أصلا للسمع - كما يدعى الرازي وغيره - بل يقدم الدليل لكونه قطعيًا.
ولذلك يرد ابن تيمية على الرازي وأمثاله بأن "إثبات التعارض بين الدليل

(١) ابن تيمية: "موافقة صريح العقول الصحيح المنقول" ط ١ ص ٢.

(٢) نفس المرجع: ص ٤٢.

(٣) ابن تيمية: "موافقة صريح العقول لصحيح المنقول" ج ١ ص ٤٢.

العقلى والسمعى والجزم بتقديم العقلى معلوم الفساد بالضرورة وهو خلاف ما اتفق عليه العقلاء^(١).

ويرى ابن تيمية أن قول الرازى: "إذا تعارضت الأدلة السمعية والعقلية ... الخ" مبني على مقدمات باطلة.

أولاً: أن الرازى يثبت تعارض الأدلة العقلية والنقلية^(٢). ويرد عليه ابن تيمية قائلاً: "إن قوله إذا تعارض النقل والعقل إما أن يريد به القطعيين فلا نسلم إمكان التعارض حينئذ. وإما أن يريد الظنيين فالمقدم هو الراجح مطلقاً. وإما أن يريد به أن أحدهما قطعى، فالقطعى هو المقدم مطلقاً. وإذا قدر أن العقلى هو القطعى كان تقديمه لكونه قطعياً لا لكونه عقلياً. فعلم أن تقديم العقلى مطلقاً خطأ كما أن جعله جهة الترجيح كونه عقلياً خطأ^(٣)."

ثانياً: أن الرازى يحصر التقسيم فيما ذكر من الأقسام الأربعة^(٤). ويرد عليه ابن تيمية قائلاً: "لا نسلم إنحصار القسمة فيما ذكرته من الأقسام الأربعة إذ من الممكن أن يقال يقدم العقلى تارة والسمعى أخرى، فأيهما كان قطعياً قدم، وإن كانا جميعاً قطعيين فيمتنع التعارض، وإن كانا ظنيين فالراجح هو المقدم، فدعوى المدعى أنه لا بد من تقديم العقلى مطلقاً أو السمعى مطلقاً أو الجمع بين النقيضين أو رفع النقيضين دعوى باطلة، بل هنا قسم ليس من هذه الأقسام كما يذكر ابن تيمية ويراه الحق الذى لا ريب فيه^(٥)."

ثالثاً: أن الرازى يعتبر العقل أصلاً للنقل ويرد عليه ابن تيمية قائلاً: "قوله إن قدمنا النقل كان ذلك طعناً فى أصله الذى هو العقل فيكون طعناً فيه غير مسلم وذلك لأن قوله أن العقل أصل للنقل إما أن يريد به أنه أصل فى ثبوته فى نفس الأمر أو أصل فى علمنا بصحته، والأول لا يقوله عاقل فإن ما هو ثابت فى نفس الأمر بالسمع أو بغيره هو ثابت سواء علمنا بالعقل أو بغير العقل ثبوته أو لم نعلم

(١) نفس المرجع: ص ٤٥.

(٢) نفس المرجع: ص ٤١.

(٣) نفس المرجع: ص ٤٥.

(٤) ابن تيمية: "موافقة صريح العقول لصحيح المنقول" ج ١ ص ٤٢.

(٥) نفس المرجع: ص ٤٥، ٤٦.

ثبوته لا بعقل ولا بغيره، إذ عدم العلم ليس علماً بالعدم، وعدم علمنا بالحقائق لا ينفي ثبوتها في أنفسها^(١).

وهناك حقائق ثابتة في أنفسها لا ينفي ثبوتها عدم العلم بحقيقتها منها وجود الله ووجود رسله وما أخبر به الرسول (ﷺ) وما أمر به عن الله "فثبوت الرسالة في نفسها وثبوت صدق الرسل وثبوت ما أخبر به في نفس الأمر ليس موقوفاً على وجودنا فضلاً عن أن يكون موقوفاً على عقولنا أو على الأدلة التي نعلمها بعقولنا، وهذا كما أن وجود الرب تعالى وما يستحقه من الأسماء والصفات ثابت في نفس الأمر سواء علمناه أو لم نعلمه"^(٢).

وبذلك يبين ابن تيمية أن العقل ليس أصلاً لثبوت الشرع في نفسه ولا معطياً له صفة لم تكن له، ولا مفيداً له صفة كمال إذ العلم (يقصد الشرعي) مطابق للمعلوم المستغنى عن العلم تابع له ليس مؤثر فيه. إذ أن مفهوم العلم عند ابن تيمية - كما سبق أن ذكرت^(٣) - يشمل نوعين من العلوم:

١ - العلم العملي (يقصد الديني):

وهو ما كان شرطاً في حصول العلوم، تصور أحدنا لما يريد أن يفعله، فالمعلوم هنا متوقف على العلم به محتاجاً إليه.

٢ - العلم الخبري أو النظري (يقصد الشرعي):

وهو ما كان المعلوم غير مفتقر في وجوده إلى العلم به، كعلمنا بوحداية الله تعالى وأسمائه وصفاته وصدق رسله وملائكته وكتبه ... وغير ذلك. فإن هذه المعلومات ثابتة وسواء علمناها أو لم نعلمها فهي مستغنية عن علمنا بها والشرع مع العقل هو من هذا الباب فإن الشرع المنزل من عند الله ثابت في نفسه سواء علمناه بعقولنا أو لم نعلمه وهو مستغن في نفسه عن علمنا وعقلنا ولكن نحن محتاجون إليه وإلى أن نعلمه بعقولنا. فإن العقل إذا علم ما هو عليه الشرع في نفسه صار عالماً به، وبما تضمنه من الأمور التي يحتاج إليها في دنياه وآخرته وانتفع بعلمه به

(١) ابن تيمية: "موافقة صريح المقول لصحيح النقول" ج ١ ص ٤٦.

(٢) نفس المرجع: ص ٤٦.

(٣) أنظر ص من هذا البحث.

وأعطاه ذلك صفة لم تكن له قبل ذلك ولو لم يعلمه لكان جاهلاً ناقصاً^(١). ويرى ابن تيمية أن معرفة الشرع والنصوص الشرعية إنما تتم بأمرين: أحدهما هو امتناع وجود المعارض العقلي للنص الشرعي. والثاني: هو امتناع تقديم الأدلة العقلية على النقلية. ويبين فساد قانون الفلاسفة والمتكلمين أمثال الرازي وغيره لأنهم صدوا به الناس عن سبيل الله وعن فهم مراد رسوله. وفي هذا يقول: "ولما كان بيان مراد الرسول (ﷺ) لا يتم إلا بدفع المعارض العقلي وامتناع تقديم ذلك على نصوص الأنبياء بيما فساد القانون الفاسد الذي صدوا به الناس عن سبيل الله وعن فهم مراد الرسول (ﷺ) وتصديقه فيما أخبر إذا كان أي دليل أقيم على بيان مراد الرسول (ﷺ) لا ينفع إذا قدر أن المعارض العقلي ناقضة بل يصير ذلك قدحا في الرسول (ﷺ) وقدحا في من استدل بكلامه..."^(٢). ويقول ابن تيمية اننا لو سلمنا جدلاً بقول الرازي أن العقل أصل في معرفتنا بالسمع ودليل لنا على صحته فيقال له أتعنى بالعقل هنا الغريزة التي فينا أم العلوم التي استفدناها بتلك الغريزة ٥.

- أما الأول فلم يردده الرازي - كما يقول ابن تيمية - بل ويمتنع أن يريده لأن تلك الغريزة ليست علماً يتصور أن تعارض النقل، وهي شرط في كل علم عقلي أو سمعي كالحياة، وما كان شرطاً في الشيء امتنع أن يكون منافياً له فالحياة والغريزة شرط في كل العلوم سمعيها وعقليها فامتنع أن تكون منافية لها وهي أيضاً شرط في الاعتقاد الحاصل بالاستدلال وان لم يكن علماً فيمتنع أن تكون منافية له ومعارضة له"^(٣).

- أما إذا أراد الرازي بالعقل - الذي هو دليل السمع وأصله - المعرفة الحاصلة بالعقل فيقول له ابن تيمية: "من المعلوم أنه ليس كل ما يعرف بالعقل يكون أصلاً للسمع ودليلاً على صحته فان المعارف العقلية أكثر من أن تحصر والعلم بصحة السمع غايته أن يتوقف على ما به يعلم صدق الرسول (ﷺ)، وليس كل العلوم

(١) ابن تيمية: "موافقة صريح العقول لصحيح النقل" ج ١ ص ٤٦، ٤٧.

(٢) ابن تيمية: "موافقة صريح العقول لصحيح النقل" ج ١ ص ٩.

(٣) ابن تيمية: "موافقة صريح العقول لصحيح النقل" ج ١ ص ٤٧.

العقلية يعلم فيها صدق الرسول (ﷺ)، بل ذلك يعلم بما يعلم به أن الله تعالى أرسله مثل اثبات الصانع وتصديقه للرسول بالآيات وأمثال ذلك وإذا كان كذلك لم يكن جميع المعقولات أصلاً للنقل لا بمعنى توقف العلم بالسمع عليها ولا بمعنى الدلالة على صحتها^(١).

ويذهب ابن تيمية إلى أن الأدلة العقلية الصحيحة البينة التي لا ريب فيها بل العلوم الفطرية الضرورية توافق ما أخبرت به الرسل لا تخالفه وأن الأدلة العقلية الصحيحة جميعها موافقة للسمع لا تخالف شيئاً منه وهذا قد اعتبرته فيما ذكره عامة الطوائف ووجدت كل طائفة من طوائف النظائر أهل العقلية لا يذكر أحد منهم في مسألة ما دليلاً صحيحاً يخالف ما أخبرت به الرسل بل يوافقها، حتى الفلاسفة القائلين بقدوم العالم كأرسطو واتباعه ما يذكرونه من دليل صحيح عقلى فإنه لا يخالف ما أخبرت به الرسل بل يوافقه^(٢).

ويقول ابن تيمية أن تقديم الجنس على الجنس (يقصد جنس الدليل) باطل بل الواجب أن ينظر في عين المتعارضين فيقدم ما هو قطعى منهما والراجح إن كانا ظنيين سواء كان هو السمعى أو العقلى^(٣). ولذلك يؤكد ابن تيمية أن تقديم العقل مطلقاً خطأ وضلال فإنه إذا علم صحة السمع كما أخبر به الرسول (ﷺ) فأما يُعلم أنه أخبر بمحل النزاع أو يظن أنه أخبر به أو لا يعلم ولا يظن:

- فإن علم أنه أخبر به امتنع أن يكون في العقل ما يناقض المعلوم بسمع أو غيره، فإن ما علم ثبوته أو انتفاؤه لا يجوز أن يقوم دليل يناقض ذلك.

- وإن كان مظنوناً أمكن أن يكون في العقل علم ينفيه، وحينئذ فيجب تقديم العلم على الظن لا لكونه مسموعاً أو معقولاً بل لكونه علماً، كما يجب تقديم ما علم بالسمع على ما ظن بالعقل، وإن كان الذى عارضه من العقل ظنياً فإن تكافؤ وقف الأمر والا قدم الراجح.

- وإن لم يكن في السمع علم ولا ظن فلا معارضه حينئذ فتبين أن الجزم

(١) نفس المرجع؛ ص ٤٧.

(٢) ابن تيمية: "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول" ج ١ ص ٧٢، ٧٤.

(٣) نفس المرجع؛ ص ٧٦.

بتقديم العقل مطلقاً خطأ وضلال^(١).

ويفرق ابن تيمية بين العلم النبوى وبين العلم بالصناعات والعلوم العقلية فإن النبوة لا تنال بالاجتهاد، بل بوحى من الله تعالى، بينما العلم بالصناعات والعلوم العقلية تنال بالاجتهاد "فإن من الناس من يمكنه أن يصير عالماً بتلك الصناعات العملية والعلمية كعلم أربابها، ولا يمكن من لم يجعله الله رسولا إلى الناس أن يصير بمنزلة من جعله الله تعالى رسولا إلى الناس فإن النبوة لا تنال بالاجتهاد"^(٢).

وإذا كان الأمر كذلك فمن الواجب على الفلاسفة وغيرهم التسليم فى النزاع حول الأمور الخيرية إلى الرسل لأنهم أعلم لله فإذا علم الرجل بالعقل أن هذا رسول الله وعلم أنه أخبر بشيء ووجد فى عقله ما ينازعه فى خبره، كان عقله يوجب عليه أن يسلم موارد النزاع إلى من هو أعلم به منه وأن لا يقدم رأيه على قوله ويعلم أن عقله قاصر بالنسبة إليه "... وان التفاوت الذى بينهم فى العلم بذلك أعظم من التفاوت الذى بين العامة وأهل العلم بالطب..."^(٣).

لذلك فمن الخطأ أن يعارض الناس بعقولهم صحيح المنقول مع العلم بأن هذا ليس قدحا فى عقولهم ويوضح ابن تيمية ذلك بأمثلة فيقول: "إذا علم الناس وشهدوا أن فلانا خبير بالطب وبالقيانة أو الخرس أو تقويم السلع ونحو ذلك وثبت عند الحاكم أنه عالم بذلك دونهم أو أنه أعلم منهم بذلك، ثم نازع الشهود الشاهدون لأهل العلم بالطب والقيانة والخرس والتقويم على قول الذين شهدوا لهم، وإن قالوا نحن زكينا هؤلاء باقوالنا ثبت أهليتهم. فالرجوع فى محل النزاع إليهم دوننا يقدح فى الأصل الذى ثبت به قولهم كما قال بعض الناس أن العقل مذكى الشرع ومعد له فإذا قدم الشرع عليه كان قدحا فيمن ذكاه وعدله فيكون قدحا فيه. قيل لهم أنتم شهدتم بما علمتم من أنه من أهل العلم بالطب أو التقويم أو الخرس أو القيانة ونحو ذلك وأن قوله فى ذلك مقبول دون قولكم فلو قدمنا

(١) ابن تيمية: "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول" ج١ ص٧٧.

(٢) نفس المرجع: ص٧٩.

(٣) ابن تيمية: "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول" ج١ ص٧٩.

قولكم عليه في هذه المسائل لكان ذلك قدحاً في شهادتكم ... والانسان قد يعلم أن هذا أعلم منه بالصناعات والحراسة والسباحة وغير ذلك وان لم يكن عالماً بتفاصيل تلك الصناعة فإذا تنازع هو وذلك الذي هو أعلم منه لم يكن تقديم ، قول الأعلّم منه في موارد النزاع قدحاً فيما علم به أنه أعلم منه^(١).

معنى هذا أن الأدلة الشرعية لا تقدر في جنس الأدلة العقلية مطلقاً لأن لله الشرع - كما يقول ابن تيمية - إذا خالف العقل في بعض موارد النزاع ونسبه في ذلك إلى الخطأ والغلط لم يكن ذلك قدحاً في كل ما يعلمه العقل ولا في شهادته له بأنه صادق مصدوق^(٢)

لذلك يرى ابن تيمية أن من الممكن تقديم المعقول على الأدلة الشرعية، ولكن الواجب تقديم الشرع عند التنازع على العقل ، وذلك لأن كون الشيء معلوماً بالعقل أو غير معلوم ليس هو صفة لازمة لشيء من الأشياء ، بل هو من الأمور النسبية الإضافية، فإن زيدا قد يعلم بعقله ما لا يعلمه غيره، وقد يعلم الإنسان في حال بعقله ما يجهله في وقت آخر. والمسائل التي يقال قد تعارض فيها العقل والشرع جميعها مما اختلف فيه العقلاء ولم يتفقوا فيها على أن موجب العقل كذا، بل الواحد منهم يقول أن العقل أثبت أو أوجب ما يقول الآخر أن العقل نفاه أو منعه^(٣) . ويذكر ابن تيمية أمثلة كثيرة على ذلك ليؤكد عدم جواز تقديم العقل مطلقاً على الشرع ويقول: "فلو قيل بتقديم العقل على الشرع وليست العقول شيئاً واحداً بينا بنفسه ولا عليه دليل معلوم للناس، بل فيها هذا الاختلاف والاضطراب لوجب أن يحال الناس على شيء لا سبيل إلى ثبوته ومعرفة ولا اتفاق للناس عليه. أما الشرع فهو في نفسه قول الصادق وهو صفة لازمة له لا تختلف باختلاف أحوال الناس، والعلم بذلك ممكن ورد الناس إليه ممكن^(٤) .

ولهذا جاء القرآن برب الناس عند التنازع إلى الكتاب والسنة كما قال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي

(١) ابن تيمية: "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول" ج ١ ص ٧٨.

(٢) نفس المرجع: ص ٨١.

(٣) نفس المرجع: ص ٨٢.

(٤) ابن تيمية: "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول" ج ١ ص ٨٢.

شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ^(١) .

وهذا يوجب تقديم السمع على العقل لأنهم لو رودوا إلى غير ذلك من عقول الرجال وآرائهم ومقاييسهم لم يزددهم هذا الرد إلا اختلافا واضطرابا. ولا شك أن بعض الناس قد يعلم بعقله ما لا يعلمه غيره، وإن لم يمكنه بيان ذلك لغيره، ولكن ما علم بصريح العقل لا يتصور أن يعارضه الشرع أبدا، بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط، وذلك لأن الله الرسل لا يخبرون بمحالات العقول بل بمحارات العقول فلا يخبرون بما يعلم العقل انتفاء بل يخبرون بما يعجز العقل عن معرفته^(٢) .

ولذلك فإن ابن تيمية عندما يوجب تقديم الشرع على العقل فإنه لا يبطل أدلة العقل لأنه إذا طعن في العقل لم يبق لنا دليل على صحة الشرع، إنما هو يؤكد أنه لا يوجد معقول صريح يخالف منقول صحيح لذلك يمتنع معارضة الشرع بالعقل وتقديمه عليه لأن في هذا تناقض يؤكد ذلك قول ابن تيمية: "ونحن لم ندع أن أدلة العقل باطلة ولا أن ما به يعلم صحة السمع باطل ولكن ذكرنا أنه يمتنع معارضة الشرع بالعقل وتقديمه عليه وأن من قال ذلك تناقض قوله ولزمه أن لا يكون العقل دليلا صحيحا إذ كان عنده العقل يستلزم صحة ما هو باطل في نفسه فلا بد أن يضطره الأمر إلى أن يقول معارضة الدليل العقلية فليس هو عندى دليلا في نفس الأمر بل هو باطل. فيقال له وهكذا ما عارضه الدليل السمعي فليس هو دليلا في نفس الأمر بل هو باطل. فحينئذ فيرجع الأمر إلى أن ينظر في دلالة الدليل سواء كان سمعيا أو عقليا، فإن كان قطعيا لم يجز أن يعارضه شيء وهذا هو الحق^(٣) .

هذا ويؤكد ابن تيمية أن الأدلة العقلية الدالة على صدق الرسول إذا عارضها دليل عقلي يناقض خبر الرسول وما دل على صدقه صدقا مطلقا لزم أن يكون دليلا عقليا باطلا وذلك لأن الأدلة العقلية - باتفاق العقلاء - نوعان: دليل حق ودليل باطل^(٤) .

وعن كيفية معرفة الدليل العقلي الباطل يقول ابن تيمية: "أن أهل الحق لا

(١) سورة النساء ٤ / ٥٩ .

(٢) ابن تيمية: "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول" ج ١ ص ٨٣ .

(٣) نفس المرجع: ص ١٠٩ ، ١١٠ .

(٤) ابن تيمية: "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول" ج ١ ص ١١٠ .

يطعنون فى جنس الأدلة العقلية ولا فيما علم العقل صحته، وانما يطعنون فى ما يدعى المعارض أنه يخالف الكتاب والسنة ... ويقول: "أن كل ما عارض الشرع من العقلية فالعقل يعلم فساده وإن لم يعارض - العقل، وما علم فساده بالعقل لا يجوز أن يعارض به عقل ولا شرع ... (١).

ومن هذا تتضح لنا ثقة ابن تيمية بالعقل إلا أنها ليست ثقة مطلقة بل مشروطة بعدم انفصام العقل عن القرآن والسنة، ولكن دون تسليط لنقل على العقل، إنما هو الإيمان بالاتفاق والتوازن بينهما لأنه لا تعارض بين معقول صريح ومنقول صحيح. ومن هنا كان الكثير من الفلاسفة ومن نهج منهجهم أشد مخالفة للعقل والسمع فى رأى ابن تيمية لأنهم لم يلتزموا بهذا الأصل.

ثانياً: بطلان منع المناطقة الاحتجاج بالمتواترات والمجربات والحدسيات:

يفرق المناطقة بين القضايا المعلومة بالتواتر والتجربة والحدس وبين غيرها من القضايا على أساس أن الأولى يختص بها من علمها فلا تكون حجة على غيره. أما الثانية فهي مشتركة يحتج بها على المنازع. هذا بينما يؤكد ابن تيمية أن لله هذا تفريق باطل (٢). ويرى أن المتواترات والمجربات من جنس المحسوسات.

ويذهب ابن تيمية إلى أن الحسيات الظاهرة والباطنة تنقسم إلى خاصة وعامة ، فليس ما يراه إنسان ما أو يشمه أو يذوقه أو يلمسه يجب اشتراك الناس فيه ، وكذلك ما يجده فى نفسه من جوعه وعطشه وألمه ولذته لكن هذا لا يمنع من وجود حسيات عامة يشترك فيها الناس كاشتراكهم فى رؤية الشمس والقمر، وأخص من ذلك اشتراك أهل البلد الواحد فى رؤية ما عندهم من جبل أو جامع أو نهر وغير ذلك من الأمور المخلوقة المصنوعة. ويرى ابن تيمية أن نفس الأمر يحدث فى الأمور المعلومة بالتواتر والتجربة. فقد يشترك فيها عامة الناس كاشتراكهم فى العلم بوجود مكة وغيرها من البلاد المشهورة. واشتراكهم فى العلم بوجود البحر. وأكثرهم لم يره - واشتراكهم فى العلم بوجود الأنبياء وادعائهم النبوة. فإن هؤلاء

(١) نفس المرجع: ص ١١١ .

(٢) ابن تيمية : "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٠٢ .

قد تواتر خبرهم إلى عامة الناس^(١).

كذلك الأمر في القضايا التجريبية فعامة الناس قد جربوا أن شرب الماء يحصل معه الرى، وأن قطع العنق يحصل معه الموت، وأن الضرب الشديد يوجب الألم. فهذه القضايا كلها كلية ولكن العلم بها تجريبى فالقضية التجريبية هى أساس القضية الكلية^(٢).

وإذا كان المناطقة قد جعلوا المجربات والمتواترات مما يختص به من حصل له ذلك فلا يصلح أن يحتج به على غيره، فإن هذا خطأ - فى رأى ابن تيمية - لأن المجربات والمتواترات "قد يحصل بها اختصاص واشتراك كما أن الحسيات كذلك قد يحصل فيها اختصاص واشتراك. وأيضاً فالاشتراك قد يكون فى عين المعلوم المدرك وقد يكون فى نوعه"^(٣).

فالناس تشترك فى رؤية الشمس والقمر وغيرهما. وهذا اشتراك فى عين المعلوم المدرك وقد تشترك فى معرفة الجوع والعطش والرى والشبع واللذة والألم وهذا اشتراك فى نوعه. وفى هذا الصدد يقول ابن تيمية: "إن المعين الذى ذاقه هذا الشخص ليس هو المعين الذى ذاقه هذا، إذ كل إنسان يذوق فى باطنه ولكن يشترك الناس فى معرفة جنس ذلك"^(٤). وكذلك يشترك أهل مدينة من المدن فى سماع رعد أو رؤية برق معين ولكن الناس جميعاً يشتركون فى رؤية النوع وسمعه لله إذ الرعد والبرق الذى يحصل فى زمان ومكان يكون غير ما يحصل فى مكان آخر وزمان آخر^(٥). ثم أن هناك عدداً من المحسوسات المعروفة بالرؤية أنواع كثيرة من الحيوان والنبات وغير ذلك توجد فى بعض البلاد دون بعض فتكون مشهورة ومرئية لدى من رآها بينما يعلمها من لا يراها بالخبر وذلك الخبر قد يكون المشترك فيه أكثر من المشتركين فى الرؤية.

وإذا كانت القضايا الحسية والمتواترة والمجربة قد تكون مشتركة وقد تكون

(١) نفس المرجع: ص ٢٠٢.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٠٤.

(٣) نفس المرجع: ص ٢١٢.

(٤) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢١٢.

(٥) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢١٢.

مختصة فلا معنى للفرق بأن هذه يحتج بها على المنازع دون هذه لأن هذا التفريق يؤدي بالمناطقة - كما يقول ابن تيمية - إلى إنكار المنقول عن الأنبياء بالتواتر من المعجزات وغيرها، حيث يقولون: "هذه غير معلومة لنا لله وهذا من أصول الإلحاد والكفر، ويرد ابن تيمية بصيغة فلسفية على أنكار الفلاسفة للقضايا المتواترة فيقول: "عدم العلم ليس علما بالعدم" وعدم الوجدان لا يستلزم عدم الوجود "فهم إذ لم يعلموا ذلك لم يكن هذا علما منهم بعدم ذلك ولا بعدم علم غيرهم به"^(١). فليس عند هؤلاء الفلاسفة والأطباء الذين أنكروا المتواترات دليل عقلي ينفي هذه المتواترات. إن غاية ما عندهم أنه ليس في صناعتهم ما يدل على وجود المتواترات "وهذا إنما يفيد عدم العلم لا العلم بالعدم. وقد اعترف بهذا حذاق الأطباء والفلاسفة كأبقراط وغيره"^(٢).

أما السبب الذي من أجله يدافع ابن تيمية عن يقينية المتواترات وأنه لا يختص بها من علمها دون غيره - بل هو يحتج أيضا بها على المنازع - هو اتفاق يقينية الحديث وقبوله - كمصدر من المصادر الهامة للتشريع بل أنه يدافع بذلك عن النبوة وتواتر كتبها ومعجزاتها ويرى أن إنكار المتواترات أصل من أصول الإلحاد زالكفر وأن الملاحدة من الفلاسفة ينكرون المنقول عن الأنبياء بالتواتر من المعجزات وغيرها بحجة أنها لم تتواتر عندهم ومن ثم لا تقوم بها حجة عليهم واستنادا إلى هذا الأصل الفاسد أنكر كثير من المتكلمين والفلاسفة ما يعلمه أهل الحديث من الآثار النبوية والسلفية بحجة أنها غير معلومة لهم كما يدعى كثير من الكفار أن معجزات الأنبياء غير معلومة لهم. وهذا لكونهم لم يطلبوا السبب الموجب للعلم بذلك والا فلو سمعوا ما سمع أولئك وقرأوا الكتب المصنفة التي قرأها أولئك لحصل لهم من العلم ما حصل لأولئك"^(٣).

وهكذا يتضح لنا أنه كان من الطبيعي أن يتصدى ابن تيمية للمنهج الأرسطي الذي ينكر يقينية القضايا المتواترة وبالتالي ينكر تواتر الدين. كما يتضح

(١) نفس المرجع : ص ٢١٧.

(٢) نفس المرجع : ص ٢١٧.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢١٧.

أيضاً صحة نقض ابن تيمية لمنطق أرسطو لما ينتجه تطبيقه على المسائل الدينية من متناقضات وانكار، فالمناقطة يرون ان القضايا المتواترة يختص بها من علمها وأن ما يتواتر عند شخص ما خاص به وحده وليس خاص بغيره وعلى هذا ينهدم كثير من آثار الدين المتواترة.

وإذا كان ابن تيمية يدعم منهجه العلمى دائماً بالتجربة . كما ذكرنا من قبل . ويعدها أصدق من القضايا المتواترة عن الفلاسفة فإنه فيما يختص بتواتر أخبار الدين فذلك عنده بلاشك أعظم من المجربات وأصدق.

هذا ويقول ابن تيمية أيضاً عن نوع آخر من القضايا أنها أكثر يقينية من بعض المجربات "بل من أعظم اليقينيات المعلومة بالعقل لله ويطلق على هذا النوع من القضايا اسم المشهورات أو الآراء المحمودة مثل كون العدل حسناً والظلم قبيحاً والصدق حسناً والكذب قبيحاً"^(١).

فإذا كانت التجريبيات يقينية فإن المشهورات - فى رأى ابن تيمية - أوضح منها يقيناً بل أن علم الناس لها بالفطرة والتجربة أعظم من علمهم لكثير من القضايا التجريبية. فكما فطر الإنسان على وجود اللذة بالأكل والشرب كذلك فطر على اللذة الروحانية العقلية المترتبة على تحقيق العدالة وابعاد الظلم وفى هذا الصدد يقول ابن تيمية: "ومعلوم أن هذه القضايا (يعنى المشهورات) هى فى علم الناس لها بالفطرة وبالتجربة أعظم من أكثر قضايا الطب مثل كون السقمونيا تسهل الصفراء . فلم كانت التجريبيات يقينية وهذه هى التى أشهر منها وقد جربها الناس أكثر من تلك، لاتكون يقينية مع أن المجربين لها أكثر، وأعلم، وأصدق. وجزئياتها فى العالم أكثر من جزئيات تلك، والمخبرون بذلك عنها أيضاً أكثر، وأعلم، وأصدق. فإن - الإنسان من نفسه يجد لذة العدل والصدق والسرور بذلك ما لا يجده من الظلم والكذب والناس الذين وصل إليهم ذلك والذين لم يصل إليهم ذلك يجدون فى أنفسهم من اللذة والفرح بعدل العادل وبصدق الصادق ... ما لا يجدونه فى الظلم والكذب. وهم مفطورون على محبة ذلك واللذة به ... كما فطروا على وجود اللذة بالأكل والشرب والألم بالجوع والعطش فلم كان تلك القضايا من

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بومباى ص ٤٢٣.

اليقينيّات المعلومة بالحس والعقل كالتجربة وغيرها، ولم تكن هذه (يقصد المشهورات) من القضايا العقلية المعلومة أيضا بالحس والعقل والأمر فيها أعظم، واللذة التي توجد بهذه لذة روحانية عقلية شريفة، والإنسان كلما كمل عقله كانت هذه اللذة أحب إليه من تلك اللذة^(١).

ثم أن الفلاسفة أثبتوا معاد الأرواح واللذة العقلية وهي مبنية على المشهورات، فإذا لم تكن المشهورات معلومة كان ما أثبتوه من ذلك ليس فيه شيء من العلم. وإذا كانوا يقولون أن اللذات الباطنة أقوى وأشرف من اللذات الظاهرة، ولذا كانت اللذة إما إدراك الملائم كما يزعمون أو تابعة ولازمه للإدراك الملائم كما يقول غيرهم وهو الصحيح - في رأى ابن تيمية - فمعلوم أن العلم والعدل والصدق ملائم للناس. وهذا معنى كون الفعل حسنا، ومعنى كونه قبيحا ضد ذلك^(٢).

فإذا كان الفلاسفة يقولون عن المشهورات أنها ليست قضايا يقينية^(٣)، فإن قولهم هذا يستلزم أنهم لا يقولون بالحسن والقبح العقلين^(٤). يقول ابن تيمية: لله إذا تصور معنى القبح الحسن علم أن هذه المشهورات من أعظم اليقينيّات فإنها مما إتقنت عليه الأمم لما علموه بالحس والعقل والتجربة، بل اتفاق الناس على هذه أعظم من اتفاقهم على عامة ما يذكرونه^(٥). بل قد يعيش الكثير من الناس زمانا دون أن تخطر لهم القضايا الكلية العقلية التي جعلوها مبادئ العلم كقول القائل: "النفى والاثبات لا يجتمعان" لكن لا توجد طائفة منهم إلا وهي تحسن العدل والصدق وتقبح ما هو ضد ذلك^(٦).

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بومباي ص ٤٢٣، ٤٢٤.

(٢) نفس المرجع: ص ٤٢٤.

(٣) نفس المرجع: ص ٢٩٦. ويشير ابن تيمية إلى رأى المنطقة في عدم يقينية القضايا المشهورة

ويذكر ما قاله ابن سينا والرازي في هذا الصدد وكذلك تفريقهم بين الأوليات والمشهورات.

أنظر: ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بومباي ص ٢٩٦، ٤٠٢.

(٤) وهنا يوافق ابن تيمية المعتزلة على القول بالحسن والقبح العقلين وإن كان يثبت القدر والصفات

ونحوهما مما يخالف فيه المعتزلة أهل السنة.

(٥) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بومباي ص ٤٢٤.

(٦) نفس المرجع: ص ٤٢٤.

هذا، والفلاسفة لا يعتبرون المشهورات قضايا أولية، بل يفرقون بينها وبين الأوليات^(١). ويجعلون الواجب قبولها أصنافاً - ليس بينها المشهورات - هي: أوليات ومشاهدات ومجربات وحدسيات ومتواترات. أما ابن تيمية فلا يقول عن المشهورات أنها أولية أو ليست أولية لأن كون القضية أولية - فى رأيه - أو غير أولية إنما هو فرق إضافي بحسب أحوال الناس. لكن يقول عن المشهورات أنها من جملة القضايا الواجب قبولها فتكون مادة للبرهان اليقيني كالمتواترات والمجربات لله لله فإن المتواترات والمجربات ليست أوليات، وهذه المشهورات أبلغ من كثير من المجربات، والعلم بها والتصديق بها فى نفوس الأمم قاطبة أقوى وأثبت من العلم بكثير من المجربات والمتواترات التى تواترت عند بعض الأمم دون بعض^(٢).

وبعد فإننا نستنتج من ذلك أن مفهوم العلم عند ابن تيمية لم يكن قاصراً على العلوم الشرعية وحدها بل يشمل العلوم الشرعية والعلوم الدنيوية. فالتجربة الحسية هى سبيلنا فى تحصيل المعرفة فى العلوم النبوية كالتطب والطبيعة واللغة - وغيرها - ومعرفتنا فى هذا المجال ليست ناتجة عن الإحساس

(١) يقول ابن سينا أن أصناف القضايا المستعملة بين القائلين أربعة: مسلمات ومظنونيات وما معها ومشبهات بغيرها ومتخيلات. والمسلمات إما معتقدات أو مأخوذات. والمعتقدات أصنافها ثلاثة: الواجب قبولها والمشهورات والوهميات. ويقول الرازى "أن المشهور قد يكون صادقاً وقد يكون كاذباً. فالصديق قد يكون أولياً وقد لا يكون، بل يحتاج فى إثباته إلى البرهان. فإن كل أولى لا بد أن يكون مشهوراً لكن لا ينعكس. فإن السبب فى الشهرة إما كونه أولياً أو تعلق النظام به أو الانفعالات النفسية... أو الاستقرار العام. فإن لكل مذهب أموراً مشهورة عندهم، ربما لا تكون مشهورة عند من يخالفهم. أنظر ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بومباى ص ٢٩٦، ٣٩٨. ويرى ابن تيمية أن تقريب المناطقة بين الأوليات والمشهورات باطل فتكون القضية أولية أو غير أولية فرق إضافي بحسب أحوال الناس. ثم أن المناطقة - فى رأيه - لم يذكروا حجة على أن المشهورات ليست من اليقينيّات، فإن قولهم أن موجب الحكم بها العادات أو الأحوال النفسية أو مصلحة النظام لا ينافى كونها يقينية. فالمجربات كلها عادات وهذا لا ينافى كونها من اليقينيّات وكذلك كون قوى النفس تقتضيها، فإن هذا يدل على الملائمة والمنافرة، وهذا هو معنى الحسن والقبح. فذلك لا ينافى كونها قضية صادقة معلومة الصديق... فليس فيما ذكره المناطقة ما ينافى العلم بها ولا يدعى كونها أولية بالمعنى الذى ذكره كما لا يدعى ذلك فى المجربات والمتواترات وذلك لا ينافى كونها من اليقينيّات. أنظر ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بومباى ص ٤٢٨.

(٢) نفس المرجع: ص ٤٢٨.

وحده بل يشترك العقل والحواس فى تكوين علم الإنسان عند حدوث التجربة ولا بد من تكرار التجربة لتكوين الكليات العقلية اليقينية. وعن طريق الحواس ندرت الحالات الجزئية المعينة لظاهرة ما، مثل إحراق هذه النار وهذه النار وهذه النار. فإذا تكرر إقتران هذين الأمرين بالآخر (النار والاحراق) فى التجربة. فإن العقل يحكم حكما عاما كليا بأن كل نار محرقة فالقضية التجريبية الجزئية هى أساس معرفتنا بصديق القضية الكلية. فنحن لا نستطيع أن نعلم صدق هذه القضية الكلية (كل نار محرقة) علما يقينيا، إلا والعلم بذلك ممكن فى الأعيان المعينة (هذه النار محرقة وهذه النار محرقة ...) بطريق الأولى.

أما المعرفة الشرعية فسبيلنا إليها - فى رأى ابن تيمية - الكتاب والسنة الصحيحة المتواترة. ومما لا شك فيه أنه لا يجارى التجربة الحسية فى نظره فى الثقة واليقين بل ويتفوق عليها فى هذا الصدد إلا صحيح المنقول.

لكن هذا لا يعنى تعارض العقل والنقل عند ابن تيمية، بل المنقول الصحيح عن الرسول (ﷺ) والمعقول الصريح لا يتعارضان عنده. وفى هذا الصدد يقول: "المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط. وقد تأملت ذلك فى عامة ما تنازع الناس فيه فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة، شبهات فاسدة يعلم بالعقل بطلانها بل يعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع وهذا تأملته فى مسائل الأصول الكبار، كمسائل التوحيد والصفات ومسائل القدر والنبوات، والمعاد وغير ذلك. ووجدت ما يعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط، بل السمع الذى يقال أنه يخالفه إما حديث موضوع أو دلالة ضعيفة فلا يصلح أن يكون دليلا لو تجرد عن معارضة العقل الصريح فكيف إذا خالفه صريح المعقول" (١).

(١) ابن تيمية: "موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول" ج ١ ص ٨٢.

الفصل الرابع

نقد القياس ولواحقه

بحثت في الفصل الثانى نقد ابن تيمية للقضية الأرسطية حيث كان هذا النقد يدور حول القضية الكلية اليقينية، تلك التى تمثل مادة البرهان، والبرهان عند أرسطو بحث فى الحق المطلق يوصل إلى اليقين، فكان نقد ابن تيمية للقضية الكلية اليقينية هو فى نفس الوقت نقداً لنظرية الإستدلال الأرسطى فى صورتها النهائية - وهى القياس البرهانى - أى القياس ذى المقدمات اليقينية. فهاجم ابن تيمية مادة القضية الكلية اليقينية، وبالتالي هاجم القياس، وقد أدى هذا البحث فى مادة القضية وبالتالي مادة القياس من نواحى منطقية وابتستولوجيه وميتافيزيقيه ولغويه ودينية.

أما فى هذا الفصل فسوف نبحث نقد ابن تيمية من الناحية الصورية لمبحث القياس الأرسطى ولواحقه من "استقراء وتمثيل". وان كان سيتعرض نقده أحيانا لنواح مادية، غير أنه فى جوهره صورى - وذلك ليهدم صور الإستدلال الأرسطيه (وهذا هو الجانب الهدمى - للقياس) ليضع بدلا منها منهجا الإستدلاليا إسلاميا، وهذا المنهج يستند إلى العقائد الإيمانية المستمدة من القرآن والسنة (وهذا هو الجانب الإنشائى للقياس).

اولا : الجانب الهدمى:-

سبق لابن تيمية فى الجانب الهدمى للحد أن نقده من جانبين أحدهما سالب والآخر موجب، وهو هنا أيضا ينقد فى الجانب الهدمى للقياس جانبية السالب والموجب. أما الجانب السالب من نقد القياس فهو "أن التصديق لاينال إلا بالقياس"، أما الجانب الموجب فهو "أن القياس يفيد العلم بالتصديق". ويمكننا أن نقول أن هذين الجانبين - وهما يمثلان المقام الثالث والرابع من كتاب "الرد على المنطقيين" من أهم المقامات الكتاب، وذلك لأن حديث بن تيمية فيهما ينصب

أساساً على نقد نظرية القياس وهى المحور الأساسى الذى يدور حوله المنطق الأرسطى كله. فإذا ما إنهدمت نظرية القياس نفسها تهاوى بالتالى صرح البناء المنطقى كله. هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإننا فى هذا الصدد سوف نلاحظ الإلتقاء بين ما كان يقوله ابن تيمية فى القرن الثالث عشر الميلادى فى نقد المنطق، وبين ما يقوله المناطقة المحدثون والمعاصرون أمثال برادلى (المتوفى سنة ١٩٢٤م) ورسل (المتوفى سنة ١٩٧١م) وغيرهم فى نقد المنطق القديم، حتى يمكننا القول بأن بعض ما ذهب إليه المناطقة المعاصرون من نقد للمنطق الأرسطى قال به ابن تيمية منذ حوالى ستمائة عام على نحو آخر. وهذا بلاشك إن دل على شئ فأنما يدل على أصالة الفكر العربى بعامة، وعلى أصالة الفكر العربى ابن تيمية بخاصة^(١). مما يهدم دعوى المستشرقين القائلين بعدم أصالته.

١- نقد المقام السالب :-

ويتمثل هذا النقد فى رد قول المناطقة: أنه "لا يعلم شئ من التصديقات إلا بالقياس" ويبدأ ابن تيمية نقده لهذا المقام بأن يقول أن إعتقاد المناطقة "بحصر حصول العلم على القياس قول بلا علم" وذلك لأنهم يدعون أنه لا يعلم شئ من التصديقات إلا بالقياس وأنهم وضعوا لهذا القياس شرائط فى المادة والصورة، وادعوا أننا بها وحدهما نصل إلى العلم، ويرد ابن تيمية على هذا بأن هذه الدعوى قضية سلبية نافية، ليست معلومة بالبديهية، ولم يذكروا على هذا السلب دليلاً أصلاً. فصاروا مدعين ما لم يثبتوه، بل قائلين بغير علم، إذ العلم بهذا السلب متعذر متعذر على أصلهم. "لذلك فمن الخطأ أن يقولوا بأنه لا يمكن لأحد من الناس أن يعلم شيئاً من التصديقات - التى ليست عندهم بدئية - إلا بواسطة القياس المنطقى الشمولى"^(٢).

(١) د. عزمى إسلام: "ابن تيمية والرد على المنطق الأرسطى" مقال نشر بمجلة الكاتب العدد ٩٧ أبريل سنة ١٩٦٩م ص ١٢٤.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ١٩٧.

أ - نقد ابن تيمية للقياس الأرسطي من حيث التعريف :

عرف أرسطو القياس بأنه: "قول قدم فيه بأشياء معينة فلزم عنها بالضرورة شيء آخر غير تلك الأشياء" ويتابع فلاسفة الإسلام هذا التعريف^(١). أما ابن تيمية فلا يوافق على هذا التعريف ويوجه نقده إليه على أساس أن إلزام أرسطو - ومن تبعه - بأن يتألف القياس من مقدمتين فقط (يعنى مقدمتين ونتيجة) يجافى المعنى الموجود فى تعريف القياس. أى أنه تعريف واسع. وفى هذا الصدد يقول ابن تيمية: "وإذا كانوا قد جعلوا القياس مؤلفا من أقوال وهى القضايا لم يجب أن يراد بذلك قولان فقط لأن لفظ الجمع إما أن يكون متناولا لاثنتين فصاعدا قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾^(٢) أما أن يراد به الثلاثة فصاعدا وهو الأصل عند الجمهور... ويقولون: نحن نقول: أقل ما يكون القياس من مقدمتين وقد يكون مقدمات فيقال أولا: هذا خلاف ما فى كتبكم فانكم لا تلتزمون إلا مقدمتين فقط.....^(٣)

كذلك يناقش ابن تيمية معنى القياس فيقول: "ولفظ القياس يقتضى التقدير، كما يقال قست هذا بهذا" والتقدير يحصل بواحد كما يحصل باثنين

(١) يتابع فلاسفة الإسلام التعريف الأرسطي للقياس فيقول ابن سينا أن القياس لله قول ما إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم عن تلك الأشياء الموضوعه بذاتها لا بالعرض شيء آخر غيرها من الإضرار.

أنظر ابن سينا "الشفاء" جزء المنطق، الفن الرابع: القياس تحقيق سعيد زايد ص ٥٤. وهنا لا نجد تحديدا لعدد الأشياء الموضوعه سوى أنها "أكثر من واحد" دون التصريح بأنها لا يجب أن تزيد ثلاثة حدود فى مقدمتين أو قضيتين. ويعرف الساوى القياس بقوله أنه "قول مؤلف من قضايا إذا سلمت لزم عنه لذاته قول آخر" انظر الساوى: "البصائر التصيرية" ص ٧٨، ٧٩. ولا يحدد الساوى عدد هذه القضايا التى نسلم بها. وهذا أيضا ما نلاحظه فى قول البغدادى: "القرينة القياسية هى قول مؤلف من أقوال فيها مواضع تصديق وتكذيب يلزم عما قيل فيه بذاته عند من يعقله حكم فى قول يصدق مع صدق ما قيل فيه. "البغدادى" المتبصر" ج ١ ص ١٢٢. ولا يحدد البغدادى أيضا عدد تلك الأقوال التى فيها مواضع تصديق وتكذيب.

(٢) سورة النساء : ١١/٤

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٣١٢، ٣١٤، السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٦٩

وبثلاثة. فأصل التقدير بواحد، وإذا قدر باثنين أو بثلاثة يكون تقديرين وثلاثة لا تقديرا واحدا، فتكون تلك التقديرات أقيسه لاقياسا واحدا. فجعلهم ما زاد على الإثنين من المقدمات فى معنى أقيسة متعددة وما نقص عن الإثنين نصف قياس لا قياس تام، اصطلاح محض لا يرجع إلى معنى معقول^(١).

وهذا هو نفس النقد الذى يوجه إلى القياس من قبل المناطقة المحدثين والمعاصرين، فيرى جوزيف ph . H . W . B.OSCJ (المتوفى سنة ١٨٦٧م) مثلا فى كتابه "مقدمة للمنطق" أن تعريف القياس عند أرسطو أوسع من تطبيقه فحين بحث أرسطو وأتباعه من بعده أشكال القياس المختلفة حصر القول فى دائره أضيق مما قد ينطبق عليه هذا التعريف، إذ قصر القياس على عملية الإستدلال التى ترد فى مقدمتها ثلاثة حدود فقط، يكون إثتان منها مرتبطين بحد ثالث ارتباط موضوع بمحمول، فيلزم عن ذلك بالضرورة أن يرتبط هذان الحدان الأولان - فى النتيجة - رابطة الموضوع والمحمول أيضا. ونقول أن هذا التطبيق للإستدلال القياسى أضيق من التعريف الذى عرفه به أرسطو لأن التعريف الذى أسلفناه قد يطبق على عمليات إستدلالية لا تكون حدودها ثلاثة فقط، ولا تكون الرابطة التى تربط تلك الحدود هى رابطة الموضوع والمحمول. فالقياس - كما يفهم من التطبيق لا من التعريف - عملية إستدلالية تتألف من ثلاث قضايا حملية فقط ويحوى على ثلاثة حدود فقط^(٢).

ب . نقد الإقتصار على مقدمتين فى القياس:

ينقد ابن تيمية القياس الأرسطى كذلك من حيث تكوينه أثناء التطبيق. فلو تغاضينا عن النقد السابق لتعريف القياس واعتبرناه يفيد القول بالاققتصار على مقدمتين، لكان هذا موضع نقد شديد عند ابن تيمية حتى أنه ذكره فى أكثر من موضع من كتابه "الرد على المنطقيين"، وقد أفرد له ناشر الكتاب فصلا بأكمله فى

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٢١، السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٧٤.
(٢) Joseph, H.W.B., AnIntroduction to Logic, P.249-250. وانظر أيضا: د.زكى نجيب محمود: "المنطق الوضعى" ج١ ص ٢٢٢، ٢٢٣، د.عزى إسلام: "أسس المنطق الرمضى" طبعة القاهرة سنة ١٩٧٠ ابن القيم ص ٢، دز محمد مهران: "مدخل إلى المنطق الصورى" ص ٢٠٣، ٢٠٤.

المقام الثالث تحت عنوان "إبطال قولهم أن الاستدلال لا بد فيه من مقدمتين" (١). اذ يرى ابن تيمية أننا نستطيع الاستنتاج من أقل أو أكثر من مقدمتين وذلك لعدم وجود دليل يؤكد الإقتصار على مقدمتين فيقول: "وقولهم أيضا: أن العلم المطلوب لا يحصل إلا بمقدمتين لا يزيد ولا ينقص لا دليل عليه بل هو باطل" (٢).

ولم يقف الأمر على عدم وجود دليل يؤكد الإقتصار على مقدمتين بل يرى ابن تيمية كما هو وارد في آخر عبارته السابقة - إن رأيهم كذلك باطل - ويقول في هذا الصدد أيضا: "وأما قولهم أن الاستدلال لا بد فيه من مقدمتين بلا زيادة ولا نقصان" فإن كان الدليل مقدمه واحده قالوا الأخرى محذوفة وسموه هو "قياس الضمير" وإن كان مقدمات قالوا هي أقيسة مركبة ليس هو قياسا واحدا. فهذا قول باطل طردا وعكسا" (٣).

ويعلل ابن تيمية هذا البطلان بأن هذه المسألة لا تعود إلى أمر تحكمي صناعي فيكتفى بمقدمتين، بل تعود في الحقيقة إلى حاجة المستدل إلى المقدمات لانتاج الدليل وحاجة المستدل إلى المقدمات مما يختلف فيه الناس. فمنهم من لا يحتاج إلا إلى مقدمه واحده لعلمه بما سوى ذلك. كما أن منهم من لا يحتاج في علمه بذلك إلى استدلال بل قد يعلمه بالضرورة. ومنهم من يحتاج إلى مقدمتين ومنهم من يحتاج إلى ثلاث ومنهم من يحتاج إلى أربع أو أكثر (٤).

ويمثل ابن تيمية لحاجة الناس في بعض الأحيان إلى مقدمة واحده بأن من أراد أن يعرف أن "هذا السكر المعين محرم"، فإن كان يعرف أن "كل مسكر محرم" ولكن لا يعرف "هل هذا المعين مسكر أم لا؟" لم يحتج إلا إلى مقدمه واحده وهو أن يعلم أن "هذا مسكر" فاذا قيل له "هذا حرام" فقال ما الدليل عليه؟ فقال المستدل "الدليل على ذلك انه مسكر" فقال "لا نسلم أنه مسكر"، فمتى أقام الدليل على أنه

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢١٠ وما بعدها.

(٢) نفس المرجع ص ٢٠٣

(٣) نفس المرجع ص ٢١٠، السيوطي: "لله صون المنطق والكلام" ص ٢٦٦

(٤) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢١٠، السيوطي: "صون المنطق والكلام" ص ٢٦٦.

مسكر تم المطلوب^(١). ويقاس على هذا سائر ما يقع الشك في إدراجه تحت قضية كليه من الأنواع والأعيان مع العلم بحكم تلك القضية كتنازع الناس في الرد والشطرنج "هل هما من الميسر أم لا؟" وتنازعهم في النبيذ المتنازع فيه "هل هو من الخمر أم لا؟" وتنازعهم في الحلف بالنذر والطلاق والعناق هل هو داخل في قوله تعالى: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾^(٢). أم لا ؟ وتنازعهم في قوله: ﴿أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾^(٣). هل هو الزوج أو الولي المستقل؟ وأمثال ذلك.

وقد يحتاج الاستدلال إلى مقدمتين كمن لم يعلم أن "النبيذ المسكر" المتنازع فيه محرم ولم يعلم "أن هذا المعين مسكر" فهو لا يعلم أنه محرم حتى يعلم أنه مسكر ويعلم أن كل مسكر حرام ... وهكذا^(٤). يقول ابن تيمية "ولهذا لا تجد أحدا من سائر أصناف العقلاء غير هؤلاء ينظم دليله من المقدمتين كما ينظمه هؤلاء (يقصد المناطقة) بل يذكرون الدليل المستلزم للمدلول. ثم الدليل قد يكون مقدمه واحده وقد يكون مقدمتين وقد يكون مقدمات بحسب حاجة الناظر المسئول، إذ حاجة الناس تختلف"^(٥).

ويستطرد ابن تيمية في بيان أن مقدمه الواحد قد تكفى في حصول المطلوب قائلًا "إن الدليل هو ما يستلزم الحكم للمدلول عليه، ولما كان الحد الأول مستلزما للأوسط والأوسط للثالث، ثبت أن الأول مستلزم للثالث، فإن للزوم الملزوم ملزوم، ولازم اللازم لازم، فالحكم لازم من لوازم الدليل، لكن لم يعرف لزومه إياه إلا بوسط بينهما والوسط ما يقرن بقولك لأنه"^(٦).

وفيما يلي توضيح هذا بالرسم:

"الدليل "لازم" للمدلول عليه" مستلزم أو ملزوم للحكم (المدلول)

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢١٠، السيوطي: "صون المنطق والكلام" ص ٢٦٦.

(٢) سورة التحريم: ٦٦/ ٢

(٣) سورة البقرة: ٢/ ٢٣٧.

(٤) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٣١١، السيوطي: "صون المنطق والكلام" ص ٢٦٧.

(٥) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٣٢٠.

(٦) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٣٣٦، السيوطي: "صون المنطق والكلام" ص ٢٨٢.

المدلول (الحكم)

المدلول عليه (محل الحكم)

لازم "الدليل"

ملزوم للدليل

أى

أى

"لازم اللازم"

"ملزوم الملزوم"

إذن

إذن

"لازم اللازم"

ملزوم الملزوم

لازم

ملزوم

ويرى ابن تيمية أن المناطقة - كما سبق أن ذكرنا - اختلفوا فى تقسيمهم الصفات إلى لوازم وذاتيات، فالبعض منهم فرق بين الذاتى واللازم للماهية بأن اللازم ما افتقر إلى وسط بخلاف الذاتى، بينما رأى البعض الآخر مثل ابن سينا وغيره أن لله كثيرا من الصفات اللازمه لا تقتقر إلى وسط وهى البينه للزوم والوسط عند هؤلاء هو لله الدليل^(١). فكان هذا ردا منهم على من فرق من أصحابهم بين "الذاتى" و"اللازم" ويقول ابن تيمية: "إذا كانت اللوازم منها ما لزومه للملزوم بين بنفسه لا يحتاج إلى "الدليل" يتوسط بينهما فهذا نفس تصويره وتصور الملزوم يكفى فى العلم بثبوته له وإذا كان بينهما وسط فذاك الوسط إذا كان لزومه للملزوم الأول ولزوم الثانى له بينا لم يفتقر إلى وسط ثانى. وإن كان أحد الملزومين غير بين بنفسه احتاج إلى "وسط" وإن لم يكن واحد منهما بينا احتاج إلى "وسطين" وهذا "الوسط" هو حد تكفى فيه مقدمه واحده^(٢).

ويضرب ابن تيمية مثال على ذلك بأنه إذا طلب الدليل على تحريم النبيذ المسكر فقول: لا نعقد صح عن النبى (ﷺ) أنه قال "كل مسكر خمر" أو "كل مسكر حرام" فهذا "الوسط" - وهو قول النبى (ﷺ) - لا يفتقر عند المؤمن لزوم تحريم السكر له إلى "وسط"، ولا يفتقر لزوم تحريم النبيذ المتنازع فيه لتحريم السكر إلى

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٣٦.

(٢) نفس المرجع: ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ص ٢٣٦، ٢٣٧.

”وسط“ فإن كل إنسان يعلم أنه إذا حرم كل مسكر حرم النبيذ المتنازع فيه. وكل مؤمن يعلم أن النبي (ﷺ) إذا حرم شيئاً حُرِّمَ.

ولو قال: ”الدليل على تحريمه أنه مسكر فالمخاطب إن كان يعرف أن ذلك مسكر والسكر محرم سلم له بالتحريم. ولكنه كان غافلاً عن كونه مسكراً أو جاهلاً بذلك. وكذلك إذا قال ”لأنه خمر“ فإن أقر أنه خمر ثبت التحريم. وإذا أقر بعد إنكاره فقد يكون جاهلاً فعلم أو غافلاً فذكر فليس كل من علم شيئاً كان ذاكرة له^(١).

وإذا كان المنطقة يدعون أن الذى لابد منه إنما هو قياس واحد يشتمل على مقدمتين وأن ما زاد على ذلك هو فى معنى أقيسة، كل قياس لبيان مقدمه من المقدمات، بمعنى أن كل دليل لابد فيه من مقدمتين لا أكثر ولا أقل. نقول إذا كانت تلك دعوى المنطقة فإن ابن تيمية يرى أن هذه الدعوى تخالف صريح المعقول، وكان الأقرب إلى الصواب - فى رأيه - أن يقولوا أن الذى لابد منه هو مقدمه واحده وأن ما زاد عليها من المقدمات فإنما هو لبيانها ”وهذا أقرب إلى المعقول“ فإنه إذا لم يعلم ثبوت الصفة للموصوف، وهو ثبوت الحكم للمحكوم عليه وهو ثبوت الخبر للمبتدأ أو المحمول للموضوع إلا بوسط بينهما هو ”الدليل“ فالذى لابد منه هو مقدمه واحده وما زاد على ذلك فقد يحتاج إليه وقد لا يحتاج إليه^(٢).

فإذا كانت المقدمه الواحده لا تكفى، فلا مانع من الإستدلال بمقدمتين أو أكثر. يقول ابن تيمية: ”وأما دعوى الحاجة إلى القياس الذى هو المقدمتان للاحتياج إلى ذلك فى بعض المطالب فهو كدعوى الاحتياج . فى بعضها إلى ثلاث مقدمات وأربع وخمس للاحتياج إلى ذلك فى بعض المطالب وليس تقدير عدد بأولى من عدد.. ومن إحتج على مسألة بمقدمه لا تكفى وحدها فى بيان المطلوب ومقدمتين أو ثلاثه لا تكفى طوالب بالتمام الذى يحصل به الكفاية. وإذا دُكرت المقدمات منع منها ما يقبل المنع وغورض منها ما يقبل المعارضة حتى يتم الإستدلال^(٣).

(١) ابن تيمية: ”الرد على المنطقيين“ ج١ ص ٣٣٧.

(٢) نفس المرجع: ص ٣٣٢.

(٣) نفس المرجع: ص ٣٣٤، السيوطى: ”صون المنطق والكلام“ ص ٢٨١.

ويضرب ابن تيمية على ذلك مثلاً بمن طلب منه الدليل على تحريم شراب خاص حين قال "هذا حرام" فقليل له: لم؟ فقال "لأنه نبيذ مسكر" فهذه المقدمة كافية إذا كان المستمع ممن يعلم أن "كل مسكر حرام" إذا سلم المستمع له بتلك المقدمة. فإذا نُوزع فيها وقال له المستمع "لا نسلم أن هذا مسكر" احتاج بيانها إلى أحد طريقين:

١- أما خبر من يوثق بخبره. وهذه هي الطريقة النقلية السمعية.

٢- وإما بالتجربة في نظيرها. وهذا هو قياس التمثيل وهو مفيد لليقين. فإن الشراب الكثير إذا جُرب بعضه وعُلم أنه مسكر علم أن الباقي منه مسكر لأن حكم بعضه مثل بعض. وكذلك سائر القضايا التجريبية كالعلم بأن الخبز يُشبع والماء يروى وامثال ذلك. إنما مبناها على قياس "التمثيل" بل وكذلك سائر الحسيات التي عُلم أنها كليه إنما هو بواسطة "قياس التمثيل" (١).

وإذا كان هناك من ينازع المتكلم في أن "النبيذ المسكر حرام" احتاج إلى مقدمتين "إلى إثبات أن هذا مسكر" وإلى "أن كل مسكر خمر" فيثبت الثانية أدلة متعددة يقول النبي (ﷺ): "كل مسكر خمر" و"كل شراب أسكر فهو حرام" وبأنه سئل عن شراب يصنع من العسل يقال له "البتع" وشراب يصنع من الذرة يقال له "المزر" وكان الرسول (ﷺ) قد أوتى جوامع الكلم فقال: "كل مسكر حرام" وهذه الأحاديث في الصحيح هي وأضعافها معروفة عن النبي (ﷺ) تدل على أنه حرم كل شراب أسكر. فإن قال: "أنا أعلم أنه خمر لكن لا أسلم أن الخمر حرام" أو "لا أسلم أنه حرام مطلقاً فلا بد من إثبات هذه المقدمة الثالثة...." (٢).

ويخلص ابن تيمية إلى القول بأن المطلوب في العقل إنما هو شيء واحد لا شيئين وهو ثبوت النسبة الحكمية أو إنتفاؤها أو إتصاف الموصوف بالصفة نفياً أو إثباتاً، أو نسبة المحمول إلى الموضوع، والخبر إلى المبتدأ نفياً أو إثباتاً، فإذا كانت النتيجة أن "النبيذ حرام أو ليس" بحرام أو "الإنسان حساس أو ليس بحساس"

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٣٢٤.

(٢) نفس المرجع: ص ٣٢٤، ٣٢٥.

فالمطلوب ثبوت التحريم للنبيذ أو إنتفاؤه. وكذلك ثبوت الحس للإنسان أو إنتفاؤه. والمقدمة الواحدة إذا ناسبت ذلك المطلوب حصل منها المقصود^(١).

ويشير ابن تيمية إلى إختلاف المناطقة فى أن العلم بالمقدمتين هل هو يكفى فى العلم بالنتيجة أم لا؟ فيرى ابن سينا وغيره أن الإنسان قد يسلم المقدمتين: "هذا الحيوان بغلة، وكل بغلة لا تلد" ومع ذلك يشك حين يرى بغلته منتفخة البطن: هل هى عاقر أم لا؟ ويرى أنه لابد من العلم بالمقدمتين مع التقطن لكيفية إدراج مقدمته الجزئية تحت المقدمة الكبرى وإلا تعذر الإنتاج. ولا يوافق فخر الدين الرازى (المتوفى سنة ٦٠٦هـ) وغيره على هذا الرأى على أساس أن إندراج إحدى المقدمتين تحت الأخرى، ان كان مغايرا كان ذلك مقدمة أخرى لابد فيها من الإنتاج. ويكون الكلام فى كيفية إلتئامها مع الأولين كالكلام فى كيفية إلتئام الأولين، ويفضى ذلك إلى إعتبار مالا نهاية له من المقدمات أما إذا لم يكن ذلك الإندراج معلوما مغايرا للمقدمتين استحال أن يكون شرطا فى الإنتاج لأن الشرط مغاير للمشروط، وهنا لا مغايرة فلا يكون شرطا.

وأما حديث البغلة فذلك يمكن. فى رأى الرازى. إذا كان الحاضر فى الذهن إحدى المقدمتين فقط، أما الصغرى وإما الكبرى إما عند إجتماعهما فى الذهن، فلا يمكن الشك فى النتيجة^(٢).

هذا بينما نجد أن ابن تيمية لا يوافق على كلا الرأيين، ويقرران سبب النزاع يرجع إلى إعتقاد المناطقة بأن الإنتاج لا يمكن أن يحدث إلا عن مقدمتين، لكن المطلوب يمكننا التوصل إليه بأى عدد نحتاج إليه من المقدمات سواء كان مقدمة أو إثنتين أو أكثر. والمغفول عنه ليس بمعلوم حال الغفلة، فإذا تذكر صار معلوما بالفعل. وهذا ما حدث فى مثال البغلة سالف الذكر. فوجه الدليل العلم بلزوم المدلول له، سواء سمى إستحضارا أو تفتنا أو غير ذلك، فمتى إستحضر فى ذهنه لزوم

(١) نفس المرجع: ص ٣١٥، السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٧٠.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج المنطق ص ٣٢٧، ٣٢٨. السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢٨٣، ٢٨٤.

المدلول علم أنه دال عليه^(١).

وقد يحدث هذا اللزوم بالضرورة وقد يحتاج بيانه إلى مقدمة أو اثنتين أو ثلاثة أو أكثر لأن الوسط هو الدليل أو الواسطه في العلم بين اللازم والمزوم - وهما المحكوم والمحكوم عليه يتنوع بتنوع الناس. فليس ما كان وسطا مستلزما للحكم في حق إنسان ما، هو الدليل الذي يجب أن يكون وسطا في حق آخر، بل قد يصل إلى الحكم بوسط آخر. يحدث هذا في الأمور العقلية والحسية وكذلك في المتواترات^(٢).

وعلى العموم فإن قصر الإستدلال بالبرهان على مقدمتين عند ابن تيمية باطل ومخالف للفطرة بل هو نوع من أنواع الجهل "والتطويل الكثير"^(٣) ويقول أيضا: "فبتقدير بيانهم بالمقدمتين يكونوا قد طولوا وداروا بالعقول دورة تبعد على العقول معرفة الله تعالى والاقرار بنبواته"^(٤).

كذلك يشير ابن تيمية إلى أنه "لا يجد في سائر طوائف العقلاء مصنفى العلوم من يلتزم في إستدلالة البيان بمقدمتين لا أكثر ولا أقل ... إلا أهل منطق اليونان ومن سلف سبيلهم دون من كان باقيا على فطرته السليمة ... بينما كانت طريقة نظار المسلمين أن يذكروا من الأدلة على المقدمات ما يحتاجون إليه ولا يلتزمون في كل إستدلال أن يذكروا مقدمتين كما يفعله من يسلك في سبيل المنطقيين ..."^(٥).

ويذكر ابن تيمية أن الرازي أثبت الصانع بخمس مسالك كلها مبنية على مقدمة واحدة^(٦). كما يذكر صاحب البحر المحيط أنه يؤثر عن إمام الحرمين أن يصح إنتاج المقدمة الواحدة^(٧). ويقول صاحب نقد النثر: "وليس يحب القياس إلا عن قول يتقدم، فيكون القياس نتيجة ذلك كقولنا إذا كان الحى حساسا متحركا،

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٢٩.

(٢) نفس المرجع ص ٢٢٩.

(٣) نفس المرجع ص ٢٤١، السيوطي: "صون المنطق والكلام" ص ٢٨٥.

(٤) ابن تيمية: "موافقة صريح العقول لصحيح المنقول" ج ٢، ص ٥٧.

(٥) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٤١، السيوطي: "صون المنطق والكلام" ص ٢٨٥.

(٦) ابن تيمية: "موافقة صريح العقول لصحيح" ج ٣ ص ٥٦.

(٧) الزركشي: "البحر المحيط" ج ١ ص ٨.

فالإنسان حى. وربما كان ذلك فى اللسان العربى مقدمه أو - مقدمتين - أو أكثر على قدر ما يتجه من إفهام المخاطب "ويذكر فى فقرة أخرى" وإنما يكتفى فى لسان العرب بمقدمه واحده على التوسع وعلم المخاطب^(١). كذلك يؤكد ابن تيمية على الاكتفاء بمقدمه واحده عندما يورد نصا من كتاب "الآراء والديانات" لابن النوبختى يتضح فيه إعتراض بعض المتكلمين على القول "بأن القياس لا يبنى على مقدمة واحدة" حيث يقرر ابن النوبختى أنه عندهم يمكن الاستدلال على أن الإنسان جوهر دون أن يوضع الإستدلال فى صورة قياس من مقدمتين بأن يقال الدليل على أن الإنسان جوهر أنه يقبل المتضادات فى أزمان مختلفة. وليس هناك حاجة إلى ذكر مقدمة ثانية وهى أن يقال: أن كل قابل للمتضادات فى أزمان مختلفة جوهر. لأن الخاص داخل فى العام، فعلى أيها دل أستغنى عن الآخر ويتحقق هذا فى جميع صور الإستدلال البرهانى. فلا توجد مقدمتين كليتين يستدل بهما على صحة نتيجة، لأن القائل إذا قال "الجوهر لكل حى" "والحياة لكل إنسان"، فالنتيجة "الجوهر لكل إنسان" فيها تكرار لا معنى له، أو مصادرة على المطلوب، لأنه سواء فى العقول قول القائل "الجوهر لكل حى"، "الجوهر لكل إنسان" لأن إحدى هاتين المقدمتين تغنى عن الأخرى تماما. وليس هناك من المطالب العملية ما يتوقف المطلوب فيه على مقدمتين بيتين بأنفسهما. وإذا كان الأمر كذلك كانت إحداهما كافية^(٢). كما أنه ليس هناك "مقدمتان أوليتان لا تحتاجان إلى برهان يقدمهما يستدل بهما على شيء مختلف فيه، وتكون المقدمتان فى العقول أولى بالقبول من النتيجة"^(٣).

ويعقب ابن تيمية على كلام ابن النوبختى فيقول: "ومقصوده أن سائر الأشكال إنما تنتج بالرد إلى الشكل الأول، إما بقياس الخلف الذى يتضمن اثبات الشيء بإبطال نقيده، وإما بواسطة حكم نقيده القضية، أو عكسها المستوى، أو عكس نقيدها، فبيان الأشكال ونتائجها فيه كلفة ومشقة على أنه لا حاجة إليها، فإن الشكل الأول يمكن أن يستعمل فيه جميع المواد الثبوتية والسلبية والكلية والجزئية، وقد

(١) قدامة: نقد النثر الناصره سنة ١٢٥١ هـ، سنة ١٩٣٣ م ص ١.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمبائى ص ٢٣٧، ٢٣٨.

(٣) نفس المرجع ص ٢٣٨.

عرفت إنتفاء فائدته، فانتفاء فائدة فروعه التى لا تقيد إلا بالرد إليه أولى وأحرى^(١).

وأخيرا نستطيع أن نقرر أن اعتراض ابن تيمية على إقتصار القياس على مقدمتين هو اتجاه عربى صرف يحاول به نقد المنطق الأرسطى حيث أنه يسلك بالفكر فى طرق متعددة متكلفه بينما ينبغى لديه إطلاق الفكر على سجيته وعدم تقييده بقوانين صناعية^(٢).

ومما هو جدير بالذكر أن هذا النقد نجده عند الفيلسوف المعاصر برادلى فى الجزء الأول من كتابه "مبادئ المنطق" فهو يذهب إلى أن القياس الأرسطى يتكون من مقدمتين فقط فى حين أننا نستطيع الاستنتاج من أكثر من مقدمتين. ومن ثم فإن الإقتصار فى القياس على مقدمتين خرافة ينبغى التخلص منها^(٣) إذ ليس من الضرورى أن نقسم الفكر إلى مقدمتين ونتيجة طالما نستطيع الاستنتاج من أكثر من مقدمتين دفعة واحدة. اننا - مهما كان عدد الخطوات - نظل نركب بعضها إلى بعض ولا نصل إلى نتيجة إلا فى النهاية - ولا تحديد هنا لعدد الخطوات المؤدية إلى نتيجة إلا قدرة الانسان على الاستيعاب، فضرورة تحديد الخطوات التى تكفى للاستدلال متوقفة على عوامل نفسية لا على ضرورة منطقية^(٤).

ج - إبطال قول المناطقة "ليس المطلوب أكثر من جزئين"

يرفض ابن تيمية كذلك قول المناطقة "أنه ليس للمطلوب أكثر من جزئين" فلا يفتقر إلى أكثر من مقدمتين ويرى أنه إذا كان مقصودهم أنه "ليس له إلا اسمان مفردان فليس الأمر كذلك" بل قد يكون التعبير عنه بأسماء متعددة، مثل من شك فى النبذ هل هو حرام بالنص أم ليس بنص ولا قياس فإذا قال المجيب النبذ حرام بالنص كان المطلوب ثلاثة أجزاء وكذلك لو سأل هل الاجماع دليل

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٢٩.

(٢) د. على سامى النشار: "مناهج البحث" ص ١٨٩.
(٣) Bradley, F. H., The Principles of Logic ; Part . 1., P. 247 .

(٤) نفس المرجع : ص. ٢٢٩ .

قطعى فقال: الاجماع دليل قطعى، كان المطلوب ثلاثة أجزاء. وإذا قال هل الانسان جسم حساس تام متحرك بالإرادة بناطق أم لا ؟ فالمطلوب هنا ستة أجزاء^(١).

أما إذا كان المنطقة يقصدون أن المطلوب ليس إلا معينان سواء عبرت عنهما بلفظين أو ألفاظ متعددة قيل: وليس الأمر كذلك بل قد يكون المطلوب حسب طلب الطالب وهو الناظر المستدل والسائل المتعلم الناظر وكل منهما قد يطلب معنى واحدا وقد يطلب معنيين وقد يطلب معان، والعبارة هى مطلوبة وقد تكون بلفظ واحد وقد تكون بلفظين وقد تكون بأكثر... وحينئذ فتخصيص العدد باثنين دون ما زاد تحكم لا معنى له^(٢).

د - نقد صور الاستدلال الأرسطية:-

قسم المنطق الأرسطى أنواع الاستدلال إلى ثلاثة

١- قياس الشمول ٢- قياس التمثيل ٣- قياس الاستقراء .

واعتبر القياس الأول موصلا إلى اليقين والثانى إلى الظن، والثالث ينقسم إلى قسمين: استقراء تام وهو يؤدي إلى اليقين واستقراء ناقص وهو يؤدي إلى الظن. وقد حاول ابن تيمية أن يبحث الأنواع الثلاثة من ثلاثة نواح:

الناحية الأولى: من حيث إيصال بعضها إلى اليقين والبعض الآخر إلى الظن.

الناحية الثانية: من حيث معرفة المسلمين لها.

الناحية الثالثة: من حيث حصر صور الاستدلال فى ثلاثة فقط.

الناحية الأولى - اليقين والظن:

ينظر المنطق الأرسطى إلى ما تؤدي إليه أنواع الاستدلال الثلاثة من الناحية الصورية أما ابن تيمية فلم يوافق على هذا. ونظر إلى مسألة اليقين والظن فى الاستدلال من الناحية المادية. وإذا كان المنطقة يزعمون أن قياس التمثيل يفيد

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٣٧١.

(٢) نفس المرجع ص ٣١٨ - ٣٢١.

الظن بينما قياس الشمول يفيد اليقين فقد رد عليهم ابن تيميه قائلاً: "أن هذا فرق باطل بل حيث أفاد أحدهما اليقين أفاد الآخر اليقين، وحيث لا يفيد أحدهما إلا الظن لا يفيد الآخر إلا الظن. فإن إفادة الدليل لليقين أو الظن ليس لكونه على صورة أحدهما دون الآخر بل باعتبار تضمن أحدهما لما يفيد اليقين. فإن كان أحدهما اشتمل على أمر مستلزم للحكم يقينا حصل به اليقين وان لم يشتمل إلا على ما يفيد الحكم ظناً لم يقد إلا الظن^(١) .

وقياس الشمول يشبه في صورته نفسها قياس التمثيل، فهو مكون من الحد الكبير والأصغر الأصغر والأكبر والأوسط، فيه هو الذى يسمى فى قياس التمثيل "علة" "مناطاً" "جامعاً" و "مشاركاً" و "وصفاً" ونحو ذلك من العبارات. ولهذا يقول ابن تيميه باستواء هذين القياسين أن "الذى يسمى فى أحدهما "حد أوسط" هو فى الآخر "الوصف المشترك"، والقضية الكبرى المتضمنة لزوم الحد الأكبر للأوسط هو بيان تأثير الوصف المشترك بين الأصل والفرع. فما به يتبين صدق القضية الكبرى به يتبين أن الجامع المشترك مستلزم للحكم، فلزوم الأكبر للأوسط هو لزوم الحكم للمشارك^(٢) .

فاذا قلنا أن النبيذ حرام قياساً على الخمر، لأن الخمر إنما حرمت لكونها مسكرة، وهذا الوصف موجود فى النبيذ وهو بمنزلة قولنا: "كل نبيذ مسكر" و"كل مسكر حرام" فالنتيجة ... "النبيذ حرام" و"النبيذ" هو موضوعها وهو "الحد الأصغر" و"الحرام" محمولها وهو "الحد الأكبر" و"المسكر" هو المتوسط بين الموضوع والمحمول وهو الحد الأوسط المحمول فى الصغرى الموضوع فى الكبرى.

فاذا قلنا أن النبيذ حرام قياساً على خمر العنب، لأن العلة فى الأصل هو الإسكار وهو موجود فى الفرع، فثبت التحريم لوجود علته. فإنما استدللنا على تحريم النبيذ "بالمسكر" وهو الحد الأوسط، لكن زدنا فى قياس التمثيل ذكر الأصل الذى ضربناه مثلاً للفرع وهذا الآن شعور النفس بنظير الفرع أقوى فى المعرفة من مجرد دخوله فى الجامع الكلى. وإذا أقام الدليل على تأثير الوصف المشترك لم

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٣٦٨ .

(٢) نفس المرجع: ص ٣٦٨ .

يكن ذكر الأصل محتاجا إليه^(١).

إذا قياس التمثيل وقياس الشمول يؤديان إلى شئ واحد إلى اليقين إذا كانت المادة يقينية وإلى الظن إذا كانت المادة ظنية. يقول ابن تيمية فهذا هو هذا في الحقيقة وإنما يختلفان في تصوير الدليل ونظمه وإلا فالحقيقة التي صار بها دليلا - وهو أنه مستلزم للمدلول - حقيقة واحدة^(٢).

ويكشف ابن تيمية عن خطأ المناطقة حين يمثلون لقياس التمثيل بقولهم السماء مؤلفة فتكون محدثة "قياسا على الانسان ثم يوردون على هذا القياس ما يثبت ضعفه ويرى ابن تيمية أن ما يرد على هذا القياس يرد عليه أيضا ولو جعل قياس شمولي فإنه لو قيل: السماء مؤلفة وكل مؤلف محدث، لورد عليه ما ورد على التمثيل وزيادة ولكن إذا أخذ قياس الشمول في مادة معلومة بينه لم يكن فرق بينه وبين قياس التمثيل بل قد يكون التمثيل أبين ولهذا كان العقلاء يقيسون به^(٣).

فقياس الشمول يؤول في الحقيقة إلى قياس التمثيل، كما ان الآخر في الحقيقة يؤول إلى الأول. ولهذا تنازع الناس في مسمى القياس هل هو حقيقة في قياس التمثيل مجاز في قياس الشمول أم أنه العكس، أم أن اسم القياس يشمل الاثنين معا ٥.

فقالت طائفة هو حقيقة في قياس التمثيل، مجاز في قياس الشمول، وهو قول أكثر الأصوليين كأبي حامد الغزالي والمقدس وغيرهما بينما قالت طائفة أخرى، بل هو العكس حقيقة في الشمول مجاز في التمثيل، وهو قول أكثر المنطقيين كابن حزم وغيره أما جمهور العلماء فقال "بل هو حقيقة فيهما والقياس العقلي يتناولهما جميعا، وهذا قول أكثر من تكلم في أصول الدين وأصول الفقه وأنواع العلوم العقلية" وهو الصواب في رأى ابن تيمية "فإن حقيقة أحدهما هو حقيقة الآخر. وإنما تختلف صورة الاستدلال" وذلك أن قياس الشمول مبناه على اشتراك

(١) نفس المرجع ص ٣٦٩.

(٢) نفس المرجع: ص ٢٤٧.

(٣) نفس المرجع: ص ٢٤٧، ٢٤٨.

الأفراد فى الحكم العام وشموله لها. وقياس التمثيل مبناه على اشتراك الإثنين فى الحكم الذى يعمهما ومآل الأمرين واحد^(١).

ويرى ابن تيمية أن قياس التمثيل أبلغ فى افادة العلم واليقين من قياس الشمول، وإن كان علم قياس الشمول أكثر فذاك أكبر، فقياس التمثيل فى القياس العقلى كالبصر فى العلم الحسى وقياس الشمول كالسمع فى العلم الحسى. ولا ريب أن البصر أعظم وأكمل والسمع أوسع وأشمل. فقياس التمثيل بمنزلة البصر، كما قيل "من قاس مالم يره بما رأى" وقياس الشمول يشبه السمع من جهة العموم^(٢).

والسبب فى سهولة اليقين فى قياس التمثيل عن قياس الشمول ترجع إلى ثبات الحكم للأصل، أى العلم بثبوت الحكم فى بعض الجزئيات، والجزئيات فى رأى ابن تيمية هى الحقائق الوحيدة الموجودة فى الأعيان. إلا أنه يرى أنه لا يكفى فى قياس التمثيل اثبات الحكم فى أحد الجزئين لثبوته فى الجزء الآخر لاشتراكهما فى أمر لم يقم دليل على استلزامه للحكم بل لابد من أن يعلم أن المشترك بينهما مستلزم للحكم. والمشارك بينهما هو الحد الأوسط ويسميه الفقهاء وأهل أصول الفقه "المطالبة بتأثير الوصف فى الحكم"^(٣).

ولكن قد يعترض معترض ويمنع الوصف فى الأصل، وقد يمنع الحكم فى الأصل، وقد يمنع الوصف فى الفرع، وقد يمنع كون الوصف علة فى الحكم. ويقول المعترض لا أسلم أن ما ذكرته من الوصف المشترك هو العلة أو دليها. وهنا يرى ابن تيمية أنه لابد من اللجوء إلى دليل على ذلك إما نص أو إجماع أو سبر وتقسم أو المناسبة أو الدوران. وفى رأيه أن هذه المسالك كافية فى قياس التمثيل للوصول إلى اليقين التام. وبهذا يمتاز قياس الغائب على الشاهد أو قياس التمثيل^(٤).

وبذلك وصل ابن تيمية إلى النتيجة التى وصل إليها المحدثون من أن قياس

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٤٤، ٢٤٥.

(٢) ابن تيمية: "نقض المنطق" ص ١٦٥، ١٦٦.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٣٩.

(٤) نفس المرجع: ص ٢٣٩.

التمثيل إذا استند إلى قوانين الاستقراء العلمى وهى التى يسميها المسلمون مسالك العلة - أدى إلى نتائج صحيحة^(١).

ولكن ابن تيمية يرى أن هذه المسالك ان دلت فى قياس التمثيل على أن الوصف مشترك - وهو العلة أو دليلها - مستلزم للحكم ، فإنها تدل أيضا فى قياس الشمول "على أن الحد الأوسط مستلزم للأكبر" وهو الدال على صحة المقدمة الكبرى، فإن أثبت العلة كان برهان عليه. وإن أثبت دليلها كان برهان دلالة. وإن لم يفد العلم بل أفاد الظن، فكذلك المقدمة الكبرى فى ذلك القياس لا تكون إلا ظنية^(٢).

فقياس التمثيل إذن يكاد يكون أقوى من قياس الشمول، بل أن ابن تيمية يعتبره الأصل الحقيقى لقياس الشمول، وذلك لأن قياس الشمول يستند على قضية كلية وطريق التوصل إلى هذه القضية الكلية - فى رأى ابن تيمية - هو قياس التمثيل. وفى ذلك يقول ابن تيمية: "فالعلم بتلك القضية الكلية لابد له من سبب فإن عرفوها باعتبار الغائب بالشاهد"، وإن لله حكم الشيء حكم مثله "كما اذا عرفنا أن هذه النار محرقة علمنا أن النار الغائبة محرقة لأنها مثلها وحكم الشيء حكم مثله، فيقال: هذا استدلال بقياس التمثيل. وهم (أى المناطقة) يزعمون أنه لا يفيد اليقين بل الظن - فإذا كانوا علموا القضية الكلية بقياس التمثيل رجعوا فى اليقين إلى ما يقولون: "أنه لا يفيد إلا الظن"^(٣) كما يقول ابن تيمية أن النفس تحكم بأن ذلك الغائب مثل ذلك الشاهد أو أنه يساويه فى السبب الموجب له. ويسميه قياس التمثيل والتعليل وهو مما يحتج به الفقهاء فى اثبات الأحكام الشرعية^(٤).

ويرى ابن تيمية أن الفقهاء استخدموا القياس الشمول فى الفقهيات كما استخدم نظار المسلمين قياس التمثيل فى العقليات وذلك لأن حقيقة أحدهما هى حقيقة الآخر... وحيث لا يستدل بالقياس التمثيلى لا يستدل بالقياس الشمولى^(٥).

(١) د. على سامى النشار: "مناهج البحث" ص ١٩٠.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٣٩، ٢٤٠.

(٣) نفس المرجع: ص ٢٣٦.

(٤) نفس المرجع: ص ٢٣٧.

(٥) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٤٠، ٢٤١، وجدير بالذكر هنا ان المتأخرين من

لذلك لا يوافق ابن تيمية على رأى من قال - من متأخري أهل الكلام والرأى كأبى المعالى وأبى حامد والرازى وغيرهم - أن العقليات ليس فيها قياس وانما القياس فى الشرعيات فقط، وأن الاعتماد فى العقليات على الدليل الدال على ذلك مطلقاً^(١).

ويرى ابن تيمية أن قولهم هذا مخالف لقول جمهور نظار المسلمين، بل سائر العقلاء. فإن قياس التمثيل أو الغائب على الشاهد "يستدل به فى العقليات كما يستدل به فى الشرعيات" فانه اذا ثبت أن "الوصف المشترك مستلزم للحكم" كان هذا دليلاً فى جميع العلوم "وكذلك فإذا ثبت أنه" ليس بين بين الفرع والاصل فرق مؤثر "كان هذا دليلاً فى جميع العلوم".^(٢)

ويقرر ابن تيمية أن جمهور النظام يقيسون الغائب على الشاهد إذا كان المشترك مستلزماً للحكم كما يمثلون به من الجمع بالحد والعلة والشرط والدليل^(٣).

الأصوليين استعملوا القياس الشمولى.

أنظر الأمدى: "الأحكام فى أصول الأحكام" وغيره من كتب الفقه المتأخرة.

أما استعمال قياس التمثيل فى العقليات، فقد استعمله ابن تيمية فى كتابه "الرد = على المنطقيين" المقام الثالث من الكتاب .

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٤١. ومما يلاحظ هنا أن ابن تيمية يتفق مع أبى المعالى الجوينى فى "الاستدلال بالأدلة على المدلولات" من غير اعتبار بميزان المنطقيين "لكن يخالفه فيما يذهب إليه أبو المعالى - ومن وافقه على ذلك - من أن العقليات لا يستخدم فيها قياس التمثيل أو الغائب على الشاهد، وانما يستخدم فى الشرعيات فقط. بينما الاعتماد فى العقليات على الدليل الدال. أما ابن تيمية فيذهب إلى أن قياس التمثيل أو الغائب على الشاهد - مثله مثل قياس الشمول - يستدل به فى العقليات كما يستدل فى الشرعيات، لأن استلزام الدليل للمدلول فى رأيه يشمل صور الأدلة كلها. يقول ابن تيمية وبأى صورة ذهنية أو لفظية صور الدليل فحقيقته واحدة وأن ما يعتبر فى كونه دليلاً هو كونه مستلزماً للحكم لازماً للمحكوم عليه فهذا هو من جهة دلالاته سواء صور قياس الشمول أو تمثيل أو لم يصور كذلك .. فهذا هو هذا (يقصد التمثيل والشمول) فى الحقيقة وانما يختلفان فى تصوير الدليل ونظمه والا فالحقيقة التى صار بها دليلاً - وهو أنه مستلزم للمدلول - حقيقة واحدة.

أنظر ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٤٦، ٢٤٧.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ١٤٦، ١٤٧.

(٣) نفس المرجع: ص ٢٤١، ٢٤٢.

ويقول ابن تيمية أن هناك ممن ينكر وجود هذا القياس فى العقلیات- من نازع هؤلاء النظر فى أن ثبوت الحكم فى الغائب هو لأجل ثبوته فى الشاهد- بل يقولون ان نفس القضية الكلية كافية فى المقصود من غير احتياج إلى التمثيل ”ويرد ابن تيمية على المنازع بأن ما ذكره من أن الحكم ثابت بمقتضى الوصف الكلى وأنه لا قياس لغائب على شاهد فى العقلیات، يُقال ايضا فى الشرعیات التى لا ينكرون وجود هذا القياس فيها- أن الحكم فيها ثابت بمقتضى الوصف الجامع الكلى لا بمقتضى قياس الغائب على الشاهد. لكن لما كان الوصف الجامع كليا، والكلى لا يوجد فى الخارج الا معیناً.

كان تعیین الأصل ما يعلم به تحقق هذا الكلى ”وفى هذا الصدد يقول ابن تيمية“ ومنازعهم يقول: لم يثبت الحكم فى الغائب لأجل ثبوته فى الشاهد بل نفس القضية الكلية كافية فى المقصود من غير احتياج إلى التمثيل. فيقال لهم: وهكذا فى الشرعیات، فانه متى قام الدليل على أن الحكم معلق بالوصف الجامع لم يحتج إلى الأصل، بل نفس الدليل الدال على أن الحكم معلق بالوصف كاف..لكن لما كان هذا كليا والكلى لا يوجد الا معنيا ذات تعیین ”الأصل“ مما يعلم به تحقق هذا الكلى. وهذا امر نافع فى الشرعیات والعقلیات^(١) ومن ثم يعلم أن القياس صحيح فى أى شئ كان، متى قام الدليل على أن الجامع مناطا لحكم أو على الغاء الفارق بين الأصل والفرع^(٢).

ونلاحظ أن ابن تيميمه فى اعتباره لقياس الغائب على الشاهد موصلاً إلى اليقين يردد الفكرة التى أخذ بها كثير من نظار المسلمين قبل القرن الخامس الهجرى.^(٣) - حيث اعتبروا قياس الغائب على الشاهد موصلاً إلى اليقين، وسلکوا

(١) ابن تيمية: ”الرد على المنطقيين“ ج١ ص ٢٤٢- ٢٤٤.

(٢) نفس المرجع: ص ٢٤٤.

(٣) من المتكلمين الذين انكروا يقينه أن قياس الغائب على الشاهد امام الحرمين (المتوفى سنة ٤٧٨هـ) وقد وضع طريقة النظر قبل القرن الخامس فقال: ”رتب اثمتا ادلة العقول ترتيباً تنقله ثم نبين فساده ونوضح مختارنا فتكون جامعین يبين نقل المذاهب والتنبیه على الصواب منها. فقالوا: ادلة العقول اربعة اقسام: احدها بناء الغائب على الشاهد والثانى: انتاج المقدمات =

هذا الطريق في اثبات مطالبهم التي يطلب فيها اليقين.

كذلك فاننا نستطيع أن نجد انصاراً لفكرة يقينية قياس الغائب على الشاهد عند المتأخرين من المناطق مثل محب الدين - عبد الشكور - صاحب شرح سلم بحر العلوم - وهو ينكر تماماً أن يكون التمثيل حجة ضعيفة أو يفيد الظن. وينسب القول بهذا إلى سوء فهم ابن سينا واتباعه من متفلسفة المناطق امثال الطوسي ويقرر أن التمثيل راجع إلى القياس فإن كانت مقدماته قطعية، فهي تورث القطع كالقياس المنطقي، ويرى أنه لا يمكن لأنسان كائناً من كان أن يشك في أنه "إذا ثبت أن حكم الجزئي معلول لعله قطعاً، وهي موجودة في جزئي آخر قطعاً، في أن يثبت ذلك الحكم في ذلك الجزئي قطعاً، لا سيما اذا علم قطعاً أن العلة انما وضعت علة ليتعدى الحكم بها. أما اذا كانت المقدمات ظنية، فان قياس التمثيل يورث الظن، أما أن اقسية الفقهاء، ظنية فلا يعود ذلك إلى ضعف في صورة التمثيل نفسه" ولكن لأن الأغلب في مقدماته الظن.^(١)

وعلى العموم يمكننا أن نرجع الخلاف كله إلى عدم تمييز المناطق الاسلاميين بين التمثيل الأرسطي وقياس الغائب على الشاهد الكلامي. فهناك اختلاف بين الاثنين، الأول يؤدي إلى الظن والثاني يؤدي اليقين لأنه بينما يستند الثاني على مسالك العلة يستند الأول - في صورته الأرسطية - على بعض الشبه بين الجزئين ولكن عدم تفريق المتأخرين بين الاثنين في التعبير أدى إلى القول بأنهما في جوهرهما شيء واحد. فنظر الاسلاميون للأثنين - باعتبارهما تمثيلاً - وانهما يؤديان إلى الظن.

وأخيراً فإن ما يمكننا استنتاجه من هذا أن ابن تيميمه يذهب إلى أن مواد الاستدلال - اذا ما كانت يقينية في أي صورة من صور الاستدلال.

الناحية الثانية: معرفة لصور الاستدلال بفطرتهم:

= النتائج والثالث والسيروالتقسيم والرابع الاستدلال بالمتفق عليه على المختلف فيه. "انظر امام

الحرمين الرهان" مخطوط (باب مدارك العقول).

(١) شرح سلم بحر العلوم: ٣٤٩.

يرى ابن تيمية أن الناس يستدلون بقياس الشمول وبلاستقراء وبقياس التمثيل، أى يستدلون بالكل على الجزئ وبالجزئ على الكلى وبالجزئ على الجزئ، لكن بدون أن يصوغوا ادلتهم وعباراتهم فى صور الاستدلال الارسطية فيقول أن عقول الناس "تستدل بالأدلة على المدلولات، وإن لم يعبروا عن ذلك بالعبارات المبينة لما فى نفوسهم. وقد يعبرون- بعبارات مبينة لمعانيهم، وأن لم يسلكوا اصطلاح طائفة معينة من أهل الكلام ولا المنطق ولا غيرهم فالعلم بذلك الملزوم لا بد أن يكون بينا بنفسه أو بدليل آخر".^(١) بل أن عبارات المسلمين- فى رأى ابن تيمية- أفضل من عبارات المناطقة "وابين فى العقل وواجز فى اللفظ فالمعنى واحد"^(٢).

فالمسلمون- فى رأى ابن تيمية- توصلوا فى عباراتهم الخاصة إلى طرق المنطق الارسطى فى الاستدلال، بل وإلى طرق أخرى اسلامية ادق وأشمل. ويظهر هدا فيما يسمى أدلة أو أمارات^(٣).

والضابط فى الدليل أن يكون مستلزماً للمدلول لأنه "لو جاز وجود الدليل مع عدم وجود "المدلول عليه" ولم يكن "المدلول" لازماً لم يكن إذا علمنا بثبوت ذلك "الدليل" نعلم بثبوت "المدلول معه"^(٤) فكل ما كان مستلزماً لغيره يمكن أن يستدل به عليه. فإذا كان التلازم من بين الطرفين أمكن أن يستدل بكل منهما على الآخر، يستدل- المستدل بما علمه منهما على الآخر الذى لم يعلمه- وإذا كان اللزوم قطعياً كان الدليل قطعياً، أما إذا كان ظنياً- وقد يختلف- كان الدليل ظنياً. فالاول كدلالة

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص٢٤٦، ٢٤٧.

(٢) نفس المرجع: ص٢٥١.

(٣) يقول ابن تيمية عن الدليل: انه ما يكون النظر الصحيح فيه موصلاً إلى علم أو إلى اعتقاد راجح، لكن نظار المسلمين بينهم نزاع اصطلاحى حول الاعتقاد الراجح هل يسمى دليلاً أم يسمى اماره؟ ويقول ابن تيمية ان الجمهور يسمى من الجميع دليلاً لكن من أهل الكلام مالا يسمى بالدليل إلا الأول. انظر الرد على المنطقيين ج١ ص٣٠٦.

يقول الرازى: الدليل هو الذى يلزم من العلم به من العلم بوجود المدلول، والامارة هو الذى يلزم من العلم بها ظن وجود المدلول. وكل واحد منها اما أن يكون عقلياً محضاً أو سمعياً محضاً أو مركباً منهما. انظر الرازى: محصل افكا المتقدمين والمتأخرين ص٣١.

(٤) ابن تيمية: الرد على المنطقيين ج١ ص٣٥٢.

المخلوقات على خالقها، فهذا دليل مستلزم لزوماً واجباً لا ينفك عنه ابداً^(١).

ان "الدليل" ملزوم "مدلوله"، فمتى ثبت مدلوله، ومتى وجد "الملزوم" (الذى هو الدليل) وجد "اللازم" (الذى هو المدلول) ومتى انتفى "اللازم" انتفى الملزوم والباطل شيء. وإذا انتفى لازم الشيء علم انه منتقيا. فيستدل على بطلان الشيء ببطلان لازمة. فإذا كان "اللازم" باطل "فالملزوم" مثله باطل وقد يكون اللازم خفيا ولا يكون الملزوم خفيا. وإذا كان الملزوم خفيا كان اللازم خفيا. وقد يكون الملزوم باطلا ولا يكون اللازم باطلا.

ولهذا قيل أن ملزوم الباطل باطل. فان ملزوم الباطل هو ما استلزم الباطل. فالباطل هو اللازم وإذا كان اللازم باطلا كان الملزوم باطلا لأنه يلزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم ولم يقل أن الباطل لازمة باطل. وهذا كالمخلوقات فأنها مستلزمة لثبوت الخالق، ولا يلزم من عدمها عدم الخالق والدليل ابدأ يستلزم المدلول عليه ويجب طرده ولا يجب عكسه بخلاف الحد فانه يجب طرده وعكسه^(٢).

ولذلك يقول ابن تيمية أن الدليل (الملزوم) أخص من مدلوله (اللازم) الذى هو الحكم وقد يساويه لانه يلزم من وجود "الدليل" (وجود الحكم) "واللازم" لا يكون أخص من "ملزومة" بل أعم منه أو مساويه. "والمدلول عليه" الذى هو "محل الحكم" أخص من الدليل أو مساويا له ولا يكون أعم منه لأنه لو كان "المدلول عليه" أعم من "الدليل" لم يكن الدليل لازما له، وإذا لم يكن لازما له، لم يعلم ان "لازم الدليل" (أى لازم اللازم) وهو الحكم لازما له (أى لزوم الحكم للمدلول عليه) فلا يعلم ثبوت الحكم له (أى المدلول عليه) فلا يكون الدليل دليلا، وانما يكون اذا كان لازما للمحكوم عليه .. مستلزما للحكم^(٣).

وهذا كالسكر الذى هو أعم من النبيذ المنتازع فيه واخص من التحريم.

ويرى ابن تيمية انه "سواء كان اللزوم المستدل به وجودا أو عدما، فقد يكون

(١) نفس المرجع: ص ٢٠٦، ٢٥٢.

(٢) ابن تيمية: "موافقة صريح العقول لصحيح المنقول" ج ١ ص ٢٢.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٤٦.

الدليل وجوداً وعدمًا. ويستدل بكل منهما على وجود وعدم وجود الآخر. فإنه يستدل بثبوت الشيء على انتفاء نقيضه وضده ويستدل بانتفاء نقيضه على ثبوته ويستدل بثبوت الملزوم (الدليل) على ثبوت اللازم (المدلول أو الحكم). وبانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم. بل كل دليل يستدل به فإنه ملزوم لمدلوله. وقد دخل في هذا كل ما ذكره وما لم يذكره.^(١)

وهكذا يدخل في فكره الدليل المستلزم المدلول كل صور المنطق اليوناني كما هو واضح في أحر النص السابق. ويقول ابن تيمية أيضاً: وأما تقسيمهم (يقصد المناطق) إلى الأنواع الثلاثة (القياس والاستقراء والتمثيل) فكلها تعود إلى ما ذكره من استلزام الدليل للمدلول وما ذكره في "الاقتراضي" يمكن تصويره بصورة الاستثنائي. وكذلك "الاستثنائي" يمكن تصويره بصورة "الاقتراضي" فيعود الأمر إلى معنى واحد، وهو مادة الدليل. والمادة لا- تعلم من صور القياس بل من عرف المادة بحيث يعلم أن هذا مستلزم لهذا علم الدلالة سواء صورت بصورة "القياس" أو لم تصور وسواء عبر عنها بعباراتهم أو بغيرها، بل العبارات التي صقلتها عقول المسلمين وألسنتهم خير من عباراتهم ... والاقتراضي كله يعود إلى لزوم هذا لهذا، وهذا لهذا، .. وهذا بعينه هو الاستثنائي المؤلف من "المتصل" و"المنفصل" فإن الشرطي المتصل استدلال باللزوم بثبوت الملزوم الذي هو المقدم، وهو الشرط على ثبوت اللازم الذي هو التالي وهو الجزاء، أو بانتفاء اللازم وهو التالي، الذي هو الجزاء على انتفاء الملزوم الذي هو المقدم وهو الشرط. وأما "الشرطي والمنفصل" وهو الذي يسميه الأصوليون "السبر والتقسيم" وقد يسميه الجدليون "التقسيم والترديد" فمضمونه الاستدلال بثبوت أحد النقيضين على انتفاء الآخر وبانتفائه على ثبوته أو الاستدلال بثبوت أحد الضدين على انتفاء الآخر وأقسامه أربعة.. بالجملة ما من شيء ألا وله لازم لا يوجد بدونه، وله منافع مضاد لوجوده. فيستدل عليه بثبوت ملزومه على انتفائه بانتفاء لازمه، ويستدل على انتفائه بوجود منافيه، ويستدل بانتفاء منافيه على وجوده. إذا انحصر الأمر فيهما فلم يمكن عدمهما جميعاً، كما لم يمكن وجودهما جميعاً. وهذا الاستدلال يحصل من العلم بأحوال

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٠٧.

الشيء وملزمه ولوازمه. وإذا تصورته الفطرة عبرت عنه بأنواع من العبارات، وصورته بأحوال الشيء وملزمه ولوازمه. وإذا تصورته الفطرة عبرت عنه بأنواع من العبارات، وصورته في أنواع من صور الأدلة^(١). سواء كانت صورة القياس اقترانيا أو استثنائيا، بعبارات، المناطقة أو بأى عبارات أخرى لا سيما عبارات المسلمين التي هي خير من عبارات المناطقة "وابين في العقل وأوجز في اللفظ لمعنى واحد"^(٢). وجد هذا في أظهر الأمثلة إذا قلنا: هذا انسان وكل انسان مخلوق أو حيوان أو حساس أو متحرك بالارادة أو ناطق، أو ما شئنا من لوازم "الانسان".

ويقول ابن تيمية انت اذا شئنا صورنا الدليل على هذه الصورة وان شئنا قلنا: هو انسان فهو مخلوق أو حساس أو حيوان أو متحرك كثيره من الناس لاشتراكهما في الانسانية المستلزمة لهذه الصفات.

وان شئنا قلنا: هذا انسان والانسانية مستلزمة لهذه الاحكام فهي لازمه له.

وان شئنا قلنا: ان كان انسانا فهو متصف بهذه الصفات اللازمة للانسان؟

وان شئنا قلنا: اما أن يتصف بهذه الصفات واما ان لا يتصف، والثاني باطل فتعين- الاول، لأن هذه لازمة للانسان لا يتصور وجوده بدونها^(٣).

وبهذه الأمثلة يبين ابن تيمية ما اراد اثباته من ان صور الادله جميعها انما ترجع في الحقيقة إلى صورة واحدة وهي استلزام الدليل للمدلول سواء في ذلك القياس الأرسطي بجميع صورة أو قياس التمثيل أو غير ذلك من صور الادلة الاسلامية. يقول ابن تيمية وبأى- صورة ذهنية او لفظية صور الدليل فحقيقة واحدة وان ما يعتبر في كونه دليلا هو كونه مستلزما للحكم لازما للمحكوم عليه، فهذا هو وجه دلالة سواء صور قياس شمول وتمثيل او لم يصور كذلك^(٤). ويقول أيضا: "بل كل دليل يستند به فانه ملزوم لمدلوله. وقد دخل في هذا كل ما ذكره وما

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٣٥٧، ٣٦٠.

(٢) نفس المرجع: ص ٣٥١.

(٣) نفس المرجع ص ٣٥١.

(٤) نفس المرجع: ص ٢٤٦.

لم يذكره.^(١)

فالدليل المستلزم للمدلول اذن يشمل صوراً الاستدلال كلها ما هو أرسطى (شمول - استقراء - تمثيل)، وما هو أدق وأشمل منه من طرق الاستدلال الإسلامية (الآيات وقياس الأولى وسوف أوضحها فيما بعد بالتفصيل) تلك التي لم يعرفها المنطق الأرسطى وما كان من الممكن ان يعرفها لأنها طرق مستمدة من القرآن وهذه الأقيسة البرهانية القرآنية هي الوحيدة التي نستطيع بها البرهنة على وجود الله "ولهذا عدل نظار المسلمين عن طريقهم (أي المنطق الأرسطى) فقالوا الدليل هو المرشد إلى المطلوب وهو الموصل المقصود وهو ما يكون العلم به مستلزماً للعلم بالمطلوب^(٢). ويقول ابن تيمية أيضاً: "وأبو المعالي ومن قبل نظار المتكلمين لا يسلكون طريقه المنطقيين ولا يرضونها بل يستدلون بالأدلة المستلزمة عندهم لمدلولاتها من غير اعتبارا ذلك بميزان المنطقيين^(٣)".

وعلى الرغم من انكاره لطريقة المنطقيين فهو يؤكد: "ان اختلاف صيغ الدليل (أى سواء كانت يونانية منطقية أو إسلامية) مع اتحاد معناه لا يغير حقيقته. والكلام انما هو فى المعانى العقلية لا فى الألفاظ^(٤)".

وهنا يمكن ان نستنتج ان فكرة استلزام الدليل للمدلول التي يدخل فيها - كما يقول ابن تيمية - كل ما ذكره المناطقة من طرق الاستدلال، وكل ما لم يذكره، تحمل نوع من موافقة ابن تيمية الضمنية على ما صح من المنطق الأرسطى وان لم يصرح هو بذلك من ثم فإن عدول بعض نظار المتكلمين - الذين يتفق معهم ابن تيمية فى ذلك - عن طريقه المنطقيين عن طريق المنطقيين أو عن المنطق الأرسطى واستدلالهم بالأدلة المستلزمة لمدلولات يمكن أن يفهم على أنه عدول عن الطرق المنطقية الضيقة التي تحضر الأدلة فى ثلاثة طرق فقط إلى طريق أرحب وأشمل يدخل فيه ما ذكره وما لم يذكره وهذا لا يعنى رفض المنطق الأرسطى كما لا

(١) نفس المرجع: ص ٣١٧.

(٢) ابن تيمية: الرد على المنطقيين: ج ١ ص ٣٠٦.

(٣) نفس المرجع: ص ٢٤١.

(٤) نفس المرجع: ص ٣٠٨.

يعنى عدم- استفادتهم منه.

ومن ثم فليس من الصواب أن يقال أن تيمية لم يقبل المنطق الأرسطى نهائياً وكان- العدو الأول له^(١). بعد أن ثبت أن طرق الاستدلال الإسلامية (الاستدلال بالادلة المستلزمة لدلولاتها) التى ذكرها ابن تيمية تشمل طرق الاستدلال المنطقى وغيرها من الطرق التى لم يعرفها المنطق الارسطى مثل قياس الأولى والايات. يقول ابن تيمية: "أن كل دليل يستدل به فهو ملزوم لدلوله وقد دخل فى هذا كل ما ذكروه (المناطق) وما لم يذكره هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ليس من الصواب ايضا أن يقال ان طرق الاستدلال الإسلامية التى ذكرها ابن تيمية ليست مخالفة لطرق الاستدلال المنطقى نهائياً، وانه يمكن ارجاع اى صورة منها إلى الطرق المنطقية^(٢).

لأن العكس هو الصحيح، أى أن طرق الاستدلال المنطقى هى التى يمكن أرجاعها إلى الطرق الإسلامية لاشتمالها عليها وعلى غيرها.

ولعل مغالاة ابن تيمية فى الهجوم على المنطق الأرسطى- كما هو واضح فى بعض النصوص- هى التى جعلت البعض يستغل هذه الأقوال فى اثبات عدائه الشديد للمنطق الأرسطى ورفضه له وان كان التحليل الدقيق لمجمل أقواله فى المنطق يثبت عكس ذلك كما لاحظنا من قبل.

كل ما هناك أن خوف ابن تيمية الشديد على الاسلام من الفلسفة اليونانية هو السبب فيما يحشده من أقوال- له ولغيره من المفكرين- تهاجم المنطق. وهذه الأقوال- كتأييده لفتوى ابن الصلاح مثلاً فى تحريم المنطق وتأكيده على عدم حاجة العقلاء اليه- يمكن تفنيدها والرد عليها بسهولة، وهى فى نفس الوقت لا تتفق مع وجهة نظره الحقيقية تجاه المنطق والتى يتردد كثيراً فى الأفصاح عنها.

فلقد كان ابن تيمية يعتقد ان الأساليب المنطقية التى نهجها الفلاسفة والمتكلمون^(٣). ثم عممها الغزالي فى علوم الدين، هى التى جعلت العلماء ينتقصون

(١) انظر فى ذلك كتاب د. على سامى النشار: المرجع: ص٢٠٨.

(٢) د. محمد عبد الستار: "المدرسة الفلسفية" ص٣٦٢ وما بعدها.

(٣) والجدير بالذكر هنا: ابن تيمية يقسم طرائف العلماء فى فهم العقائد الإسلامية كما يفهم =

بها أدله القرآن، بل لازم قولهم تجهيل الصحابة بأدلة التوحيد. هذا بينما يرى ابن تيمية ان القرآن بما فيه من أدلة وحجج فيه غناء لطالب العقيدة الاسلامية لأنه كتاب ثبت انه من عند الله، بل للأدلة التي يسوقها لأثبات الوجدانية والصفات واليوم الآخر والمعاد، فهو ليس فيه الاخبار فقط، بل فيه الدليل على صحة الخبر فهو في نفسه يحمل دليل صدقه. ولعل أشد ما أثر فيه أنه رأى الفلاسفة لم يكتفوا

= من رسالته معارج الوصول إلى اربعة اقسام:

القسم الاول: الفلاسفة وهؤلاء يقولون: "القرآن جاء بالطريقة الخطائية والمقدمات الافتقائية التي تفتح الجمهور ويدعون انهم اهل البرهان اليقيني" ابن تيمية: "معارج الوصول من مجموعة الرسائل الكبرى" ج ١، ص ١٨٦.

القسم الثاني: "المتكلمون وهم الذين يقول عنهم" انهم يقدمون في كتبهم الكلام في النظر والدليل والعلم وان النظر يوجب العلم وانه واجب ويتكلمون في جنس النظر وجنس الدليل وجنس العلم بكلام قد اختلط فيه الحق بالباطل ثم اذا صاروا إلى الاصل والدليل الذين استدلووا بحدوث الأعراض على حدوث الاجسام وهو دليل مبتدع في الشرع وباطل في العقل." انظر ابن تيمية: "معارج الوصول" ص ١٨٢، ١٨٤.

القسم الثالث: "يقول عنه ابن تيمية ان أصحابه يستدلون بالقرآن من جهة اخباره لا من جهة دلالاته فلا يذكرون ما فيه من الأدلة على اثبات الربوبية والوجدانية والنبوة والمعاد وانه قد بين الأدلة العقلية الدالة على ذلك ولهذا سمو كتبهم أصول السنة والشرعية ونحو ذلك وجعلوا الايمان بالرسول قد استقر. فلا يحتاج ان يبين الأدلة الدالة عليه ... اذا لم يدركوا الأصول الدالة على صدق الرسول." ويقول ابن تيمية في هذه الطائفة السابقة عليها والطائفتان يلحقهما الملام لكونهما اعرضتا على الأصول التي بينها الله بكتابة فانها اصول الدين وادلتها واياته فلما اعرضنا عنها الطائفتان وقع بينهما العداوة كما قال الله تعالى: "فتنسوا حظاً مما ذكروا به فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة"

القسم الرابع: اصحابه ادركوا خطأ الطائفتين الثانية والثالثة وقالوا أن طرقهم ضارة وان السلف لم يسلكوها ونحو ذلك بما يقتضى زمتها، "ويقول ابن تيمية عن كلامهم هذا: "وهو كلام صحيح لكنه انما يدل على امر مجمل لا تتبين دلالاته على المطلوب بل قد يعتقد طريق المتكلمين مع قوله انه بدعه ولا يفتح ابواب الادلة التي ذكرها الله في القرآن التي تتبين ان ما جاء به الرسول حق ويخرج الذكي بمعرفتها عن التقليد وعن البدعة والجهل فهؤلاء أضل بفرقهم لأنهم لم يتدبروا القرآن وأعرضوا عن آيات الله التي بينها بكتابة .. ابن تيمية "معارج الوصول" ص ١٨٥.

بعدم الالتفات إلى أدلة القرآن بل تهجموا فقالوا انها أدله خطابية اقتناعيه وانها ليست براهين قطعية ملزمة، وان البراهين الحقيقية هي أشتمل عليه علم المنطق، ثم أنهم حاولوا شرح الحقائق الغيبية في العقائد الدينية تقليدا للفلسفة واتباعا لأرسطو فوقعوا في اخطاء فاحشة ووجد في كلامهم تناقض شديد. بل انه لا يرى ان المتكلمين من المعتزلة ومناهج مناهجهم في الاحتجاج من الأشاعرة والماتريدية يقررون ما قال الفلاسفة في هذا، بل ان بعضهم يصرح بمثل ما صرح به الفلاسفة، فالرازي يقول: "ان الاستدلال بالسميات في المسائل الاصولية لا يمكن بحال، لأن الاستدلال بها موقوف على مقدمات ظنية، وعلى رفع المعارض العقلي، وان العلم بانتفاء المعارض لا يمكن، اذ يجوز ان يكون في نفس الأمر دليل عقلي يناقض ما دل عليه القرآن، ولم يخطر ببال المستمع^(١) .

هال ابن تيمية ذلك القول، لأنه يؤدي إلى انه لا براهين الا ما يكون المنطق طريقه كأن العلم الاسلامي مدين للمنطق اليوناني في فهمه، وهاله أكثر أن مؤاده أن الصحابة لم تكن لديهم الوسائل القطعية لفهم هذا الدين الحكيم ولا لفهم عقائده، لأنهم لم يكونوا على فهم بعلم ارسطو الذي لم يعرف في الفكر الاسلامي الا في القرن الثاني الهجري، كان الصحابة والتابعين لم يكونوا عالمين بأصول الدين ألا عن طريق ظني، ولم يتوافر لديهم الطريق القطعي وفي هذا الصدد يقول ابن تيمية: يقولون أنه لم يكن الرسول يعرف معنى ما أنزل عليه من هذه الآيات، ولا أصحابه يعلمون معنى ذلك، بل لازم قولهم أنه هو نفسه لم يكن يعرف معنى ما تكلم به من أحاديث الصفات بل يتكلم بكلام لا يعرف معناه.^(٢)

خيل إلى ابن تيمية ان كل هذا من منطق ارسطو الذي تعلق به علماء المسلمين - وان كان العيب ليس في المنطق بل فيمن استخدمه- وادخله ابو حامد الغزالي في مقدمة علم الأصول فتثار على ذلك المنطق واعتبره من علوم الصائبة واخذ يبين انه دخيل على الفكر الاسلامي وان إدراك الحقائق الإسلامية لم يكن في حاجة اليه. فتراه يقول- في مغالاه واضحة- ان المسلمين يجب ان يصوغوا

(١) ابن تيمية: "موافقة صريح المقول لصحيح المنقول" ج١ ص ١٠.

(٢) ابن تيمية: "نقد المنطق" ص ٥٧. وانظر ايضا: ابوزهرة: ابن تيمية ص ٢٤٣.

ادلتهم فى عباراتهم الخاصة دون ان يتقيدوا بأدلة المنطق الارسطى المحدودة، والعقول اذا اتسعت كعقول المسلمين اتسعت تصوراتها وعباراتها واذا ضافت العقول والعبارات والتصورات بقى صاحبها وكأنه محبوس العقل واللسان، وهذا ما يصيب أهل المنطق الارسطى الذين يراهم ابن تيميه "من أصيق الناس علماً وبيانا واعجزهم تصورا وتعبيراً" ويعتقد ابن تيميه ان من سلك مسلك أهل المنطق من مفكرى الاسلام "طول وضيق وتكلف وتعسف وغايته بيان البين وايضاح الواضح"^(١).

ويقول ابن تيميه ايضا عن المنطق انه أمر اصطلاحى وضعه رجل من اليونان غير معصوم من الخطأ ولا يحتاج اليه العقلاء، ولا يمكن حصر طريق العلم عليه، لأن طلب العلم ليس موقوفاً على هذا المنطق ولا على لغتهم اليونانية التى يعبرون بها عن معانيهم المنطقية "فلا يقول احد ان سائر العقلاء يحتاجون إلى هذه اللغة لا سيما من كرمه الله بأشراف اللغات الجامعة لاكمل مراتب البيان المبينه لما تتصوره الالذهان باوجز لفظ واكمل تعريف"^(٢).

ويحاول ابن تيميه التأكيد على دعواه بعدم الحاجة إلى المنطق بالإشارة إلى ما ذكره ابو سعيد السيرافى المناظرة التى قامت بينه وبين متى ابن يونس المنطقى والتى أكد فيها السير فى عدم حاجة العقلاء إلى المنطق كما يدعى متى ابن يونس ويرى انهم فى حاجة إلى تعلم اللغة العربية وذلك "لأن المعانى فطرية" عقلية لا تحتاج إلى اصطلاح خاص"^(٣). فاللغة العربية هى التى يحتاج اليها فى معرفة ما يجب معرفته

(١) ايت تيميه: الرد على المنطقيين ج١ ص٣٠٨.

(٢) نفس المرجع: ٢٢٣.

(٣) نفس المرجع: ص٣٣٢. والمناظرة بين ابى بشر متى ابن يونس وابى سعيد السيرافى حول المفاضلة بين النحو والمنطق اوردها ابو حيان التوحيدى فى "الامتع والمؤانسه" نشره أحمد امين واحمد الذين ج١ ص١٠٨ وما بعدها واوردها ياقوت فى: "معجم الادباء" نشره دار المأمون- القاهرة ج٨ ص١٩٥. والجدير بالذكر هنا مشكلة المفاضلة بين المنطق والنحو فى الفكر الاسلامى قد اخذت شكلاً عتيفاً على صورة خصومة بين النحويين الخالص وبين المناطقة. ولا نستطيع أن نحدد بدقة العوامل التى أثرت فى نشأة النحو وهل كان من بينها المنطق فقد يكون النحو فى نفس الوقت الذى ترجمت فيه. كتب المنطق إلى العربية، أعنى قرابة منتطف القرن الثانى الهجرى فهل تكون النحو على يد الخليل وسيبويه تحت تأثير المنطق، هذه المسألة حولها

من المعانى، ولهذا كان تعلم العربية- فى رأى ابن تيمية - فرص على الكفاية بخلاف
لنطق "ومن قال من المتأخرين (يقصد الفزالى) ان تعلم المنطق فرض على الكفاية
فانه يدل على جهله بالشرح وجهله بفائدة المنطق"^(١).

أشار ابن تيمية هنا إلى ارتباط المنطق اليونانى باللغة اليونانية، وقد كان
هذا رأى كثير من المؤرخين الأوربيين امثال ترند لنبرج وان كان هذا الرأى لا يجد
تأييدا قويا اليوم^(٢) وفى العصر الحديث ظهر تيار النحو المنطقى على يد جماعة

خلاف- فهناك من يثبت تأثر النحو العربى بالمنطق اليونانى وهناك من ينكر هذا التأثير =
وهناك فئة أثرت المتوسط- انظر د. ابراهيم مدكور: "فى اللغة والادب" سلسلة اقرأ دار
المعارف سنة ١٩٧٠م ص ٤٥، أحمد أمين: "ضئى الاسلام" ج ١ ص ٢٩١، مصطفى سليمان:
"المؤثرات الاجنبية فى نشؤ النحو العربى" مقال نشر بمجلة الفيصل العدد ٨٥ ابريل سنة ١٩٨٤م.
والملاحظ أن العناية بالبحث فى الصلة بين المنطق وبين النحو العربى قد ظهرت واضحة كل
الوضوح فى القرن الثالث الهجرى واتخذت صورة خصومة عنيفة فى القرن الرابع حيث نفذت
العلوم الفلسفية فى كل الاوساط" فقد خلف لنا رجال هذا القرن اثارا واسماء مؤلفات ووثائق
مناظرات تشهد بما كان لهذه المشكلة من أهمية عظيمة فى الاوساط النحوية والمنطقية ولعل أهم
وثيقة خلفها لنا ذلك القرن المناظرة التى رواها أبو حيان التوحيدي والتى جرت بين أبى بشر
مضى ابن يونس المترجم وبين أبى سعيد السيرافى ومنها نرى أن المناظرة الخلف كانتا يفضلون
المنطق على النحو، ويقولون لاحتججه بالمنطقى إلى النحو أما النحوى فعلى العكس من ذلك محتاج
إلى المنطق والنحويون الخلف كانوا يرون العكس وكانت هناك طائفة توسطت بين الطرفين، وهى
طائفة المشاركين فى الفلسفة وعلوم العربية معا، والمناظرة تنتهى بوجوب اتخاذ هذا الموقف
الوسط أى الجمع بين النحو والمنطق أما الآثار الاخرى فهى اما اسماء تأليف فى هذه المشكلة
واما تعاليق اشير فيها اليها فتجد أولا احمد بن الطيب السرخسى تلميذ الكدى يكتب كتابا
عنوانه: "الفرق بين نحو العرب والمنطق" (ذكره ابن أبى اصبيح ج ١ ص ٢١٥)، ونجد كذلك
يحيى ابن عدى - يكتب كتابا فى: تبيين الفصل بين صناعتى المنطق الفلسفى والنحو العربى
(اورده القفطلى ص ٣٦٢) وغير ذلك وفى هذا القرن نجد كثيرا من النحويين قد بدأوا يتأثرون
كل التأثير بالمنطق فى ابحاثهم النحوية، وكان ذلك بدءا للجمع بين المنطق والنحو فى - الابحاث
النحوية والمنطقية مما مما سيظهر بوضوح جدا فى القرون التالية.

انظر د. عبد الرحمن بدوى: الله المنطق الصورى والرياضى لله ص ٢٤ وما بعدها.

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٣٢٣، ٣٢٤.

(٢) يقول ترند لنبرج: أن لوحقا لمقولات الارسططالية تقوم على تقسيم الكلام إلى اجزائه-

بوررويال وبلغ أوج تطوره على يد أصحاب الانسكلوبيديا فى القرن الثامن عشر. وقد وضع هذا النحو المنطقى فى أول الأمر فى مقابل النحو الذى لايقوم إلا على الاستعمال. أما النحو المنطقى فيرى العكس من ذلك أن الفاصل هو العقل، وعلى النحو بالتالى أن يعتمد على المنطق فى وضع قواعده.

وعن هذا الاتجاه نشأ تياران كلاهما مرتبط بـ الآخر، ظهرا بوضوح فى القرن التاسع عشر حين نهضت الدراسات الخاصة بفقه اللغات كله وخصوصا اللغات الهنية الأوربية:

التيار الأول: تيار النحو العام فيقوم على أساس الأبحاث التى قام بها علماء اللسان فى دراستهم للنحو المقارن فى جميع اللغات. فهؤلاء قد درسوا الصورة اللغوية عند الشعوب المتباينة وفى الأعصر المختلفة، وتتبعوا تطورها، وحلوا التراكيب العامة التى تشترك هذه اللغات فيها. فانتبهوا إلى أن من الممكن التحدث عن نحو مشترك بين اللغات كلها والى أن المقولات النحوية أقصر كلية مما كان يتصور من قبل، أما الاختلاف فيتناول خصوصا الشكول Forms أعنى طرائق التعبير، بينما الأفكار الرئيسية متحدة إلى درجة ظاهرة وهذه الواقعة تدل على أن الفكر الإنسانى أكثر اضطرابا مما يعتقد عادة، وفيها تقيد فى آن واحد لما يقول به الاسميون الذين يدعون أن المنطق يتوقف بأثره على شكول اللغة وأن ثمة أنواع المنطق بقدر ما هنالك من لغات، ثم لما يقول به الاجتماعيون أو علماء الاجناس الذين يغالون فى وضع فروق وتميزات بين الأجناس تبعا لصفات طبيعية خارجية، فاندفعوا يقيمون بينها اختلافا أساسيا من الناحية العقلية وذهبوا إلى لكل جنس منطقة الخاص. والذى - يستخلص من كل هذه الاكتشافات اللسانية هو أن العقل

فالجوهر يقابل الاسم، والكيف يقابل الصفة، والكم يقابل العدد، والاضافة تقابل صيغ = التفضيل، والابن والمتى يقابلان ظروف المكان والزمان، والفعل والانفعال والوضع تقابل الأفعال المعتدية المبيته للمجهول واللازمة على التوالى... الخ وإذا كان رأى ترند لتبرج لايجد تأييدا قويا اليوم، فإنه ليس من شك فى أن أرسطو قد استعان فى وضعه للوجه المقولات بالتقسيمات اللغوية. وكل هذا يدل على ماكان للنحو من أثر فى وضع المنطق انظر د. عبد الرحمن بدوى: "المنطق الصورى والرياضى" ص ٣٣، ٣٤.

لانساني واحد على الرغم من الاختلاف المادى الهائل بين اللغات وماهنالك من رجات لصورها متعددة ومن شأن هذا أن يعطى لنتائج هذه الأبحاث قيمة فلسفية كبر لأنه يحولنا أن تؤكد أن تركيب لغاتنا لا ينتسب فقط إلى منطق لاتينى أو وربى أو آرى ولكنه ينتسب إلى المنطق فحسب^(١).

وفى هذا تفنيد أيضاً لما يقول به ابن تيمية من أن ارتباط المنطق باللغة ليونانية مبرراً لعدم الحاجة إليه. ومن ثم فلا معنى لانكار ابن تيمية حاجة المسلمين إلى المنطق، وتأكيد على حاجتهم إلى اللغة العربية فقط. وإذا كنا نوافقه على ضرورة الحفاظ على لغتنا العربية باعتبارها من مقومات أمتنا الخاصة إلا أن هذا لا يعد مبرراً لعدم الحاجة إلى المنطق وذلك لأن العقل الانسانى واحد بين جميع الشعوب والأجناس، فلا بد إذن أن يكون فى اللغات شىء ثابت مشترك بينها جميعاً. واللغة تخضع للمنطق إذن فى تركيبها، والعلة فى ذلك أن الفاعل فى التطور اللغوى هو العقل الانسانى، فلا يمكن إذن أن لا يكون لوظائفه وعملياته أثر فى تكوينها وتركيبها. ولهذا ميز أصحاب تيار النحو العام بين نوعين من المبادئ فى اللغة: مبادئ ذات حقيقة أبدية وتتبع وتحليل الفكر الناشئة هى عنه، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى المبادئ المشروطة المتوقفة على المواضع والاتفاق، والتي هى العلة فى تعدد اللغات والمبادئ الأولى هى التى تكون النحو العام والأخرى موضوع النحو الخاصة والنحو العام يمكن إذن أن يكون مشرعاً، إذ هو يشرع باسم أعلى السلطات، وأعنى بها سلطة العقل وهو ليس شيئاً آخر غير المنطق فى تطبيقه على التعبير.^(٢)

التيار الثانى: تيار النحو العقلى وقد قوى فى أوائل هذا القرن ووجد مؤيداً كبيراً فى شخص ادموند هسرل، الذى حاول أن يضع نحواً مجرداً على أساس مبادئ الفلسفة المتعالية ثم عند اتباع المنطق الرمضى وعلى رأسهم جميعاً كوتيرا. وقد وصل هذا التيار إلى نتائج مشابهة لما وصل إليه أصحاب النحو المجرد.^(٣)

(١) د. عبد الرحمن بدوى: "المنطق الصورى والرياضى" ص ٢٨ وما بعدها.

(٢) د. عبد الرحمن بدوى: "المنطق الصورى والرياضى" ص ٤٠، ٤١.

(٣) نفس المرجع: ص ٤١ وما بعدها.

الناحية الثالثة: نقد حصر صور الاستدلال في ثلاثة فقط:

حصر المناطقة الأرسطيون الأدلة في ثلاثة طرق، القياس (وهو استدلال بالكلية على الجزئي) والاستقراء (هو الاستدلال بالجزئي على الكلية) والتمثيل (هو الاستدلال بأحد الجزئيين على الآخر). ويعد أن يشرح ابن تيمية هذه الطرق بقرآن المناطقة لم يقيموا دليلاً على انحصار الاستدلال في هذه الطرق الثلاثة. بل ولا يمكنهم أن يقيموا دليلاً، لأن هناك طرق إسلامية للاستدلال تخرج عن هذا الحصر المزعوم. فهناك الاستدلال بالكلية على الكلية الملازم له وهو المطابق له في العموم والخصوص. وكذلك الاستدلال بالجزئي على الجزئي الملازم له حيث يلزم من وجود أحدهما وجود الآخر ومن عدمه، وهذه هي الآيات وهي ليست قياساً ولا استقراء أولاً تمثيلاً ومع ذلك فهي طريقة صحيحة للاستدلال. بل إنها أدق وأشمل من الطرق المنطقية.^(١)

ولقد أصاب ابن تيمية في توجيه هذا النقد إلى المناطقة بل لقد سبق المناطقة المحدثين إلى القول به. وسيعود ابن تيمية إلى مناقشة حصر المناطقة للاستدلال في القياس والتمثيل والاستقراء خلال نقده للمقام الرابع.^(٢)

إلا أن ابن تيمية يغالى كعادته في نقده لحصر المناطقة صور الاستدلال في ثلاثة فقط قائلاً أن حصرهم الأدلة في هذه الطرق الثلاثة إما أن يكون باطلاً، وإما أن يكون - تطويلاً يبعد الطريق على المستدل، فلا يخلو عن خطأ يسد عن الحق، أو أنها طريق طويلة تُتعب صاحبها حتى يصل إلى الحق، مع أنه يمكن الوصول إليه عن طريق قريب ويشبه ابن تيمية من يسلك هذه الطرق المنطقية باجابه من يُقال له أين اذنك فيرفع يده فوق رأسه رفعا شديداً ثم يديرها إلى أذنه اليسرى وكان يمكن الإشارة إلى اليمنى أو اليسرى من طريق مستقيم. ويرى ابن تيمية أن طريقة القرآن هي أقوم الطرق ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾^(٣) أما الطرق

(١) ان تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٣٠٢.

(٢) انظر ص ٢٢٠ وما بعدها من هذا الكتاب.

(٣) سورة الاسراء: ٩/١٧.

المنطقية فهي - فى رأيه - مع ضلالهم فى العز واعوجاج طريقهم وطولها فى البعض الآخر، إنما يوصلهم إلى أمر لا ينجى من عذاب الله فضلاً عن أن يوجب لهم السعادة.^(١)

وهنا يخطأ ابن تيمية بل ويناقض نفسه، فهو يخطأ فيما ذهب إليه من أن المنطق يؤدي إلى الضلالة، والحق أن المنطق شأنه شأن العلوم الرياضية - كما يقول الغزالي - التي لاتمس قواعد الدين كما أن حقائقه مشتركة بين كل العقول، لا يختص بأمة دون أخرى كما أنه يناقض نفسه عندما يصف الطرق المنطقية بالتطويل والبطلان وقد سبق له أن اعترف بصحتها فى موضع آخر عندما أثبت أن طرق الاستدلال الاسلامية (الاستدلال بالأدلة المستلزمة لدلولاتها) تشمل طرق الاستدلال المنطقى وغيرها. حيث يقول: "أن كل دليل يستدل به فإنه ملزوم لدلوله، وقد دخل فى هذا كل ما ذكروه (أى المناطقة) ومالم يذكروه. وهو الذى يؤكد: "أن اختلاف صيغ الدليل" (أى سواء كانت يونانية منطقية أو اسلامية) مع اتحاد معناه لا يغير حقيقته. والكلام إنما هو فى المعانى العقلية لا فى الألفاظ فكيف يستقيم هذا مع ما يذكره فى هذه الفقرة من أن المنطق يؤدي إلى الضلال؟

٢- نقد المقام الموجب:

إن نقد ابن تيمية لهذا المقام وهو "أن القياس يفيد العلم بالتصديقات" يختلف عن نقده للمقامات الثلاثة السابقة اختلافاً بيناً. فهو يرى أن هذا المقام هو أدق- المقامات وذلك لأن خطأ المناطقة فى المقامات الثلاثة السابقة واضح فيها بادنى تدبر- وإنما هم فى رأيه يلتبسون على الناس بالتهويل والتطويل- "بخلاف هذا المقام الرابع" فإن كون القياس المؤلف من مقدمتين يفيد النتيجة هو أمر صحيح فى نفسه"^(٢)

وعلى الرغم من اعتراف ابن تيمية بصحة تركيب القياس من مقدمتين وصحة نتيجته، إلا أنه لا يعترف بأن هذه النتيجة التى يصل إليها هذا القياس تقيّد

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٣٠٢.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمبای ص ٢٤٧، ٢٤٨، "نقد المنطق" ص ٢٠٠.

العلم. ويرى أن ما يمكننا الوصول إليه من العلم يمكن أن نصل إليه بغير طريق المنطق. لذلك نراه يثير عدة مسائل ضد المناطق فى هذا المقام وهى:

أ- القياس المنطقى عديم التأثير فى العلم وجوداً وعدمًا:

تحت هذا العنوان يشير ابن تيمية إلى نظار المسلمين قد بينوا فى كلامهم عن المنطق الأرسطى، أن ما ذكره المناطق من صور القياس ومواد مع كثرة التعب العظيم ليس فيه فائدة علمية وكل ما يمكن علمه بالقياس المنطقى يمكن علمه بدون "فلم يكن فى قياسهم لا تحصيل العلم بالمجهول الذى لا يعلم بدون، ولا حاجة به إلى ما يمكن العلم به بدون فصار عديم التأثير فى العلم وجوداً وعدمًا".^(١) كل ما فيه اذن تطويل واجهاد للفكر وتضييع للوقت.

ب- القياس المنطقى من الأسباب المعوقة للعلم:

يقول ابن تيمية أنه إذا كان المطلوب من الادلة والبراهين بيان العلم والطرق المؤدية إليه - كما يذهب إلى ذلك نظار المسلمين - فإن أدلة المنطق وبراهينه قد تكون من الأسباب المعوقة للعلم لما فى المنطق من كثرة تعب الذهن "كمن يريد أن يسلك الطريق- ليذهب إلى مكة أو غيرها من البلاد فإذا اسلك الطريق المستقيم المعروف وصل فى مدة قريبة بسعى معتدل. وإذا قيض له من يسلك به من التعاسيف. ويسلك به مسالك منحرفة فإنه يتعب تعباً كثيراً حتى يصل إلى الطريق المستقيمة إن وصل وإلا فقد يصل إلى غير المطلوب".^(٢)

وقد سبق لنا الرد على هذه الاعتراضات من ابن تيمية^(٣).

ج- القياس المنطقى غير فطرى:

يقول ابن تيمية أن الأمور الفطرية متى جعل لها طرق غير فطرية كانت تعذيباً

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمبائى ص ٢٤٨

(٢) نفس المرجع: ص ٢٤٨.

(٣) أنظر ص..... من هذا الكتاب

للفسوس بلا منفعة لها^(١). ويقول أيضا "صورة القياس المذكورة فطرية لا تحتاج إلى تعلم هي عند الناس بمنزلة الحساب. ولكن هؤلاء (المناطق) يطولون العبارات ويغربونها^(٢). إن الفطرة تصور القياس الصحيح من غير تعلم. والناس بفطرتهم يتكلمون بالأنواع الثلاثة: التداخل والتلازم والتقسيم كما يتكلمون بالحساب وغيره^(٣). وهنا أيضا يمكن الرد على ابن تيمية بأنه إذا كان في مقدرة البعض التوصل إلى معرفة الأشياء بالفطرة دون الحاجة إلى قانون منطقي إلا أننا لا نستطيع أن نعد ذلك حكما عاما يصدق على الجميع لذلك 'أحتاج الأمر - كما يقول البغدادي- إلى قانون صناعي' به يستفيد فاقد الحكمة الفريزية من واجدها"^(٤).

د - القياس لا يفيد إلا العلم بالكليات:

وهنا ينقد ابن تيمية القياس في أساسه ، فإذا كان القياس عند المناطق لا يفيد إلا العلم بأمور كلية، فإنه - فيما يرى ابن تيمية - "لا يفيد العلم بشيء معين من الموجودات ثم تلك الأمور الكلية يمكن العلم بكل واحد منها بما هو أيسر من قياسهم" فلا تعلم كلية بقياسهم إلا والعلم بجزئياتها ممكن بدون قياسهم الشمولي، وربما كان أيسر، فإن العلم بالمعينات قد يكون أبين من العلم بالكليات"^(٥).

هـ - نقد الجانب الصوري في القياس

يرى ابن تيمية أن المناطق يهتمون بالجانب الصوري للقياس دون الاهتمام بمادته ولا بما فيها من صحة أو فساد. ويؤكد ابن تيمية على أن المطلوب من الأدلة والبراهين أن تكون طرقا للوصول إلى المطلوب من العلم لا أن تكون علما بحد ذاته فقط. فإذا كان القياس صوريا أي يهتم بالشكل دون المضمون فإنه يصبح علما بحد

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباي ص ٢٤٨.

(٢) نفس المرجع ص ٢٤٩.

(٣) ابن تيمية: "نقد المنطق" ص ٢٠١.

(٤) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباي ص ٢٩٧، ٢٩٨.

(٥) نفس المرجع ص ٢٥١، ٢٥٢.

ذاته، وهذا العلم يصرف الذهن عما يجب أن نصل إليه من العلم. فالدليل والبرهان عند نظار المسلمين هو المرشد إلى المطلوب والموصل إلى المقصود^(١). وكل ما كان مستلزماً لغيره يمكننا أن نستدل به عليه "ولهذا قيل: الدليل ما يكون النظر فيه موصلاً إلى علم أو ظن"^(٢). ويعارض ابن تيمية بعض المتكلمين الذين يطلقون لفظ الدليل على ما يوصل إلى العلم. ولفظ "إمارة" على ما يوصل إلى الظن. ويقول "هذا اصطلاح من اصطلاح عليه من المعتزلة ومن تلقاه عنهم"^(٣).

هذا بينما يرى ابن تيمية أن الدليل هو الدليل بمعنى أنه قد يصيب العلم وقد لا يصيب. وأن الدليل الموصل إلى العلم هو الدليل الذي تربطه بالمدلول علاقة لزوم دائمة. يقول ابن تيمية: "أن كل ما كان مستلزماً لغيره بحيث يكون ملزوماً له فإنه يكون دليل عليه وبرهاناً له، سواء كانا وجوديين أو عدميين، أو أحدهما وجودياً والآخر عدمياً فأبداً الدليل ملزوم للمدلول عليه والمدلول لازم للدليل.

لذلك لا معنى على الإطلاق - كما سبق أن ذكرنا من قبل في المقام السابق - أن نحتم وجود مقدمتين في الدليل. ويؤكد ابن تيمية هنا على أن الدليل قد يكون مقدمه واحده متى علمت علم المطلوب وقد يحتاج المستدل إلى مقدمتين أو أكثر - وأنه ليس هناك حد مقدر يساوي فيه جميع الناس في جميع المطالب بل ذلك بحسب علم المستدل الطالب بأحوال المطلوب والدليل ولوازم ذلك وملزوماته"^(٤).

❖ ليس في القياس المنطقي إلا صورة لدليل من غير بيان صحته أو فساده ويؤكد ابن تيمية على إمكان الاستغناء عن القياس المنطقي وذلك لأنه إذا العلم هو المطلوب والدليل هو الطريق إليه، فمن عرف دليل مطلوبه عرف مطلوبه سواء نظمه بالقياس المنطقي أم لا ومن لم يعرف دليله لا ينفعه القياس المنطقي.

ومن الخطأ في رأى ابن تيمية أن يقال أننا بالقياس نستطيع معرفة صحيح

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباي ص ٢٥٠.

(٢) نفس المرجع: ص ٢٥٠.

(٣) نفس المرجع: ص ٢٥٠.

(٤) نفس المرجع: ص ٢٥٠، ٢٥١.

الأدلة من فاسدها لأن القياس ليس فيه إلا شكل الدليل وصورته. أما مادته أى "كون الدليل المعين مستلزما لدلوله فهذا ليس فى قياسهم ما يتعرض له بنفى ولا إثبات وإنما هذا بحسب علمه بالمقدمات التى اشتمل عليها الدليل وليس فى قياسهم بيان صحة شئ من المقدمات ولافسادها^(١).

❖ أما عن معرفة كيفية صحة الدليل :

فيقول ابن تيمية: "أن الحقيقة المعتبره فى كل برهان ودليل فى العلم هو "اللزوم" فمن عرف أن هذا لازم لهذا استدل بالملزوم على اللازم، وإن لم يذكر لفظ اللزوم ولا تصور معنى هذا اللفظ بل من عرف أن كذا لا بد له من كذا أو أنه إذا كان كذا كان كذا وأمثال هذا فقد علم اللزوم^(٢). ويعطى ابن تيمية مثالا على هذا: بأن من يعرف أن كل مافى الوجود فهو آية الله ، فإنه مفتقرا إليه محتاج إليه، لا بد له منه، فيلزم وجوده وجود الصانع. كذلك يعرف أن المحدث لا بد له من محدث، كما قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾^(٣). فلا يمكن لإنسان صحيح الفطرة أن يدعى وجود حادث بدون محدث أحدثه، كما لا يمكنه أن يقول أنه هو الذى أحدث نفسه^(٤). وهذا استدلال بالملزوم على اللزوم توصل منها الإنسان إلى علاقة الإستلزام دون أن يضع هذا الدليل فى صورة قياس أرسطى. وإذا كان البعض يستخدم القياس الأرسطى كذلك "لتناسبتها لعادته لالكون العلم المطلوب متوقفا عليه مطلقا^(٥). فقد يكون فى القياس المنطقى رياضة عقلية لكن ليس فيه فائدة علمية". وأن شريعة الإسلام ومعرفتها ليست موقفه على شئ يتعلم من غير المسلمين أصلا وإن كان طريقا صحيحا^(٦). وحتى طريق الجبر والمقابلة مع

(١) نفس المرجع: ص ٢٥٢.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٥٢.

(٣) سورة الطور: ٥٢ / ٣٥.

(٤) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٥٣.

(٥) نفس المرجع: ص ٢٥٥.

(٦) نفس المرجع: ص ٢٥٢.

إعتراف ابن تيمية بصحتها إلا أنه يقول "فيها تطويل يغنى الله عنه بغيره" (١).

القياس المنطقي مع صحته لا يستفاد به علم الموجودات:

وإذا كان ابن تيمية لا ينكر صحة صورة القياس - كما سبق أن ذكرنا - فإنه يكرر هنا أن صحة صورة القياس لا تقيد علما بالموجودات، كما أن اشتراط المناطقة للمقدمتين دون زيادة أو نقصان شرطاً باطلاً. وأن ما يحصل عليه بواسطة القياس من اليقين قد يحدث بدونه، بل قد يحصل بغيره من الطرق يقين لا يحصل عليه به (٢). فإذا كانت مواد القياس - بصرف النظر عن صورته - معلومة فلا شك أنه يفيد اليقين سواء في ذلك أكان إقترانياً "قياس التداخل" أو استثنائياً في صورته الشرطية المتصلة أو المنفصلة "قياس التلازم أو التقسيم".

أما الأول : وهو الإقتراني:

يوافق ابن تيمية على صحة القياس الإقتراني المؤلف من الحملات وهو "قياس التداخل" كما يوافق على أن الشكل الأول منه يفيد المطالب الأربعة أي القضايا الأربع الموجبه والسالبه الجزئية والكلية. وأن الشكل الثاني يفيد السالبه الكلية والجزئية وأن الثالث يفيد الجزئية سالبه كانت أو موجب.

أما الثاني وهو الاستثنائي:

فينحصر في الشرطى المتصل قياس التلازم "والشرطى المنفصل" قياس التقسيم "وهنا يشرح ابن تيمية ماهية التلازم والتقسيم:

التلازم:

وهو الشرطى المتصل عند المناطقة. وشروطه عندهم استثناء عين المقدم ينتج عين التالى واستثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم. أما عند المسلمين فشروطه: "وجود الملزوم يقتضى وجود اللازم وانتفاء اللازم يقتضى انتفاء

(١) نفس المرجع: ص ٢٥٨.

(٢) نفس المرجع: ص ٢٦٢.

● ●
الملزوم.“^(١) ويشير ابن تيمية إلى أن هذا الطريق مع اختصاره فإنه يشمل جميع الأدلة سواء سميت براهين أو أقيسة أو غير ذلك “فإن ما يستدل به على غيره فإنه مستلزم له، فيلزم من تحقق الملزوم الذى هو الدليل، تحقق اللازم الذى هو المطلوب، المدلول عليه، ويلزم من انتفاء اللازم الذى هو المدلول عليه، انتفاء الملزوم الذى هو الدليل“^(٢).

وهذا فإن القضية الباطلة لا يقوم عليها دليل صحيح، لامتناع أن يقوم على الباطل دليل صحيح ز وإذا عرفنا أن الدليل صحيح علمنا أن لازمه - أى المطلوب - حق فإنه يجب إذا كان الدليل حقا أن يكون المطلوب المدلول عليه حقا “مهما تنوعت صور الأدلة ومقدماتها وترتيبها، فلا إعتبار إذن إلا لصحة الدليل لا لصورته“ ولهذا كان الدليل الذى يصور بصورة القياس الاقترانى يصور أيضا بصورة الإستثنائى ويصور بصور أخرى غير ما ذكره (المناطقة) من الألفاظ وترتيبها“^(٣).

التقسيم

وهو “الشرطى المنفصل“ عند المناطقة ويتخذ عدة صور: فقد يكون مانعا من الجمع والخلو كما يقال: العدد إما شفع وإما وتر ومعنى هذا أن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان.

وقد يكون مانعا من الجمع دون الخلو، كالضدين الذين لا يجتمعان وقد يرتفعان كما يقال هذا إما إسود وإما أحمر وقد يكون مانعا من الخلو دون الجمع كعدم المشروط ووجود الشرط. والمراد بالشرط هنا ما يلزم من عدمه عدم الحكم. سواء عرف ذلك بالشرع أو بالعقل مثل كون الطهارة شرطا فى الصلاة واءتباعا شرطا فى العلم. ويؤكد ابن تيمية على أن “وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط. ولكن لا يرتفعان جميعا ولا يرتفع وجود الشرط وعدم المشروط لأنه حينئذ يعدم الشرط ويوجد المشروط، وهذا لا يكون كما إذا قيل: هذا غرق بدون ماء أو صحت

(١) ابن تيمية: “الرد على المنطقيين“ طبعة بمباى ص ٢٩٤.

(٢) نفس المرجع : ص ٢٩٤ .

(٣) نفس المرجع : ص ٢٩٤ .

صلاته بغير وضوء..^(١) . والأصح أن يقال هذا إما أن يكون في ماء وإما أن لا يفرق. وإما أن يكون متطهرا، وإما أن لا تصح صلاته ... ويرى ابن تيمية أن هذه الأقيسة كلها تعود إلى أن الدليل يستلزم المدلول . وأنه يمكن أن نصور ذلك بصور متعددة. مما ذكره المنطقة (أى الأقيسة الحملية والشرطية) ومما لم يذكرون.

وينقد ابن تيمية حصر المنطقة للبرهان في ستة أشكال أربعة منها في القياس الاقتتراني واثنان في القياس الاستثنائي (الشرطي المتصل والمنفصل) ويرى أن هذه الأشكال الستة على فرض صحتها ليست سوى صورة من صور الأدلة ولا ينحصر تصوير الأدلة في هذه الأشكال، كما لا ينحصر تصوير الدليل في مقدمتين. فقد يكون الدليل مقدمة وقد يكون مقدمات وقد يؤتى بالدليل بدون هذه الأشكال كلها.

وهكذا ينتهى ابن تيمية إلى نتيجة رائعة يضع فيه المنطقة أمام خيارين قائلاً: "وحيث أن يكون الاعتبار بما ذكره من صور الأشكال ولفظها، أو بما ذكره من المعنى"^(٢).

فإذا كانت العبرة بالصورة فلا يمكن تخصيص صورة الدليل بخمسة أو ستة من الأشكال كما لا يمكن تخصيصه بمقدمتين طالما يمكن تصوير القياس بصور عديدة متنوعة ليس فيها لفظ شرط لا متصل ولا منفصل ولا هو على صورة القياس الحملية. أما إذا كانت العبرة بالمادة، فإن المادة متنوعة والمعنى "هو أن يكون ما يستدل به مستلزما لما يستدل به عليه، سواء كان مقدمه أو مقدمتان أو أكثر" وسواء كان على الشكل المنطقي الأرسطي أو غيره^(٣). وبذلك يوضح ابن تيمية فساد ما ذكره المنطقة في كلتا الحالتين .

وبهذا يسبق ابن تيمية المنطقة الرياضيين المحدثين مثل دى مورجن وجورج بول وغيرهما في فكرتهم أن القياس الأرسطي ليس هو الصورو الوحيدة العقلية بل

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٩٥.

(٢) نفس المرجع ص ٢٩٦.

(٣) نفس المرجع ص ٢٩٧.

هناك علاقات كثيرة فى الذهن وفى الواقع غيره^(١).

(١) د. سامى على النشار: "مناهج البحث" ص ١٩٩. والجدير بالذكر هنا أن القرن السابع عشر قد شهد حركة قوية - ابتدأها - ليينز لتطبيق المنهج الرياضى على المنطق. واستمرت تنمو حتى جاء النصف الثانى من القرن التاسع عشر وأوائل هذا القرن فتمت نموا سريعا. وقد خيل إلى أصحاب هذه الحركة فى أول الأمر أن فيها تجديدا أو ثورة على المنطق الصورى كما وضعه أرسطو وتوسع فيه بعض التوسع الفلاسفة المدرسيون، حتى عدوا تحطيم هذا المنطق من الأغراض التى يرمون إلى تحقيقها كى تتم هذه الثورة على الوجه الأتم، إلا أنهم إنتهوا إلى تأكيد الصلة بين منطقهم الجديد وبين المنطق الأرسطى القديم. بل أن يقولوا كما قال ريل: "أن أرسطو هو المؤسس الأول للمنطق الرياضى أو اللوغاريتمى أو الحساب الرياضى" .. وذلك أن الغاية واحدة فى كل من المنطقين ونعنى بها الصورة المجردة للفكر، وكل ما هناك من فارق إنما هو فى درجة تحقيق تلك الغاية، فكل المنطقين يكمل بعضهما بعضا.

ومع ذلك فهناك فارق كبير بين المنطق الصورى التقليدى وبين المنطق الرياضى الجديد. فالمنطق الرياضى قد وصل به التحديد وتطبيق التفسير الكمى حدا جعل الاختلاف بينه وبين المنطق الصورى واضحا بل وكبيرا، ثم أن ميدانه قد اتسع إلى درجة كبيرة جدا ففاق ميدان المنطق الصورى بمراحل عدة. كما عنى بتحديد مناهجه وجعلها دقيقة حتى بلغ من الدقة مبلغا يزيد كثيرا عن المنطق الصورى فضلا عن أن وسائل التعبير فيه أكمل بكثير وأدق.

ولهذا فإن أنصار المنطق الرياضى يأخذون على المنطق الأرسطى عدة أشياء فهم يأخذون عليه أولا: أنه مقصور على نوع واحد من أنواع الإستدلال وهو القياس ثانيا: أنه أخفق فى وضع رموز موافقة للإضافات المنطقية، ثالثا: أنه أخطأ فى تحليل هذه الإضافات. أنظر د. عبد الرحمن بدوى: "المنطق الصورى والرياضى" ص ٢٥١، وما بعدها.

والمنطق الرياضى بالمعنى الدقيق لم يدرك موضوعه لأول مرة إلا على يد ليينز فقد شعر بالحاجة إلى لغة علمية عامة يتخذها العلماء للتفاهم فيما بينهم وسماها اللغة العالمية وبها تستخدم الرموز مكان الألفاظ وإلى حساب عقلى يمكننا من التفكير بطريقة رياضية إلا أن ليينز لم يستطع أن يحقق من هذا البرنامج غير جزء ضئيل جدا واستمرت المحاولات لإقامة المنطق الرياضى حتى إذا ما انتصف القرن التاسع عشر بدأ الوضع الحقيقى لنظرية المنطق الرياضى - قامت المحاولات الجديدة مرتبطه بنظرية "كم المحمول" التى حاولها جورج بنتام (المتوفى سنة ١٨٨٤م) وتلاه هاملتون (المتوفى سنة ١٨٥٦م) إلا أنها كانت نحاولات ناقصة أما الأساس الحقيقى فقد وضعه رياضيان إنجليزيان هما دى مورجان وبول - ثم تطور المنطق الرياضى فى نهاية القرن التاسع عشر وأوائل العشرين تطورا هائلا بفضل فريجة الألمانى وبيانو الإيطالى ثم رسل وهيتهد الإنجليزين.

وإذا كانت ابن تيمية يعترف بصواب ما ذكره المناطقة هنا إلا أنه يرى في "كثرة هذه الأشكال المنطقية وشروط انتاجها تطويل قليل الفائدة كثير التعب. فهي لحم جمل غث على رأس جبل وعرة، لاسهل فيرتقى ولاسمين فينتقل"^(١). ويرى ابن تيمية أنه متى كانت المادة صحيحة أمكن تصويرها بالشكل الأول الفطري. فبقية الأشكال لا يحتاج إليها. وإنما تفيد بالرد إلى الشكل الأول. إما بإبطال النقيض الذي يتضمنه "قياس الخلف" وإما بالعكس المستوى أو عكس النقيض يقول ابن تيمية "الفطرة تصور القياس الصحيح من غير تعليم، والناس بفطرتهم يتكلمون بالأنواع الثلاثة: التداخل والتلازم والتقسيم، كما يتكلمون بالحساب ونحوه"^(٢).

ويشير ابن تيمية إلى أن المناطقة أنفسهم قد يسلمون بذلك، لكنهم يشترطون المقدمتين وينقد ابن تيمية فكرة اشتراط المقدمتين بما نقد به من قبل في المقام السالب^(٣).

و - حصول العلم لا يتوقف على القياس المنطقي:

يقرر ابن تيمية هنا - ما سبق أن ذكره في المقام السالب - من أن القياس المنطقي يوصلنا إلى العلم إذا كانت مواده يقينية إلى أن يرى أن العلم الحاصل منه لا يحتاج فيه إلى القياس المنطقي بل يحصل بدونه "فلا يمكن قط أن يحصل بالقياس الشمولي المنطقي الذي يسمونه البرهان علم إلا وذلك يحصل بقياس التمثيل الذي يستضعفونه"^(٤).

هذا مع العلم أن القياس لا بد فيه من قضية كلية والعلم يكون الكلية كلية لا يمكن الجزم به إلا إذا جزمنا بتمائل أفرادها في القدر المشترك وهذا يحصل بقياس التمثيل بل أن العلم بالحقائق الموجودة في الخارج لا يمكننا الحصول عليه إلا عن طريق قياس التمثيل.

ويرى ابن تيمية أن هذين القياسين - الشمولي والتمثيلي - ينتفع بهما إذا

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمبای ص ٢٩٧.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمبای ص ٢٩٧.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمبای ص ٢٩٨.

(٤) نفس المرجع: ص ١٩٩.

تلقت بعض مقدماتها الكلية عن خبر المعصوم، وإذا استعملت فى الآلهيات بطريق الأولى كما جاء به القرآن وبدون هذين لا ينتفع بالبرهان فى الآلهيات^(١).

أما فى الطبيعيات فلا ينتفع البرهان منفعة علمية برهانية، وإنما يفيد قضايا عادية قد تحرف فتكون من باب الأغلب أما فى الرياضيات فقد يفيد البرهان "أما الرياضى المجرد عن المادة كالحساب والهندسة فهذا حق فى نفسه، ولكن ليس له معلوم فى الخارج وإنما هو تقدير عدد ومقدار فى النفس"^(٢). وهذا البرهان - وإن كان صحيحا فى ذاته - إلا أنه لا يوصل إلى حقيقة لأن الحقيقة تقوم على ما فى الخارج بينما هذا البرهان الرياضى المجرد لا يقوم إلا على ما فى النفس لا على ما فى الخارج. لكن إذا كان البرهان الهندسى - مثلا - يؤدى إلى التوصل إلى علم الهيئة كصفة الأفلاك والكواكب ومقادير ذلك وحركاته فإن هذا بعضه معلوم بالبرهان وأكثره غير معلوم به وما بينهم فيه من الاختلاف كثير "فصار المعلوم ببراهينهم من الرياضى وغيره أمر لا تزكو به النفوس ولا يعلم به الأمور الموجودة إلا كما يعلم بقياس التمثيل"^(٣).

(١) يرى ابن تيمية: أن مسائل أصول الدين قسمين: القسم الأول: مسائل يجب إعتقادها ويجب أن تذكر قولاً أو تعمل عملاً كمسائل التوحيد والصفات والقدرة والتبوة ... وكل ما يحتاج الناس إلى معرفته واعتقاده والتصديق به من هذه المسائل فقد بينه الله ورسوله بيانا شافيا. أما القسم الثانى: فهو دلائل هذه المسائل الأصولية ويظن بعض المتكلمين والفلاسفة أن دلائل الكتاب والسته إنما هى بطريق الخبر المجرد وهذا خطأ كبير فى رأى ابن تيمية، لأن الله سبحانه وتعالى قد بين الأدلة العقلية التى يحتاج إليها فى العلم بذلك كالأمثال العقلية المضروبة التى يذكرها الله فى كتابه "فإن الأمثال المضروبة هى الأقيسة العربية سواء كانت قياس شمول أو قياس تمثيل ويدخل فى ذلك ما يسمونه براهين وهو القياس الشمولى المؤلف من المقدمات اليقينية .. كما سمي الله آيتى موسى برهانيين، ومما يوضح هذا أن العلم الألهى لا يجوز أن يستدل فيه بقياس تمثلى يستوى فيه الأصل والفرع ولا بقياس شمولى تستوى فيه أفراده فإن الله سبحانه وتعالى ليس كمثله شئ فلا يجوز أن يمثل بغيره ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضيه كلية تستوى أفرادها ... ولكن يستعمل فى ذلك قياس الأولى سواء كان تمثيلا أو شمولاً كما قال الله تعالى "ولله المثل الأعلى".

أنظر ابن تيمية: "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول" ج ١ ص ١٢. ٢٥.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمبائى ص ٢٩٩.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمبائى ص ٢٩٩.

ز - أن المعين المطلوب علمه بالقضايا الكلية يعلم قبلها وبدونها :

وهنا يقرر ابن تيمية أن قياس التمثيل أقوى وأكثر يقينا من قياس الشمول وذلك لأنه يصل إلى المفردات المعينة للقضية الكلية وأن العلم بالأفراد المعينة أقوى من العلم بالقضية الكلية يقول ابن تيمية : "المقصود بهذه القضية الكلية إما أن يكون العلم بالموجود الخارجى أو العلم بالمقدرات الذهنية. أما الثانى ففائدته قليلة وأما الأول فما من موجود معين إلا وحكمه بعلم تعينه أظهر وأقوى من العلم به فى قياس كلى يتناوله فلا يحصل بالقياس كثير فائدة بل يكون ذلك تطويلا^(١) .

فأساس المعرفة الإنسانية إذن هو معرفة الجزئى، ونحن نصل إلى هذه المعرفة بالقياس التمثيلى لأنه أصل الشمولى. ومن الخطأ فى رأى ابن تيمية إعتبار القياس التمثيلى قياسا ظنيا، والشمولى يقينيا بينما يستند الثانى على الأول. أما إذا لم يستند القياس الشمولى على التمثيلى فلا يكون له مجال واقعى وهو ما يسميه المناطقة الإمكان الذهنى والإمكان الخارجى ويتصور المناطقة - تبعا لهذا التقسيم- وجودا ذهنيا وإمكانا ذهنيا، فيتصورون ماهيه مجردة بنفسها من حيث هى من غير أن تكون ثابتة فى الخارج أو فى الذهن. فيقولون الإنسان من حيث هو هو الوجود من حيث هو هو والسواد من حيث هو هو. ويظنون أن هذه الماهية المجردة عن جميع القيود الثبوتية والسلبية محققة فى الخارج. وخطأ هذا الرأى الأرسطى. كما يقول ابن تيمية - لأقل عن خطأ المثالية الأفلاطونية فى تجريدها للمثل أو للفيثاغورية المناحره فى تجريدها للعدد بل هذه المجردات المسلوب عنها كل قيد ثبوتى وسلبى لا تكون إلا مقدرة فى الذهن^(٢) .

ويقول ابن تيمية بأن إفتراض الإنسان مجردا عن الموجودين الخارجى والذهنى إنما يكون فى الذهن كم تفرض سائر الممتنعات فى الذهن. مثل أن يفرض موجودا لا واجبا ولا ممكنا، ولا قائما بنفسه ولا بغيره، ولا مباينا لغيره ولا مجانبيا له. كل هذا يمكن إفتراضه فى الذهن. لكن ليس كل ما يفرضه الذهن

(١) نفس المرجع: ص ٢٩٩.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢١٨.

يمكن وجوده، فى الخارج، وليس كل ما يحكم به الإنسان على ما يقدره ويفرضه فى ذهنه يكون حتما صحيحا على ما يوجد فى الخارج، ولا كل ما يمكن تصور الذهن له يكون له وجود فى الخارج. "بل الذهن يتصور أشياء ويقدرها مع علمه بإمتناعها ومع علمه بإمكانها فى الخارج ومع عدم علمه بالإمتناع الخارجى والإمكان الخارجى"^(١). ويرى ابن تيمية أن الإمكان يستعمل على وجهين: هما، إمكان ذهنى وإمكان خارجى:

أولا : الإمكان ذهنى :

هو أن يعرض الشئ على الذهن فلا يعلم إمتناعه بل يقول يمكن هذا لا لعلمه بإمكانه بل لعدم علمه بإمتناعه، مع أن ذلك الشئ قد يكون ممتمعا فى الخارج^(٢).

ثانيا: الإمكان الخارجى:

"هو أن يعلم إمكان الشئ فى الخارج وهذا يكون بأن يعلم وجوده فى الخارج، أو وجود نظيره، أو وجود ماهو أبعد عن الوجود منه فإذا كان الأبعد عن قبول الوجود موجودا ممكن الوجود فا لأقرب إلى الوجود منه أولى^(٣).

ويستخدم ابن تيمية هنا قياس الأولى وهو طريق عقلى وصفه كما سترى بعد قليل، وهذه الطريقة - أى طريقة الإمكان الخارجى بفروعها الثلاثة: الإقرار بالوجود لوجود الشئ أو لوجود نظيره أو لوجود ماهو أبعد فى الوجود منه - هى طريقة القرآن فى بيان إمكان المعاد.

وهنا يتضح اتجاه ابن تيمية فى ربط نقد المنطق الأرسطى بعدم إمكان تطبيقه على إلهيات المسلمين لاستناده إلى إلهيات اليونان^(٤). إن القرآن فى رأى ابن تيمية لا يستخدم أبدا فكرة الإمكان ذهنى المجرى فى إثبات عقائده وإنما يستخدم الإمكان الخارجى، ويضع أمثلة معينة حاسمة فيثبت مثلا إمكان المعاد بالإمكان

(١) نفس المرجع : ص ٢١٨.

(٢) نفس المرجع : ص ٢١٨.

(٣) نفس المرجع: ص ٢١٨.

(٤) د.على سامى النشار: "مناهج البحث" ص ٢٠١.

الخارجى المتحقق ويعطى الأمثلة القرآنية على هذا فتارة يستدل على ذلك بمن أماتهم ثم أحياهم، كما أخبر عن قوم موسى بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى لَرَى اللَّهُ جَهَنَّمَ فَاخْذُكُمُ الصَّاعِقَةَ وَأَنْتُمْ تُنْظَرُونَ﴾ ❖ ثُمَّ بَعَثْنَاكَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِكَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ^(١).

وتارة يستدل على ذلك بالنشأة الأولى وأن الإعادة أهون من الإبتداء كما فى قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَتَسَى خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ ❖ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ^(٢). وتارة أخرى يستدل على إمكان ذلك بخلق السموات والأرض، فإن خلقها أعظم من إعادة الإنسان أو يستدل على إمكانه بخلق النيات والآيات القرآنية التى وردت فى هذا المقام عديدة^(٣).

ومن هذه الأمثلة يريد ابن تيمية أن يثبت أن القرآن وهو المثل الحقيقى لإمكان الوجود الخارجى وإثبات المعاد . فإذا إستطاع الذهن أن يتصور قدرة الله وإمكان المعاد والحساب ولم يستطع نفى هذه الأمور أو إثباتها لعدم علمه بامتناعها فإن القرآن بأمثله الحسية يؤكد وجود تصورات للذهن فى الخارج. كما يريد القول أن كل ما لا نستطيع تصور وجوده خارج الذهن وكان موجودا فى القرآن، يصبح بالإمكان تصديق وجوده الواقعى خارج الذهن.

ويرى ابن تيمية أن خطأ أدلة . أهل الكلام والفلسفة - العقلية على المطالب الإلهية كثير، وقد جاء القرآن بما فيها من الحق وما هو أكما وأبلغ منها على أحسن وجه. ويورد إعتراف فخر الدين الرازى فى آخر حياته بأن أقرب الطرق طريقة القرآن. فيقول الرازى- فى كتابه أقسام اللذات - "لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية، فما رأيته تشفى عليلا ولا تروى غليلا. ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن"^(٤).

(١) سورة البقرة: ٥٥/٢.

(٢) سورة يس: ٧٨/٢٦.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٣١٨ : ٣٢١.

(٤) نفس المرجع : ص ٣٢١.

فساد إثبات الإمكان الخارجى بمجرد عدم العلم با لامتناع :

ينقد ابن تيمية سيف الدين الأمدى - متكلم الأشاعرة المشهور - الذى يذهب - هو وبعض المتكلمين - إذا أرادوا إثبات إمكان أمر من الأمور - إلى القول بأنه: "لو قدرنا هذا لم يلزم منه ممتنع"^(١). ويرى ابن تيمية أن هذه القضية الشرطية غير معلومة فإن كونه لا يلزم منه محذورا ليس معلوما بالبديهية ولا قام عليه دليل نظريا. فإمكان الخارجى فى رأى ابن تيمية "يعرف بالوجود لا بمجرد عدم العلم بالإمتناع"^(٢).

فساد إثبات الإمكان الخارجى بمجرد إمكان تصوره بالذهن :

كذلك ينقد ابن تيمية طريق طائفة من المتفلسفة والمتكلمين كابن سينا والرازى فى إثبات الإمكان الخارجى بمجرد إمكان تصوره فى الذهن فحينما أراد ابن سينا وأتباعه إثبات معقول غير محسوس فى الخارج

استدلوا على ذلك بتصور الإنسان الكلى المطلق المتناول للأفراد الموجوده فى الخارج. ويرى ابن تيمية أن إمكان وجود هذه المعقولات لا يكون إلا فى الذهن، فالكل لا يوجد كليا إلا فى الذهن، لكنه لا يوجد فى الخارج، إذ ليس كل ما يتصوره الذهن يوجد فى الخارج فالذهن يتصور الجمع بين النقيضين والضدين وهذا يمتنع وجوده فى الخارج^(٣).

فساد إثبات الإمكان الخارجى بالتقسيم العقلى:

كذلك استدل الرازى على الإمكان الخارجى بالتقسيم العقلى حيث قال: "أن الموجود إما أن يكون مجانباً لغيره وإما أن يكون مبايناً لغيره، وإما أن لا يكون مجانباً ولا مبايناً" ولقد ظن الرازى أنه بإمكان هذا التقسيم العقلى يستدل على إمكان وجود كل قسم من الأقسام فى الخارج وهذا خطأ فى رأى ابن تيمية وذلك لأن "هذا التقسيم قول القائل: الموجود إما أن يكون واجبا وإما

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمبای ص ٢٢١، ٢٢٢.

(٢) نفس المرجع ص ٢٢٢.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمبای ص ٢٢٢.

أن يكون ممكنا، وإما أن يكون لا واجبا ولا ممكنا. وإما ان يكون قديما وإما أن يكون محدثا وإما أن لا يكون قديما ولا محدثا ... وأمثال ذلك من التقسيمات التى يقدرها الذهن. ومعلوم أن هذا لا يدل على إمكان وجود موجود، لا واجب ولا ممكن ولا قديم ولا حادث^(١).

وهكذا تكون المقارنة - فى رأى ابن تيمية - بين طرق هؤلاء المناطقة وبين طريقة القرآن فى صالح الأخيرة. ويرى ابن تيمية أن المناطقة يريدون بهذه الطرق الفاسدة إخراج الناس عما فطروا عليه من المعارف اليقينية والبراهين العقلية وما جاءت به الرسل من الأخبار الإلهية عن الله تعالى واليوم الآخر. ثم أنهم بينوا لله وجودا يستلزم الجمع بين النقيضين وذلك عندما قالوا: لله لا هو مبائن للمخلوقات ولا مجانب لها ولا يشار إليه. وهذه القضايا السلبية التى يصفون الله بها لا تتضمن وصفه بصفة كمال، بل تستلزم كون الموصوف بها معدوما بل ممتنعا، فكذبوا بصريح المعقول وصريح المنقول. ولقد جعل المناطقة مثل هذه القضايا أصولا عقلية سلموا بصحتها "فأفسدوا بها العلوم العقلية والسمعية. فإن مبنى العقل على صحة الفكرة وسلامتها، ومبنى السمع على تصديق الأنبياء"^(٢).

تعاليم الأنبياء جامعها للأدلة العقلية والسمعية :

يرى ابن تيمية أن تعاليم الأنبياء لم تقتصر على مجرد الخبر - كما يظن كثيرا من النظائر - بل هى جامعة للأدلة العقلية والسمعية أى أنهم أكملوا للناس الأمرين. فدلّوهم على الأدلة العقلية التى بها تعلم المطالب الإلهية التى يمكنهم علمهم بها بالنظر والإستدلال وأخبروهم مع ذلك من تفاصيل الغيب بما يعجزون عن معرفته بمجرد النظر والإستدلال بينما تعاليم الفلاسفة غير مفيدة للأدلة السمعية والعقلية. وهذه مغالاة مرجعها حمية ابن تيمية الدينية.

ويقول ابن تيمية أن ظن الفلاسفة أن ما يتصورنه فى أذهانهم يوجد فى الخارج جعلهم يصنفون علومهم على ثلاثة أنواع: العلم الطبيعى والعلم الرياضى

(١) نفس المرجع: ص ٣٢٢.

(٢) نفس المرجع: ص ٣٢٣.

والعلم الإلهي.

فالعلم الطبيعي: أدنى هذه العلوم عندهم، لأنه العلم الذي لا يتجرد عن المادة لا في الذهن ولا في الخارج وهو الكلام في الجسم وأحكامه وأقسامه.

أما العلم الرياضي: فهو أوسطها وهو ما يتجرد عن المادة في الذهن لا في الخارج مثل علم الحساب والهندسة.

أما أعلاها فهو علم ما بعد الطبيعة: وقد يسمونه العلم الإلهي ويسمونه الفلسفة الأولى وهو ما تجرد عن المادة في الذهن والخارج.

ويرى ابن تيمية أن هذه الأنواع الثلاثة ليس فيها علم بمعلومات موجودة في الخارج إلا العلم الطبيعي - وهو أدنى العلوم عندهم - وما يتبعه من الرياضي. أما الرياضي المجرد في الذهن فهو الحكم بمقادير ذهنية لوجود لها في الخارج. أما علم ما بعد الطبيعة وهو ما جردوه عن المادة في الذهن والخارج. فلا يفيد علما بالموجود خارج أذهانهم بل هو مقدر في الذهن. ولهذا كان منتهى نظر الفلاسفة وآخر فلسفتهم هو الوجود المطلق الكلي أو المشروط بسلب جميع الأمور الوجودية^(١).

وقد تنبه ابن تيمية إلى أن الوجود المطلق الكلي في سلسلة الموجودات - وهو الجنس الأعلى عند المناطق - أقل الأجناس مفهوما - عندهم - أو أقلها خصوصية وهو مقيد بالأمور السلبية دون الثبوتية أي أنه فكرة لوجود لها في الخارج. أما الله عند ابن تيمية وفي منطقته فهو في قمة الموجودات، وهو وجود خصب ثبوتي لا عدمي، وذو صفات ثبوتية وموجود خارج الذهن. وفي هذا الصدد يقول ابن تيمية: "وأما واجب الوجود الذي يثبتونه، فأما أن يجعلوه وجودا مجردا عن كل قيد ثبوتي وعدمه، وإما أن يقولوا بل هو مقيد بالأمور السلبية دون الثبوتية كقول ابن سينا وأمثاله. وهذا إنما يوجد في الذهن لا في الخارج. فإنه يمتنع ثبوت موجود خارجي لا يوصف بشيء من الأمور الثبوتية، أو لا من الثبوتية ولا السلبية. بل أي موجود حقيق فرضته كان خيرا من هذا الذي يوصف بشيء ثبوتي، فإنه قد شارك ذلك الموجود الحقيق في مسمى الوجود ولم يتميز عنه إلا بوصف عدمي. وذلك الموجود

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباي ص ٣٢٥، ٣٢٤.

الحقير إمتاز عنه بأمر وجودى. والوجود خير من العدم فكأن ما امتاز به ذلك الموجود الحقير خيرا مما ميزوا به واجب الوجود بزعمهم^(١).

ولعل موقف ابن تيمية هنا يذكرنا بما ذهب إليه ديكارت فى براهينه على إثبات وجود الله خاصة البرهان الأنطولوجى^(٢).

فمن الواضح إذن أن ما يثبت الفلاسفة ويجعلونه واجب الوجود هو ممتنع الوجود فى رأى ابن تيمية، لكنه مفروض فى الذهن كما تقرض سائر الممتنعات. وهكذا يدعى الفلاسفة. إنهم يتكلمون فى الأمور الكلية والعقليات المحضة ويضعوا اصطلاحات لا توصل إلى شىء مثل "الحقيقة من حيث هى" وغيرها من التعبيرات فإذا طلب منهم إثبات ما ذكروه فى الخارج أتضح جهلهم وأن ما يقولونه هو أمر مقدر فى الأذهان لا حقيقة له فى الأعيان حتى أنهم لا يستطيعون إيراد مثال على ما يدعون. حيث أن المثال أمر جزئى. فإذا عجزوا عن التمثيل وقالوا "نحن نتكلم فى الأمور الكلية" فالحقيقة كما يقول ابن تيمية "أنهم يتكلمون بلا علم وفيما لا يعلمون أن له معلوما فى الخارج، بل فيما ليس له معلوما فى الخارج، وفيما

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٢٥، ٢٢٦.

(٢) لعل أدق الأدلة الديكارتيه على وجود الله هو الدليل الأنطولوجى وقد سمي كذلك لأنه يمثل مجهودا لاستخلاص وجود الله من نفس فكرة الله، وخلاصته فيما بلى فى صورة قياس الكائن الكامل هو الذى يملك جميع الكمالات. ولكن الوجود أحد الكمالات.

وإذن فمن التناقض أن لا يكون الكائن الكامل موجودا.

فهذا الدليل يبين أن الله هو الكائن الأوحد الذى ماهيته متضمنة لوجوده وفرض عدمه محال. فديكارت يرى أن ماهية الله أو فكرة الكائن الكامل قد انفردت بميزة لا تشاركها فيها فكرة أخرى وهى أنها تجعلنا على يقين من وجود موضوعها خارج الذهن وذلك لأن الوجود المتحقق (الخارجى) جزء متمم من أجزاء مضمناها ... وذلك لأن الوجود كمال ومن التناقض أن نفرض أن الكائن الكامل اطلاقا يمكن أن ينقص كمال ما كالوجود.

انظر د. عثمان أمين: "ديكارت" مكتبة الأنجلو المصرية - الطبعة السادسة - سنة ١٩٦٩م ص ١٧١ وما بعدها.

وانظر أيضا ديكارت: "التأملات" ترجمة د. عثمان أمين - مكتبة النجلو المصرية - الطبعة الرابعة سنة ١٩٦٩م ص ٢١٢ وما بعدها.

قد يمتنع أن يكون له معلوما في الخارج. وإلا فالعلم بالأمور الموجوده إذا كان كليا كان له معلومات ثابتة في الخارج“^(١).

وواضح هنا أيضا أن النزعه الإسمية من ناحية العملية البرجماتية من ناحية أخرى تسود فكر ابن تيمية فلا يرى موجودا في الخارج سوى الجزئي ويرى أن ما في الذهن من خرافات الميتافيزيقا لا توصل إلى شيء^(٢).

والحقيقة فإن ابن تيمية في موقفه هذا يعبر عن الروح العملية التي تقضيها طبيعة الدين الإسلامي الذي لا يعنيه البحث في الأمور المجردة إذا كان ذلك لا يدفع إلى عمل أو لا يحض على فضيلة.

ع - الإستدلال بالكليات على أفرادها استدلال بالخفي على الجلي:

يدعى المنطقة أن ما يحصلون عليه من الكليات - إذا كان علما - فإنما يحصلونه بواسطة القياس المنطقي الشمولي هذا بينما يرى ابن تيمية أن ما يحصلون عليه من العلم هو مما يعرف بالقياس التمثيلي أيضا بل أن ما يدعون توقفه على القياس الشمولي تعلم أفراده التي يستدل عليها بسهولة ويسر بدون هذا القياس، وذلك لأن الإستدلال بالكليات على أفرادها الجزئية هو إستدلال بالخفي على الجلي. إن أفراد الكليات هي أشد وضوحا وجلاء لأنها تعلم بقياس التمثيل.

ويعترف ابن تيمية أن البرهان يفيد قضية كلية. لكنه يفيد قضية كلية يقينية إذا كان مؤلفا من المقدمات اليقينية المحضه الواجب قبولها والتي يمتنع نقيضها. أما أن يكون مؤلفا من القضايا التجريبية والعادية، كالقضايا الطبيعية والطبية والنحوية، فهذه يمكن نقضها كثيرا. ولا يجزم العقل بامتناع إنتقاضها. إلا بشروط. وإذا كانت القضايا العادية التجريبية يجوز إنتقاضها، فإن القضية الكلية إذا جاز إنتقاضها لم تكن عند المنطقة مادة للبرهان بل يعتبرونها جدلية وخطائية. وإذا كان معظم القضايا تجريبية عادية فأى قيمة للبرهان إذن؟^(٣).

(١) ابن تيمية: ”الرد على المنطقيين“ طبعة بمباى ص ٢٢٦.

(٢) د. على سامي النشار: ”منهج البحث“ ص ٣٠٢.

(٣) ابن تيمية: ”الرد على المنطقيين“ طبعة بمباى ص ٣٢٧، ٣٢٨.

إن المناطق لا يمكنهم الاستدلال بقضايا كلية مبهمة خفية على قضايا جزئية واضحة ويعجب ابن تيمية من أن المناطق لا يقبلون في صناعة الحد أن يعرف الجلى بالخفى ويعدون هذا عيباً منطقياً بينما هو في البرهان أشد عيباً. وذلك لأن البرهان لا يراد به إلا بيان المدلول عليه وتعريفه وكشفه وإيضاحه. فإذا كان هو أوضح وأظهر كان هذا بياناً للجلى بالخفى. وأما الحد فالصواب أن المراد به التمييز بينه وبين المحدود لا تعريف الماهية. وإذا كان مطلوبه هو التمييز فقد يكون المميز أخفى وقد يكون أجلى^(١).

وواضح من النتيجة التي وصل إليها ابن تيمية هنا أنه يريد أن يقول أن ما هو معقول هو أن يتم الاستدلال بطريقة معكوسة أى أن علينا أن نستدل على الكلى بالجزئى أو على الأخفى بالأجلى وهذا يخالف مبدأ القياس^(٢). ومن ثم فإن مبدأ

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٢٨.

(٢) مبدأ القياس هو لله المقول على الكل وعلى اللاواحد ولتوضيح ذلك أقول : أن أرسطو كان قد صاغ مبدأ القياس في لله التحليلات الأولى لله على نحو يفيد إتصاف أو عدم إتصاف الجزئى بما يتصف أو لا يتصف به الكلى المتداخل مع ذلك الجزئى . وهذا ما يتحقق بوضوح في القياس فتعفن في المقدمة الكبرى تنسب الحد الأكبر إلى الأوسط ونصفه به أو نحمله عليه (في الشكل الأول) ثم نعود في المقدمة الصغرى فننسب الحد الأوسط إلى الأصغر أو نحمله عليه ومن ثم تنتهى في النتيجة إلى وصف الحد الأصغر بما سبق أن وصفنا به الحد الأوسط في المقدمة الكبرى وطالما أن الأصغر يندرج تحت الأوسط في المقدمة الكبرى الصغرى، فإن ما حكمنا به في المقدمة الكبرى من حمل الأكبر على الأوسط ينطبق ذلك على ما يشتمل عليه الأوسط وهو الأصغر وهذا ما يتضح في القياس التالى:

كل معدن يتمدد بالحرارة.

كل حديد معدن.

كل حديد يتمدد بالحرارة .

فالحكم الذى حكمنا به في المقدمة الكبرى من إتصاف "المعدن وهو الحد الأوسط لله لكونه يتمدد بالحرارة عدنا إلى تطبيقه على بعض مواصفات الحد الأوسط وهذا الجزء هو "الحديد" فوصفناه بنفس الصفة التى وصفنا بها الحد الأوسط نفسه وهى التمدد بالحرارة. وهذا هو السبب فى قولهم بضرورة أن تكون إحدى مقدمتى القياس (الكبرى مثلاً فى الشكل الأول) مقدمة كلية، حتى تكون النتيجة أخص من المقدمات (وهذا يصدق حتى لو كانت النتيجة بدورها كلية موجبة مثل نتيجة الضرب الأول من الشكل الأول). =

القياس عنده باطل فالقياس من حيث هو استدلال بالكلى على أفرادها، استدلال متناقض لأن معرفتنا بما هو موجود فى الواقع الخارجى. أى بالموجودات الجزئية معرفة جلية واضحة أما معرفتنا فى نظره بالكميات، فهى لا تكون إلا معرفة ذهنية فقط. ولذا من الممكن أن تكون غير واضحة وضوحا تاما بل هى عنده أقرب ما يكون إلى ما هو أخفى لو قورن بما هو أجلى أى معرفتنا بالأشياء الطبيعية وقد عبر ابن تيمية عن ذلك - كما سبق أن ذكرت - بقوله "ان الكميات إنما تكون كميات فى الأذهان لا فى الأعيان، إن الجزئى المتعين هو الموجود فى الواقع الخارجى. أما الكلى فلا وجود له إلا فى الأذهان. ومن ثم تكون بداية الاستدلال هى على ما فى الذهن بناء على ما فى الواقع وليس ما فى الواقع بناء على ما فى الذهن أى أن علينا أن نستدل على صحة الكلى بناء على صحة الجزئى وليس العكس وقد عبر ابن تيمية تعبيراً واضحاً عن هذه النتيجة بقوله: "فالاستدلال بالكميات على أفرادها استدلال بالخفى على الجلى"^(١).

والواقع أننا نجد مثل هذا النقد - مع اختلاف الألفاظ - إن كان المعنى واحد تقريباً - عند المناطقة المعاصرين حيث تعرض مبدأ القياس على أيديهم لنقد شديد - فترى بعضهم مثل برتراند رسل^(٢) . وفتنحشتين يعتبرون القضايا الكلية

= أنظر د. على سامى النشار: "المنطق الصورى" ص ٢١٨ وما بعدها.

وانظر د. عزمى إسلام: "ابن تيمية والرد على المنطق الأرسطى" مقال نشر بمجلة الكاتب عدد ٩٧.

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمبى ص ٣٢٧.

(٢) يرى بعض المناطقة المعاصرين وعلى رأسهم رسل أن القضايا الحملية التقليدية ليست هى أبسط صور القضايا، إذ أنها فى الواقع تتحل إلى قضايا أبسط منها، تلك التى يطلقون عليها "القضايا الذرية" وهى التى يكون موضوعها فرداً واحداً معيناً ولا تشمل على لفظ "كل" أو "بعض" مثل هذه الوردة حمراء. والقضية الكلية عند المناطقة المعاصرين هى بمعنى ما قضية "لا وجودية" أى أنها لا تقرر الوجود الفعلى أو تنكر هذا الوجود فهى مجرد قضية شرطية لا تقرر إلا أن مقدمها يستلزم تاليها. فإذا قلت "كل إنسان فاء"، فأنك لا تقول أكثر من أنه "إذا كان هذا إنساناً فهو فاء" دون أن تقرر أن هناك أناس بالفعل أو ليس هناك إناس بالفعل. أم القضية الجزئية (الموجبة والسالبة) فهى عندهم قضية "وجودية" أى أنها تتحدث عن الوجود الفعلى لفرد واحد على الأقل.

أنظر د. محمد مهران: "مدخل إلى المنطق الصورى" دار الثقافة بالقاهرة سنة ١٩٧٦م =

ليست فى حقيقتها بالقضايا بل هى دالات قضايا. ودالة القضية يستحيل الحكم عليها بالصدق أو بالكذب إلا بناء على صدق أو كذب القضايا الوجودية أو الجزئية التى تنحل إليها . فمثلا لو قلنا العبارة التالية :

❖ كل الأنهار عذبة الماء ❖

لكانت هذه العبارة فى نظرهم أقرب إلى دالة القضية منها إلى القضية ، وبالتالي يتعذر علينا أن نحكم عليه بالصدق أو بالكذب إلا بعد معرفة صدق أو كذب القضايا الجزئية التى تتكون منها العبارة الأصلية والتى يتوقف صدق أو كذب كل منها على مدى تصويرها لحالة الأشياء فى الواقع الخارجى فلو عبرت تعبيرا صحيحا عن حالة الأشياء كانت صادقه وإلا حكمنا عليه بالكذب مثل القضايا الجزئية التالية :

النهر ١ عذب الماء، والنهر ٢ عذب الماء، والنهر ٣ عذب الماء وهكذا.

وعلى ذلك فالانتقال فى القياس من حكم كلى إلى حكم جزئى ، أو حكم كلى أخص من الحكم الأول، معناه أننا نطبق على ما هو خاص به ما سبق أن حكمنا به على العام. وهذا قول متناقض إذ أن صدق الحكم الكلى نفسه متوقف على صدق الجزئى، فكيف استدل على صدق ما هو خاص ، بناء على صدق ما هو عام وفى حين أن صدق ما هو عام متوقف على صدق هذا الخاص^(١).

المقدمات الخفية ودورها فى المناظرة

وإذا كان ابن تيمية يقول أن الاستدلال بالكليات على أفرادها استدلال بالخفى على الجلى، إلا أنه يعترف بأن المقدمات الخفية قد تنتفع بعض الناس كما فى المناظرة، فالجلاء والخفاء من الأمور النسبية وقد ينتفع بالدليل الخفى والحد الخفى بعض الناس. فكثير من الناس لا يعياً بالأشياء الواضحة ولا يسلم بها حتى

= ص ١٥٥ وما بعدها.

وانظر أيضا د. محمد مهران: "فلسفة برتراند رسل" دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٦م ص ٢٦٧ وما بعدها .
(١) د. عزمى إسلام: "ابن تيمية والرد على المنطق الأرسطى" مقال نشر بمجلة الكاتب العدد ٩٧ ص ١٢٩، ١٣٠.

يذكر له دليل يستلزم ثبوتها. وكذلك إذا ذكر له جدلاً يسلم به حتى نميزه له ونضعه في صورة منطقية وهذا غالباً ما يكون إما من معاند أو ممن تعودت نفسه أن لا تعلم إلا ما تعنت عليه وفكرت فيه وانتقلت فيه من مقدمة إلى مقدمة^(١).

يقول ابن تيمية: "العادة طبيعة ثانية. فكثير ممن تعود البحث والنظر صارت عادة نفسه كالطبيعة له لا يعرف ولا يقبل ولا يسلم إلا ما حصل له بعد بحث ونظر، بل وجدل ومنع ومعارضه. فحينئذ يعترف به ويقبله ويسلمه، وإن كان عند أكثر الناس من الأمور الواضحة البينة التي لا تحتاج إلى بحث ونظر. فالطريق الطويلة والمقدمات الخفية (أي الطريق المنطقي بمقدماته الكلية) التي يذكرها كثير من النظائر تنفع لمثل هؤلاء في النظر وتنفع في المناظرة لقطع المعاند وتبكيه الجاحد"^(٢).

فطرق المنطق إذن ذات نفع لمن إعتادت نفوسهم البحث والنظر، وكذلك تنفع في مناظرة المعادين. وهؤلاء المعادين هم السوفسطائية كما يقول ابن تيمية: "إن السفسطة أمر يعرض لكثير من الناس وهي جحد الحق"^(٣).

وقد تعرض السفسطة لبعض الطوائف وللبعض الأشخاص في بعض المعارف "فإن أمراض القلوب كأمرض الأجسام" فكما أنه لا يمكن لشخص واحد أن يمرض بجميع الأمراض كذلك لا يوجد من هو جاهل بكل شيء. بل يوجد من هو مريض ببعض الأمراض وهؤلاء المرضى لا ينتفعون بالأغذية الفطرية، بل يحتاجون إلى علاج وأدوية تناسب مزاجهم"^(٤).

لكن إذا كان ابن تيمية كان قد اعترف أولاً - بأن طرق المنطق ذات نفع لمن إعتادت نفوسهم البحث والنظر، وكذلك في مناظرة السوفسطائيين - إلا أنه يعود ويقرر أن حتى السوفسطائيين ليسوا في حاجة إلى المنطق الأرسطي كما هو. إن منهم من يحتاج إليه كما هو ومنهم من يحتاج إلى أكثر منه أو أقل منه وهذا يفهم

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمبائ ص ٣٢٨، ٣٢٩.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمبائ ص ٣٢٨.

(٣) نفس المرجع ص ٣٢٩.

(٤) نفس المرجع ص ٣٣٠، ٣٣١.

من النص التالي:

يقول ابن تيمية: "وكذلك من كان به سفسطه ومرضت فطرته في بعض المعارف لا يستعمل معه الأدلة النظرية، بل يستعمل معه نوع من العلاج والأدوية. فقد تكون الحدود والأمثلة التي تحوجه إلى النظر والفكر إذا تصورهما مقدمة مقدمة مما يزيل سفسطته وتحوجه إلى الاعتراف بالحق. وهذا بمنزلة من يغلط في الحساب. والحساب لا يحتمل وجهين. وقد يكون غلطه ظاهرا وهو لا يعرفه أو لا يعترف به يسلك معه طريق طويل يعرف بها الحق ويقال له أخذت كذا وأخذت كذا فصار كذا وأخذت كذا وأخذت كذا فصار كذا وكذلك للمناظر قد تضرب له الأمثال، فإن المثال يكشف في الحال حتى في المعلومات بالحس والبدية.

وقد تستسلف معه المقدمات (أى توضع واحدة بعد الأخرى) وإلا فقد يجحد إذا عرف أنه يلزمه الاعتراف بما ينكره^(١).

ويشير ابن تيمية إلى أن هذه الطريقة الجدلية في المناظرة كانت طريقة المتقدمين من نظار المسلمين وقدماء اليونان، وفيها يكون المستدل هو السائل لا المعارض فيستسلف المقدمات واحدة بعد الأخرى. فإذا إعترف المعارض بصحة المقدمات بين له السائل المستدل ما تستلزمه تلك المقدمات الصحيحة من النتائج المطلوبة الصحيحة.

ويخلص ابن تيمية إلى القول بأن لمعرفة الحق طرق متعددة لا طريقة واحدة ومن العبث أن يقال أن القياس المنطقي وحده دون صور العقل المتعددة الذي يصل إلى اليقين. يقول ابن تيمية: "فيجب الفرق بين ما يقف معرفة الحق عليه ويحتاج إليه وبين ما يعرف الحق بدونه (يقصد المنطق الأرسطي) ولكن قد يزال به بعض الأمراض ويقطع به بعض المعاندين^(٢). ويقول أيضا: "أن كثيرا من النظائر يسلك في معرفة المطلوب طريقا يقولون لا طريق إلا هو وكذلك في الحدود وقد تكون تلك الطرق فاسدة وقد تكون صحيحة ولكن للناس طرق أخرى. كما قد يقوله كثير

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمبای ص ٣٢١.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمبای ص ٣٢١.

منهم فى معرفة الصانع أو معرفة صدق رسوله: "انه لا طريق إليها إلا هذه الطريق" ويكون للناس طرق خير منها^(١).

ويعود ابن تيمية هنا إلى ترديد ما سبق أن ذكره فى المقام السالب عن فساد دعوى المناطقة من أنه لابد فى القياس من مقدمتين ويورد كلام ابن النويختى الذى يدحض فيه تكوين البرهان من مقدمتين. كما يعرض مرة أخرى لخلاف الرازى وابن سينا حول كون التفطن مقدمة ثالثة. كما يقول أيضا بإمكانية الاستغناء عن القياس المنطقى لأن فى "إستعماله تطويلا وتكثيرا للفكر والنظر والكلام بلا فائدة"^(٢).

ثم يشير ابن تيمية مرة أخرى إلى عدم دلالة القياس البرهانى على إثبات الصانع: إذ أن الصانع موجود بعينه والقياس لا يفيد معرفة شىء من حقائق الموجودات إنما يفيد أمورا كلية مطلقة مقدرة فى الأذهان وليست متحققه فى الأعيان. وهذا بخلاف ما يذكره الله فى كتابه من الآيات التى تدل على نفس الخالق. لاعلى قدر مشترك بينه وبين غيره^(٣). وسيأتى تفصيل ذلك فيما بعد، ويشرح ابن تيمية هنا - بوضوح أكثر مما وضع فى المقام السالب - تلازم قياس الشمول وقياس التمثيل، وأن قياس الشمول يقوم على الحد الأوسط المكرر، وهو مناط الحكم فى قياس التمثيل وهو القدر المشترك أو الجامع بين الأصل والفرع. ويرى أن التصور التام - كما سبق أن ذكرت - للحد الأوسط يفنى عن القياس^(٤).

غ. العلاقة بين التصور والتصديق :

يقول ابن تيمية: "أن كل ما يسمونه تصورا يمكن جعله تصديقا وما يسمونه تصديقا يمكن جعله تصورا"^(٥). ويحلل ابن تيمية فكرته أو نظريته فى رد التصور إلى

(١) نفس المرجع ص ٢٢٧: ٢٤٠.

(٢) نفس المرجع ص ٣٤٢.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمبائى ص ٣٤٤، ٣٤٥.

(٤) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمبائى ص ٣٥١: ٣٥٦ وانظر أيضا ص.. من هذا البحث.

(٥) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمبائى ص ٣٥٦.

التصديق، واعتبار التصور عملية حكم تحليلي يضعه فعلا في نسق المناطقة السيكلولوجيين في العصور الحديثة أمثال جويلو وغيره. أنه لايعتبر أبدا أن هناك تصورا واحدا ساذجا لا نفى فيه ولا إثبات، معصوما أو فوق الحق والكذب. فإذا سأل سائل، ماالخمر المحرمة ؟ فقال المجيب "هى المسكر" كان هذا عند المناطقة الأرسطيون تصورا واحدا ، وهو تصور مسمى الخمر. هذا بينما يرى ابن تيمية أن هذا ليس تصورا على الإطلاق، بل هو تصديق مركب من موضوع ومحمول. وإذا قال قائل "كل مسكر خمر" "وكل خمر حرام" كان هذا قياسا عند المناطقة، وهو في رأى ابن تيمية يفيد التصديق الذى هو "المسكر الحرام" ويفيد أن "المسكر" داخل في مسمى الخمر وإذا أريد بيان الحد المطرد المنعكس قيل "المسكر هو الخمر" "وكل خمر حرام" فيفيد هذا القياس تصور معنى الخمر. فلنأخذ إذن نتكلم بالحد أو فى القياس إلا فى قضية تامة وهى الجملة فى اصطلاح النجاة.

- والجواب فى السؤال عن التصور وعن التصديق هو بقضية تامة هى جملة خبرية. فليس ثم التصور مفرد، بل قضية مركبة فى السؤال والجواب، فالتصور والتصديق سواء فى كليهما إثبات صفة لموصوف، إثبات محمول لموضوع، كما أثبتنا الخمرية للمسكر. والإنسان قد تصور أن المسكر هو الخمر. أما ما يذكره المناطقة من وجود تصور مفرد لا يعبر عنه إلا بإسم مفرد، فلا وجود له.

لذلك يبطل ابن تيمية قول المناطقة بأن العلم ينقسم إلى تصور وتصديق، وأن التصور هو التصور الساذج العارى عن جميع القيود الثبوتية والسلبية. "فإن كل ما عرى عن كل قيد ثبوتى وسلبى يكون خاطرا من الخواطر، ليس هو علما أصلا بشئ من الأشياء. فإن من خطر بقلبه شئ من الأشياء ولم يخطر بقلبه صفة لا ثبوتيه ولا سلبية لم يكن قد علم شيئا^(١). فإذا تصورنا الإنسان وقتلنا أنه حيوان "فليس هذا كله تصورا ساذجا لا نفى فيه ولا إثبات، بل أننا نتصور وجود هذا الإنسان وغير ذلك من صفاته إن لم تغفل هذا ولم نتصل بهذه "الأحكام الممكنة" إذا تكلمنا بلغة المناطقة السيكلولوجيين المعاصرين - لم نصل إلى شئ على الإطلاق. وكذلك إذا تصورنا

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمبای ص ٢٥٧.

”بحر زئبق“ و”جبل ياقوت“ فليس هذا تصورا ساذجا. إننا إذ لم نتصور عدمه فى الخارج كان هذا من قبيل الوسائوس والهذيان والخيالات. أما إذا تصورنا عدم ذلك التصور فى الخارج، فيكون تصوره مقيدا بعدم وليس خاليا من جميع القيود فالتصورات العدمية محدودة بقيود (أى بأحكام).

إذن المهم أن التصور عند ابن تيمية هو إمكانية رده إلى تصديق، وشرط هذه إمكانية هو تقييد التصورات وحصرها فى مجال الإمكان. فإذا لم تكن هذه التصورات محدودة بالقيود الثبوتية أو العدمية فتكون خيالات ووسائوس لاتصورات عقلية^(١).

وهنا يتساءل ابن تيمية: ”ما هو التصور القابل للتصديق المشروط فيه؟“

ويجيب قائلا: ”أنه التصور الخالى عن معرفة ذلك التصديق ليس هو الخالى عن جميع القيود السلبية والثبوتية^(٢). فإذا كنا نشك هل النبذ حرام أم لا؟ فإننا نكون قد تصورنا النبذ وتصورنا الحرام. وكل من التصورين متصور بقيود (أى بأحكام). حكمنا أن النبذ شراب. وأنه موجود وأنه يشرب وأنه يسكر. وغير ذلك من صفاته. لكننا لم نعلم أنه حرام ”فليس من شرطا التصور المشروط فى التصديق أن يكون ساذجا خاليا عن كل قيد ثبوتى وسلبى، بل أن يكون خاليا عن التقييد بذلك التصديق وقول القائل ”التصديق مسبوق بالتصور“ مثل قوله ”القول مسبوق بالعلم“ فليس لأحد أن يتكلم بما لا يعلم. كذب لا يصدق ولا يكذب لما لا يتصوره. حينئذ فالتصور التام مستلزم للتصديق، التصور التام مستلزم للتصديق، والتصور الناقص يحتاج معه إلى دليل يثبت له حكم^(٣).

هكذا يهدم ابن تيمية التصور الأرسطى هدمًا كاملاً، مؤكداً أن وراء كل تصور حكم مكون من محمول وموضوع. وبهذا يسبق المناطقة المعاصرين أمثال بوزانكيت Bousanquet (المتوفى سنة ١٩٢٣م) وجوبلو Goblot (المتوفى سنة ١٩٣٥م) وغيرهم الذين ذهبوا إلى أن الحكم هو الفعل الأول للعقل وهو أبسط من

(١) نفس المرجع : ص ٣٥٧، ٣٥٨.

(٢) نفس المرجع : ص ٣٥٨.

(٣) نفس المرجع : ص ٣٥٨.

الإدراك الساذج ومعنى التصور^(١).

وينتهي ابن تيمية إلى أن نظار المسلمين كانوا على حق حين قرروا أن التصورات المفردة لا تعلم بمجرد الحد، وأن المطلوب بالحد هو تصديق يفتقر إلى دليل^(٢). ما تفتقر إليه التصديقات أى يفتقر إلى دليل وكذلك القياس يفتقر إلى دليل لأنه يعود فى الحقيقة إلى الحد والتصور كما يعود هذا القياس إلى أن يعلم مسمى الخمر. "وإذا كان كذلك فإن كانوا يقولون أن الحد لا يقام عليه دليل ولا يحتاج إلى قيام دليل فنقول: "العلم بمسمى الخمر لا يحتاج إلى قياس بل قد يعلم بما يعلم به سائر التصورات المفردة ومسميات جميع الأسماء من تفتن النفس لشمول ذلك المعنى لهذه الصورة وثبوته فيها"^(٣).

(١) تعارف المناطق حتى العصور الحديثة تقريبا على بحث مبحث التصورات قبل التصديقات، لكن بوزانكيت قسم كتابه "أصول المنطق" إلى قسمين قسم يبحث فى الأحكام والآخر يبحث فى الاستدلال. ويقول بوزانكيت: "أن الإسم أو التصور لا واقع له فى اللغة الحية أو التفكير الحى. إلا إذا أشير إلى سياقه فى قضية أو حكم وليس لنا أن نعد القضايا كأنها قد تركبت بأن ضمننا أنفاظ أو أسماء بعضها إلى بعض وإنما نعد الألفاظ أو الأسماء عناصر متمايضة وإن لم تكن منفصلة فى القضايا. ومعنى هذا فالقضية أو الحكم هى الوحدة الأساسية فى المنطق أو الفكر. فضلا عن ذلك فالتصور ليس بذاته حالة عقلية كاملة وإنما يتحقق دائما فى سياق لى يكون مفهوم المغنى وكذلك الحال فى الإسم أو اللفظ المعبر عن التصور. كذلك يذهب جوبلو إلى أن منطق التصور لا يوجد إطلاقا. وهو حين يفعل هذا إنما يطبق نظرية نفسية دعا إليها فيكتور كوزان Victor Cousin من قبل ملخصها: "أن الحكم الذى بالقوة مردود إلى محمول، هو ما نسميه تصورا، وكلية فكره هى إمكانية عدد غير محدود من الأحكام الممكنة محمولها هذه الفكرة، فالتصور ليس حقيقة وليس هناك محل على الإطلاق لأن نقول أن التصورات أو الأفكار توجد لذاتها. إنها لا توجد إطلاقا. والتصور ليس إلا إمكانية غير محدودة لأحكام. لهذا فإن الحكم أو القضية اسبق من التصور أو اللفظ المفرد أما التصور. فهو على حد تعبير جوبلو إمكانية من الأحكام غير محدد، ونحن نصل إلى اليقين بقدر ما نكون عزفناه من هذه الأحكام الممكنة التى التى تدخل فيما أسميناه تصورا.

أنظر د. عبد الرحمن بدوى: "المنطق الصورى والرياضى" وكالة المطبوعات - الكويت - سنة ١٩٧٧م ص ٤٤، ٤٥. وأنظر د. على سامى النشار: "المنطق الصورى" دار نشر الثقافة سنة ١٩٥٥م ص ٦٨، ٦٩.

(٢) أنظر ص..... من هذا الكتاب.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٥٨.

ف- من الأقيسة ما تكون مقدماته ونتيجته بديهية:

وهنا يوجه ابن تيمية نقداً آخراً للقياس الشمولى ، يحاول فيه أن يبين أن هذا القياس لا فائدة منه أو هو تطويل لا داعى له.

إن المناطقة يقرّرون أن القياس هو العلم بثبوت الحكم لكل فرد من الأفراد. ولابد أن يكون ثبوت بعض الأحكام لبعض الأفراد بديهياً، أى لابد أن تكون بعض المقدمات بديهيةً وإلا انتهى آخر المقدمات إلى الدور. فإذا كانت المقدمات أو بعضها بديهية كان العلم ببديهية أفرادها أقوى وأسهل، ولا حاجة إلى القياس المنطقى، ويقول ابن تيمية "لتفرض المقدمتين البديهيتين" "كل مسكر خمر وكل خمر حرام" وإن لم يكن هذا بديهياً كان المقصود التمثيل ليعلم بالمثال حكم سائر القضايا. فإذا قدر أنه علم بالبديهية أن كل فرد من أفراد الخمر حرام وعلم بالبديهية أن كل فرد من أفراد المسكر خمر كان علمنا بالبديهية أن هذه الأفراد حرام من أسهل الأشياء^(١).

ويرى ابن تيمية أن ذلك إنما يخفى على الناس لكون أكثر المقدمات لا تكون بديهية بل مبينة بغيرها كما فى المثال السابق الذى أورده. فإن المقدمة الأولى ثابتة بالسنة الصحيحة. لكن لم يعرفها كثير من العلماء بينما الثانية ثابتة بالنص والاجماع. فطريق العلم بالمقدمتين يختلف.

أما إذا افردنا ذلك فى مقدمتين طريق العلم بهما واحد فأننا لا نحتاج إلى القياس المنطقى مثل العلم بأن "كل إنسان حيوان" وكل حيوان حساس متحرك بالارادة، فهنا قد يكون العلم بأن كل إنسان حساس متحرك بالارادة أبين وأظهر. فالمقدمتان ان كان طريق العلم بهما واحداً وقد علمتا فلا حاجة إلى بيانهما، وان كان طريق العلم بهما مختلفاً فمن لم يعلم احدهما احتاج إلى بيانها، وان لم يحتج إلى الأخرى التى علمها^(٢). "فتبين أن منطقهم يعطى تضییع الزمان، وكثرة الهذيان واتعاب الأذهان"^(٣).

(١) نفس المرجع : ص ٣٦٢.

(٢) نفس المرجع : ص ٣٦٢.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بومباى ص ٣٦٢.

ق- من القضايا الكلية ما يمكن العلم به بغير توسط القياس:

يرى ابن تيمية أن من القضايا الكلية ما يمكن العلم به بدون توسط القياس... فيقول "إن الحس يدرك المعينات أولاً ثم ينتقل منها إلى القضايا العامة. فإن الإنسان يرى هذا الإنسان وهذا الإنسان، وهذا الإنسان ويرى أن هذا حساس متحرك بالارادة ناطق وهذا كذا، وهذا كذا، فيقضى قضاء عاماً أن كل إنسان حساس متحرك بالارادة ناطق"^(١).

فالعلم بالقضية العامة إما أن يكون يتوسط القياس أو بدونه. فإذا كان بواسطة القياس - والقياس لا بد فيه من قضية كلية - لزم أن لا يعلم الكلى إلا بالكلى، وذلك يستلزم الدور والتسلسل. فلا بد أن ينتهى إلى قضية عامة بديهية.

وإذا أمكن علم احدى مقدمتى القياس أمكن العلم بالأخرى بدون قياس "فإن كون القضية بديهية أو نظرية ليس وصفا لازماً لها يجب استواء جميع الناس فيه. بل هو أمر نسبى اضافى بحسب حال علم الناس بها. فمن علمها بلا دليل كانت بديهية له ومن احتاج إلى نظر واستدلال بدليل كانت نظرية له وكذلك كونها معلومة بالعقل، أو الخبر المتواتر أو خبر النبى الصادق أو الحس ليس هو أمراً لازماً له"^(٢).

فالنبى الصادق يعلم بكذب مسيلمة الكذاب مثلاً، وقد يعلم ذلك من عاصره ورآه يكذب ويعلم ذلك ايضا من غاب عنه عن طريق التواتر. ويعلم ذلك أيضا بالاستدلال، فإنه ادعى النبوة وأتى بما يناقضها فيعلم بالاستدلال. وكذلك الهلال قد يعلم طلوعه بالرؤية فتكون القضية حسية. ويعلم ذلك من لم يراه بالأخبار المتواترة فتكون القضية عنده من المتواترات ويعلم ذلك من علم أن تلك الليلة إحدى وثلاثون بالحساب والاستدلال، ومثل هذا كثير "فالمعلوم الواحد يعلمه هذا بالحس وهذا بالخبر وهذا بالنظر"^(٣) وهذه طرق للناس. كذلك القضايا الكلية إذا كان منها ما يعلم بلا قياس ولا دليل - وليس لذلك حد فى نفس القضايا بل ذلك

(١) نفس المرجع : ص ٣٦٣.

(٢) نفس المرجع : ص ٣٦٣.

(٣) نفس المرجع : ص ٣٦٤.

● ●
بحسب أحوال الناس - فلا يقال فيما علمه زيد بالقياس أنه لا يمكن أن يعلمه غيره بلا قياس.

هكذا يقرر ابن تيمية - كما رأينا أكثر من مرة - أن كون القضايا بديهية أم غير بديهية هو أمر نسبي يختلف باختلاف الأشخاص الذين يقررون هذه القضايا. وهذا تقويض لمبدأ القياس الأرسطي القائم على التسليم بالمقدمات دون دليل، واعتبارها بديهية والإنطلاق بها نحو النتيجة المعلومة سلفاً.

لـ - كل قياس يمكن رده إلى القياس الإقتراني:

بين ابن تيمية - كما سبق أن ذكرت في المقام السالب - أن قياس الشمول يرجع إلى قياس التمثيل. وهنا يقول أنه قد يعترض عليه بأن نوعاً واحداً فقط من الأقيسة المنطقية هو الذى يمكن رده إلى التمثيل وهو القياس الإقتراني، بينما لا يمكن رد القياس الاستثنائي - المؤلف من الشرطيات المتصلة وهو (التلازم) ومن المنفصلة وهو (التقسيم) - إلى قياس التمثيل وذلك لأن الحد الأوسط فى الإقتراني "يمكن جعله الجامع المشترك فى "القياس التمثيلي" بخلاف القياس الاستثنائي بنوعيه:

ويرد ابن تيمية على هذا الاعتراض من ناحيتين :

أولاً: يرى ابن تيمية أن القياس الاستثنائي بنوعيه - التلازم والتقسيم - يمكن رده إلى القياس التمثيلي والشمولى. لأن قضايا التلازم والتقسيم كلياً. إننا إذا قلنا فى قياس التلازم : هذا مستلزم لهذا، حيث وجد وجد فإن هذه قضية كلية يمكن استعمالها على وجه التمثيل وعلى وجه الشمول "بأن يقاس بعض أفرادها ببعض ويجعل القدر المشترك هو مناط الحكم"^(١).

وإذا قلنا فى قياس التقسيم هذا إما كذا وأما كذا، فهو أيضاً كلى يبين بصفة التمثيل وبصفة الشمول. ولهذا كانت الأحكام الثابتة بصفة العموم يمكن استعمال "قياس التمثيل" فيها بأن يقاس بعض أفرادها ببعض، ويجعل المعنى

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمبای ص ٣٧٥.

المشترك هو مناه الحكم.

ثانياً يرى ابن تيمية أن كل قياس فى العالم يمكن رده إلى القياس الاقترانى. فإذا قلنا مثلاً بصيغة الشرط: "إذا كانت الصلاة صحيحة"، فالمصلى متطهر" ... أمكن ردها إلى "كل مصلى فهو متطهر" أو "الصلاة مستلزمة الطهارة" وغير ذلك من صور القياس الاقترانى. وإذا كان الحد الأوسط فى القضية الشرطية يقرر أن استثناء عين المقدم ينتج عين التالى، واستثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم فإن هذا يساوى تماماً طرق الاستدلال عند المسلمين وهو الطريق الذى يقره ابن تيمية: "إذا وجد الملزوم وجد اللازم"، وإذا انتفى اللازم انتفى الملزوم، فإن المقدم هو الملزوم والتالى هو اللازم. وهكذا كل شرط جزاء، فالشرط ملزوم والجزاء لازم له^(١).

- وكذلك الأمر فى القياس المنفصل الذى هو "التقسيم والترديد" يمكن رده إلى القياس الاقترانى، بل ويعلم بالبدية، فإذا قلنا: هذا إما أن يكون شفعاً أو وترأ أو نحو ذلك، قيل: هذا لا يخلو من كونه شفعاً أو وترأ، ولا يجتمع هذا وهذا معاً وهو شفع فلا يكون وترأ، أو هو وتر فلا يكون شفعاً. "وهذه القضية معلومة بالبدية لكن تصور أفرادها أبين من تصور كلياتها فلا يحتاج شىء من أفرادها أن يبين بالقياس الكلى المنطقى. فانه أى شىء علم أنه شفع علم أنه ليس بوتر بدون أن يؤزن بأمر كلى عندهم ولا بقياس على نظيره. فلا يحتاج أن يقال: "وكل شفع فليس بوتر" أو "كل وتر فليس بشفع"^(٢).

فمفردات هذه القضية تعلم - فى رأى ابن تيمية - بدون القضية الكلية بل وتعرف بدون قياس التمثيل. فإذا عرفنا أن هذا الثوب أو غيره أسود عرف أنه ليس بأبيض بدون أن نقول "كل أسود فانه ليس بأبيض" وهذه القضية الكلية "كل أسود لا يكون أبيض" نعرفها بدون أن نعرف أن "كل ضدين لا يجتمعان" ولو أثبتنا تلك المعينات بهذه القضية الكلية لاحتجنا أن نبين أنهما ضدان، فإننا لا نستطيع أن نعلم

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٢٧٦.

(٢) نفس المرجع: ص ٢٧٦.

أنهما ضدان حتى نعلم أنهما لا يجتمعان، وإذا علم أنهما لا يجتمعان أغنى ذلك عن الاستدلال عليه بكونهما ضدّين ... وكذلك في النقيضين. وفي الشرط والمشروط، والعلة والمعلول ... وسائر هذه الأمور الكلية^(١).

والآن تنتقل إلى مناقشة الجانب الإنشائي في نقض ابن تيمية لمبحث الاستدلال الأرسطي ..

ثانيا : الجانب الإنشائي :

لم يكن ابن تيمية هادماً فقط للمنطق الأرسطي كما سبق أن ذكرت، إنما كان يهدم جانباً ليعبئ آخر. فعل هذا في مبحث الحد، وكذلك في مبحث القضايا، ويفعل نفس الشيء في مبحث الاستدلال. فبعد أن بين ابن تيمية استحالة تطبيق مباحث المنطق الأرسطي على مختلف العلوم خاصة الدينية منها، رسم طريقاً للعلم قائماً على التجربة الحسية، وأقام منهجاً للاستدلال مستمداً من القرآن. إذ القرآن الكريم في رأيه هو طريق الاستدلال الوحيد ولا طريق غيره يمكن الاعتماد عليه.

إن المنهج القرآني غير مقيد بالأقيسة المنطقية الباعثة على التطويل والدوران دون طائل. بل يمدنا بصور الاستدلال أو بمعنى أدق يقدم لنا الميزان الذي توزن به الأمور ويعرف به العدل.

تميز منهج ابن تيمية الاستدلالي إذن بالطابع الديني، فنراه يحاول استخراج الأدلة من القرآن والسنة، ليواجه بها تيار المنطق الأرسطي المسيطر على الفكر الإسلامي من ناحية، وليثبت بها دعائم العقيدة الإسلامية، بإبعاد خطر التفلسف عنها من ناحية أخرى. وكان ابن تيمية يهدف أولاً وأخيراً إلى الدفاع عن الدين وحماية شرائعه عندما استخدم الأدلة العقلية التي يوصى بها القرآن إلى جانب الأدلة النقلية وهي الآيات والأحاديث.

١- تعريف الميزان عند ابن تيمية :

استند ابن تيمية في تقرير منهجه على آيات القرآن كقوله تعالى ﴿اللَّهُ الَّذِي

(١) نفس المرجع: ص ٢٧٦، ٢٧٧.

أنزل الكتاب بالحق والميزان^(١) وقوله تعالى ﴿لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط﴾^(٢). أى أن الله أخبر أنه أنزل الميزان مع رسله كما أنزل معهم الكتاب ليقوم الناس بالقسط. ويقول ابن تيمية: "أن الميزان يفسره كثير من السلف "بالعدل" ويفسره بعضهم بما توزن به الأمور، وهو ما به يعرف العدل أى أنهما متلازمان^(٣). وكذلك قالوا فى قوله تعالى: ﴿والسمااء رفعها ووضع الميزان﴾^(٤). أى أن الميزان هو الأمثال المضروبة والأقيسة العقلية التى تجمع بين المتماثلات وتفرق بين المختلفات. أما إذا أطلق لفظ "الكتاب" كما فى قوله تعالى: ﴿وأنزلنا معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه﴾^(٥).

دخل فيه الميزان لأن الله تعالى: يبين فى كتابه من الأمثال المضروبة والمقاييس العقلية ما يعرف به الحق والباطل. وهذا كلفظ الحكمة تارة يقرن بالكتاب كما فى قوله تعالى: ﴿وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة﴾^(٦). وتارة يفرد الكتاب كما فى قوله تعالى: ﴿الحمد لله الذى أنزل على عبده الكتاب﴾^(٧). وإذا أفرد دخلت الحكمة فى معناه^(٨).

١- الميزان المنزل من الله هو القياس الصحيح :

يعرف ابن تيمية القياس تعريف الفقهاء فيذهب إلى أن القياس لفظ مجمل يدخل فيه القياس الصحيح وغير الصحيح. القياس الصحيح هو الذى وردت به الشريعة وهو الجمع بين المتماثلين والتفريق بين المختلفين ويسمى الأول قياس الطرد لأنه يحكم فى النظائر بحكم واحد فيطرد الحكم فى المتشابهات ويسمى الثانى

(١) سورة الشورى: ١٧/ ٤٢.

(٢) سورة الحديد: ٢٥/ ٥٧.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمبائى ص ٢٢٢، ٢٢٣، ص ٢٧١.

(٤) سورة الرحمن: ٧/ ٥٥.

(٥) سورة البقرة: ٢/ ٢١٢.

(٦) سورة النساء: ٤/ ١١٢.

(٧) سورة الكهف: ١٨/ ١.

(٨) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمبائى ص ٢٢٢.

قياس العكس لأنه يحكم فى النقيض بغير حكم نقيضه، وهذا ما يقوله الفقهاء أن العلة الفقهية تعمل طردا وعكسا أى أنها إن وجدت أنتجت الحكم وإن لم توجد كان الحكم خلافاً. والقياس الفاسد هو الذى لا يتحقق فيه التماثل فى العلة أو يتحقق فيه الإفتراق فى علة الحكم أو يوجد المعارض المانع من استمرار الحكم كالأصل. وفى هذا الصدد يقول ابن تيمية: "إن لفظ القياس لفظ مجمل يدخل فيه القياس الصحيح، والقياس الفاسد. فالقياس الصحيح هو الذى وردت به الشريعة وهو الجمع بين المتماثلين والفرق بين المختلفين. الأول قياس الطرد، والثانى قياس العكس وهو من العدل الذى بعث الله به رسوله^(١)."

فالقياس الصحيح هو الميزان الذى يعرف به تماثل المتماثلات من الصفات والمقادير وكذلك ما يعرف به إختلاف المختلفات. إن معرفة الأشياء تكون بموازين خاصة بها فمعرفة أن هذه الدراهم أو غيرها من الأجسام الثقيلة بقدر هذه تعرف بموازينها.

أيضاً معرفة أن هذا الكيل مثل هذا يعرف بميزانه وهو المكاييل - وكذلك معرفة أن هذا بطول هذا يعرف بميزانه وهو الذراع. "فلا بد بين كل متماثلين من قدر مشترك كلى يعرف به أن أحدهما مثل الآخر"^(٢). ونفس الشيء ينطبق على الفروع المقيسة على أصولها فى الشرعيات والعقليات، فإنها تعرف بالموازين المشتركة بينها. وهى الوصف الجامع المشترك الذى يسمى "الحد الأوسط"

ويضرب ابن تيمية مثلاً على الأقيسة فى الشرعيات فيقول: "أننا إذا علمنا أن الله قد حرم "خمر العنب" لأنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة. وتوقع بين المؤمنين العداوة والبغضاء ثم رأينا نبذ الحبوب وهو من الحنطة والشعير... وغير ذلك يماثلها فى المعنى الكلى المشترك الذى هو علة التحريم، كان هذا القدر المشترك الذى هو العلة هو الميزان الذى أنزله الله فى قلوب الناس ليزنوا به

(١) ابن تيمية: "القياس فى الشرع اإسلامى" المطبعة السلفية - القاهرة - الطبعة الثالثة سنة ١٣٨٥هـ ص ٦، محمد أبو زهرة: "ابن تيمية حياته وعصره" دار الفكر العربى ص ٤٧٢ وما بعدها.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمبای ص ٣٧٢.

الأشياء ولا يفرقوا بين المتماثلين. وهذا هو القياس الصحيح "وهو من العدل الذى أمر الله تعالى به"^(١).

فإذا انتقلنا إلى تطبيق الميزان فى العقلیات فلا بد قبل الوصول إلى الكليات أن نصل أولا إلى جزئياتها بالوزن "والأ فالكليات لولا جزئياتها المعينات لم يكن بها إعتبار" لأن من عرف الكليات دون أن يعرف جزئياتها فقد عرف الميزان فقط دون معرفة الموزونات ولولا الموزونات لم يكن هناك حاجة إلى الميزان. فالمقصود بالكليات أنها الميزان الذى نزن به الأمور الموجودة فى الخارج حتى نتحقق من صحة الوصف المشترك الكلى فى العقل فهناك إذن موزونات بالعقل^(٢).

ويرى ابن تيمية أن وجود أحد الموزونين مع الآخر بالميزان (الذى هو الوصف المشترك الكلى فى العقل) أفضل وأتم من أن يوزن أحدهما فى مغيب الآخر. لكنه مع ذلك يقر بصحة وزن الموزونات بمفردها على الميزان، وإن كان يعد الطريق الأول أفضل. يقول ابن تيمية "ولا ريب أنه إذا حضر أحد الموزونين واعتبر الآخر بالميزان كان أتم فى الوزن من أن يكون الميزان وهو الوصف المشترك الكلى فى العقل، أى شيء حضر من الأعيان المفردة وزن فيها فإن هذا أيضا وزن صحيح وذلك أحسن فى الوزن"^(٣).

ويوضح ذلك بمثال فيقول: فإنك إذا وزنت بالصنجة قدرا من النقد، ثم وزنت بها نظيره والأول شاهد والناس يشهدون أن هذا وزن به هذا فظهر مثله أو أكثر أو أقل كان أحسن من أن يوزن أحدهما فى مغيب الآخر. فإنه قد يظن أن الوازن لم يعدل فى الوزن كما يعدل إذا وزنهما معا، فإن هذا يعتبر بأن يوزن أحدهما بالآخر بلا صنجة - وهكذا الموزونات بالعقل^(٤).

ويقصد ابن تيمية من هذا المثال أن دراسة الظواهر والجزئيات وملاحظات الواحدة مع الأخرى أفضل من الحكم على واحدة بغياب أخرى مشابهة لها. ولكى

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمبای ص ٣٧٢.

(٢) نفس المرجع: ص ٣٧٢.

(٣) نفس المرجع: ص ٣٧٢.

(٤) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمبای ص ٣٧٣.

تصل إلى نتيجة علمية يقينية يجب أن لا نحكم بعقولنا على ظاهره واحده لأن الإنسان قد لا يعدل. فيخطأ العقل في تقديره وأحكامه. فلا بد إذن من وزن الأمور وزنا صحيحا للتحقق من صحة الوصف المشترك الكلى فى العقل. وتوخيا للدقة نزن الشئيين المتماثلين معا، فذلك خير من وزن أحدهما بغياب الآخر إذا أمكن ذلك، ومعنى هذا أن ابن تيمية لا يلجأ إلى قياس الغائب على الشاهد إلا إذا تعذر عليه قياس الأشياء بما يشبهها وفى نفس ظروفها.

ب استحالة التعارض بين الكتاب والميزان :

يرى ابن تيمية أن القياس الصحيح - الذى أطلق عليه اسم الميزان - هو من العدل الذى بعث به الله الرسل لأن التفريق بين المتماثلين من غير معارض فى أحدهما ظلم فى الأحكام، وبين الأشخاص وفى الأمور كلها. ومثل ذلك التسوية حيث أسباب التفريق قائمة فكما أنه من الظلم التفريق بين المتماثلين، فمن الظلم التسوية بين المختلفين فى أسباب الحكم. يقول ابن تيمية: "فالقياس الصحيح مثل أن تكون فيه العلة التى علق بها الحكم فى الأصل موجوده فى الفرع من غير معارض فى الفرع يمنع حكمها ومثل هذا القياس لا تأتى الشريعة بخلافه قط. وكذلك القياس بإلغاء الفارق وهو أن لا يكون بين الصورتين فرق مؤثر فى الشرع. فمثل هذا القياس لا تأتى الشريعة بخلافه. وحيث جاءت الشريعة باختصاص لبعض الأنواع بحكم يفارق به نظائره فلا بد أن يختص ذلك النوع بوصف يوجب إختصاصه بالحكم ويمنع مساواته لغيره لكن الوصف الذى اختص به قد يظهر لبعض الناس وقد لا يظهر^(١).

(١) ابن تيمية: "القياس فى الشرع الإسلامى" ص ٦، ٧. ولتوضيح الفقرة الأخيرة من النص السابق يقول ابن تيمية أن من أصول الشرع أنه إذ تعارضت المصلحة والمفسده قدم أرجحهما، فقد حرم الله الميتة مثلاً لما فيها من خبث التغذية لكن أباحها عند الضرورة لأن ضرر الموت أشد وأمثال ذلك كثير. فإن قيل: "هذا على خلاف القياس قيل أن الفرع إختص بوصف أوجب الفرق بينه وبين الأصل، فكل فرق صحيح على خلاف القياس الفاسد وإن أريد بذلك أن الأصل والفرع استويا فى المقتضى والمانع واختلف حكمهما فهذا باطل قطعاً. وفى الجملة الشئ إذا شابه غيره فى وصف وفارقه فى وصف كان إختلافهما فى الحكم باعتبار الفارق مخالفاً لإستوائهما باعتبار الجامع لكن هذا هو القياس الصحيح طردا وعكسيا وهو التسوية بين المتماثلين والتفريق =

ويؤكد ابن تيمية على استحالة وجود تعارض بين القياس الصحيح والقرآن فيقول: "لا يختلف نص ثابت عن الرسل وقياس صحيح - لا قياس شرعى ولا عقلى - ولا يجوز قط أن الأدلة الصحيحة العقلية تخالف الأدلة الصحيحة العقلية"^(١).

ويقرر ابن تيمية أنه ليس فى الشريعة ما يخالف قياسا صحيحا لكن فيها ما يخالف القياس الفاسد. لذلك ليس من شروط القياس الصحيح أن يعلم صحته كل إنسان "فمن رأى شيئا من الشريعة مخالفا للقياس فإنما هو مخالف للقياس الذى أنعقد فى نفسه، ليس مخالفا للقياس الصحيح الثابت فى نفس الأمر"^(٢).

ويوضح ابن تيمية خاصية القياس الفاسد وهى مخالفته للنص أو للقياس الصحيح يقول ابن تيمية: "وحيث علمنا أن النص جاء بخلاف قياس علمنا قطعا أنه قياس فاسد بمعنى أن صورة النص امتازت عن تلك الصور التى يظن أنها مثلها بوصف أو جب تخصيص الشارع لها بذلك الحكم. فليس فى الشريعة ما يخالف قياسا صحيحا، لكن فيها ما يخالف القياس الفاسد وإن كان من الناس من لا يعلم فسادهم"^(٣).

ويقرر ابن تيمية أن الشرع دائما يبطل القياس الفاسد، وأن الذين يحاولون إفساد الأحكام والعقائد والأخلاق يستعملون دائما الأقيسة الفاسدة ويوضح هذا بالعديد من الأمثلة فيقول: "أن التسوية بين المتماثلين فى الحكم مع افتراقهما فيما يوجب الحكم ويمتنعه فهذا قياس فاسد، والشرع دائما يبطل دائما القياس الفاسد كقياس المشركين الذين قالوا: ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾"^(٤). والذين قاسوا الميت على المذكى وقالوا: "أأأأأأ ما قتلتم ولا تأكلون ما قتل الله" فجعلوا العلة فى الأصل كونه قتل آدمى ... وبعد أن يضرب ابن تيمية أمثله على الأقيسة الفاسدة يقول: "من قال أن الشريعة تأتى بخلاف مثل هذا القياس فقد أصاب وهذا من كمال

= بين المختلفين. وأما التسوية بينهما فى الحكم مع افتراقهما فيما ما يوجب الحكم ويمتنعه وهذا قياس فاسد ز أنظر ابن تيمية: "القياس فى الشرع الإسلامى" ص ٢٧.

(١) ابن تيمية: الرد على المنطقيين طبعة بمباى ص ٢٧٣.

(٢) ابن تيمية: "القياس فى الشرع الإسلامى" ص ٧.

(٣) نفس المرجع ص ٧.

(٤) سورة البقرة: ٢٧٥/٢.

الشرعية واشتمالها على العدل والحكمة التى بعث الله بها رسوله. ومن لم يخالف هذه الأقيسة الفاسدة بل سوى بين الشيئين باشتراكهما فى أمر من الأمور لزمه أن يسوى بين كل موجودين لاشتراكهما فى مسمى الوجود فيسوى بين رب العالمين وبين بعض المخلوقين فيقول: من الذين هم بربهم يعدلون ويشركون فإن هذا من أعظم القياس الفاسد^(١).

ويقول ابن تيمية أيضاً: "أن ضلال من ضل من الفلاسفة والمتكلمين بمثل هذه الأقيسة الفاسدة، التى سوى فيها بين الشيئين لاشتراكهما فى بعض الأمور مع أن بينهما من الفرق ما يوجب أعظم المخالفة"^(٢).

وعلى ذلك إذا تعرض النص والميزان - أو النص والقياس الشرعى أو العقلى - فيلزم أحد أمرين:

١- إما أن يكون ما احتج به من النص فاسد الدلالة بأن لا يكون ثابتاً من المعصوم أو أن لا يكون دالاً على ما ظنه المحتج.

٢- أو أن يكون ما احتج به من القياس سواء كان شرعياً أو عقلياً فاسد الدلالة بفساد بعض مقدماته أو كلها لما يقع فى الأقيسة من الألفاظ المجملة المشبهة^(٣).

ولقد أطل ابن تيمية - فى رسالته فى القياس - التفرقة بين القياس الصحيح والقياس الفاسد مدعماً أقواله بالأمثلة العديدة وذلك لبيان القياس الحق والقياس الفاسد فوسع أفق المعنى فى القياس وربطه بمصالح الناس ومقاصد الشرعية ونصوصها ربطاً محكماً دقيقاً فلم يكن بحثاً فقهيّاً نظريّاً فقط بل تصدى لعلاج مشاكل فى معاملات الناس وتخريجها على أحكام الشريعة تخريجاً لا يرهق الناس ولا يذهب بلب الشريعة وممرها^(٤).

(١) ابن تيمية: "القياس فى الشرع الإسلامى" ص ٢٨.

(٢) نفس المرجع: ص ٢٨، ٢٩.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمبائى ص ٢٧٣.

(٤) أبو زهرة: "ابن تيمية" حياته وعصره ص ٤٧٢.

والخلاصة أن وظيفة القياس - فى رأى ابن تيميه - هو تجميع الأشياء المتشابهة فى قياس الطرد أو الفصل بين الأشياء المتعارضة فى قياس العكس ويرى هنرى لاوست أن للقياس وظيفتين عند ابن تيميه:

الأولى: وظيفة دفاعية عن الدين. تشارك فى دفع العقيدة نحو الأفضل. فالقرآن والسنة بعد أن عرضا مجمل المبادئ العامة التشريعية أصبح هدف القياس جعل هذه المبادئ مرجعا نهائيا. يطبق على جميع الحالات الفردية وتقاس عليه جميع الأمور وذلك على طريقة "تحقيق المناط".

الثانية: هى البحث عن الحد الأوسط، وكشفه فى حدود الله القانونية^(١).

جـ - الميزان العقلى باعتباره المعرفة الفطرية للتمائل والاختلاف:

يرى ابن تيميه أن من أعظم صفات العقل معرفة التماثل والاختلاف - فإذا رأى الشئيين التماثلين علم أن هذا مثل هذا. ويجعل حكمهما واحد، كما إذا رأى العقل الماء والماء، والتراب والتراب، والهواء والهواء، ثم حكم بالحكم الكلى على القدر المشترك. وإذا حكم على بعض الأعيان ومثله بالنظير وذكر المشترك لكان أحسن فى البيان ز فهذا قياس الطرد وإذا رأى المختلفين كالماء والتراب وفرق بينهما وهذا قياس العكس^(٢)."

ويشير ابن تيميه إلى أن هذين القياسين استخدمما فى القرآن فيقول: "وما أمر الله به من الاعتبار فى كتابه يتناول "قياس الطرد" و"قياس العكس"^(٣). فإن الله لما أهلك المكذبين للرسول بتكذيبهم كان فى الاعتبار أن يعلم أن من فعل ما فعلوا أصابه ما أصابهم فيتقى تكذيب الرسل خوفا من العقوبة وهذا قياس الطرد. وكذلك يعلم أنه من لم يكذب الرسل بل أتبعهم لا يصيبه ما أصاب هؤلاء وهذا هو قياس العكس.

(١) هنرى لاوست: "نظريات شيخ الإسلام ابن تيميه، فى السبابة والإجماع" ترجمة محمد عبد العظيم على دار الأنصار. القاهرة سنة ١٩٧٦م ص ٢٤٤.

(٢) ابن تيميه: "الرد على المنطقيين" طبعة بمبائى ص ٣٧١.

(٣) نفس المرجع: ص ٣٧١.

وهذا هو المقصود من الاعتبار بالمعذنين. فإن المقصود ثبت في الفرع عكس حكم الأصل لا نظيره. والاعتبار يكون بهذا أو بهذا أى بقياس العكس وبقياس الطرد.

ويرى ابن تيمية أن المناطق قد عدلوا عن المعرفة الفطرية العقلية للمعينات إلى أقيسه كليه وضعوا ألفاظها وصارت مجملة تتناول حقا وباطلا. فحصل بها من الضلال ما هو ضد المقصود من الموازين وصارت موازينهم "عائلة لاعادله"^(١). ويشبههم ابن تيمية بالمطففين الذين إذا اکتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون^(٢). والبخس في العقول والأديان اخطر من البخس في الأموال ولكن أكثرهم لا يقصدون البخس بل هم بمنزلة من قد ورث عن أبيه موازين يزن بها تارة له وتارة عليه ولا يعرف أهى عادلة أو عائلة. ويقرر ابن تيمية أن الميزان المنزل من الله مع الكتاب هو القياس الصحيح وهو المعرفة الفطرية الموجودة في الإنسان للتماثل والاختلاف وهو ميزان عادل يتضمن اعتبار الشيء بمثله وخلافه فيسوى بين المتماثلين، ويفرق بين المختلفين بما جعله الله في فطرة عباده وعقولهم من معرفة التماثل والاختلاف^(٣).

وعلى الرغم من إقرار ابن تيمية بأن الميزان مما يعرف بالعقل إلا أنه يرى أن - الله تعالى قد أرسل به الرسل وذلك لأن الرسل قد ضربت للناس الأمثال العقلية - التي يعرفون بها التماثل والاختلاف. فدلّت الناس وأرشدتهم إلى ما يعرفون به العدل، وما يعرفون به الأقيسة العقلية الصحيحة التي يستدل بها على "المطالب الدينية" فليست العلوم النبوية مقصورة على مجرد الخبر كما يظن ذلك من يظنه من أهل الكلام ويجعلون ما يعلم بالعقل قسيما للعلوم النبوية. بل الرسل صلوات الله عليهم - بينت العلوم العقلية التي بها يتم دين الناس علما وعملا وضربت الأمثال^(٤).

(١) نفس المرجع : ص ٢٨١.

(٢) سورة المطففين: ٨٢ / ٢ : ٣.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمبای ص ٢٨٢.

(٤) نفس المرجع : ص ٢٨٢.

وبذلك أكملت الرسل الفطرة بما نبهتها عليه وأرشدتها إلى ما كانت معرضة عنه أو كانت الفطرة قد فسدت بما دخل عليها من الآراء والأهواء الفاسدة. فأزالت الرسل ذلك الفساد وبينت ما كانت الفطرة معرضة عنه“ حتى صار عند الفطرة معرفة الميزان التي أنزلها الله وبينها رسله^(١).

ويرى ابن تيمية أن إنزال الله تعالى الميزان مع الرسل كإنزاله الإيمان معهم، والإيمان لم يحصل إلا بهم وقد بين الرسول (ﷺ) في حديث له^(٢). أن الأمانة التي هي الإيمان أنزلها الله في أصل القلوب، وهذا إنما كان بواسطة الرسل لما أخبروا بما خبروا به، فسمع ذلك فأنزلهم الله القلوب الإيمان وأنزله في القلوب. ويقول ابن تيمية: ”وكذلك أنزل الله سبحانه وتعالى الميزان في القلوب، لما بينت الرسل العدل وما يوزن به عرفت القلوب ذلك، فأنزل الله على القلوب من العلم ما تزن به الأمور حتى تعرف التماثل والاختلاف. وتضع من الآلات الحسية ما يحتاج إليه في ذلك، كما وضعت موازين النقد وغير ذلك. وهذا من وضعه الله تعالى الميزان^(٣)“.

قال تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ، أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ، وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ، وَلَا تَخْسَرُوا الْمِيزَانَ﴾^(٤).

فالميزان العقلي هو القياس القرآني الذي أنزله الله في الصدور، وهو العدل وهو ما يوزن به ويعرف العدل ولكن نعرف به صحيح الفكر من باطله، ولكي نزن به

(١) نفس المرجع: ص ٣٨٢.

(٢) ورد في الصحيحين عن حذيفة بن اليمان قال: حدثنا رسول الله (ﷺ) حديثين رأيت أحدهما وأنا أنتظر الآخر. حدثنا الله أن الأمانة نزلت في جذر قلوب الرجال، فعلموا من القرآن وعلموا من السنة وحدثنا عن رفع الأمانة قال: ”ينام الرجل النومة فتقبض الأمانة من قلبه، فيظل أثرها مثل أثر الوكت ثم ينام الرجل النومة فتقبض الأمانة من قلبه، فيظل أثرها مثل أثر المجل كجمر دحرجته على رجلك فتفط، فتراه منتبرا وليس فيه شيء“.

انظر ابن تيمية: ”الرد على المنطقيين“ طبعة بمبای ص ٣٨٢.

(٣) ابن تيمية: نفس المرجع ص ٣٨٤.

(٤) سورة الرحمن: ٩٧/ ٥٥.

الأمر عامة حسية كانت أو عقلية.

وهكذا يؤكد ابن تيمية على أن القرآن والحديث يحتويان على بيان التسوية بين المتماثلين والفرق بين المختلفين. فالله سبحانه وتعالى "بين الحقائق بالمقاييس العقلية والأمثال الضرورية وبين طرق التسوية بين المتماثلين والفرق بين المختلفين وينكر على من يخرج عن ذلك"^(١). كقوله تعالى: ﴿أَفَتَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾^(٢). أى أن هذا الحكم جائز غير عادل، فإن فيه تسوية بين المختلفين. ومن التسوية بين المتماثلين قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسْتَهْمِبِينَ﴾^(٣). وانتهى ابن تيمية إلى أن الميزان العقلي حق كما ذكر الله في كتابه، وأنه ليس مختصاً بالمنطق اليوناني وإن كان فيه قسط منه، "بل هو الأقيسة العقلية المتضمنة التسوية بين المتماثلين والفرق بين المختلفين سواء صيغ ذلك بصيغة قياس الشمول أو بصيغة قياس التمثيل. وصيغ التمثيل هي الأصل وهي أكمل. والميزان القدر المشترك وهو الجامع وهو الحد الأوسط"^(٤).

ولكن إذا كان ابن تيمية يذهب إلى أن القرآن مصدر جميع أنواع الاستدلالات فلا بد أن تنبه إلى أن القرآن ليس كتاباً في المنطق أو مناهج البحث في العلوم ولكنه يحتوى على الأصول العامة للدلائل العقلية، أما تفصيلاتها فليس من وظيفة القرآن أن يتعرض لها، ويكفى أنه ينبه إلى مثل تلك الدلائل الإجمالية ليمضى العقل البشري بعد ذلك إلى وضع تفاصيلها وكشف قوانينها وطرق استخدامها.

فالقرآن ينبه العقول إلى استخدام أنواع الاستدلال العقلية المختلفة مباشرةً كان أو غير مباشر فهو كما يدعو إلى استنباط نتيجة من مقدمه أو مقدمات ثبتت

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمبای ص ٢٨٢.

(٢) سورة القلم : ٦٨ / ٣٥ : ٣٦.

(٣) سورة البقرة : ٢ / ٢١٤.

(٤) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمبای ص ٢٨٢.

صحتها فى معرض الاستدلال على العقائد النظرية، نراه يدعوننا أيضا إلى استخدام المشاهدة الحسية واستقراء الجزئيات فى عالم الطبيعة ليصل بنا من ذلك إلى معرفة القوانين العامة التى تسيّر هذه الطبيعة بمقتضاها^(١).

ولعل فى هذا ما يثبت شرعية الاشتغال بالمنطق وأنه لا مساس له بالدين إطلاقاً ومن ثم فلا مبرر لمعارضة ابن تيمية له لأنه يعارض المنطق بالمنطق، بل وتدل بعض نصوص ابن تيمية على اعترافه بالمنطق وعدم إنكاره لاستفادة مفكرى الإسلام منه ويتضح هذا من الفقرة السابقة حيث يقول: إنما المقصود التنبيه على جنس الميزان العقلى، وأنها حق كما ذكر الله فى كتابه. وليست هى مختصة بمنطق اليونان وإن كان فيه قسط منها^(٢).

وقد أكد ابن رشد من قبل شرعية الاشتغال بالمنطق وأشار إلى أن القرآن يحوى آيات تدل على استخدام القياس مثل قوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولَى الْأَبْصَارِ﴾^(٣). ويرى ابن رشد أن الاعتبار المشار إليه فى الآية الكريمة هو القياس بنوعيه العقلى والفقهى فكأن الآية تأمرنا على سبيل الوجوب باستخدام القياس بنوعيه المشار إليهما^(٤).

د - فكرة الميزان بين ابن تيمية والغزالي :

وإذا كان ابن تيمية قد قرر أن طرق الاستدلال الصحيحة ينبغى أن تلتبس من كتاب الله لا من الأمور الاصطلاحية الوضعية، فإن الميزان المنزل من الله هو القياس الصحيح الذى يبيت طرق التسوية بين المتماثلين والفرق بين المختلفين. أقول إذا كان ابن تيمية قد قرر ذلك فإن القول بفكرة الميزان قد سبقه إليها الغزالي الذى نراه فى كتابه "القسطاس المستقيم" يستخرج كما سبق أن ذكرت^(٥).

(١) د. أبو الوفا التفتازانى: "مفهوم العلم فى الإسلام" مقال نشر بمجلة التصوف الإسلامى العدد ٤١ أغسطس سنة ١٩٨٢ ص ٨ وما بعدها.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمبائى ص ٣٨٣.

(٣) سورة الحشر: ٥٩ / ٢.

(٤) ابن رشد: "فصل المقال" ص ٢.

(٥) أنظر ص من هذا البحث.

•.....•
صور الأقيسة من القرآن الكريم ويطلق عليها اسم الموازين. فالقياس الحملى هو ميزان التعادل والشرطى المتصل هو ميزان التلازم، والشرطى المنفصل هو ميزان التعاند ويقسم ميزان التعادل إلى ثلاثة أقسام: أكبر وهو الشكل الأول وأوسط وهو الشكل الثانى وأصغر وهو الشكل الثالث^(١). ويصرح الغزالى بأنه أبتدع أسماء الموازين التى أستخرجها من القرآن لكنه سبقه آخرون إلى استخراج أصولها،

يقول الغزالى :

”أما هذه الأسامى فأنا ابتدعتها .وأما الموازين فأنا استخراجتها من القرآن. وما عندى أنى سبقت إلى استخراجها من المتأخرين إسام آخر سوى ما ذكرته. وعند بعض الامم الخالية، والسابقة على بعثة محمد وعيسى صلوات الله عليهما، اسام آخر كانوا قد تعلموها من صحف إبراهيم وموسى عليهما السلام^(٢) .

لكن على الرغم من تشابه كل من الغزالى وابن تيميه فى القول بالميزان إلا. أننا لا نستطيع أن نقول أن ابن تيميه قد أقتبس فكرة الميزان الذى يتخذ منهجا استدلاليا - عن الغزالى كما لا نستطيع أن نقول أن هذه الفكرة كان لما نفس المعنى عندهما وذلك لاختلاف المناهج والوسائل لدى كل منهما فمنهج ابن تيميه قائم أساسا على تفويض المنطق الأرسطى وإظهار ما فيه من متناقضات وخطورته على إلهيات المسلمين فكانت وسيلة ابن تيميه إلى الحقيقة هى استنباط الأدلة العقلية من القرآن لا التفتيش على ما يوافق النظر المنطقى اليونانى فى القرآن كما هو الحال عند الغزالى لذلك يرفض القول بالموازين الخمسة التى يقرها الغزالى ويعتبر كتاب ”القسطاس المستقيم“ مقتبسا من ابن سينا وأرسطو ويلتزم ابن تيميه بالميزان الواحد الموجود فى القرآن.

أما منهج الغزالى لم يكن يرفض المنطق الأرسطى بل كان يهدف إلى مزجه بالعلوم الإسلامية، ولكى يتجنب الغزالى ثورة الفقهاء والمتزمين ضده، حاول

(١) الغزالى: ”القسطاس المستقيم“ ص ٣١ وما بعدها.

(٢) الغزالى: ”القسطاس المستقيم“ ص ٣٠.

التفتيش عما يوافق المنطق الأرسطى فى القرآن. والدليل على ذلك ما ذكره ابن طملوس عن الغزالي من أنه كان يستعمل المنطق تحت أسماء مألوفة خشية من ثورة الفقهاء والمتزمتين ضده^(١). بل وما ذكره الغزالي نفسه من أن الذى حمله على إبدال الاصطلاحات المنطقية بهذه الأسامى التى اخترعها ما جبل عليه الضعفاء - ومنهم التعليمية - من الاغترار بالظواهر بحيث لو سقى أحدهم عسلا فى قارورة حجام، لم يطق تناوله لنفور الطبع عن المحجمة، وضعف العقل عن أن يعرف أن العسل طاهر فى أى زجاجة كان^(٢). وعلى الرغم من تسليم الغزالي بأن المنطق علم يونانى إلا أنه يقرر - على العكس من ابن تيمية - وجوب معرفته لأنه يقوم على أساس عقلى، وليست أحكام العقل خاصة بأمة دون أخرى. وقد نقده ابن تيمية لذلك واعتبره أول من مزج الفلسفة بأصول الدين والفقہ وتعجب من وضعه كتاب "القسطاس المستقيم" ونسبته إلى تعليم الأنبياء وهو مقتبس من كتب اليونان خاصة أرسطو. وفى هذا يقول ابن تيمية "فإن أبا حامد وضع مقدمة منطقية فى أول المستصفى وزعم أن من لم يحط بها علما فلا ثقة له بشىء من علومه، وصنف فى ذلك "محك النظر" و"معيار العلم" ودوما اشتدت به ثقته، وأعجب من ذلك أنه وضع ما سماه "القسطاس المستقيم" ونسبه إلى أنه تعلمه من الأنبياء وانما تعلمه من ابن سينا وهو تعلمه من كتب أرسطو^(٣).

ثم يعود ابن تيمية - فى مغالاة واضحة إلى التأكيد على أن الموازين الخمسة التى وردت فى كتاب الغزالي "القسطاس المستقيم" ليست هى الميزان العقلى الذى أنزله الله. إنما هى منطق اليونان بعينه وقد غير الغزالي عباراته. ويرى ابن تيمية أنه من المستحيل أن يكون الميزان العقلى الذى أنزله الله هو منطق اليونان لعدة وجوه:

أحدهما: أن الله أنزل الموازين مع كتبه قبل أن يخلق اليونان فى عهد نوح وإبراهيم وموسى وغيرهم والمنطق الأرسطى وضعه أرسطو قبل المسيح بثلاثمائة

(١) ابن طملوس: "المدخل إلى صناعة المنطق" طبعة مدريد ص ٣.

(٢) الغزالي: "القسطاس المستقيم" ص ٦٠.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٧٢، ٧٤، وأنظر أيضا ص ٢٤٣ وما بعدها.

سنة فكيف كانت الأمم المتقدمة على أرسطو تزن قضاياها.

الثاني: أن المسلمين مازالوا يزنون بالموازين العقلية، ولم يعرف السلف هذا المنطق اليونانى وانما ظهر فى الإسلام لما عربت الكتب الرومية فى دولة المأمون أو قريبا منه..

الثالث: مازال نظار المسلمين بعد أن عرب المنطق الأرسطى وعرفوه يعيرونه ويذمونهم، ولا يلتفتون إليه ولا إلى أهله فى موازينهم العقلية والشرعية^(١).

ويذكر ابن تيمية فكرة الغزالى عن المنطق أن المعانى العقلية مشتركة بين الأمم وأن الخلاف فقط إنما هو فى الاصطلاح اللفظى أن الأمر ليس كذلك، ففى هذه المعانى العقلية الكثير الفاسد ... ثم أن هؤلاء المناطق - والغزالى فى أثرهم - جعلوا هذا المنطق "ميزان الموازين العقلية التى هى الأقيسة العقلية وزعموا أنه آله قانونية تعصم مراعاتها الذهن أن يزل فى فكره وليس الأمر كذلك فإنه لو احتاج الميزان إلى ميزان لزم التسلل^(٢)."

إذن لابد من ميزان واحد نرجع إليه يكون هو محك الصواب والخطأ وهذا الميزان هو الميزان القرآنى ويؤكد ابن تيمية على أن الفطرة متى كانت صحيحة وزنت بالميزان العقلى وإن كانت فاسده لم يزلها المنطق - ولو كان صحيحا - إلا فسادا.

وهنا نلاحظ أن الخلاف بين النتيجة التى وصل إليها كل من الغزالى وابن تيمية ليس كبيرا فالغزالى يعلن منذ البداية تأييده للمنطق الأرسطى بينما ابن تيمية يعلن معارضته له إلا أن هذه المعارضة تنتهى به إلى الاعتراف بالمنطق وإن كان لا يصرح هو بذلك.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الميزان الواحد الذى يأخذ به ابن تيمية هو فى الحقيقة يشمل الموازين الخمسة التى قال بها الغزالى وأخرى لم يقل بها.

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمباى ص ٣٧٢: ٣٧٤.

(٢) نفس المرجع: ص ٣٧٤، ٣٧٥.

ومن ثم فإن ابن تيمية يتناقض مع نفسه عندما يرفض موازين الغزالي الخمسة، كما يناقض نفسه أيضاً عندما يؤكد استحالة أن يكون الميزان العقلي الذي أنزله الله هو منطق اليونان وهو الذي يقول في موضع آخر "إن اختلاف صيغ الدليل (أى سواء كانت يونانية منطقية أو إسلامية) مع اتحاد معناه لا يغير حقيقته والكلام إنما هو فى المعانى العقلية لا فى الألفاظ"^(١). وهذا يناقض ما يذكره ابن تيمية فى الفقرة السابقة. ويقول ابن تيمية أيضاً: بل كل دليل يستدل به فإنه ملزوم لمدلوله وقد دخل فى هذا كل ما ذكره (يقصد المناطق ومنه الغزالي) وما لم يذكره^(٢). ويقول أيضاً: "وبأى صورة ذهنية أو لفظية صور الدليل فحقيقته واحده وأن ما يعتبر فى كونه دليلاً هو كونه مستلزماً للحكم لازم للمحكوم عليه، فهذا هو جهة دلالاته سواء صور قياس شمول وتمثيل أولم يصور كذلك"^(٣).

٢. طرق الاستدلال عند ابن تيمية:

بين ابن تيمية - كما سبق أن ذكرت - أن حصر المناطق للأدلة أو طرق الاستدلال فى ثلاثة طرق فقط (القياس والاستقراء والتمثيل) حصراً باطلاً لا دليل عليه. هذا بينما يرى ابن تيمية "أن من أنواع الاستدلال ما يستدل فيه بمعنيين على معين - وبالمساوى على المساوى - سواء كان معينا أو كلياً فليس من ضرورة الدليل أن يكون أعم أو أخص، بل لا بد فى الدليل من أن يكون ملزوماً للحكم، والملزوم قد يكون أخص من اللازم وقد يكون مساوياً له، ولا يجوز أن يكون أعم منه لكن قد يكون أعم من المحكوم عليه الموصوف الذى هو موضوع النتيجة المخبر عنه"^(٤).

ويرى ابن تيمية أن عبارات الدليل وتراكيبه تتنوع لتشتمل العديد من طرق الاستدلال لا طرق الاستدلال الأرسطية المحدودة وحدها. لكن المهم فى الدليل أن

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٣٠٨.

(٢) نفس المرجع ص ٣١٧.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٤٦، أنظر بالتفصيل ص من هذا البحث

(٤) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمبائى ص ٣٤٨، وأنظر أيضاً بالتفصيل ص من = هذا البحث.

يكون مستلزما للمدلول. فالدليل عند ابن تيمية يمكن أن "يركب على وجه الشمول المقسم إلى قياس تداخل وقياس تلازم وقياس تعاند الذى يسمى بالحملى والشرطى المتصل والمنفصل. وتارة يركب على وجه قياس التمثيل المفيد لليقين (ان يجعل المشترك بين الأصل والفرع الذى يسمى فى قياس التمثيل المناط قياس التمثيل المناط والوصف والعلة والمشارك والجامع ونحو ذلك من العبارات، هو الحد الأوسط فى قياس الشمول^(١) .

ويذكر ابن تيمية مثالا لتوضيح ذلك فيقول فيه: "أنه إذا قال ناظم القياس الأول - أى التمثلى - نبيذ الحبوب المسكر حرام قياسا على خمر العنب لأنه خمر فكان حراما قياسا عليه فهذا كما يقال فى نظم قياس الشمول هذا النبيذ حرام وكل خمر حرام أو فيه الشدة المطربة وما فيه الشدة المطربة فهو حرام. وما يثبت به هذه المقدمة الكبرى يثبت به كون المشترك علة الحكم. وبهذا يتضح أن قياس التمثيل قد يكون أتم فى البيان من قياس الشمول. أما ما يقوله بعض النظار من أن قياس الشمول هو الذى يفيد اليقين دون التمثيل فهذا لا يصح. فى رأى ابن تيمية - إلا بحسب المواد بأن يوجد ذلك فى مادة يقينية وهذا فى مادة ظنية ويرى ابن تيمية أن سبب خطأ هؤلاء النظار هو "أنهم تعودوا كثيرا استعمال التمثيل فى الظنيات واستعمال الشمول فى اليقينية، فظنوا هذا من صورة القياس وليس الأمر كذلك بل هو من المادة^(٢) .

ويستمر ابن تيمية فى توضيح أوجه الأدلة فيقول: "ثم القياس تارة يعتبر فيه القدر المشترك من غير اعتبار الأولوية وتارة يعتبر فيه الأولوية فيؤلف على وجه قياس الأولى وهو وإن كان قد يجعل نوعا من قياس الشمول والتمثيل فله خاصة يمتاز بها عن سائر الأنواع وهو أن يكون الحكم المطلوب أولى بالثبوت من الصورة المذكورة، فى الدليل الدال عليه^(٣) .

(١) ابن تيمية: "شرح العقيدة الأصفهانية" ص ٤٣.

(٢) ابن تيمية: "شرح العقيدة الأصفهانية" ص ٤٣.

(٣) نفس الموضع ص ٤٣.

ويقرر ابن تيمية أن هذه الطرق كلها مستمدة من القرآن وهي طرق صالحة للاستدلال في العلوم الدينية والدنيوية على حد سواء. فهو يسوى - كما سبق أن ذكرت - بين قياس الشمول والتمثيل ويقول أن: "كثيرا من الفقهاء يستعملون في الفقه القياس الشمولى كما يستعمل في العقلية القياس التمثيلى وحقيقة أحدهما هي حقيقة الآخر^(١). ويقول أيضا: "وحيث لا يستدل بالقياس التمثيلى لا يستدل بالقياس الشمولى^(٢). كذلك يقول: "فهذا هو هذا في الحقيقة وإنما يختلفان في تصوير الدليل ونظمه وإلا فالحقيقة التى صار بها دليلا - وهو أنه مستلزم للمدلول - حقيقة واحدة^(٣)."

كذلك يرفض ابن تيمية قول من يدعى أن العقلية ليس فيها قياس تمثيل، وإنما التمثيل في الشرعيات فقط. ويؤكد أن قولهم مخالف لقول جمهور نظار المسلمين، بل وسائر العقلاء ويقول: "أن قياس التمثيل يستدل به في العقلية كما يستدل به في الشرعيات. فإنه إذا ثبت أن الوصف المشترك مستلزم للحكم كان هذا دليلا في جميع العلوم وكذلك إذا ثبت أنه ليس بين الفرع والأصل فرق مؤثرا كان هذا دليلا في جميع العلوم ... وجمهور النظار يقيسون الغائب على الشاهد إذا كان المشترك مستلزما للحكم كما يمثلون به من الجمع بالحد والعلة والشرط والدليل^(٤)."

لكن إذا كان ابن تيمية يقرر أن هذه الطرق كلها مستمدة من القرآن صالحة للاستدلال في العلوم الدينية والدنيوية إلا أنه يؤكد على أننا لا نستطيع أن نستدل على وجود الله إلا عن طريق الآيات وقياس الأولى ولا يصلح في ذلك قياس الشمول ولا التمثيل. ولما كنت قد تحدثت - بالتفصيل من قبل - عن رأى ابن تيمية في قياس الشمول والتمثيل لذلك سوف أقصر الحديث هنا على الآيات وقياس الأولى.

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٤٠.

(٢) نفس المرجع ص ٢٤١.

(٣) نفس المرجع ص ٢٤٧.

(٤) نفس المرجع ص ٢٤١، ٢٤٢.

الاستدلال بالآيات وقياس الأولى.

يقول ابن تيمية أن طريقة الأنبياء - عليهم السلام - في الاستدلال على الله كانت بذكر آياته - وإذا استخدموا في ذلك القياس استخدموا قياس الأولى "لم يستعملوا قياس شمول يستوى أفراده ولا قياس تمثيل محض، فإن الرب تعالى لا مثل له ولا يجتمع وغيره تحت كلى يستوى أفراده، بل ما يثبت لغيره من كمال لا نقص فيه، فنبوته له بطريق الأولى^(١) .

ولهذا كانت الأقيسة العقلية البرهانية المذكورة في القرآن من هذا النوع. وقد ذكرها الله تعالى في دلائل ربوبيته والهيته ووحدانيته وعلمه وقدرته وامكان المعاد وغير ذلك من المطالب العالية. والمعالم الإلهية التي هي من أشرف العلوم وأعظم ما تكمل به النفوس من المعارف وان كان كمالها لا بد فيه من كمال علمها وقصدها جميعا. فلا بد من عبادة الله وحده المتضمنة لمعرفته ومحبته والذل له^(٢) ..

أولا: الاستدلال بالآيات:

يرى ابن تيمية أن طريق الاستدلال بالآيات طريق قرآنى يستمد صورته ومادته من القرآن الكريم ويفرق بينه وبين القياس. "بأن الآية هي العلامة وهي الدليل الذى يستلزم عين المدلول. لا يكون مدلوله أمرا كليا مشتركا بين المطلوب وغيره، بل نفس العلم به يوجب العلم بعين المدلول^(٣) . فهو العلم باستدلال جزئى على جزئى آخر ملازم له بحيث يلزم من وجود أحدهما وجود الآخر. ومن عدمه، عدمه فكما أن الشمس آية النهار. قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مَبْصُورَةً﴾^(٤) . فتفس العلم بطلوع الشمس يوجب العلم بوجود النهار، وكذلك آيات نبوة محمد (ﷺ)، فتفس العلم بها يوجب العلم بنبوته

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٨٥.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ص ٢٦٨.

(٣) نفس المرجع ص ٢٨٦.

(٤) سورة الإسراء: ١٧/ ١٢.

بعينه، ولا يوجب أمراً كلياً مشتركاً بينه وبين غيره. وكذلك آيات الله سبحانه وتعالى فتفس العلم بها يوجب العلم بذاته. وهذا العلم لا يوجب علماً كلياً مشتركاً بين الله وغيره. ويرى ابن تيمية أن الله العلم بكون هذا مستلزماً لهذا هو جهة الدليل فكل دليل في الوجود لا بد أن يكون مستلزماً للمدلول^(١).

معنى هذا أن مدار الاستدلال عند ابن تيمية مبنياً على التلازم. والآية وهي العلم باستلزام المعين للمعين المطلوب - أقرب إلى الفطرة من القياس المنطقي الذي ينقل فيه العقل من الأحكام الكلية إلى الأحكام الجزئية.

ويؤكد ابن تيمية على أن القضايا الكلية إذا لم تعلم معيناتها بالتمثيل فإنها لا تعلم بأي طريق آخر فالكليات لا تؤدي إلى علم بدون المعينات التي هي جزئيات دائماً ولا بد للفكر أن يستخدم لتحقيق حجة القضية الكلية تحقيق أفرادها المعينة أي الجزئية. وأيضاً "لا بد من معرفة لزوم المدلول للدليل الذي هو الحد الأوسط. فإذا كان كلياً فلا بد أن - يعرف أن كل فرد من أفراد الحكم الكلي المطلوب يلزم كل فرد من أفراد الدليل^(٢)."

كما إذا قيل :	كل	أ	هي	ب
وكل	ب	هي	ج	

النتيجة كل ج هي أ

فلا بد أن يعرف كل فرد من أفراد (الجيم) يلزم كل فرد من أفراد (الباء) وكل فرد من أفراد (الباء) يلزم كل فرد من أفراد (الألف) وهذا هو الطريق الذي يسلكه المناطق في أقيستهم البرهانية لتحقيق صحة القياس ، هذا بينما يرى ابن تيمية أن العلم بلزوم (الجيم) المعين (للباء) المعين و(الباء) المعين (للالف) المعين اقرب إلى الفطرة من القياس المنطقي. لله فهو طريق معقد بعيد عن الفطرة، لذلك يمكننا

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٨٦، ٢٨٧.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص ٢٨٧.

الاستغناء عنه لأن في "استعماله تطويلا، وتكثيرا للفكر والنظر والكلام بلا فائدة"^(١).

أما عن القضايا الكلية التي يستخدمها المناطق في أقيستهم البرهانية مثل قولهم: "الكل أعظم من الجزء" و"الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية" و"الضدان لا يجتمعان" و"النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان" وغيرها من القضايا الكلية فمن المعلوم - كما يقول ابن تيمية: "أن الإنسان إذا تصور ما يتصوره من معين وجزئه كان تصوره لكون هذا الكل المعين أعظم من جزئه أسبق إلى عقله من أن يتخيل أن كل كلى أعظم من جزئه"^(٢). فالإنسان يتصور أن بدنه أعظم من يده ورجله، وأن السماء أعظم من كواكبها، وأن الجبل أعظم من بعضه ... وغير ذلك قبل أن يتصور القضية الكلية الشاملة لجميع هذه الأفراد ولذلك فإذا تصور الإنسان شيئا معينا فإنه يعلم أن هذا الشيء "لا يكون موجودا معدوما في حال واحد قبل أن يتصور أن كل نقيضين لا يجتمعان" وكذلك إذا تصور الإنسان سوادا معينا فإنه يعلم أن اللون الواحد لا يكون سوادا وبياضا - قبل أن يعلم أن - "كل ضدين لا يجتمعان" وأمثال ذلك كثيرة. وإذا قال المناطق أن تلك القضايا الكلية تحصل في الذهن بالضرورة أو بالبديهة من واهب العقل فإن ابن تيمية يقول: "أن حصول تلك القضايا المعينة في الذهن من واهب العقل أقرب"^(٣).

وعلى ذلك فقد يستدل بالمعین على المعین المساوی له فی العموم والخصوص^(٤) فقد نستدل بأحد الكواكب على الملازم كما يستدل بالجدي على بنات نعس، وبنات نعس على الجدي، ويستدل بالجدي على جهة الشمال، وبجهة الشمال على الجدي ... الخ. ومن هذا ما ذكر من أخيار النبي (ﷺ) في كتب الأنبياء قبله، فإنها صفات مطابقة له ليست أعم منه ولا أخص. وكذلك سائر الأمور المتلازمة، فإننا نستدل بأحد المتلازمين على ثبوت الآخر، وبانتقائه على انتقائه "فإذا كان

(١) نفس المرجع: ص ٢٤٣.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٨٨.

(٣) نفس المرجع: ص ٢٨٨.

(٤) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" طبعة بمبای ص ٣٥٠.

المدلول معينا كانت الآية معينة^(١). لكن لله فـد تكون الآية تستلزم وجود المدلول من غير عكس، كآيات الخالق سبحانه وتعالى فإنه يلزم من وجودها وجوده، ولا يلزم من وجوده وجودها. وهى كلها آيات دالة على نفسه المقدسة، لا على أمر كلى لا يمنع تصوره من وقوع الاشتراك فيه بينه وبين غيره بل ذلك مدلول القياس^(٢).
فإثبات وجود الله - فى رأى ابن تيمية - يكون بالآيات، وليس بالقياس البرهانى، وكل ما سوى الله من الممكنات فهو مستلزم فى وجوده لذات الله ويمتنع وجود هذه الممكنات بدون وجود الله. لكن الممكن أو المعين مستلزما أيضا لأمر كلىه مشتركة بينه وبين غيره من الممكنات أو المعينات لأنه يلزم من وجوده وجود لوازمه. وتلك الكليات المشتركة من لوازم المعين أعنى يلزمه ما يخصه من ذلك الكلى العام والكلى المشترك لكن يلزمه بشرط وجوده (أى المعين) ووجود العالم الذى يتصور القدر المشترك^(٣).

ويرى ابن تيمية أن الله يعلم الأمور على ما هى عليه فيعلم نفسه المقدسه بما يخصها ويعلم الكليات أنها كليات، فيلزم من وجود الخاص وجود العام المطلق أى حصة المعين من ذلك العام كما يلزم من وجود "هذا الإنسان" وجود "الإنسان" ومن وجود "هذا الإنسان" وجود "الإنسانية" و"الحيوانية". القائمة به وبهذا يكون العام المطلق تابع فى وجوده لوجود "الخاص" وبين هذين الوجودين تقوم علاقه لزوميه. ووجود الله المعين يلزم عنه الوجود المطلق المطابق للمعين "فإذا تحقق الوجود الواجب تحقق الوجود المطابق للمعين" وإذا تحقق الفاعل لكل شئ (وهو الله) تحقق الفاعل المطلق المطابق، وإذا تحقق القديم الأزلى (الله) تحقق القديم المطلق المطابق، وإذا تحقق الفنى عن كل شئ (وهو الله) تحقق الفنى المطابق وإذا تحقق رب كل شئ تحقق الرب المطابق كما أنه إذا تحقق "هذا الإنسان" و"هذا

(١) نفس المرجع ص ٣٥٠.

(٢) نفس المرجع ص ٣٥٠.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٦٨.

الحيوان“ تحقق “الإنسان المطلق المطابق“ والحيوان “المطلق المطابق“^(١).

لكن المطلق - فى رأى ابن تيمية - لا يكون فى الأعيان بل فى الأذهان “والله تعالى هو الخالق للأمور الموجوده فى الأعيان والمعلم للصور الذهنية المطابقة لما فى الأعيان“^(٢). ولهذا كان أول ما أنزل الله على رسوله: ﴿إقرأ باسم ربك الذى خلق ، خلق الإنسان من علق، اقرأ وربك الأكرم، الذى علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم﴾^(٣). فبين الله فى أول ما أنزل أنه هو الذى خلق الأعيان عموما وخصوصا. فكما أنه خالق الموجودات العينية - فهو المعلم للماهيات الذهنية. وكل الموجودات الخارجية أو العينية آيات يستدل بها على وجود الله لأنها مستلزمة لوجود عينه. ولذا تصورت الأذهان هذه الموجودات الخارجيه سواء كانت معينة أو مطلقة فالله هو المعلم لهذا المتصور. فالصور الذهنية من آياته المستلزمة لوجود عينه، لكنها مع هذا تدل على هدايته وتعليمه كما قال تعالى: ﴿سبح اسم ربك الأعلى الذى خلق فسوى ، والذى قدر فهدى﴾^(٤).

وبهذا يكون ابن تيمية قد أقام علاقة بين الكلى المطلق والموجود فى الأذهان وبين وجود الله المعين الموجود فى الأعيان واستدل على وجود المطلق من وجود الله. أى أنه استدل على الكليات بالمعينات أو على المطلق بمعين وفى نفس الوقت رفض أن يكون المطلق طريقا لمعرفة الله تعالى ولا حتى بمعرفة الموجودات العينية. فإن هذا الصدد يقول ابن تيمية: “فكل ماسوى الرب مستلزم لنفسه المقدسة، فإن الوجود المطلق الكلى لا تحقق له فى الأعيان، فضلا عن أن يكون خالقا لها مبدعا (أى خالقا للأعيان)^(٥). ويقول أيضا: “إذا علم إنسان وجود “إنسان مطلق“ و”حيوان مطلق“ لم يكن عالما بنفس المعين. كذلك من علم “واجبا مطلقا“ و”فاعلا

(١) ابن تيمية: “الرد على المنطقيين“ ج١ ص ٢٨٩، ٢٩٠.

(٢) نفس المرجع ص ٢٩٠.

(٣) سورة العلق: ٩٦ / ٥.

(٤) سورة الأعلى: ٨٧ / ١ - ٣.

(٥) ابن تيمية: “الرد على المنطقيين“ ج١ ص ٢٨٦.

مطلقاً" و"غنياً مطلقاً" لم يكن عالماً بنفس رب العالمين وما يختص به عن غيره^(١).

فنحن لا نستطيع معرفة وجود الله عن طريق الوجود المطلق بل العكس. أما الله تعالى فتعرفه من آياته "فآياته تستلزم عينه التي يمنع تصورهما من وقوع الشراكة فيها وكل ما سواه دليل على عينه وآية له فإنه ملزوم لعينه وكل ملزوم فإنه دليل على لازمه^(٢)".

- ويرى ابن تيمية أنه لا يمكن تحقق شيء من الممكنات إلا مع تحقق وجود الله، فكل ملزوم لنفس الله دليل عليه، آية له. ومن ثم فالبراهين المنطقية لا تقودنا إلى معرفة الله فعندما يستدل المناطقة بالممكنات على الأمر "المطلق الكلى" الذى لا يتحقق إلا فى الذهن فإنهم لا يعلموا - كما يقول ابن تيمية - ببرهانهم ما يختص بالله تعالى "ولهذا ما يثبتونه من واجب الوجود عند التحقيق إنما هو أمر كلى لا يختص بالرب تعالى حتى قد يجعلونه مجرد الوجود^(٣)".

إن الاستدلال بالآيات يكون - كما سبق أن ذكرت - بجزئى على جزئى ملازم بحيث يلزم من وجوده وجوده ومن عدمه عدمه. كذلك يكون الكلى على الكلى الملازم له والمطابق له فى العموم والخصوص. فإذا كان الاستدلال بطلوع الشمس على النهار وبالنهار على طلوع الشمس هو استدلال بطلوع معين على نهار معين أى استدلالاً بجزئى على جزئى فإن الاستدلال بجنس النهار على جنس الطلوع استدلالاً بكلى على كلى والاستدلال بالكواكب على جهة الكعبة استدلالاً بجزئى على جزئى وكذلك الاستدلال بظهور كوكب على ظهور نظيره فى العرض والاستدلال بطلوعه على غروب آخر وتوسط آخر ونحو ذلك من الأدلة التى اتفق عليها الناس قال تعالى: ﴿وبالنجم هم يهتدون﴾^(٤). فإذا استدلل بظهور الثريا على

(١) نفس المرجع: ص ٢٩١.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٦١.

(٣) نفس المرجع ص ٢٦١.

(٤) سورة النحل: ١٦ / ١٦.

•.....•

ظهور ما قرب منها مشرقا ومغربا ويمينا أو شمالا من الكواكب كان استدلالا بجزئى على جزئى لتلازمهما. وليس ذلك قياس التمثيل وان قضى به قضاء كليا كان استدلالا بكلى على كلى وليس استدلالا بكلى على جزئى بل بأحد الكليين المتلازمين على الآخر^(١). فمن عرف مقدار أبعاد الكواكب عن بعضها البعض ثم علم ما يقارن منها طلوع الفجر فإنه يستدل بما رآه منها على ما مضى من الليل وما بقى منه وهو استدلالا بأحد المتلازمين على الآخر واللزوم إذا كان لا يعرف له بداية بل هو منذ خلق الله الأرض كوجود الجبال والأنهار العظيمة النيل والفرات... الخ كان الاستدلال مطردا. وإذا كان اللزوم أقل من ذلك مدة مثل الكعبة استدلل بها بحسب ذلك فيستدل بها وعليها فإن أركان الكعبة مقابلة لجهات الأرض الأربعة فيستدل بها على الجهات، ويستدل بالجهات عليها. أما ما كان مدته أقصر من مدة الكعبة كالأبنية التى فى الأمصار والأشجار كان الاستدلال بها بحسب ذلك فيقال: علامة الدار الفلانية أن على بابها شجرة من صفاتها كذا وكذا وهما متلازمان مدة من الزمان فهذا وأمثاله استدلال بأحد المتلازمين على الآخر وكلاهما معين جزئى وليس هو من قياس التمثيل^(٢).

هكذا يستدل ابن تيمية على ثبوت الشيء بثبوت لازمه وعلى بطلانه ببطلان لازمه فإذا كان اللازم باطلا فالملزوم مثله باطل. وقد يكون اللازم خفيا ولا يكون الملزوم خفيا وإذا كان الملزوم خفيا كان اللازم خفيا وقد يكون الملزوم باطلا ولا يكون اللازم باطلا، ولهذا قيل أن ملزوم الباطل باطلا فإن ملزوم الباطل هو ما استلزم الباطل. فالباطل هو اللازم، وإذا كان اللازم باطلا كان الملزوم باطلا لأنه يلزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم، ولم يقل أن الباطل لازمه باطل وهذا كالمخلوقات فإنها مستلزمة لثبوت الخالق ولا يلزم من عدمها عدم الخالق. وذلك لأن الدليل أبدا يستلزم المدلول عليه يجب طرده ولا يجب عكسه وذلك بخلاف

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٣٠٤، ٣٠٥.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٣٠٥، ٣٠٦.

الحد فإنه يجب طرده وعكسه^(١).

وبهذا يتضح لنا أن الآية تختلف إختلافا كبيرا عن القياس الأرسطى كما تختلف عن التمثيل الأرسطى يقول ابن تيمية: "الإستدلال بالكلى على الكلى الملازم له وهو المطابق له فى العموم والخصوص وكذلك الاستدلال بالجزئى على الجزئى الملازم له، بحيث يلزم من وجود أحدهما وجود الآخر ومن عدمه عدمه. فإن هذا ليس مما سميتموه قياسا ولا استقراء ولا تمثيلا وهذه هى الآيات"^(٢). ولا يعلل ابن تيمية الخلاف بين الآية والتمثيل الأرسطى بأكثر من ذلك، لكن يمكننا أن نقول أن دليل الآية يشبه مسلك الدوران فى مباحث العله الأصولية أى دور المقدم او العلة مع التالى أو المعلول وجودا وعدما وهو ما يسميه المحدثون قانون "التلازم فى الوقوع وفى التخلف".

وهذا ما يوضح لنا الاختلاف الشديد بين طريقى الآية والتمثيل الأرسطى.

ثانيا الاستدلال بقياس الأولى:-

يعرف ابن تيمية قياس الأولى بأنه ما "يكون الحكم المطلوب فيه أولى بالثبوت من الصورة المذكورة فى الدليل الدال عليه"^(٣).

ويذكر ابن تيمية أن قياس الأولى هو النمط الوحيد من أنماط القياس العقلى الذى كان الإمام أحمد وغيره من السلف يستخدمونه فى أمر الربوبية وهو الذى جاء به القرآن وذلك لأن الله تعالى لا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قياس الشمول الذى تستوى أفرادهم، ولا تحت قياس التمثيل الذى يستوى فيه حكم الأصل والفرع فإن الله تعالى ليس كمثله شئ لا فى نفسه المذكوره بأسمائه ولا فى صفاته ولا فى أفعاله ولكن يسلك فى شأنه قياس الأولى كما قال: ﴿ولله المثل الأعلى﴾ فإنه من المعلوم أن كل كمال ممدوح لنفسه لا نقص فيه يكون لبعض المخلوقات المحدثه فالله الواجب الوجود بنفسه أولى به. وكل نقص وعيب يجب أن ينزه عنه بعض المخلوقات المحدثه

(١) ابن تيمية: "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول" ج١ ص٢٢.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج١ ص٣٠٣.

(٣) ابن تيمية: "شرح العقيدة الأصفهانية" ص٤٢.

فألله الواجب وجوده بنفسه أولى به وكل نقص وعيب يجب أن ينزه عنه بعض المخلوقات المحدثه فألله الواجب وجوبه بنفسه أولى بأن ينزه عنه^(١).

ويذكر ابن تيمية أن الفلاسفة والمتكلمين من المعتزلة وغيرهم يسلكون مسلك المشبهين لله بخلقه الذين يجعلون له ندا فيسوون بين الله وبين غيره فى الأمور وذلك القول باطل فى رأى ابن تيمية ، من وجوه منها:

أولاً:- أن تلك القضية الكلية التى تعم الله وغيره قد لا يستطيع الفلاسفة والمتكلمين إثباتها عامة إلا بمجرد قياس التمثيل، وقياس التمثيل إن أفاد اليقين فى غير هذا الموضوع ففى هذا الموضوع قد لا يفيد إلا الظن للعلم بانتفاء الفارق.

ثانياً:- أنهم إذا حكموا على القدر المشترك الذى هو الحد الأوسط بحكم يتناولوه والمخلوقات كانوا بين أمرين، إما أن يجعلوه كالمخلوقات أو يجعلوا المخلوقات مثله فينقضى عليهم طرد الدليل فيبطل. مثال ذلك إذا قال الفيلسوف أن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد. وهو واحد فلا يصدر عنه إلا واحد. فإنه يحتاج أن يعلم أولاً قوله الواحد لا يصدر عنه إلا واحد، فإن هذه القضية كليه، وكل قياس شمولى ولا بد فيه من قضية كلية. ويقول ابن تيمية أن إثبات الفيلسوف أن كل واحد لا يصدر عنه إلا واحد إما أن يكون باستقراء الآحاد وهذا استقراء ناقص، وأما بقياس بعضها إلى بعض وهذا تمثيل. وهما عند الفيلسوف لا يفيدان اليقين. فإذا قال أنه يعلم بالبدئية أن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد كان هذا مكابرة لعقله، فإن العلوم الكلية المطابقة للأمور الخارجية ليست مفروزة بالفطرة ابتداء بدون العلم بأمور معينة منها. لكن لكثرة العلم بالأمور المعينة الجزئية يجرى العقل الكليات فتبقى القضية العامة ثابتة فى العقل لا تحتاج إلى شواهد وأمثلة جزئية إلا أن يكون علم تلك القضية من تركيب قضايا أخر. وقول الفيلسوف "الواحد لا يصدر منه إلا واحد" ليس من هذا ولا من هذا ثم إذا تصور مفردات هذه القضية علم يقنيا أنه ليس عنده منها علم بل علم أن الواقع خلافها فإن قوله "الواحد" إن عنى به الواحد

(١) ابن تيمية: "شرح العقيدة الأصفهانية" ص٤٣، "القياس الأرسطى" ٤٤.

الذى لا يعلم عنه أمران ليس أحدهما الآخر فليس فى الوجود واحد بهذا الاعتبار، فإنه يعلم أن واجب الوجود موجود وأنه واجب الوجود وأنه عاقل ومعقول الخ، وأمثال هذه المعانى التى ليس أحدهما هو الآخر فإن الوجوب ليس هو الوجود ولا الوجوب والوجود هو العاقل ولا العاقل هو المعقول. ❖❖

فإذا قال الفيلسوف أن هذه كلها سلوب وإضافات محضه كان مكابرا لعقله فى رأى ابن تيمية، فإن كون الشيء يعقل ليس هو كونه لا يعقل ولا كونه عالما مجرد نسبة محضة إلى المعلوم كالأمر الإضافية التى لا يتغير بها حال المضاف كالتيامن والقياس فإنه من المعلوم أن كون الشيء متيامنا أو متياسرا عنا لا يختلف به حالنا فى الموضوعين، أما كونه عالما فيخالف كونه غير عالم. ومن جعل الشيء حال كونه عالما وحال كونه غير عالم سواء فإن هذا من أعظم السفسطه والعقل الصريح يثبت فساد هذا الزعم^(١).

ولهذا ينتهى الأمر بالفلاسفة إلى أن يجعلوا الله وجودا مطلقا بشرط الإطلاق، كما يجعله المعتزله ذاتا مجردة من الصفات وكلاهما ما يعلم بصريح العقل إنتفاء ثبوته فى الخارج بل المطلق لا بشرط يمتنع ثبوته فى الخارج^(٢).

ولهذا يؤكد ابن تيمية على أنه لا يجوز فى العلم الألهى الإستدلال بقياس تمثيل يستوى فيه الأصل والفرع ولا بقياس شمول تستوى فيه أفراد فإن الله تعالى ليس كمثله شئ فلا يجوز أن يمثل لغيره ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضيه كلية تستوى أفرادها ولهذا فإن إستعمال الفلاسفة والمتكلمين لمثل هذه الأقيسة المنطقية فى المطالب الإلهيه ولم يؤدى بهم إلى اليقين بل تناقض أدلتهم وفى هذا الصدد يقول ابن تيمية: "ولهذا لما سلك طوائف من المتفلسفة والمتكلمين مثل هذه الأقيسة فى المطالب الإلهيه فلم يصلوا بها إلى اليقين بل تناقضت أدلتهم وغلب

(١) ابن تيمية : "شرح العقيدة الأصفهانيه" ص ٤٤، ٤٥.

(٢) نفس المرجع ص ٤٥.

عليهم بعد التناهي الحيرة والإضطراب لما يرونه من فساد أدلتهم أو تكافؤهما^(١).

لذلك يجب أن "يستعمل في ذلك قياس الأولى سواء كان تمثيلاً أو شمولاً"^(٢). وذلك لأن القياس في رأى ابن تيمية "تارة يعتبر فيه القدر المشترك من غير إعتبار الأولوية وتارة يعتبر فيه الأولوية فيؤلف على وجه قياس الأولى وهو أن كان قد يجعل نوعاً من قياس الشمول والتمثيل فله خاصه يمتاز بها عن سائر الأنواع. وهو أن يكون الحكم المطلوب فيه أولى بثبوت من الصورة المذكورة في الدليل الدال عليه"^(٣).

ويقول ابن تيمية أن قياس الأولى استعمله الإمام أحمد ومن كان قبله وبعده من أئمة الإسلام. ومثل ذلك القياس جاء القرآن في تقرير أصول الدين في مسائل التوحيد والصفات والمعاد ... وغير ذلك مثال ذلك أن الله سبحانه وتعالى لما أخبر بإمكان المعاد لم يسلك في ذلك ما يسلكه بعض المتكلمين حيث يثبتون الإمكان الخارجى بمجرد الإمكان الذهنى فيقولون هذا ممكن لأنه لو قدر وجود لم يلزم من تقدير وجوده محال. وهذا القول خطأ لأن الإمكان الذهنى يعنى عدم العلم بالإمتناع وعدم العلم بالإمتناع لا يستلزم العلم بالإمكان الخارجى والله تعالى لم يكتف في بيان إمكان المعاد بالإمكان الذهنى بل بالإمكان الخارجى لأن العلم بإمكان المعاد تابع للعلم بإمكانه الخارجى، فإنه إذا علم بطل أن يكون إمكان المعاد ممتنعاً والإنسان يعلم الإمكان الخارجى".

١. تارة بعلمه بوجود الشيء ٢. وتارة بوجود نظيره

٣. وتارة بعلمه بوجود ما الشيء أولاً بالوجود منه، فإن وجود الشيء دليل على أن ما هو دونه أولاً بالإمكان منه. ثم أنه إذا بينا كون الشيء ممكناً فلا بد من بيان قدرة الله عليه وإلا فمجرد العلم بإمكانه لا يكفى في إمكان وقوعه؛ لم تعلم

(١) ابن تيمية: "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول" ج ١ ص ١٤، ١٥.

(٢) ابن تيمية: "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول" ج ١ ص ١٥.

(٣) ابن تيمية: "شرح العقيدة الأصفهانية" ص ٤٢.

قدرة الله على ذلك^(١). فبين الله هذا كله بمثل قوله تعالى: ﴿أَو لَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ وَجَعَلَ لَهُمْ أَجْلاً لَا رَيْبَ فِيهِ﴾^(٢). وكما في قوله تعالى: ﴿أَو لَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزُقْهُمْ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى بَلَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٣). فإنه من المعلوم ببدهة العقول أن خلق السموات والأرض أعظم من خلق البشر والقدرة على خلق السموات والأرض أبلغ فيكون هذا الأيسر - أى خلق البشر - أولى بالإمكان والقدرة من خلق ما هو أعظم وأكثر كخلق السموات والأرض وكذلك على ذلك بالإنشاء الأولى وأن الإعادة أهون من الإبتداء كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نَظْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لَنَبِّينَ لَكُمْ﴾^(٤).

وكذلك في التوحيد يبين الله سبحانه بواسطة هذا القياس أن المخلوق لا يكون مملوكه شريكه في ماله والله لا يرضى أن يكون المخلوق شريكاً له يدعى ويعبد كما يدعى الله ويعبد كما يبين الله أنه أولى بأن تنزهه عن الأمور الناقصة من البشر فكيف يجعلون لله ما يكرهون أن يكون لهم ويستحيون من إضافته إليهم ولا ينزهون الله عن ذلك ولا ينفونه عنه وهو أحق بنفى المكروهات المنقصات منهم^(٥).

ويقول ابن تيمية أن قياس الأولى كان يسلكه السلف إتباعاً للقرآن وبه كانوا يستدلون على أن "ما يثبت لله من صفات الكمال التي لا نقص فيها أكمل مما علموه ثابتاً لغيره من التفاوت الذي لا يضبطه العقل كما لا يضبط التفاوت بين الخالق والمخلوق"^(٦). فإذا كان العقل البشري يدرك من التفاصيل التي بين مخلوق

(١) ابن تيمية: "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول" ج ١ ص ١٥، ١٦.

(٢) سورة الإسراء: ١٧/ ١٨: ٩٦.

(٣) سورة الأحقاف: ٤٦/ ٢٣.

(٤) سورة الحج ٢٢/ ٥.

(٥) ابن تيمية: "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول" ج ١ ص ١٩.

(٦) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٩١.

وآخر ما لا يحصر قدره وهو يعلم أن فضل الله على كل مخلوق أعظم من فضل مخلوق على آخر فإن هذا يدل على أن الله ما يثبت لله اعظم مما يثبت لكل ما اسواه بما لا يدرك قدره فكان قياس الأولى يقيد (اي يفيد العقل البشرى) أمراً يختص به الرب مع علمه جنس ذلك الأمر^(١). لهذا كان لا يدعى هذا الصدد من اختيار الأسماء التى تطلق على الله وعلى غيره بطريق التشكيك.

لا بد فى الأسماء المشككة من معنى كلئى مشترك يرى ابن تيمية أن الأسماء والصفات التى تطلق على الله وعلى غيره هى أسماء مقوله بطريق التشكيك الذى هو نوع من التواطؤ العام، وليست بطريق الإشتراك اللفظى ولا بطريق الاشتراك المعنوى الذى تتماثل أفراد بل بطريق الاشتراك تتفاضل افراد. كما يطلق لفظ البياض والسواد على الشديدي كبياض الثلج وعلماء دونه كبياض العاج. فكذلك لفظ الوجود يطلق على الواجب والممكن وهو فى الواجب أكمل وأفضل من فضل هذا البياض على هذا البياض.

لكن هذا التفاضل فى الأسماء المشككة لا يمنع أن يكون أصل المعنى مشتركاً كلياً بينهما فلا بد فى الأسماء المشككة من معنى كلئى ومشارك وإن كان ذلك لا يكون إلا فى الذهن^(٢).

ويقرر ابن تيمية أن هذا يحدث فى جميع الأسماء والصفات التى تطلق على الخالق والمخلوق كاسم الحى والعليم والقدير ... الخ وكذلك فى صفاته وقدرته ورحمته وسائر ما نطقت به الرسل من أسمائه وصفاته^(٣).

وقد أدى هذا إلى خلاف شديد بين فرق الإسلام: هل صفات الله وأسماءه حقيقية فى الخالق مجاز فى المخلوق ام المسألة بالعكس؟ أم أنها حقيقية فى الإثنين؟ فقالت طائفة من المعتزلة - الذين سبقوا أبو على الجبائى - كأبى العباس الناشئ

(١) نفس المرجع: ص ٢٩١، ٢٩٢.

(٢) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٩٢.

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٦٢.

•.....•
- العروف بابن شرشير أن هذه الصفات هي حقيقية في الخالق مجاز في المخلوق.
وقالت طائفة أخرى من الجهمية والباطنية والفلاسفة بالعكس هي مجاز في
الخالق حقيقة في المخلوق.

هذا بينما قالت أغلب طوائف المعتزلة والأشعرية والفقهاء وأهل الحديث
والمصوفية والفلاسفة أن هذه الصفات المشتركة هي حقيقية في الخالق والمخلوق.
ويذكر ابن تيمية أن أغلب المسلمين أخذوا بالرأى الأخير، وهو الرأى الصائب لأن
الأسماء المشككة هي متواطئة باعتبار القدر المشترك ولم يفردوا لها قسما خاصا^(١).

إن الأسماء المشككة قسم من "المتواطئة العامة" وقسيم "المتواطئة الخاصة"
وعلى ذلك لا بد في الأسماء المشككة من:

أولاً: إثبات قدر مشترك كلى وهو مسمى "المتواطئة العامة" وذلك لا يكون
مطلقا إلا في الذهن، وهذا هو مدلول القياس البرهاني عند المناطقة.

ثانياً: هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لا بد من ثبات التفاضل وهو مدلول
المشككة التي هي قسيم "المتواطئة الخاصة" وذلك هو مدلول الأقيسة البرهانية
القرآنية وهي قياس الأولى. ولا بد من إثبات خاصة الله التي بها يتميز عما سواه
وذلك مدلول آياته التي يستلزم ثبوتها ثبوت نفسه لا يدل على هذه قياس - لا
برهاني ولا غير برهاني - أي أن القياس البرهاني لا يحصل المطلوب الذي به تكمل
النقص في معرفة الموجودات ومعرفة خالقها^(٢).

وبهذا نكون قد إنتهينا من دراسة نقد ابن تيمية لمنطق أرسطو، ووضحنا من
خلالها معالم المنطق الإسلامي الذي وضعه ابن تيمية كبديل عن المنطق الأرسطي.
وننتقل بعدها لبيان أثر محاولة ابن تيمية النقدية في بعض مفكرى الإسلام.

(١) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٩٢، ٢٩٤.

(٢) نفس المرجع: ص ٢٩٤، أنظر بالتفصيل في الاسماء المشككة ابن تيمية: "شرح حديث النزول"
المكتب الإسلامي سنة ١٩٧٧م ص ٩ وما بعدها.

الفصل الخامس

أثر محاولة ابن تيمية النقدية

فى بعض مفكرى الإسلام

نقد ابن تيمية المنطق الأرسطى نقدا تفصيليا - كما هو واضح فى الفصول السابقة - فترك لنا بهذا النقد تراثا علميا ممتازا كان له أثره فى تفكير بعض مفكرى الإسلام الذين أتوا بعده سواء كانوا من مدرسته وعلى منهجه الفكرى، أو من مدارس فكرية مخالفة. ولعل أهم هؤلاء المتأثرين بنقده لمنطق أرسطو ابن قيم الجوزية (المتوفى سنة ٧٥١هـ) وهو من أشهر تلاميذ ابن تيمية، والمفكر الشيعى محمد بن ابراهيم الوزير الصنعانى (المتوفى سنة ٨٤٠هـ) والعالم الموسوعى جلال الدين السيوطى (المتوفى سنة ٩١١هـ) وسنتكلم عن مدى تأثير كل منهم بمحاولة ابن تيمية النقدية بإيجاز.

لم يؤلف ابن قيم الجوزية كتاباً خاصة فى نقد المنطق كما فعل أستاذه ابن تيمية، ولذلك لم ينقد المنطق فى أصوله التفصيلية كما فعل أستاذه، وأكتفى بذكر بعض الأسباب العامة التى ذكرها ابن تيمية والتى تثبت فساد المنطق الأرسطى، يقول ابن القيم: "أما المنطق فلو كان علما صحيحا، كان غايته أن يكون كالمساحة والهندسة ونحوها، فكيف وباطله أضعاف حقه، وفساده وتناقض أصوله واختلاف معانيه توجب مراعاتها للذهن أن يزيغ فى فكره"^(١).

ولعل ابن القيم ينتقد التعريف المشهور للمنطق "أنه قانون عاصم للذهن أن يزل فى التفكير" فىرى هو أنه إذا روعيت قوانين المنطق جعلت الذهن يزيغ فى

(١) بن قيم الجوزية: "مفتاح دار السعادة" طبعة الخانجى - القاهرة - (بدون تاريخ) ج١ ص١٦٦.

فكره، ولم تعصمه من الخطأ فى الفكر كما يدعى المناطقة.

ويدعى ابن القيم دعاوى لا يقيم دليلاً عليها حين يقول أنه لن يؤمن بفساد المنطق إلا من بحث فيه وعرف فسادَه وتداعى أصوله ، ويذكر أنه لن يؤمن بهذا إلا من عرفه وعرف تناقضه وفساده، ومناقضة كثير منه للعقل الصريح، ويقول أن بعض من كان قد قرأ المنطق، وأعجب به أخبره بأنه لم يزل متعجباً من فساد أصوله وقواعده ومباينتها لصريح المعقول ومن الواضح أن ابن القيم ينقل فكرة مناقضة المنطق الأرسطى لصريح المعقول عن ابن تيمية.

ثم يذكر ابن القيم أن المنطق الأرسطى يتضمن دعاوى محضه غير مدلل عليها من أمثلتها: "تفريقه بين متساويين، وجمعه بين مختلفين، فيحكم على الشيء بحكم وعلى نظيره بضد ذلك الحكم أو يحكم على الشيء بحكم ثم يحكم على مضاده ومناقضه به"^(١).

وواضح تأثير ابن تيمية فى كل هذه النصوص إلا أن هذا لا يمنع من أن نقول أن ما ذكره ابن القيم فى هذا الصدد ضعيف إذا ما قارناه بأراء أستاذه خاصة ما ذكره ابن القيم عن فساد الفرق بين الذاتى والعرضى اللازم للماهية وفساد الفرق بين اللازم للماهية واللازم لوجودها.

فابن القيم يوجه نقداً للمناطقة دون دليل عليه حتى أنه يمكن الاحتجاج عليه بأنه يقدم دعاوى من جنس ما يدعيه أن المنطقيين يفعلونه.

ويذكر ابن القيم أنه وقف على رد متكلمى الإسلام عليه وتبين فسادَه وتناقضه كمصنف أبى سعيد السيراقى النحوى فى ذلك ورد القاضى أبى بكر الباقلانى والقاضى عبد الجبار، والجبائى وابنه ... وغيرهم. كما يذكر كتابى ابن

(١) ابن قيم الجوزية: "مفتاح دار السعادة" ج١

تيمية الكبير والصغير - الرد على المنطقيين وتقد المنطق باعجاب شديد ثم ينشد
فى مبالغة واضحة:

واعجبا لمنطق اليونان	كم فيه من إفك ومن بهتان
مخبط لجيد الأذهان	ومفسد لفطرة الانسان
مضطرب الأصول والمبانى	على شفا هار بناه البانى
أحوج ما كان إليه العانى	يخونه فى السر والاعلان ^(١)

وينكر ابن القيم قول من يرى أن تعلم المنطق فرض عين أو فرض كفاية.
والأولى بالمنطق فى رأيه أن يكون جهلا لا علما. ويردد ما رده الكثيرون قبله من
أن علوم المسلمين ومصنفاتهم قد اكتملت دون أن يراعوا فيها قوانين المنطق ويقول
فى هذا الصدد: "وما كان من هوس النفوس بهذه المنزلة فهو بأن يكون جهلا أولى
منه بأن يكون علما، تعلمه فرض كفاية أو فرض عين. وهذا الشافعى وأحمد وسائر
أئمة الإسلام وتصانيفهم وسائر أئمة العربية وتصانيفهم، لمن نظروا فيها، هل
راعوا فيها حدود المنطق وأوضاعه وهل صح لهم علمهم بدونه أم لا؟ بل هم كانوا
أجل قدرا وأعظم قولا من أن يشغلوا أفكارهم بهذين المنصقيين وما دخل المنطق
على علم إلا أفسده، وغير أوضاعه وشوش قواعده^(٢) .

ثم يردد ابن القيم - ما رده ابن تيمية من قبل - من أن أنواع الإستدلالات
المنطقية الأرسطية لا توصل إلى معرفة الله تعالى لا فى وجوده ولا فى صفاته، وأن
الطريق الوحيد لمعرفة الله ووجوده هو قياس الأولى فيقول: "الرب تعالى لا يدخل
مع خلقه فى قياس تمثيل ولا قياس شمول يستوى أفراده، فهذان الفرعان من
القياس يستحيل ثبوتهما فى حقه. وأما قياس الأولى فهو غير مستحيل فى حقه، بل

(١) ابن قيم الجوزية: "مفتاح دار السعادة" ج١ ص ١٦٧.

(٢) ابن قيم الجوزية: "مفتاح دار السعادة" ج١ ص ١٦٧.

هو واجب له، وهو مستعمل فى حقه عقلا ونقلًا^(١). ثم يشرح ابن القيم هذا القياس بما لا يخرج عن كتابات ابن تيمية مما يجعلنا نؤكد أن ابن القيم فى هذا المجال لم يأت بشىء جديد، بل هو يعبر عن بعض آراء ابن تيمية جملة ويكاد يورد بعض عباراته بنصها. ولم يفرد لنقد المنطق الأرسطى كتابا خاصا، ولم يتجه فى هذا النقد نحو فكرة أو أفكار معينة بالذات. وهذا الإتجاه المعين فى نقد المنطق الأرسطى نحو فكرة بذاتها نجده لدى مفكر شيعى هو ابن الوزير الصنعانى^(٢).

فلقد كتب الصنعانى - تحت تأثير ابن تيمية إلى حد ما - كتابه "ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان" يحاول فيه أن يوضح فكرة معينة هى أن للقرآن أساليب فى الإستدلال تخالف أساليب اليونان. ويبدو أنه كان فى عصره هجوم على أساليب القرآن فى البحث والنظر، وأن بعض المفكرين قد صنفوا كتابا فى هذا فحاول هو أن يرد عليهم بكتابه.

ويبدأ الصنعانى كتابه ببيان أن القرآن قد جمع للمسلمين بين أصح العلوم وأوضحها فى العقول وأفضل الأعمال وأيسرها على الناس، كما إشتمل على البراهين العقلية التى تسمو على فن المنطق والكلام لأن القرآن كتاب شامل نافع بوجه عام للخواص والعوام ولسلامته مما إشتمل المنطق والكلام والفلسفة من تصنع وتكلف^(٣).

ثم يذكر الصنعانى أنه نبغ فى عصره من عادى القرآن، وصنف فى التحذير من الاعتماد على ما فيه من التبيان فى معرفة الديان وأصول قواعد الأديان، وحث على الرجوع فى ذلك إلى معرفة قوانين المبتدعة واليونان، منقصا لم إكتفى بما فى

(١) ابن قيم الجوزية: "مفتاح دار السعادة" ج ١ ص ٨١.

(٢) د. على سامى النشار: "مناهج البحث" ص ٢٢١.

(٣) محمد ابن إبراهيم الوزير الصنعانى: "ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان" طبع الجمعية العلمية الأزهرية المصرية الملاوية سنة ١٢٤٩هـ ص ٧.

معجز التنزيل من البرهان^(١).

ويفرد فصلا طويلا فى بطلان دعوى القائلين بقصور القرآن عن الوفاء بالدلالة على الربوبية والتوحيد والنبوات ويرى - مرددا كلام ابن تيمية - أن هذا مخالف للمعقول والمنقول واجماع المسلمين فيسوق تسعة أنواع من الآيات تتجه كلها إلى بيان عظمة القرآن الكريم وأسلوبه فى الاستدلال ويؤكد "إجماع علماء الإسلام من جميع الطوائف على أن القرآن يفيد ما أدعيت من معرفة أدلة التوحيد من غير ظن ولا تقليد، وكما أن المتكلم ينظر فى كتب شيوخه ليتعلم منها الأدلة من غير تقليد غيره، فكذلك من نظر فى القرآن يتعلم منه الأدلة من غير تقليد، بل القرآن العظيم هو الذى منه تعلم المتكلمون النظر، لكنهم غالوا فى النظر ولم يقتصروا على القدر الكافى النافع المذكور فى كتاب الله تعالى^(٢).

ويورد الصنعانى ما تيسر من نصوص أهل البيت عليهم السلام على الإكتفاء بالعمل والحث على ذلك وكراهة الغلو فى علم الكلام^(٣) ويحاول أن يبين أن التدقيق الفلسفى فى التوحيد ينتج الفساد، لأن الإسلام دين الفطرة من غير احتياج إلى الفلسفة^(٤).

ثم يذكر الصنعانى أن الجاحظ - وهو ممن يقول أن المعارف ضرورية - صنف كتاب العبر والاعتبار فأتى فيه بما يقضى له بعلو القدر من العلم وتعمقه وفى التفكير فى عجائب المخلوقات الضرورية، وكذلك النظر فى علم التشريح وعجيب خلق الإنسان والتأمل لما يدرك من ذلك بالعيان، وهذه كلها أدلة على التوحيد.

(١) نفس المصدر: ص ٨.

(٢) محمد ابن إبراهيم الوزير الصنعانى: "ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان" طبع الجمعية العلمية الأزهرية المصرية الملاوية سنة ١٢٤٩هـ ص ١٣.

(٣) نفس المصدر ص ٢٤.

(٤) الصنعانى: "ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان" ص ٤٥، ٤٦.

ولكن أهل المنطق يرون لله أن المراد بالنظر في هذه الأمور نظر مخصوص
ينبنى على مقدمات مرتبه مركبه تركيبا مخصوصا على وجه ينتج العلم^(١).

ولا يوافق الصنعاني على ما يذهب إليه المناطقة، ويورد كلاما للشيخ مختار
ابن محمود المعتزلي حكاه عن شيخه محمود الملاحمي أنه لا يشترط في العلم بالله
أن ينبنى على المقدمات المنطقية والأساليب النظرية، ويورد أدلة نقلية من القرآن
على صحة التوحيد.

وحاصل هذا كما يقول الصنعاني أن النظر عند أهل المعارف أو بعضهم
شرط إعتباري ووقوع العلم واليقين بعده كوقوع الرقة والبكاء والخشوع ونحو ذلك
مما هو من فعل الله سبحانه وتعالى ونفعه معلوم وإن لم يقع على ترتيب أهل
المنطق. ومستند العلم التجريبية الضرورية فإنه يقع للصالحين ممن لا يعرف ترتيب
المقدمات بذلك النظر من اليقين والخشوع مالا يقع للمتكلمين^(٢).

ويذكر الصنعاني أن أئمة أهل البيت لم يعرفوا المنطق، ولم يصوغوا أدلتهم
على التوحيد في صوره، فقد اشتملت خطب أمير المؤمنين ومواعظه وسائر الأئمة
على أدلة التوحيد من غير ترتيب مقدمات المنطقيين ولا تقاسيم أساليب المتكلمين
ودرج السلف على ذلك.

وينتهي الصنعاني إلى القول بأن هناك إختلافا شديدا بين الأسلوبين، وأن
إسلوب المسلمين أرجح بكثير من أسلوب اليونان والمتكلمين لله فهذا إسلوب الأنبياء
الأولياء والأئمة والسلف في النظر، وخالفهم بعض المتكلمين وأنواع المبتدعه،
فتكلفوا وتعمقوا وعبروا عن المعاني الجليلة بالعبارات الخفية^(٣).

(١) نفس المرجع: ص ٤٨.

(٢) الصنعاني: "ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان" ص ٤٩، ٥٠.

(٣) السيوطي: "صون المنطق والكلام" ص ٣، ٤.

ويسير بقية كتاب ابن الوزير على هذا النحو وتلمس فيه تأثير الصنعاني الواضح بآبن تيمية حتى أنه يذكر اسم آبن تيمية مستشهدا به فى مواضع عدة من كتابه، إلا أن موقفه يختلف عن موقف آبن تيمية فى أن معارضته الشديدة للمنطق تتخذ الأسلوب الخطابى أساسا لها، فلم يعرض مشاكل المنطق لبيان ما فيها من فساد كما فعل آبن تيمية، ولكنه إكتفى بسرد كثير من آيات القرآن الكريم فى مواقف متعددة ليبين إفادتها للدلالة اليقينية.

جاء بعد الصنعاني مفكر آخر عارض المنطق الأرسطى معارضة شديدة هو جلال الدين السيوطى، وليس للسيوطى آراء جديدة فى نقد المنطق، وغاية ما فعله أنه جمع آراء السابقين عليه فى نقد المنطق والكلام وضمنها كتابه "صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام" يتضح هذا من مقدمة الكتاب التى يقول فيها "... ولقد رأيت أن أصنف كتابا مبسوطا فى تحريمه على طريقة الأجهاد والاستدلال جامعا مانعا وبالحق صادعا..." "ولما شرعت فى ذلك ولزم منه الإنجرار إلى نقل نصوص الأئمة فى منع النظر فى علم الكلام لما بينهما من التلازم سميت الكتاب "صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام"^(١).

ومع ذلك فإن لكتاب السيوطى قيمته العلمية لميزتين هامتين:

أحدهما: الترتيب التاريخى لموضوعات الكتاب، فقد إلتزم السيوطى الترتيب التاريخى فى كتابه، فتكلم أولا عن ابتداء وضع المنطق، ثم ابتداء دخوله فى ملة الإسلام، وابتداء جمع الأصول وابتداء فشوه فى المتأخرين. ثم أخذ يعرض لأقوال علماء الإسلام فى نقد المنطق وتحريمه مراعىا فى ذلك ترتيبا تاريخيا. وقد بين السيوطى منهجه هذا فى قوله: "ذكر من صرح بدم المنطق أو تحريمه من أئمة الإسلام: لاشك أن المجتهد يحرم عليه احداث قول لم يقل به أحد، واختراع رأى لم

(١) السيوطى: "صون المنطق والكلام" ص ٢، ٤.

يسبق إليه. ولهذا كان من شروط الإجتهد معرفة أقوال العلماء من الصحابة ومن بعدهم إجماعا واختلافا لتلا يخرق الإجماع فيما يختاره. فوجب ذكر أقوال العلماء فى هذه المسألة قبل إقامة الدليل لكون الكتاب مؤلفا على طريقة الإجتهد. "ثم يبدأ السيوطى فى إيراد أقوال علماء المسلمين فى ذم المنطق ونقده مبتدأ بالشافعى ومفتها بابن تيمية، كما راعى هذا الترتيب فى حديثه عن علم الكلام.

الثانى: تلخيص بعض الكتب الهامة منها ما هو مفقود: فقد لخص لنا السيوطى خلال عرضه لآراء العلماء وأقوالهم فى نقد المنطق والكلام كتباً لهؤلاء العلماء بعضها مفقود، فأفاد بذلك الدراسة التاريخية الفلسفية أكبر إفادة. وأن أهم الكتب التى لخصها كتاب ابن تيمية "الرد على المنطقيين" ويسمى هذا التلخيص "جهد القريحة فى تجريد النصيحة".

خاتمة البحث

والآن بعد أن انتهينا من دراسة المنطق عند ابن تيمية يتضح لنا أن ابن تيمية كان منطقياً مع نفسه على الرغم من إنكاره للمنطق الأرسطي، حيث إستعمل المنطق في نقد المنطق.

ومما يدل دلالة قاطعة على أنه كان يؤمن بالمنطق كأسلوب للتفكير المنظم والرد على المخالفين، وإن لم يصرح بذلك لكننا إستنتجنا ذلك من نصوص صريحة له^(١). إلا أن اعتقاده بخطورة المنطق على آلهيات المسلمين كان سبباً في مفالاته في بعض الأحيان في الهجوم على المنطق وفيما ذهب إليه من أن المنطق عديم الفائدة ولا ضرورة له، في حين أنه هو نفسه قد استخدم الأساليب المنطقية في رفض المنطق القديم، ومعنى ذلك أن المنطق ليس عديم الفائدة في نظره بدليل أنه قد استخدمه في الكشف عن عيوب المنطق القديم، ونصوصه الصريحة تثبت بوضوح اعترافه به وعدم تحريره له كما اعتقد البعض، ونظره إلى النتائج التي انتهينا إليها في هذا البحث تثبت ذلك:

فلقد بينا في الفصل الثاني حجج ابن تيمية التي وجهها إلى المقام السالب للحد وأنه لا جديد فيها حيث استمدها من حجج الشكاك اليونانيين والسوفطائيين وأثبتنا أن موقف ابن تيمية يختلف تماماً عن موقف الشكاك والسوفطائيين لأن الشكاك يقولون بنسبية الحقائق، وأنه لا ثبات للحقيقة في الواقع ونفس الأمر أما ابن تيمية فيرى أن الحقائق ثابتة في الواقع ونفس الأمر، والنسبية إنما تكون في إدراكها بحيث يختلف الناس في إدراكها حسب استعدادهم ومواهبهم.

لذلك إستخدم ابن تيمية هذه الحجج في براءة كوسيلة فقط لهدم المنطق الأرسطي كمنتهج غريب في نظره على الإسلام فكان هذا فارقاً بينه وبين الشكاك اللذين وقفوا من أرسطو ومن الرواقيين بل ومن العلم كله موقف الشك المطلق،

(١) انظر ص ، ص من هذا الكتاب.

حيث كانت غايتهم هدم الحقائق فكان الشك عندهم هو الوسيلة والغاية معا.

وبذلك نكون قد اختلفنا مع الباحثين الذين تصوروا النسبية هنا على أنها النسبية التي عرفت لدى السوفسطائيين، وأن ابن تيمية حين قال بها قد سار في نفس الإتجاه الشكى فلم يكن معبرا - كما ذهب إلى ذلك الدكتور على سامي النشار - عن الروح الإسلامية. فأثبتنا نحن هنا أنه ليس هناك مبررا للقول بغرابة حجج ابن تيمية تلك عن الروح الإسلامية كما يقول الدكتور النشار خصوصا وأنه أثبت الخلاف بين ابن تيمية وبين الشكاك في الغاية. فالواضح تأثر ابن تيمية بحجج الشكاك ضد المنطق ومحاولته توظيف تلك الحجج في خدمة أغراضه الدينية، وذلك لهدم منهج معين - لا هدم المعرفة كلها كما ذهبوا هم - لا يتمشى مع الفكر الإسلامى كما يراه هو بحق، وليقيم منهجا آخر يراه أكثر تمشيا مع الكتاب والسنة، وليس في هذا غرابة عن الروح الإسلامية لأن الفكر الإنسانى سلسلة مترابطة الحركات يأخذ لاحقها عن سابقها ويضيف إليه.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نكون قد اختلفنا مع الباحثين الذين أنكروا تأثر ابن تيمية بحجج الشكاك وتكلفوا في إثبات أن ما بينه وبينهم هو من قبيل توارد الخواطر، وذلك في محاولة لاصفاء نوع من الاستقلال الفكرى لابن تيمية والذكاء في الاستنباط والمحاورة^(١). فأكدنا نحن أن إثبات التأثير والتأثير بين ابن تيمية والشكاك لن يقلل من أصالته ولا من استقلاله الفكرى بل على العكس، وذلك لأننا إذ نكون بصدد الحديث عما نقله فلان عن فلان من ضروب الفكر فليس المهم - فيما يقول كارل هينرس بكر - ماذا أخذ عنه، لأن مجرد بياننا للأفكار المأخوذة لا يكفى وحده للدلالة على شخصية المتلقى من أى نوع هى؟ فلا بد أن يضاف إلى ذلك أيضا ما فعل المتلقى بما نقل إليه من أفكار الآخرين لأنك قد تتقل الثقافة الواحده إلى رجلين فتراها تنتج عند كل منهما أثرا يختلف عما أنتجت عند الآخر وهذا ما أراه متحققا في فكر ابن تيمية ، فالتأثير والتأثر بينه وبين الشكاك ثابت وواضح في هذه الحجج التى وجهها إلى الحد فى المقام السالب لكنها تنتج

(١) د. محمد عبد الستار: "المدرسة السلفية" ص ٢٣١.

عند كل منهما أثرا يختلف عما أنتجته عند الآخر.

وفى دراستنا لحجج ابن تيمية التى وجهها للمقام الموجب فى الحد وافقنا الدكتور عزمى إسلام فى إثبات وجود تشابه بين بعض ما قاله ابن تيمية فى هذه الحجج من نقد للمنطق الأرسطى وبين الوضعيين المنطقيين أو التحليليين المعاصرين خاصة كارناب وبرتراند رسل وفتنچشتين فابن تيمية فى نقده لفكرة الماهيات الثابتة وقوله بعدم وجود الماهيات والكميات إلا فى الأذهان يستخدم منهاجا تحليليا لا يقل فى دقته ووضوحه عن تحليلات فلاسفة ومناطق التحليل المعاصرين أمثال رسل وفتنچشتين. فهو يرى أن وجود الماهية فى الأذهان لا فى الأعيان، ولا يوجد منها فى الخارج إلا الأفراد والشخصيات فلا يوجد فى الخارج فرسية أو إنسانية ولكن هناك فرس وزيد ... كما أنه ليس فى الخارج أعداد مجردة كما يرى الفيثاغوريون ولا ماهيات مجردة كما يرى أفلاطون ولماهيات مطلقة موجودة فى الخارج مقارنة لوجود الأشخاص كما يرى أرسطو ولا معدومات ثابتة كما يرى المعتزلة وغيرهم من المتكلمين . وهذا يجعله يقترب من المناطقة المعاصرين.

هذا وقد أثبتنا أنكار ابن تيمية للميتافيزيقا التى يمكن أن تنشأ على أسس منطقية وذلك على أساس تحليله لعبارات وألفاظ الفلاسفة تحليلًا منطقيًا وفلسفيًا، فالقول بالأجناس والأنواع والتصورات الكلية الثابتة قد أكد المعنى الميتافيزيقى القائل بوجود الماهيات الثابتة. وينقض ابن تيمية لفكرة الماهية الثابتة وقوله بعدم وجود الماهيات، وكذلك الكميات إلا فى الأذهان أصبح من الميسور نقض فكرة الأجناس والأنواع من حيث هى مستخدمة فى التعريف وخاصة التعريف بالحد وبيننا وجود تشابه بين ابن تيمية والوضعيين المناطقة أمثال رودلف كارناب فى بأفكاره الميتافيزيقا على أساس التحليل المنطقى للعبارات والقضايا^(١).

وبذلك اختلفنا مع الباحثين الذين أنكروا وجود تشابه بين ما قاله ابن تيمية فى نقد المنطق الأرسطى وبين الوضعيين المناطقة أو التحليليين المعاصرين، فلقد اعتقد بعض الباحثين - خطأ - أن إثبات وجود تشابه بين ابن تيمية وبين المناطقة

(١) انظر ص من هذا الكتاب

المعاصرين قد جعله واحدا منهم^(١). بل اعتبروا القول بأن ابن تيمية قد أنكر الميتافيزيقا "قول أبعد ما يكون عن الصواب" ووصفوا ابن تيمية بأنه "رجل غارق فى الميتافيزيقا" فى كل ما كتبه فى كتابه عن المنطق وفى غير كتابه عن المنطق وقالوا عنه "أنه مفكر دينى نصى متمسك بالنصوص وظاهر النصوص كل التمسك وفقه حنبلى عماده الكتاب والسنة فكيف يتسنى له أن يكون منكرا للميتافيزيقا^(٢)".

والواقع أننا عندما ثبت وجود تشابه بين ابن تيمية وبين المناطقة المعاصرين فى نقد المنطق الأرسطى فإن هذا لا يعنى أنه أصح واحدا منهم. وإلا لكان مجرد ترديد ابن تيمية أو غيره لحجج الشكاك أو السوفسطائيين مثلا كافيا لأن يكون واحدا منهم، وهذا بلا شك أمر واضح البطلان. فالتشابه بينه وبين المناطقة المعاصرين فى نقد المنطق الأرسطى موجود، ولكن النتيجة التى إنتهى إليها تختلف عن النتيجة التى إنتهوا إليها، فقد إنتهى هو من نقده للمنطق الأرسطى إلى عدم كفايته فى بلوغ المعرفة وإلى ضرورة الرجوع إلى القرآن وما فيه من أدلة وبراهين لأن المعرفة الحقّة موجودة فيه "فالميزان المنزل من الله هو القياس الصحيح" ومن ثم فلا حاجة بنا إلى المنطق الأرسطى طالما أننا نستطيع الاستغناء عنه بما هو أكثر دقة. أما المناطقة المعاصرون فقد انتهوا من نقدهم للمنطق التقليدى إلى أن به عيوباً كثيرة ونقائص، مما ترتب عليه محاولة إصلاح المنطق القديم، أو فى وضع منطق جديد هو ما يعرف الآن بالمنطق الصورى المعاصر وأحيانا بالمنطق الرياضى المعاصر.

كذلك فإن إثباتنا لانكار ابن تيمية للميتافيزيقا التى يمكن أن تنشأ على أسس منطقية لايعنى أنه رفض الميتافيزيقا على الإطلاق، بل ولا يمكننا أن نقول ذلك عن فقيه حنبلى عماده الكتاب والسنة، ولكن ما نؤكد - من خلال تحليلنا لنصوص ابن تيمية الصريحة^(٣) - هو إدراكه أن بعض ما ذكره المناطقة فى المنطق مثل الفروق بين الذاتيات واللوازم للماهية وما إدعوه من تركيب الأنواع من

(١) عبد الجليل حسن: "ليس دفاعا عن أرسطو" مقال نشر بمجلة الكاتب- العدد ٩٨ مايو سنة ١٩٦٩م.

(٢) نفس المرجع ص ١٠٩.

(٣) أنظر ابن تيمية: "موافقة صريح العقول لصحيح المنقول" ج ١ ص ١٢٦، ١٢٧، ابن تيمية: "شرح العقيدة الأصفهانية" ص ٤٥، ٤٦، ٦٥، ٦٦. وانظر أيضا ص..... من هذا البحث.

الذاتيات المشتركة والمميزه التى يسمونها أجزاء تسبق الموصوف فى الوجود الذهنى والخارجى.....^(١). يستلزم مخالفة الإلهيات الإسلامية أى إدراكه للآراء الميتافيزيقية التى يمكن أن تنشأ على أساس المنطق الأرسطى وإنكاره لها، وذلك لأن ترديد بعض مفكرى الإسلام لهذه الآراء قد أدى بهم إلى الخطأ فى الألّهيات الإسلامية، بل قد أدى بهم إلى التناقض فخالفوا صريح المعقول وصحيح المنقول.

فلقد أدرك ابن تيمية أن الفكر اليونانى يؤمن بقيام الماهيات أو وجودها فى الخارج على شكل ماهيات مجردة توجد فى عالم مفارق، وأما على صورة ماهيات نوعية ثابتة فى الطبيعة، والرأى الأول يمثل أفلاطون والثانى يمثل أرسطو. وقد أكد ابن تيمية أن وجود الماهيات بوجه عام فى الأذهان لا فى الأعيان، وأنه لا يوجد منها فى الخارج إلا الأفراد والشخصيات، وفى هذا الاتجاه الاسمى الحسى نقد لموقف أفلاطون فى قوله بوجود المثل باعتبارها ماهيات مجردة - وهو قول يوحى بتعدد القدماء - وفيه أيضا نقد لأرسطو فى قوله بتحقيق الماهيات النوعية فى الخارج وثباتها. وعدم إعراف ابن تيمية - وغيره من من علماء أصول الفقه والدين- بوجود الماهيات فى الخارج، يرجع إلى أنه تصور أن مجرد القول يلزم عنه القول بوجود الله أو "واجب الوجود" باعتباره مجرد ماهية أو فكرة ذهنية، ومعنى هذا أن واجب الوجود ممتنع الوجود، وفى هذا تناقض. يقول ابن تيمية "علم بصريح العقل أن الوجود المطلق بشرط الإطلاق لا يكون فى الخارج، إنما هو أمر يقدر فى العقل... لكنه زعموا مع ذلك أنه وجود مطلق بشرط الإطلاق لا يتعين ولا يتخصص بحقيقة يمتاز بها عن سائر الموجودات ... وهذا من أبين التناقض والإضطراب والجمع بين النقيضين حيث جعلوا بموجب البرهان والحق موجودا فى الخارج، وبموجب سلب الصفات وهو التوحيد الذى تخيلوه معدوما فى الخارج فصار قولهم مستلزما لوجوده وعدمه، وكذلك قول من سلك سبيلهم من القرامطة الباطنية، فصار قولهم كأصحاب رسائل إخوان الصفا وأمثالهم من الإتحادية أهل الوجود كابن سبعين وابن عربى ونحوهما به، بل وسبيل نفاة الصفات من سائر أهل الكلام كالمعتزلة وغيرهم، بل وسبيل سائر من نفا شيئا من الصفات، فان لازم

(١) ابن تيمية: "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول" ج١ ص ١٢٦، ١٢٧.

كلامه تعطيله ونفيه مع إقراره بثبوته ، فيكون جامع بين النقيضين^(١) “

والملاحظ أن نقد ابن تيمية هذا يتصل بمذهبه العام، فهو ينكر وجود الماهيات المجردة في الخارج من حيث أنها كلية والعلم الوحيد لديه هو العلم الجزئي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى/فإن إثبات ماهيه في الخارج غير أفرادها يترتب عليه أفكار تخالف التوحيد الإسلامى ولها خطورتها على آلهيات المسلمين. ولعل هذا يعكس بوضوح الاتجاه التجريبي الحسى فى الفكر الإسلامى، ذلك الاتجاه الذى إستطاع به هذا الفكر أن يعارض الفكر اليونانى، ويؤكد من خلال هذه المعارضة شخصيته المستقلة. وإن كان هذا لايعنى أن الفكر الإسلامى لم يتأثر بالفكر اليونانى كما يدعى البعض، بل على العكس التأثير والتأثير بينهما موجود وثابت، لأن هذه سنة التاريخ التالى يتأثر بالسابق ويضيف إليه ليدفع عجلة التقدم إلى الأمام.

وهكذا نقد ابن تيمية الحد الأرسطى باعتبار أنه يمثل قمة العلم الأرسطى وباعتبار أنه المعرف لماهية الشيء او ذاته، ولقد بينا أن ابن تيمية لم ينكر الحدود بصفة عامة إنما ينكر الحد الأرسطى لاستناده على أفكار ميتافيزيقية يؤدى إعتناقها إلى مخالفة العقائد الإسلامية. وقد لاحظنا ابن تيمية أن العلوم كلها تصورات وصل إليها العلماء دون أن يستندوا على الجنس والفصل (وهما الدعامتان اللتان يقوم عليهما الحد الأرسطى) بل استندوا فيها إلى وصف المحدود وتميزه عن غيره. هذا فضلا عن أن وضع حدود ثابتة فى أى علم من العلوم لايتفق مع تغيير العلوم وتطورها، فالحاجات الإنسانية لاتستقر بل تتطور باستمرار وكذلك العلوم تتبدل مع تبدل الحاجات وتطورها. لذلك فمن المستحيل قبول الحد التام كقانون يتعرف الإنسان بواسطته على ماهية الأشياء، من هذا المنطلق وضع ابن تيمية نقده للحد الأرسطى، ومه أيضا إتجه إلى توضيح آرائه الخاصة بالحد الإسلامى.

فبينما أن فائدة الحد عنده - موافقا فى ذلك معظم متقدمى الأصوليين وبعض متأخريهم - هى التمييز بين المحدود وغيره، كالاسم ليس فائدته تصوير المحدود وتعريف حقيقته كما يدعى المناطقة الأرسطيون، إلا أن الحد عنده هو

(١) ابن تيمية: ”شرح العقيدة الأصفهانية“ ص ٤٥، ٤٦ وانظر أيضا ص ٦٥، ٦٦.

تفصيل ما دل عليه الاسم بالإجمال.

وأثبتنا أن تفسير الكلام وشرحه له جانبين عند ابن تيمية:

الجانب الأول: إذا أريد بهذا التفسير تبين مراد المتكلم، فهذا يبنى على معرفة حدود كلامه، وفى هذا تصوير لكلامه، وتصوير كلامه كتصوير مسميات الأسماء بالترجمة لمن يكون قد تصور المسمى ولم يعرف أن ذلك إسمه، وتارة لمن لم يكن قد تصور المسمى فيشار له إليه بحسب الإمكان. إما إلى عينه وإما إلى نظيره. ولهذا يقال: أن الحد يكون تارة "للإسم" وتارة يكون "للمسمى".

والجانب الثانى: إذا أريد بالتفسير تبين صحة كلام المتكلم وتقريره، فإنه يحتاج إلى معرفة دليل صحة كلامه، وفى هذا تصديق كلامه، فكأن تصور المحدود فى رأى ابن تيمية ليس حدا بل هو فى حاجة إلى أدلة لإثبات صحة كلام المتكلم. وقد أثبتنا أن الحدود نوعين فى رأى ابن تيمية أحدهما بديهي والآخر غير بديهي، وأن الحد البديهي لا يحتاج إلى دليل، أما غير البديهي فيجب أن نذكر معه الدليل ليحصل الإقتناع بصدقه. أما إدعاء أهل المنطق اليونانى أن الحد يفيد تصوير الماهية فى نفس المستمع، وأن ذلك يحصل بمجرد قول الحاد من غير دليل فهو إدعاء خطأ فى رأى ابن تيمية.

كما بينا أن الترجمة - كما يقول ابن تيمية - من الحدود اللفظية، وأن الحد اللفظى هو الذى يقال له حد بحسب الاسم، وأنه هو الوحيد الذى يستخدم فى جميع العلوم دينية وفلسفية وعلمية. وأشرنا إلى تأكيد ابن تيمية على ضرورة الحاجة إلى معرفة هذه الحدود بالنسبة لكل أمة وفى كل لغة، وذلك لأن معرفتها من ضرورة التخاطب الذى لا بد منه لجميع الناس. واثبتنا أن هذا النوع من الحدود الذى أكد ابن تيمية أهميته هو الذى يؤثره بعض المناطقة المحدثين أمثال جون استيورت مل وبرتراند رسل وجونسون وكذلك أصحاب الوضعية المنطقية كما أثبتنا أن أنواع التعريف الثلاثة التى ذكرها جونسون فى كتابه "المنطق" قد سبقه ابن تيمية إلى القول بها وهى:

١. التعريف بالإشارة ٢. التعريف بالمثال ٣. التعريف بالمرادف

ولقد أوضحنا فى الفصل الثالث محاولة ابن تيمية أن يثبت أن العلم ليس موقوفاً على القياس المنطقى، وأن جميع نتائج المنطق الأرسطى يمكننا الوصول إليها بدون ذلك عن طريق قياس التمثيل، فبينما إنكار ابن تيمية ضرورة القضية الكلية فى تحصيل العلم، وتأكيد على أن البرهان لا يفيد العلم بشىء، لأنه لا يفيد إلا العلم بالكليات وهى أمور مقدرة فى الأذهان ولا وجود لها فى الأعيان، وأن القضية الكلية لا فائدة منها، لأن العلم بها يتطلب العلم بأفرادها، وهو أمر نستمد من التجربة، وأننا نتوصل إلى القضية الجزئية قيل التوصل إلى الكلية، لأن القضية الكلية ليست إلا تعديلاً لأفراد جزئية مندرجة تحتها، بل ويتجاوز ابن تيمية ذلك إلى عدم الاعتراف بالبرهان المنطقى كطريق لاكتساب القضية الكلية، مؤكداً أن إستنباط الكليات عن الجزئيات إنما يكون عن طريق قياس التمثيل أو الغائب على الشاهد، وهذا الطريق فى منطق أرسطو ظنى، بينما قياس التمثيل فى رأى ابن تيمية إذا ما نظمته التجربة وحددته مسالك العله أصبح موصلاً إلى اليقين، وهذا ما لم يعرفه المنطق الأرسطى.

كذلك أثبتنا عدم تناقض ابن تيمية فى عودته إلى الاعتراف بفائدة القضية الكلية فى نطاق الأبحاث الدينية والرياضية بعد أن أنكر أولاً وهو فى مجال الرد على المناطقة ضرورتها فى تحصيل العلوم، وذلك إذا وضعنا فى الإعتبار تفريق ابن تيمية الأساسى بين مجال العلوم الدنيوية التى تعلم بالعقل، والعلوم الدينية التى لا تعلم بمجرد العقل فقط.

فلقد أنكر ابن تيمية - وهو بصدد الرد على المناطقة فى مجال العلوم الدنيوية العقلية - ضرورة البرهان المنطقى المعتمد على القضية الكلية فى تحصيل العلوم وذلك لأن البرهان لا يفيد العلم بشىء من المعينات الموجودات فى الخارج، فإنه لا يفيد إلا العلم بالكليات وهى أمور مقدرة فى الأذهان ولا وجود لها فى الأعيان فلا يعلم به موجود أصلاً، ومن ثم أكد ابن تيمية أن تحصيل العلوم اليقينية كلية كانت أو جزئية فى مجال العلوم الدنيوية العقلية لا يفتقر إلى البرهان المنطقى الشمولى المعتمد على القضية الكلية، بل الطريق إلى إستنباط الكليات من الجزئيات إنما يكون عن طريق قياس التمثيل أو قياس الغائب على الشاهد. أما فى

●.....●

مجال العلوم الدينية فالأمر جد مختلف فى رأى ابن تيمية، ففيها إذا كانت القضية الكلية معلومة بنص المعصوم ، وهنا يكون الاستدلال بها أولى من قياس التمثيل ^(١) .

وفى دراستنا لموقف ابن تيمية تجاه علوم الأوائل بما فيها المنطق والفلسفة إختلفنا مع المستشرق جولد زيهر^(٢) - ومن تابعه من مفكرى الإسلام - فأثبتنا أن موقف ابن تيمية تجاه هذه العلوم ليس بالمتنف الذى يصوره جول زيهر وأن عدم الانتباه إلى تفرقة ابن تيمية بين العلوم الدنيوية والعلوم الدينية هى التى أوقعت جولد زيهر فى الخطأ، عندما حكم على ابن تيمية بأنه من المتشددى بعنف ضد علوم الأوائل، وأتهمه بأنه لا يفهم من لفظ علم إلا العلم الموروث عن النبى (ﷺ) معتمدا على نص لابن تيمية من رسالته "الوصية الصغرى" والحقيقة أن كلام ابن تيمية فى هذا النص الذى اعتمد عليه جولد زيهر كان عن العلوم الشرعية فقط لا العلوم كلها وهو بصدد الحديث عن العلم الذى لا يتفجع، وذلك ردا على سؤال وجه إليه من سائل طلب منه أن يرشده إلى كتاب يعتمد عليه فى علم الحديث وفى غيره من العلوم الشرعية.

فكان مما رد به شيخ الإسلام على هذا السؤال قوله: "وأما ما تعتمد عليه من الكتب فى العلوم (وواضح أن ابن تيمية يقصد بالكتب هنا الكتب الخاصة بالعلوم الدينية) فهذا باب واسع، وهو أيضا يختلف باختلاف نشأ الإنسان فى البلاد. فقد يتيسر له فى بعض البلاد من العلم أو من طريقه ومذهبه فيه مالا يتيسر له فى بلد آخر، ولكن جماع الخير أن يستعين بالله سبحانه فى تلقى العلم الموروث عن النبى (ﷺ) ^(٣) .

لقد أوضح ابن تيمية فى هذا النص أن العلم عنده (وهو يقصد فى مجال العلوم الشرعية) هو العلم الموروث عن النبى (ﷺ) وأن ماعدا ذلك إما أن يكون علما أو لا علم، وإذا كان علما فإما أن يكون نافعا، ولكنه إذا كان نافعا فلا بد أن

(١) أنظر ص.....من هذا الكتاب

(٢) أنظر ص.....من هذا الكتاب

(٣) أنظر: ابن تيمية: "رسالة الوصية الصغرى" ص ٢٢١، وانظر أيضا ص.....من هذا الكتاب

يكون العلم النبوى محتويا على خير منه أو على الأقل مثله مما يغنى عنه.

وبهذا أثبتنا أن جولد زيهر لم يستطع أن يفهم بدقة مفهوم العلم عند ابن تيمية وذلك لاعتماده على نص مبتور له، فظن أن مفهوم العلم عند ابن تيمية قاصرا على العلم الموروث عن الرسول (ﷺ)، وهذا خطأ. ولو كان جولد زيهر قرأ كثيرا فى مؤلفات ابن تيمية، بل لو تعدى هذه الرسالة (الوصية الصغرى) إلى الرسالة السابقة عليها (رسالة الفرقان) لفهم مقصود ابن تيمية بدقة.

وهكذا أثبتنا ان ابن تيمية لم يهاجم علوم الأوائل ولم يتشدد ضدها على النحو الذى تصوره جولد زيهر ولم يخاصم المنطق والفلسفة بصفة عامة، بل اعترف أن من العلوم الأخرى غير الدينية ما هو نافع، فهو لم يحرم الإشتغال بالمنطق كما فعل بعض المتشددين، ولم يعتبره خطأ فى مجمله، وإنما الخطأ فى بعض قضاياها.

وفى دراستنا لمصدر العلم وطريقه عند ابن تيمية تعرضنا لعدة نقاط هامة وتوصلنا فيها إلى عدة نتائج هامة:

فبينما أن ابن تيمية يأخذ فى تفكيره المنطقى بالمنهج التجريبى الإستقرائى، حيث يجعل الحث أو التجريه أساسا للعلم، ويتخذ من القضية الجزئية أو قياس التمثيل أساسا لمنهجه التجريبى فى المعرفة منكرا أهمية القضية الكلية التى تشكل أساس المنطق الأرسطى، وهوفى هذا يسبق بعض مفكرى الغرب المحدثين أمثال فرنسيس بيكون وجون استيورت مل فى جعلهما التجريه أو الإستقراء أساس المعرفة.

فالتجربة عنده هى الطريق الأساسى فى إكتساب المعرفة والكشف عن الحقيقة كما أن تكرارها يؤدى إلى تكوين الكليات العقلية اليقينية. والمقصود بالتجربة عنده ماجريه الإنسان بعقله وحسه، فىرى أن الحس والعقل يشتركان فى تكوين علم الإنسان عند حدوث التجربة، فعامة الناس قد جربوا أن شرب الماء يحصل معه الرى، وأن قطع العنق يحصل معه الموت، فهذه القضايا كلية ولكن العلم بها تجريبى. فالقضية التجريبية أساس الكلية. فإذا كان قطع عنق فلان من الناس قد تسبب فى موته قضية مدركه بالحس لأنها تجريبية محسوسة، فالقول بأن كل من يقطع عنقه يموت هى قضية لا تدرك بالحس وحده، بل بالحس والعقل. فهذا

استدلال بقياس الغائب على الشاهد أى بقياس التمثيل وهو عند ابن تيمية مفيد لليقين لله وكذلك سائر القضايا التجريبية كالعلم بأن الخبز يشبع والماء يروى وأمثال ذلك إنما مبناها على قياس التمثيل، بل وكذلك سائر الحسيات التى علم أنها كلية، إنما هو بواسطة قياس التمثيل لله وهو نفسه الاستقراء القائم على التعميم عند المناطقة المحدثين، وهو الذى يحكم فيه على الكلى بما حكم به على بعض جزئياته بناء على إكتشاف علة الحكم، كذلك يقيم ابن تيمية التجربة على أساس من القول بالسببية فيقرر أن من ثبتت الأسباب يعلم لله أن شبيه الشيء منجذب إليه وضده هارب منه“

ولقد أثبتنا أن الإستقراء هو طريق العلم عند ابن تيمية وهو الإستلزام الضرورى بين اللازم والملزوم، وهو ما يردده بعض مفكرى الغرب مثل جون استيورت مل من القول بالإرتباط الضرورى بين العلة والمعلول بناء على اطراد مبدأ الحتمية فى الطبيعة مينا أن الاستقراء عند ابن تيمية ليس إستدلالا بجزئى على كلى ولا بخاص على عام كما هى الحال فى المنطق الأرسطى، بل هو استدلال بأحد المتلازمين على الآخر فإن وجود ذلك الحكم فى كل فرد من أفراد الكلى العام يوجب أن يكون لازما لذلك الكلى العام - وذلك لأن الدليل لا بد أن يكون ملزوما للمدلول - فهو يعتبر الاستقراء يقينيا إذا كان تاما بحيث نحكم على القدر المشترك بما وجدناه فى جميع الأفراد.

وأثبتنا أن صور الأدلة كلها بما فيها طرق المناطقة الثلاث - القياس والاستقراء والتمثيل - ترجع فى رأى ابن تيمية إلى صورة واحدة وهى إستلزام الدليل للمدلول.

يقول ابن تيمية ”وأما تقسيمهم (يقصد المناطقة) إلى الأنواع الثلاثة، فكلها تعود إلى ما ذكره من إستلزام الدليل للمدلول“. لذلك فقياس التمثيل والشمول متلازمان فى رأى ابن تيمية وماحصل بأحدهما من علم أو ظن حصل للآخر مثله إذا كانت المادة واحدة. لله والاعتبار بمادة العلم لا بصورة القضية، بل إذا كانت المادة يقينية فسواء أن كانت صورتها فى صورة قياس التمثيل أو صورة قياس الشمول فهى واحدة وسواء ان كانت صورة القياس اقترانيا أو استثنائيا بعباراتهم

أو بأى عبارة شئت.

كما أثبتنا أن ابن تيمية قد أرجع القياس - متابعا فى ذلك معظم متقدمى الأصوليين وبعض متأخريهم - إلى نوع من الاستقراء العلمى الدقيق القائم على فكرتى العلية والاطراد فى وقوع الحوادث، وهما نفس الفكرتين اللتين أقام بهما جون استيورت مل اسقراؤه العلمى عليهما. وبينما أن ابن تيمية لا يكتفى فى القياس بمجرد وجود الجامع بين الأصل والفرع ولا باستناد هذا لقياس إلى قانونى التعليل والاطراد، بل يرى - متابعا فى ذلك معظم متقدمى الأصوليين وبعض متأخريهم - أنه لابد من وجود طرق أو أدلة أو مسالك لإثبات العلة لأن العلة هى الصفات التى يستند عليها الحكم، مثل الطرد والدوران والمناسة والسبر والتقسيم. وبعض هذه الطرق أو المسالك توازى طرق الاستقراء التى وضعها المحدثون لتحقيق الفروض. فقد أثبتنا أن الطرد والعكس هو قانون الجمع بين الإتفاق والاختلاف أو التلازم فى الوقوع وفى التخلف عند مل^(١).

ولقد خالفنا ابن تيمية - وبالتالى من تابعة من مفكرى الإسلام المحدثين أمثال الدكتور النشار - فيما ذهب إليه من أن المسلمين توصلوا بفطرتهم، بدون معرفة المنطق اليونانى إلى كثيرا من صوره - ومنها السبر والتقسيم أو القياس الشرطى المنفصل - ولكن فى أسلوبهم الخاص وفى عباراتهم الخاصة. فقد أثبتنا تأثر المسلمين بالمنطق اليونانى ورجحنا أن يكون المسلمين قد عرفوا فكرة اليسر والتقسيم من منطق اليونان، وإن كانوا لم يستمدوها من منطق أرسطو بل من المنطق الرواقى، لأن أرسطو لم يعرف الأقيسة الشرطية متصلة كانت أو منفصلة. وهذا مما يؤكد إعتراف ابن تيمية بالمنطق وعدم رفضه للمنطق اليونانى بصفة مطلقة .

كذلك بينا اثبات ابن تيمية للأسباب ورفضه لرأى القائلين باقتران العله والمعلول فى الزمان، وتأكيده على أن العله دائما اسبق من المعلول. وأن الارتباط بين الأسباب ومسبباتها ضرورى لا عادى بحيث لا يمكن بينها تخلف أصلا لا عقلا ولا عادة اطرادا لسنة الله. ويعيب موقف الذين لا يقولون بالاسباب والعلل كالاشعرى

(١) انظر ص..... من هذا الكتاب.

ومن وافقه ويلحقهم بالجهيمة ويرى أن جمهور العقلاء من المسلمين وغير المسلمين
يثبتون الاسباب.

ولقد أثبتنا اقتران ابن تيمية فى مسألة السببية من المعتزلة أكثر من
الأشاعرة^(١). كما أثبتنا ارتباطه بمن دافع عن السببية من مفكرى الإسلام حفاظا
على السنن الكونية التى لا تتبدل وعلى رأسهم ابن رشد، وكذلك إرتباطه بمن دافع
عن السببية من الفلاسفة المحدثين مثل جون استيوارت مل حيث يقولوا بالإرتباط
الضرورى بين العلة والمعلول بناء على إطراد مبدأ الحتمية فى الطبيعة، فالتعليل هو
أساس القياس الإستقرائى عند ابن تيمية ، وهو أيضا أساس الإستقراء عند مل.

وقد خالفنا بعض الباحثين - أمثال الدكتور النشار - الذين هاجموا إثبات
ابن تيمية للأسباب واتهمه الدكتور على سامى النشار بأن عداوته لأهل السنة
والجماعة أعمت بصيرته وأغلقت فكره، فأثبتت الأسباب وخرج بهذا عن روح المذهب
الإسلامى واعتنق أكبر الأفكار التى يقوم عليها المنطق الأرسطى، وأثبتنا أن هذا
الإتهام غير صحيح، وأن موقف من يثبت الأسباب أكثر قربا من روح الإسلام ومن
أهل السنة والجماعة من موقف من ينكرها.

وكذلك بينا أن مفهوم العقل عند ابن تيمية - وهو المفهوم الإسلامى
الصحيح له - يختلف عن مفهومه عند الفلاسفة، فهو فى نظره ونظر السلف عرض
من الأعراض وغريزه فى الإنسان، بينا هو فى نظر الفلاسفة جوهر قائم بنفسه.

وقد إرتبط بيان مفهوم العقل عنده ببيان موقفه من قضية التأويل^(٢) حيث
يرفض التأويل بمعنى صرف اللفظ عن ظاهر معناه إلى معنى آخر لا يحتمله، وهو
التأويل المعروف عند المتكلمين والفلاسفة والمتصوفة. بينما التأويل المقبول عنده هو
الذى عرفه السلف وهو التفسير وبيان المراد من النصوص الدينية.

كما إرتبط بيان مفهوم العقل عنده برفضه لنظريات العقول والفيض التى
قال بها بعض مفكرى الإسلام متأثرين فى ذلك بأرسطو وأفلاطون، فنقدتها ابن

(١) انظر ص ١٤٤-١٤٥ من هذا الكتاب.

(٢) انظر ص ١٨٥ من هذا الكتاب.

تيمية وبين مخالفتها لصريح العقول وصحيح المنقول.

ولقد بينا أن ابن تيمية لم ينفرد بتقضه لنظريات العقول والفيض التي قال بها بعض مفكرى الإسلام، بل سبقه إلى ذلك البغدادي^(١) وأثبتنا أن هناك خلاف أساس بينهما في هذا النقض، وأن ابن تيمية لم يغفل عن هذا الخلاف كما ظن بعض الباحثين.

فالبغدادي يعتبر أن القول بأن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد لله هو قول حق في نفسه، فبينما نرى ابن تيمية ينقض هذا القول ويرفضه أساسا ويعتبره ضلالا وفسادا فلا ينكر البغدادي تكاثر العقول على أن يصدر الواحد عن الآخر لا أن تصدر الكثرة عن الواحد. فلم يكن نقضه للمشائين يهدف إلى دعم عقيدة أو مبدأ مغير كما كان نقد ابن تيمية لهم، بل كان بمثابة ترتيب لآرائهم وتنسيق لمذهبهم. فتقض ابن تيمية كان سلبيا يهدف إلى هدم نظرية الصدور والعقول حفاظا على عقيدته الدينية، بينما نقد البغدادي كان إيجابيا يهدف إلى إصلاح النظرية وترتيب أقوال القائلين بها.

وقد خالفنا بعض الباحثين أمثال الدكتور محمد على أبو ريان فيما ذهب إليه من أن ابن تيمية دافع عن البغدادي دون فهم دقيق لحقيقة مذهبه في الخلق والألوهية. فأثبتنا فهم ابن تيمية لحقيقة مذهب البغدادي بدليل أنه فهم نظريته في العقول - وهي تخالف النظرية المشائية التي قال بها فلاسفة الإسلام - ونقدها، فمن المستحيل أن يدافع ابن تيمية عن قائل بكثرة العقول وتعددتها كأبى البركات، وبالتالي فمن المستحيل أن يكون مدافعا في مجال العقيدة الدينية عن رجل يرفض معتقده في هذا المجال.

كل ما هناك أن آراء البغدادي بصفه عامه ونظريته في العقول أقرب إلى روح الإسلام مما قال به فلاسفة الإسلام. فالبغدادي وإن كان يوافق المشائين على أساس نظرية العقول - عكس ابن تيمية وابن تيمية يفهم ذلك تماما - إلا أنه ينقد نظرية الفيض والقول بالعقل الفعال ويحاول أن يحافظ على الحرية المطلقة

(١) انظر ص..... من هذا الكتاب.

للالوهيه فى فعل الخلق، لذلك يدافع عنه ابن تيمية إلى حد ما بالقياس إلى الفلاسفة الإسلاميين. وهذه سمه من سمات ابن تيمية الفكرية فهو يثبت الحق لأهله - مهما اختلف معهم - طالما كان موقفهم موافق لأهل السنة والجماعة، وهذا ما حدث من البغدادي. ولعل هذا هو السبب فى إعتقاد الدكتور محمد على أبو ريان أن ابن تيمية دافع عن البغدادي دون فهم لحقيقة مذهبه فى الخلق والألوهية، وهذا خطأ كما أثبتنا.

كذلك أثبتنا أن العقيدة فى الدين الإسلامى ليست قائمه على أساس النقل فقط بل على العقل أيضا، أو بمعنى آخر على موافقه بينهما لأنه لا يوجد معقول صريح - كما يقول ابن تيمية - يخالف منقول صحيح أبدا. وكما يؤكد ابن تيمية على إرتباط العقل بالحواس فى حصول المعرفة بالتجربة الحسية وذلك فى مجال العلوم الدنيوية، فإنه أيضا يؤكد على الإرتباط أو التوافق بين العقل والنقل فى مجال العلوم الدينية.

ويرى ابن تيمية أنه إذا تعارضت الأدلة النقلية والعقلية^(١) فلا يجب تقديم العقل لأنه أصل النقل كما يذهب إلى ذلك فخر الدين الرازى وغيره، بل يجب أن ينظر فى دلالة الدليل كما يقول ابن تيمية سواء كان سمعيا أو عقليا، فإن كان قطعيا لم يجز أن يعارضة شئ وهذا هو الحق. فابن تيمية يثق بالعقل، إلا أنها ليست ثقته مطلقه بل هى مشروطة بعدم إنفصام العقل عن القرآن والسنة الصحيحة، ولكن دون تسليط للنقل على العقل، إنما هو الإيمان بالاتفاق والتوازن بينهما لأنه لاتعارض بين معقول صريح ومنقول صحيح.

وإذا كان المناطقة الأرسطيون قد استبعدوا المجربات والمتواترات باعتبار أنها غير مؤديه إلى اليقين، على أساس أنها يختص بها من علمها فلا تكون حجة على غيره فقد بينا ان ابن تيمية على العكس من ذلك يرى أن المجربات والمتواترات والحديثيات تؤدي إلى اليقين وأنه لافرق بينهما وبين الحسيات. فالمجربات هى الأساس فى التجربة التى يعتمد عليها فى العلوم الإستقرائية، كما أن المتواترات

(١) انظر من.....من هذا الكتاب.

مصدر كبير لليقين فى بعض العلوم ومن أهمها علم الحديث كمصدر رئيسى للتشريع الإسلامى.

وبهذا يقدم لنا ابن تيمية المفهوم الحقيقى للعلم فى الإسلام ويوضح لنا فيه مرحلتان متميزتان للعلم لايجوز الخلط بينهما :

الأولى: هى التى يستخدم فيه الناظر استدلالا إستقرائيا يكشف به عن الأسباب والمسببات ويتوصل منه إلى معرفة القوانين العامة التى تخضع لها الموجودات.

الثانية: يستخدم فيها فكرا إستدلاليا ينتهى منه إلى إثبات الخالق للكون عن طرق ما يشاهده فيه من غائبة الظواهر التى لا تفسرها له المصادفة^(١).

وفى دراستنا لنقد ابن تيمية لبحث القياس الأرسطى، بينا نقد ابن تيمية للقياس من حيث التعريف، وأثبتنا سبقه للمناطقه المحدثين والمعاصرين أمثال جوزيف وغيره إلى هذا النقد^(٢).

كذلك بينا نقد ابن تيمية لاقتصار القياس على مقدمتين^(٣)، فىرى أن قصر الإستدلال بالبرهان على مقدمتين باطل ومخالف للفطرة. ويعلل هذا البطلان بأن هذه المسألة لا تعود إلى أمر تحكمى صناعى فيكتفى بمقدمتين، بل تعود فى الحقيقه إلى حاجة المستدل إلى المقدمات لإنتاج الدليل. وحاجة المستدل إلى المقدمات مما يختلف فيه الناس، فمنهم من لا يحتاج إلا إلى مقدمه واحده لعلمه بما سوى ذلك. ومنهم من لا يحتاج فى علمه بذلك إلى إستدلال بل قد يعلمه بالضرورة. ومنهم من يحتاج إلى مقدمتين ومنهم من يحتاج إلى ثلاث أو أربع أو أكثر.. وقد أثبتنا سبق ابن تيمية للفيلسوف المعاصر برادلى إلى ترديد هذا النقد، حيث يذهب برادلى إلى أت الإقتصار فى القياس على مقدمتين خرافه ينبغى التخلص منها.

(١) ذلك بمقالات أستاذنا الدكتور أبو الوفا التفتازانى عن "مفهوم العلم فى الإسلام" مقالات نشرت بمجلة التصوف الإسلامى الأعدا ٤٠، ٤١، ٤٢ يوليو، أغسطس، سبتمبر سنة ١٩٨٢م.

(٢) انظر ص..... من هذا الكتاب.

(٣) انظر ص..... من هذا الكتاب.

كذلك بينا نقد ابن تيمية لصور الإستدلال الأرسطيه - الشمول والتمثيل والإستقراء - من ثلاث نواحي: من حيث اليقين والظن، ومن حيث معرفة المسلمين لها، ومن حيث حصر صور الإستدلال فى ثلاثة فقط. فمن حيث اليقين والظن^(١) يزعم المناطقه أن قياس التمثيل يفيد الظن، بينما قياس الشمول يفيد اليقين، هذا بينما قياس التمثيل والشمول فى رأى ابن تيمية يؤدى إلى سوء واحد، إلى اليقين إذا كانت الماده يقينيه وإلى الظن إن كانت الماده ظنيه. يقول ابن تيمية: "فهذا هو هذا فى الحقيقة وإنما يختلفان فى تصوير الدليل ونظمه، وإلا فالحقيقه التى صار بها دليلا - وهو أنه مستلزم للمدلول - حقيقة واحده بل أن قياس التمثيل أبلغ فى إفادة العلم واليقين من قياس الشمول.

ومن حيث معرفة المسلمين لصور الإستدلال بفطرتهم^(٢) يعتقد ابن تيمية أن المسلمين قد توصلوا فى عباراتهم الخاصة إلى طرق المنطق الأرسطى فى الإستدلال، لكن بدون أن يصوغوا أدلتهم وعباراتهم فى صور الإستدلال الأرسطى، ويظهر هذا فيما يسمى أدله أو إمارات. والضابط فى الدليل أن يكون مستلزما للمدلول.

ومن خلال نصوص صريحة لابن تيمية وأمثلة عديده، بينا أن "الدليل المستلزم للمدلول" الذى يأخذه ابن تيمية يشمل صور الأدلة كلها ما هو أرسطى-شمول وإستقراء وتمثيل - وما هو أدق من ذلك وأشمل من طرق الاستدلال الإسلاميه - مثل الآيات وقياس الأولى تلك التى لم يعرفها المنطق الأرسطى، وما كان من الممكن أن يعرفها لأنها طرق مستمدة من القرآن، وهذه الأقيسة البرهانية القرآنية هى الوحيدة التى نستطيع بها أن البرهنه على وجود الله، وعلى الرغم من ان بعض نصوص ابن تيمية يفهم منها عدائه أو رفضه لطرق الإستدلال الأرسطيه مثل قوله: "ولهذا عدل نظار المسلمين عن طريقهم (أى طريق المنطق الأرسطى) فقالوا الدليل هو المرشد إلى المطلوب وهو الموصل إلى المقصود وهو ما يكون العلم به مستلزما للعلم بالمطلوب"^(٣). وقوله أيضا: "وأبو المعالى ومن قبله نظار المتكلمين

(١) انظر ص..... من هذا الكتاب.

(٢) انظر ص..... وما بعدها من هذا الكتاب

(٣) ابن تيمية: "الرد على المنطقيين" ج ١ ص ٢٤١

لا يسلكون طريقة المنطقيين ولا يرضونها بل يستدلون بالأدلة المستلزمة عندهم
لمدلولاتها من غير إعتبار ذلك بميزان المنطقيين^(١).

نقول على الرغم من هذه النصوص التي قد يفهم منها رفض ابن تيمية لطرق
الإستدلال الأرسطية، إلا أننا أثبتنا بنصوص صريحة له إعترافه بطرق الإستدلال
الأرسطية وعدم رفضه لها حيث يقول: ”وبأى صورة ذهنية أو لفظية صور الدليل
فحقيقته واحد، وأن مايعتبر فى كونه دليلا هو كونه مستلزما للحكم لازما للمحكوم
عليه، فهذا هو جهة دلالاته سواء صور قياس شمول وتمثيل أو لم يصور كذلك“^(٢).
ويقول أيضا: ”إن اختلاف صيغ الدليل (أى سواء كانت يونانية أو إسلامية) مع إتحاد
معناه لا يغير حقيقته والكلام إنما فى المعانى العقلية لافى الألفاظ“^(٣).

وبذلك أثبتنا أن فكرة إستلزام الدليل للمدلول لله التى يدخل فيها - كما
يقول ابن تيمية - كل ما ذكره المناطق من طرق الإستدلال وكل ما لم يذكره،
تحمل نوع من موافقة ابن تيمية الضمنية على ماصح فى نظره من المنطق الأرسطى
وإن لم يصرح هو بذلك. ومن ثم فإن عدول بعض نظار المتكلمين - الذين يتفق
معهم ابن تيمية - فى ذلك عن المنطق الأرسطى واستدلالهم بالأدلة المستلزمة
لمدلولاتها يمكن أن يفهم على أنه عدول عن الطرق المنطقية الضيقة التى تحصر
الأدلة فى ثلاث طرق فقط، إلى طريق أرحب وأشمل يدخل فيه ما ذكره وما لم
يذكره ، وهذا لا يعنى رفض المنطق الأرسطى كما لا يعنى عدم إستفادتهم منه.

وبهذا نكون قد خالفنا بعض الباحثين أمثال الدكتور على سامى النشار الذى
ذهب إلى أن ابن تيمية لم يقبل المنطق الأرسطى نهائيا وكان العدو الأول له^(٤).
فأثبتنا نحن أن ابن تيمية لم يرفض المنطق الأرسطى بل إستفاد منه وحاول
إصلاحه - كما فعل المناطق المحدثين والمعاصرين - وذلك ليتماشى مع عقيدته
الدينية يدل على ذلك أن طرق الإستدلال الإسلامية (الإستدلال بالأدلة المستلزمة

(١) نفس المرجع ص٢٤٦.

(٢) نفس المرجع ص٣١٧.

(٣) نفس المرجع ص٣٠٨.

(٤) أنظر د. سامى على النشار فى كتابه: ”مناهج البحث عند مفكرى الإسلام“.

• •
لدلولاتها) التى أقرها ابن تيمية تشمل طرق الإستدلال الأرسطى وغيرها.

كذلك خالفنا بعض الباحثين الذين ذهبوا إلى أن طرق الإستدلال الإسلامية التى ذكرها ابن تيمية ليست مخالفه لطرق الإستدلال المنطقى الأرسطى نهائيا، وأنه يمكن إرجاع أى صورة منها إلى الطرق المنطقية^(١). لأن العكس هو الصحيح أى أن طرق الإستدلال المنطقى الأرسطى هى التى يمكن إرجاعها إلى الطرق الإسلامية "الإستدلال بالأدلة المستلزمة لدلولاتها" لاشتمالها عليها وعلى غيرها وهذا لا يعنى أننا ننكر تأثير ابن تيمية بالمنطق الأرسطى، بل على العكس التأثير والتأثير موجود وواضح، ولذلك فإن مغالاة ابن تيمية فى بعض الأحيان فى الهجوم على المنطق الأرسطى هو مالم نقره عليه وخالفناه فيه بل وأثبتنا تناقضه فى بعض الأحيان^(٢).

وأخيرا أثبتنا أن أهمية ابن تيمية لم تكن قاصرة على أسبقية لمفكرى الغرب فى نقد المنطق التقليدى نقدا علميا موضوعيا، بل تعدى ذلك إلى أنه فتح طريقا جديدا لنقد المنطق القديم سار فيه بعض مفكرى الإسلام أمثال ابن قيم الجوزية والصنعانى والسيوطى. إلا أن هؤلاء كانوا مجرد مرددين لبعض ما قاله ابن تيمية فى صورة خطابية أو مجرد ملخصين لكتب ابن تيمية دون إضافة الجديد ولو أنه سارت الدراسات المنطقية - كما يقول الشيخ مصطفى عبد الرزاق - منذ عهد ابن تيمية على مناهجه فى النقد بدل الشرح والتفريغ التعميق، لبلغنا بهذه الدراسات من التجديد والرقى مبلغا عظيما^(٣).

وبعد فإننا ننبه فى النهاية إلى ملحوظتين هامتين:

إحداهما :

أن محاولة ابن تيمية النقدية لمنطق أرسطو تعد رد فعل إيجابى لأثر هذا المنطق فى العالم الإسلامى. لأن قيمة الفكر ليست فى متابعتة فقط بل فى نقده ومعارضته والإضافة إليه بحيث يساعد على خلق حياة فكرية جديدة. وهذا هو

(١) دز محمد عبد الستار: "المدرسة السلفية" ص ٣٦٢.

(٢) أنظر ص..... وما بعدها من هذا الكتاب.

(٣) مصطفى عبد الرزاق: "فيلسوف العرب والمعلم الثانى" طبعة القاهرة سنة ١٩٤٥م ص ١٢٥.

ماحدث فى نقد ابن تيمية لمنطق أرسطو، فلولا أرسطو ومنطقه لما وجد كتاب "الرد على المنطقيين" لابن تيمية بما له من قيمة علمية فى الفكر الإسلامى. ومن ثم فإن نقد ابن تيمية لأرسطو ومنطقه يجب ألا يجعلنا تقلل من قيمة أرسطو وأثره فى فكرنا الإسلامى.

فعندما ظهرت حركة المنطق الرياضى ظن أصحابها فى أول الأمر أن فيها ثورة على المنطق الصورى كما وضعه أرسطو، ولكنهم ما لبثوا أن أدركوا أن المنطق الرياضى ليس جنسا آخر من المنطق يباين المنطق الأرسطى، إنما هو منطق صورى فى ثوب جديد^(١).

وكذلك المنطق الإسلامى لاشك أنه تأثر من قريب أو من بعيد بالمنطق الأرسطى، إلا أن تعصب بعض الباحثين للفكر الإسلامى يجعلهم يتعاقلون عن هذه الحقيقة، بينما الإعتراف بها لا يقلل من قيمة فكرنا الإسلامى ولا من أصالته.

والثانية: -

أن بعض الباحثين الذين تعرضوا لدراسة منهج ابن تيمية ومنهجه الفكرى لم يفهموا منهجه فى مناقشة الخصوم ، فلم يفرقوا بين رأيه وبين رأى غيره لأنه أحيانا كثيرة يطول به المقام فى عرض رأى الخصوم والأراء التى تدحضها، فلا يستطيع الباحث أن يفرق بين رأى ابن تيمية وبين آراء خصومه، فيأخذ رأى الخصوم على أنه رأى ابن تيمية^(٢). فلا بد من متابعة ابن تيمية متابعة دقيقة لمعرفة رأيه الحقيقى الذى لا يفصح عنه إلا فى النهاية غالبا ، وكل ذلك يرجع إلى علمه الغزير وطول باعه فى مناقشة الخصوم.

(١) بان لوكاشيفتش: "نظرية القياس الأرسطية" ص ٧ وما بعده فى المقدمة.

(٢) د محمد حسن الزين: "منطق ابن تيمية ومنهجه الفكرى" ص ١٢٠، ١٢٢، ١٦٤، ١٦٦، ١٦٩، ١٩١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢١١، ٢٠٤.



المراجع

أولاً:- المصادر العربية :

- ١- ابن أبى أصيعة (موفق الدين) : "عيون الأنباء فى طبقات الأطباء" المطبعة أبو العباس أحمد ابن القاسم (الوهيبة - الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩هـ. ١٨٨٢م.
- ٢- ابن تيمية (تقى الدين أبو : "بغية المرتاد فى الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية وهو المنعوت (بالسبعينية)" مطبعة العباس أحمد ابن عبد الحلیم) كردستان العلمية بالقاهرة سنة ١٣٢٩هـ.
- ٣- ابن تيمية : "الرد على المنطقيين" جا تحقيق للدكتور محمد عبد الستار، الدكتور عماد خفاجى - مكتبة الأزهر (بدون تاريخ).
- ٤- ابن تيمية : "الرد على المنطقيين" طبعة المطبعة القيمية بمبای- الهند سنة ١٣٦٨هـ.
- ٥- ابن تيمية : "رسالة العبودية" مطبعة المدنى بالقاهرة سنة ١٩٧٨م.
- ٦- ابن تيمية : "شرح حديث النزول" المكتب الاسلامى - بيروت سنة ١٩٧٧م.
- ٧- ابن تيمية : "شرح العقيدة الاصفهانية" مطبعة كردستان العلمية بالقاهرة سنة ١٣٢٩هـ.
- ٨- ابن تيمية : "القياس فى الشرع الاسلامى" المطبعة السلفية بالقاهرة الطبعة الثالثة سنة ١٣٨٥هـ.
- ٩- ابن تيمية : "مجموعة الرسائل والمسائل" طبعة دار المنار سنة ١٣٤٩هـ.
- ١٠- ابن تيمية : "مجموعة فتاوى شيخ الاسلام" جمع وترتيب عبد الرحمن ابن محمد ابن قاسم العاصى النجدى.
- ١١- ابن تيمية : "منهاج السنة النبوية" ٤ أجزاء - المطبعة الاميرية ببولاق مصر - الطبعة الأولى سنة ١٣٢١هـ.
- ١٢- ابن تيمية : "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول" ٤ أجزاء - المطبعة الأميرية ببولاق مصر - الطبعة أولى سنة ١٣٢١هـ.
- ١٣- ابن تيمية : "نقض المنطق" مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة

- سنة ١٢٧٠ هـ - ١٩٥١ م.
- ١٤- ابن حجر العسقلانى : "الدرر الكامنه" طبعة الهند
- ١٥- ابــــن حــــزم : "التقريب لحد المنطق والمدخل اليه بالألفاظ العامية (أبو محمد على ابن أحمد) والأمثلة الفقهية" تحقيق الدكتور احسان عباس - منشورات دار مكتبة الحياة سنة ١٩٥٩ م.
- ١٦- ابــــن حــــزم : "ملخص ابطال القياس والرأى والاستحسان والتقليد والتعليل" تحقيق سعيد الافغانى - طبعة دمشق سنة ١٣٧٩ هـ.
- ١٧- ابن خلدون : "المقدمة" دار الشعب - القاهرة (بدون تاريخ) (عبد الرحمن ابن محمد)
- ١٨- ابن رشد (أبو الوليد محمد ابن أحمد) : "تهافت التهافت" مطبعة الحلبي القاهرة سنة ١٣٢١ هـ.
- ١٩- ابــــن رشــــد : "فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال" المطبعة الرحمانية بمصر (بدون تاريخ) (الاسارات والتنبيهات" قسم المنطق تحقيق وتقديم الدكتور سليمان دنيا- طبعة القاهرة سنة ١٩٦٠ م.
- ٢٠- ابن سينا (الشيخ الرئيس أبو على الحسين ابن عبد الله) : "رسالة فى أقسام العلوم العقلية" وهى التاسعه مجموعة الرسائل مطبعة كردستان العلمية بمصر سنة ١٣٢٨ هـ.
- ٢١- ابــــن ســــينا : "الشفاء" جزء المنطق - الفن الرابع: القياس - تحقيق سعيد زايد.
- ٢٢- ابــــن ســــينا : "المدخل من منطق الشفاء" تحقيق الاب قناتى وآخرون - المطبعة الاميرية بالقاهرة سنة ١٣٧١ هـ- ١٩٥٢ م.
- ٢٣- ابــــن ســــينا : "منطق المشرقين" نشرة المكتبة السلفية - القاهرة سنة ١٩١٠ م.
- ٢٤- ابن سينا : "النجاة" مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٣١ هـ.
- ٢٥- ابن سينا : "فوات الوفيات" طبعة مكتبة النهضة المصرية سنة ١٩٥١ م.
- ٢٦- ابن شاكــــر الكتــــبى : "فتاوى ابن الصلاح فى التفسير والحديث والأصول والفقه" تحقيق الدكتور عبدالمعطى أمين قلجى - مطبعة الحضارة العربية - القاهرة- الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢ هـ- ١٩٨٣ م.
- ٢٧- ابن الصلاح (أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن)

- ٢٨- أبـن طـلـمـوس : "المدخل إلى صناعة المنطق" نشرة اسين بلاسيوس - مدريد سنة ١٩١٦م.
- ٢٩- ابن عبد الهادي : "العقود الدرية فى مناقب شيخ الاسلام أحمد (محمد ابن أحمد) بن تيمية" تحقيق محمد حامد الفقى - طبعة دار الكتاب العربى - بيروت.
- ٣٠- ابـن قـتـيـبـة : "أدب الكاتب" تحقيق محمد محى الدين عبد (أبو مسلم عبد الله ابن مسلم) الحميد- مطبعة السعادة بمصر - الطبعة الرابعة سنة ١٢٨٢هـ- ١٩٦٣م.
- ٣١- ابـن القـيـم : "مفتاح دار السعادة" طبعة خائجى - القاهرة (بدون تاريخ).
- ٣٢- ابن كثير (عماد الدين أبو الفداء اسماعيل بن عم) : "الفهرست" مطبعة الاستقامة - القاهرة (بدون تاريخ).
- ٣٣- ابن النديم (أبو الفتوح محمد بن اسحق) : "البداية والنهاية" القاهرة (بدون تاريخ).
- ٣٤- أبـو حـيـان التـوحيـدى : "المقابسات" تحقيق حسن السندوبى - المطبعة الرحمانية بمصر- الطبعة الأولى سنة ١٩٢٩م.
- ٣٥- اخوان الصفا : "الرسائل" طبع المطبعة العربية بمصر سنة ١٩٢٨م.
- ٣٦- ارسـطـو : "منطق أرسطو" ٢ أجزاء - تحقيق الدكتور عبد الرحمن يدوى- دار الفلم- بيروت سنة ١٩٨٠م.
- ٣٧- الاصفهاني (شمس الدين محمود بن عبد الرحمن) : "مطالع الانظار على طوابع الانوار" طبعة القاهرة سنة ١٢٢٢هـ.
- ٣٨- أفلاطـون : "محاورة ثياتيتوس" ترجمة الدكتور أميره حلمى مطر- الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٣م.
- ٣٩- البغدادي : "المعتبر" طبعة حيدر أباد- الطبعة الأولى سنة ١٣٥٧هـ.
- ٤٠- الرازى (فخر الدين محمد بن عمر) : "محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين" المطبعة الحسينية المصرية - الطبعة الأولى سنة ١٢٦٣هـ.
- ٤١- الرازى : "تحرير القواعد المنطقية فى شرح الرسالة الشمسية" المطبعة الوهيبية- بالقاهرة سنة ١٢٩٣هـ.
- ٤٢- الزركشى : "البحر المحيط مخطوط" بدار الكتب المصرية تحت رقم ٤٨٣ أصول الفقه.
- ٤٣- السـفـاوى : "البصائر النصيرية" المطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر - الطبعة الأولى سنة ١٣١٦هـ- ١٨٩٨م.
- ٤٤- زين الدين عمر بن سهلان ()

- ٤٤- السهروردي : "حكمة الاشراق" طبعة طهران سنة ١٣١٢هـ.
- (ابو الفتوح يحيى بن حبس المقتول)
- ٤٥- السيوطي : "صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام"
- (جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر)
- ٤٦- الشهرستاني : "الملل والنحل" تحقيق سعيد كيلاني - طبعة القاهرة سنة ١٩٦١م.
- (ابو الفتوح محمد بن عبد الكريم)
- ٤٧- صاعد الاندلسي : "طبقات الامم" مطبعة السعادة بمصر (بدون تاريخ)
- (القاضي أبو القاسم صاعد بن أحمد)
- ٤٨- الصبان : "حاشية الصبان على شرح الملوى على السلم"
- (ابو العرفان محمد بن علي)
- ٤٩- الصنعاني : "ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان"
- (محمد بن ابراهيم الوزير)
- ٥٠- الطوسي (نصير الدين) : "تلخيص المحصل للرازي بذيّل المحصل"
- المطبعة الحسنية المصرية - الطبعة الأولى سنة ١٣٢٣هـ.
- ٥١- الغزالي (أبو حامد) : "تهافت الفلاسفة" تحقيق الدكتور سليمان دنيا - نشرة دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٥٨م.
- ٥٢- الغزالي : "فيصل التفرقة بين الاسلام والزندقة" طبعة القاهرة سنة ١٣٥٣هـ.
- ٥٣- الغزالي : "القسطاس المستقيم" مطبعة الترقى بالقاهرة سنة ١٩٠٠م.
- ٥٤- الغزالي : "مبحث النظر" تحقيق بدر الدين النعساني - دار النهضة الحديثه بيروت سنة ١٩٦٦م.
- ٥٥- الغزالي : "المستقصى" المطبعة الأميرية بمصر - الطبعة الأولى - سنة ١٣٢٢هـ.
- ٥٦- الغزالي : "مقاصد الفلاسفة" تحقيق الدكتور سليمان دنيا - دار المعارف بمصر سنة ١٩٦١م.
- ٥٧- الغزالي : "معيار العلم" دار الاندلس للطباعة والنشر - بيروت - الطبعة الثانية سنة ١٩٧٨م.
- ٥٨- الغزالي : "المنقذ من الضلال" تحقيق الدكتور جميل صليبا والدكتور كامل عياد دار الاندلس - بيروت - الطبعة العاشرة سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

ثانياً: المراجع العربية:

١. ابراهيم مدكور (الدكتور) : "ايساغوجى وأثره فى العالم العربى" طبعة القاهرة سنة ١٩٥٢م.
٢. ابراهيم مدكور (الدكتور) : "فى اللغة والأدب" سلسلة اقرأ - دار المعارف سنة ١٩٧٠م.
٣. ابراهيم مدكور (الدكتور) : "فى الفلسفة الاسلامية" دار المعارف - القاهرة - الطبعة الثالثة سنة ١٩٧٦م.
٤. أحمد أمين : "ضحى الاسلام" مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة سنة ١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م.
٥. أحمد أمين : "فجر الاسلام" مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة الطبعة الخامسة سنة ١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م.
٦. أحمد فؤاد الاهوانى (الدكتور) : "المندى فيلسوف العرب" مطبعة مصر سنة ١٩٦٤م (من سلسلة أعلام العرب).
٧. د. توفيق الطويل : "أسس الفلسفة" دار النهضة العربية - القاهرة الطبعة السابعة سنة ١٩٧٩م.
٨. د. توفيق الطويل : "جون استيوارت مل" طبعة دار المعارف بمصر
٩. د. توفيق الطويل : "العرب والعلم" دار النهضة العربية بالقاهرة سنة ١٩٦٨م.
١٠. د. توفيق الطويل : "قصة النزاع بين الدين والفلسفة" مطبعة الاعتماد بالقاهرة - الطبعة الأولى سنة ١٩٤٧م.
١١. د. زكريا ابراهيم : "ابن حزم الاندلسى المفكر الظاهرى الموسوعى" طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة - مكتبة مصر سنة ١٩٦٦م. (من سلسلة أعلام العرب).
١٢. د. زكى نجيب محمود : "المنطق الوضعى" مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة - الطبعة الثانية سنة ١٩٥٦م.
١٣. د. صبرى المتولى المتولى : "تفسير ابن تيمية بين النظرية والتطبيق" رسالة ماجستير القاهرة سنة ١٩٧٩م.
١٤. د. عبد الرحمن بدوى : "التراث اليونانى فى الحضارة الاسلامية" دار النهضة العربية بالقاهرة - الطبعة الثالثة

- سنة ١٩٦٥م.
١٥. د. عبد الرحمن بدوى : "مدخل جديد إلى الفلسفة" وكالة المطبوعات بالكويت - الطبعة الأولى سنة ١٩٧٥م.
١٦. د. عبد الرحمن بدوى : "المنطق الصورى والرياضى" وكالة المطبوعات بالكويت - الطبعة الرابعة سنة ١٩٧٧م.
١٧. د. عثمان أمين : "ديكارت" مكتبة الانجلو المصرية الطبعة السادسة سنة ١٩٦٩م.
١٨. د. عثمان أمين : "الفلسفة الرواقيه" الطبعة الثالثة - القاهرة سنة ١٩٧١م.
١٩. د. عزمى اسلام : "أسس المنطق الرمضى" مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة سنة ١٩٧٠م.
٢٠. د. عزمى اسلام : "ابن تيمية والرد على المنطق الأرسطى" مقال نشر بمجلة الكاتب - العدد ٩٧ أبريل سنة ١٩٦٩م.
٢١. د. عزمى اسلام : "لدفيج فتجنشتين" طبعة دار المعارف بمصر (نوايخ الفكر الغربى).
٢٢. د. على سامى النشار، د. محمد على أبو ريان : "قراءات فى الفلسفة" الدار القوميه للطباعة والنشر - القاهرة - الطبعة الأولى سنة ١٩٦٧م.
٢٣. د. على سامى النشار : "مناهج البحث عند مفكرى الاسلام" دار المعارف بالقاهرة - الطبعة الرابعة سنة ١٩٧٨م.
٢٤. د. على سامى النشار : "المنطق الصورى منذ أرسطو وتطوره المعاصر" دار مشر الثقافة - الاسكندرية - الطبعة الأولى سنة ١٩٥٥م.
٢٥. د. على سامى النشار : "نشأة الفكر الفلسفى فى الاسلام" القاهرة - الطبعة السابعة - سنة ١٩٧٨م.
٢٦. د. لدفيج فتجنشتين : "رسالة منطقية فلسفية" ترجمة الدكتور عزمى اسلام - مكتبة الانجلو المصرية سنة ١٩٦٨م.
٢٧. د. لوكاشيفيتش (يان) : "نظرية القياس الارسطسة" ترجمة الدكتور عيد الحميد صبره طبعة القاهرة سنة ١٩٦١م.
٢٨. د. محمد اقبال : "تجديد التفكير الدينى فى الاسلام" ترجمة عباس محمود - طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨م.
٢٩. د. محمد أبو الوفا الغنيمى : "ابن سبعين وفلسفته الصوفيه" طبعة بيروت - الطبعة الأولى سنة ١٩٧٣م.
٣٠. د. محمد أبو الوفا الغنيمى : "علم الكلام وبعض مشكلاته" دار الثقافة للطباعة والنشر - القاهرة سنة ١٩٧٩م.

٣١. د. محمد أبو الوفا الغنيمى : "مدخل إلى التصوف الاسلامى" دار الثقافة للطباعة والنشر - القاهرة - الطبعة الثانية سنة ١٩٧٦م.
٣٢. د. محمد أبو الوفا الغنيمى : "مفهوم العلم فى الاسلام" مقال نشر بمجلة التصوف الاسلامى - العدد ٤١ أغسطس سنة ١٩٨٢م.
٣٣. د. محمد أبو زهرة : "ابن تيمية حياته وعصره" دار الفكر العربى بالقاهرة (بدون تاريخ)
٣٤. د. محمد ثابت الفندى وآخرون : "دائرة المعارف الاسلامية".
٣٥. د. محمد حسنى الزين : "منطق بن تيمية ومنهجه الفكرى" المكتب الاسلامى - بيروت - الطبعة الأولى - سنة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٣٦. د. محمد رشاد سالم : "مقارنه بين الغزالى وابن تيمية" دار القلم الدار السلفية - الكويت سنة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
٣٧. محمد السيد الجليلند : "الامام بن تيمية وموقفه من قضية التأويل" طبعة القاهرة سنة ١٩٧٢م.
٣٨. د. محمد عبد الستار نصار : "المدرسه السلفيه" دار الانصار القاهرة - سنة ١٩٧٩م.
٣٩. د. محمد على أبو ريان، د. على سامى النشار : "قراءات فى الفلسفة" الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة - الطبعة الأولى سنة ١٩٦٧م.
٤٠. د. محمد مصطفى حلمى : "حكيم الاشراق وحياته الروحيه" مقال نشر فى مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة - مجلد ١٢ جزء ٢.
٤١. د. محمد مصطفى حلمى : "الحياة الروحية فى الاسلام" دار احياء الكتب العربيه - عيسى البابى الحلبي وشركاء - الطبعة الأولى سنة ١٣٧٤هـ - ١٩٤٥م.
٤٢. د. محمد مهران : "فلسفة برتراند رسل" دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٦م.
٤٣. د. محمد مهران : "مدخل إلى المنطق الصورى" دار الثقافة بالقاهرة سنة ١٩٧٦م.
٤٤. د. محمد يوسف موسى : "ابن تيمية" الهيئة المصرية العامه للكتاب سنة ١٩٧٧م.
٤٥. د. محمود فهمى زيدان : "الاستقراء والمنهج العلمى" دار الجامعات المصرية - بالأسكندرية - سنة ١٩٧٧م.
٤٦. د. مصطفى سليمان : "المؤثرات الأجنبية فى نشوء النحو العربى" مقال نشر فى مجلة الفيصل العدد ٨٥ أبريل

- سنة ١٩٨٤م.
٤٧. مصطفى عبد الرازق (الشيخ الأكبر) : "تمهيد لتاريخ الفلسفة الاسلامية" طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر- القاهرة سنة ١٣٦٣هـ- ١٩٤٤م.
٤٨. مصطفى عبد الرازق : "فيلسوف العرب والمعلم الثاني" طبعة القاهرة سنة ١٩٤٥م.
٤٩. هنرى لاوست : "نظريات شيخ الاسلام ابن تيمية فى السياسة والاجتماع" ترجمة محمد عبد العظيم على- دار الانصار - القاهرة سنة ١٩٧٦م.
٥٠. يوسف كرم : "العقل والوجود" دار المعارف بمصر سنة ١٩٥٦م.

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

- 1) **Bradly, F.H .**, The principles of Logic.
- 2) **Cohen and Najel**: An introduction to logic and scientific Method,
New York 1934.
- 3) **Joseph , H.W.B.**, An introduction to logic, oxford university press,
london. 1931.
- 4) **Mill, J.S** : system of logic, London. 1925.
- 5) **W.E. Johnson M.A**: Lojic, 1921.

فهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٩

الفصل الأول

❖ وصول المنطق الأرسطي إلى الفكر الإسلامي - بدايته وكيفيته وصورته	١٣
❖ مفكرو الإسلام بين تأييد المنطق الأرسطي ومعارضته	١٥
أ- المؤيدون	١٩
ب- المعاصرون	٤٢

الفصل الثاني

❖ نقد ابن تيمية أرسطو	٦٥
أ- تمهيد	٦٥
ب- نقد الحد	٦٧
أولاً: - الجانب الهدمي	٦٧
١- نقد المقام السالب	٦٧
٢- نقد المقام الموجب	٨٣
❖ القسم الأول من المقام الموجب	٨٤
❖ الأدلة على بطلان دعوى المناطقة لله أن الحدود تفيد تصوير الحقائق	٨٤
❖ القسم الثاني من المقام الموجب	٩٧
❖ نقد ابن تيمية لعناصر الحد	٩٧
❖ الأصل الأول: الفرق بين الماهية ووجودها	٩٨
❖ الأصل الثاني: التفريق بين الذاتي واللازم	١٠٤

الموضوع	الصفحة
ثانياً : الجاني الإنشائي.....	١٠٩
❖ تعريف الحد وفائدته عند ابن تيمية.....	١١٤
❖ الجانب الأول من تفسير الكلام توضيح مراد المتكلم.....	١١٤
- المطلوب تعريفه بالحد.....	١١٤
- أنواع المطلوب وكيفية تعريفه.....	١١٥
- النوع الأول: مطلوب السائل المتصور للمعنى الجاهل بدلالة اللفظ عليه.....	١١٥
❖ أقسام الحدود اللفظية.....	١١٨
١- حدود تعرف بالمرادف.....	١١٩
٢- حدود تعرف بالمكافئ.....	١١٩
٣- حدود تعرف بالمثل.....	١١٩
❖ النوع الثاني: مطلوب السائل الغير متصور للمعنى الجاهل بدلالة اللفظ عليه.....	١٢٢
١- التعريف بالتعيين.....	١٢٣
٢- التعريف بالصفة.....	١٢٣
❖ النوع الثالث: مطلوب السائل المتصور للمعنى العالم بدلالة اللفظ عليه.....	١٢٦
❖ الجانب الثانى من تفسير الكلام- توضيح صحة كلام المتكلم.....	١٢٧
❖ مصادر الحد التيمى.....	١٢٨

الفصل الثالث

❖ نقد القضايا.....	١٢٩
أولاً: نقد الحد الأوسط.....	١٢٩
ثانياً: نقد القضية الكلية.....	١٣٥
❖ أصناف اليقينيّات عند المناطقة التى فيها قضية كلية.....	١٤٠
(الحسيات - الوجدانيات الباطنة المجريات المتواترات - الحدسيات)	

الموضوع	الصفحة
❖ العلوم الفلسفية من المجريات فى رأى ابن تيمية.....	١٤٤
❖ طريق اكتساب القضية الكلية لا يعتمد على البرهان	١٤٦
❖ اعتراف ابن تيمية بفائدة القضية الكلية.....	١٤٨
أولاً: القضية الكلية فى الأوليات	١٤٩
ثانياً: القضية الكلية فى الأبحاث الدينية.....	١٥٣
❖ مصدر العلوم وطريقة عند ابن تيمية	١٥٩
أولاً: اكتساب العلم عن طريق التجربة الحسية.....	١٦١
أ- مفهوم التجربة	١٦١
ب- الاستقراء طريق العلم	١٦٩
- مسالك العلة.....	١٧٣
- المسلك الأول الطرد والعكس	١٧٦
- المسلك الثانى : السير والتقسيم	١٧٨
ج- العلة تنسيق المعلول	١٨٧
د- مفهوم العقل عند ابن تيمية	١٩٤
- موقف ابن تيمية من العقل والنقل	٢٠٨
ثانياً: بطلان منع المناطقة الاحتجاج بالمتواترات والمجريات والحدسيات	٢١٨

الفصل الرابع

❖ نقد القياس ولواحقه.....	٢٢٥
أولاً: الجانب الهدمى.....	٢٢٥
١- نقد المقام السالب	٢٢٦
أ- نقد ابن تيمية للقياس الأرسطى من حيث التعريف.....	٢٢٧
ب- نقد الاقتصار على مقدمتين فى القياس.....	٢٢٨

الموضوع	الصفحة
ق- من القضايا الكلية ما يمكن العلم به بغير توسط القياس	٢٨٨.....
لك- كل قياس يمكن رده إلى القياس الاقترائى	٢٨٩.....
ثانياً: الجانب الإنشائى:	٢٩١.....
١- تعريف الميزان عند ابن تيمية	٢٩١.....
أ- الميزان المنزل من الله هو القياس الصحيح	٢٩٢.....
ب- استحالة التعارض بين الكتاب والميزان	٢٩٥.....
ج- الميزان التعلى باعتبار المعرفة الفطرية للتمائل والاختلاف	٢٩٨.....
د- فكرة الميزان بين ابن تيمية والغزالي	٣٠٢.....
٢- طرق الاستدلال عند ابن تيمية	٣٠٦.....
- الاستدلال بالآيات وقياس الأولى	٣٠٩.....
أولاً: الاستدلال بالآيات	٣٠٩.....
ثانياً: الاستدلال بقياس الأولى	٣١٦.....
- لابد فى الأسماء المشككة من معنى كلى مشترك	٣٢١.....

الفصل الخامس

❖ أثر محاولة ابن تيمية النقدية فى بعض مفكرى الإسلام	٣٢٢.....
❖ خاتمة البحث	٣٢١.....
❖ المراجع	٣٥١.....
- أولاً: المصادر العربية	٣٥٢.....
- ثانياً: المراجع العربية	٣٥٨.....
- ثالثاً: المراجع الأجنبية	٣٦٢.....
❖ فهرس الموضوعات	٣٦٢.....

هذه الكتاب

لقد حازت شهرة ابن تيمية في الفقه والعقيدة والفتوى أهمية ما قام به في مجالات أخرى؛ لعل من أهمها آراءه المنطقية التي وإن كانت تختلف في ظاهرها عن اهتمامه بالفقه والعقيدة .. إلا أنها في الحقيقة تخدم ذلك كله.

وهذا الكتاب استعراض لمحاولة ابن تيمية النقدية لمنطق أرسطو بشكل موضوعي متكامل يندر مثيله في تاريخ الفكر الإسلامي؛ إذ تصدر هذه المحاولة في عمقها عن مناقشة لا عن إسقاط، أو إحجام، أو تكفير .. فأشارت للعيوب، وقدمت البدائل الإيجابية التي تكمل البناء المنطقي بشكل يسمح بقبوله.

ومن ناحية أخرى فإن هذه المحاولة النقدية تؤكد قدرة العقلية العربية على الابتكار والإبداع؛ كما أنها تسجل لابن تيمية فضل السبق في ميدان المنطق على منطقة الغرب المحدثين والمعاصرين؛ مما يجدر بنا أن نضعها في مكانها اللائق في تاريخ الفكر الإسلامي خاصة، والإنساني عامة.

أحمد غريب

Bibliotheca Alexandrina



0372009